



"المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني  
واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922-1948"

**"The Supreme Muslim Council :The Paradox of Independent  
Power Between British Mandate Rule and the Awqaf  
Administration 1922-1948"**

هبة حسان احمد ابوغزالة

إشراف

الدكتور موسى سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي

من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين

2016



"المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني  
واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922-1948"

**The Supreme Muslim Council :The Paradox of Independent Power  
Administration Between British Mandate Rule and the Awqaf  
1922-1948**

هبة حسان أحمد أبو غزالة 1105336

24 أيار 2016

لجنة الإشراف والمناقشة

د. موسى سرور (رئيساً) \_\_\_\_\_

د. رنا بركات (عضواً) \_\_\_\_\_

د. محسن يوسف (عضواً) \_\_\_\_\_

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي  
الاسلامي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين

2016م

## الإهداء

الى وطني الغالي  
لكل شريف بهذه الأمة، إلى كل صانع قرار خذ العبرة  
الى كل شهيد كان يظن الأمل قريب، إلى كل طفل يرى الأمل بالنصر قريب .

الى أبي الغالي نبع العطاء، الرجل الذي وضع عمره بين يدي، وجعل مني إنسانة تثق  
بنفسها و لها دور في المجتمع، أبي يا أعلى ما في الكون ناجحي وإصراري على هذه  
الرسالة أهديه لك، ولا انسى أمي رحمها الله الأم المثالية التي علمتني الإصرار على  
السعادة والنجاح، وأن الحياة بحاجة إلى قوة وثقة بالنفس، وبحاجة إلى القلب الطيب  
والعقل السليم. إلى زوجي الغالي مساعدي على النجاح وشريك حياتي بكل ما فيها، وإلى  
الانسان العزيز الدكتور موسى سرور المشرف على رسالتي وصانع طموحي. وقوفك  
إلى جانبي صنع هذه الرسالة. فلك الفضل والشكر .

## شكر وتقدير

" مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ". قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

يَسْرُنِي وَيُسْرَفُنِي فِي مُسْتَهْلٍ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ أَنْ أَتَقَدَّمَ بِعَظِيمِ شُكْرِي وَامْتِنَانِي لِلدُّكْتُورِ مُوسَى  
سُرورِ عَلَى مَا بَدَّلَهُ مِنْ جَهْدٍ وَافِرٍ، وَقَلْبٍ مُخْلِصٍ، وَمُتَابَعَةٍ دَقِيقَةٍ، وَتَوْجِيهِ دَائِمٍ لِإِخْرَاجِ  
هَذَا الْبَحْثِ إِلَى النُّورِ، فَلَهُ مَنِّي الشُّكْرُ الْجَزِيلُ وَالْعِرْفَانُ، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُوفِّقَهُ فِي عِلْمِهِ  
لِخِدْمَةِ الْأَجْيَالِ الْوَالِدَةِ.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور محسن يوسف  
والدكتورة رنا بركات على قبولهم المشاركة في نقاش هذه الرسالة وعلى ملاحظاتهم القيمة  
التي كانت لها الأثر في إخراج هذا العمل بصورته الحالية

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الملاحق.....	أ
الملخص بالعربية.....	ب
الملخص بالانجليزية.....	ث
المقدمة.....	ج
<b>الفصل الأول : المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى : الفكرة والتأسيس.....</b>	
1- المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الفكرة والتأسيس.....	2
2- مهام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.....	12
أ- الهيكل الوظيفي للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.....	16
3- انتخابات المجلس ورئاسته.....	20
4- ميزانية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.....	37
أ- واردات خزينة المجلس المالية.....	38
1- اعشار القرى الوقفية.....	40
2- الاجارة.....	44
3- الاستبدال.....	50
ب- مصروفات ونفقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.....	53
ت- مشكلات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المالية.....	56
<b>الفصل الثاني: موقف وسياسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تجاه الاعتداءات على ملكيات الأراضي في فلسطين ما بين فترة 1922-1937.....</b>	
1- الإعتداءات على ملكيات الأراضي في فلسطين خلال عهد الإنتداب.....	62
2- موقف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى من القوانين البريطانية الخاصة بالأراضي الأميرية والخاصة والوقفية.....	73

103	.....3- موقف المجلس الإسلامي الأعلى من الإعتداء على الأوقاف
103	.....أ- الأوقاف المندرسة
109	.....ب- التعدي على الأوقاف من السكان المحليين وموقف المجلس منه
	..... <b>الفصل الثالث : إنجازات وإخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بين 1921-1948</b>
118	.....1- إنجازات وإخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بين 1921-1937
147	.....2- المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بعد فترة أمين الحسيني 1937-1948
163	.....الخاتمة
167	.....الملاحق
192	.....المصادر والمراجع

## قائمة الملاحق

الموضوع	الصفحة
ملحق رقم (1): نظام المجلس الإسلامي الأعلى 1921.....	165
ملحق رقم (2): مضبطة انتخاب رئيس العلماء .....	168
ملحق رقم (3): قانون انتخاب أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى والهيئة .....	170
ملحق رقم (4): قانون المجلس الإسلامي الخاص بالانتخابات.....	175
ملحق رقم (5): تعليمات للبحث في تعديل نظام المجلس الإسلامي الأعلى 1927.....	177
ملحق رقم (6): رؤوس اقلام للمواد الاساسية التي ستكون مدار البحث والعمل في المؤتمر الاسلامي العام 1931.....	831
ملحق رقم (7): استنكار المجلس على إعطاء اليهود وطن قومي في فلسطين 1947.....	188

## ملخص الدراسة بالعربية

أسس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بمبادرة بريطانية، واستمر يعمل تحت مظلة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين و كان من بين مهامه إدارة ملف ملكية الأراضي الفلسطينية خاصة الوقفية منها.كلف مفتي القدس الحاج أمين الحسيني بإدارة المجلس منذ تأسيسه عام 1921 وحتى عام 1937.حيث شهد هذا العام عزل المفتي عن رئاسة المجلس نتيجة اتهامه بالقيام بأعمال ضد الانتداب البريطاني ومن أبرزها الثورة الفلسطينية عام 1936. ومنذ عزل المفتي انتقلت إدارة المجلس إلى سلطة الإنتداب البريطاني مباشرة حتى عام 1948 تاريخ انتهاء الإنتداب البريطاني.

حاولت الدراسة ايضاح مدى استقلالية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برئاسة مؤسسة الإفتاء الممثلة بالحاج امين الحسيني في أخذ القرارات ورسم النظام الخاص بإدارة شؤون المسلمين بعيداً عن السياسة البريطانية. وتفترض الدراسة أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أوجد من قبل حكومة الإنتداب البريطاني لتميرير السياسة البريطانية، وإحتواء سلطة الإنتداب للمؤسسة الدينية، وأن هذا المجلس لم يخرج في نشاطاته وأدواره عما رسم له من قبل حكومة الإنتداب، وأن ما قام به جاء لخدمة حكومة الإنتداب وتيسير إدارتها للبلاد.

اعتمدت هذه الدراسة مصادر أولية تمثلت في محاضر قرارات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحفوظة في أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية في أبو ديس ، بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق محفوظة في أرشيف دولة اسرائيل و التي تكمن اهميتها بتوضيح منظومة عمل المجلس وأهم الايدولوجيات التي أدير على اساسها. كما تم الاعتماد ايضاً على مجموعة من الصحف المواكبة لأخبار المجلس وأهم مجريات الاحداث الخاصة بالمجلس على الساحة الفلسطينية مثل صحيفة فلسطين. وباستخدام هذه المصادر واعتماداً على العديد من المناهج (المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التاريخي المقارن والمنهج التحليلي) حاولت الدراسة إثبات فرضيتها بأن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عبارة عن مؤسسة بريطانية تدار بيد عربية لمحاولة تمرير السياسة البريطانية، وإدارة ملف الأراضي بقوانين بريطانية، وان المجلس بنظامه الذي قام عليه ومصادره المالية كان تابعا للانتداب البريطاني، ولم يحاول الخروج عن السياسة المرسومة له الا بالإستنكار والشجب حتى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى. هذه الثورة التي اجبرت القيادة الفلسطينية التقليدية خاصة مفتي القدس بتغيير مواقفها وسياستها تجاه حكومة الانتداب البريطاني. وخلال تلك الفترة وعند محاولة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الخروج عن هذه السياسة خاصة تبنيه سياسة جديدة تمثلت بالدفاع عن الاراضي الوقفية



وغير الوقفية من خطر انتقالها للحركة الصهيونية، وشراءه باموال المجلس لبعض قطع الاراضي المهدة بالانتقال للحركة الصهيونية، كان مصيره العزل عن مناصبه وملاحقته من قبل حكومة الانتداب، مما دفعه للهرب من فلسطين الى دول متعددة كان آخرها لبنان. وبعزل رئيسه المفتي تم تسليم المجلس منذ عام 1937 لإدارة بريطانية برئاسة كبركرايد البريطاني حتى عام 1948، إذ انتهى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بإنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين، وانتقلت ملفاته للإدارة الأردنية حتى عام 1967 .

## **Abstract**

The Islamic Supreme Council was established based on a British initiative. It worked under the British mandate cover and one of its duties was to manage the ownership of Palestinian lands, especially Waqf properties. Mufti of Jerusalem, Haj Ameen Al-Husseini was the head of the council from 1921–1937. In 1937, Haj Ameen Al-Husseini had been isolated from his position because of his actions and activities against the British mandate, the Palestinian revolution which was in 1936 is an important example of his actions. After that, the British mandate had controlled over the Islamic council until 1948.

This study attempted to clarify the extent of the Islamic Supreme Council independence headed by Haj Ameen Al-Husseini in making decisions and setting a special system to manage Muslims affairs far away from the British policy. Also, it assumes that the Islamic council was found by the British government in order to pass the British policy, to comprehend the religious institution by the British authority, and that the council didn't cross out the lines which the British mandate have already set. Moreover, to make sure that what the council had done was to serve the mandate and facilitate its duties.

This study adopted some primary resources such as decision records of the Islamic council which are saved at the Heritage and Islamic Research centre archive in Abu-Deis, in addition to a set of saved documents in the Israeli Archive. The significance of these documents is to clarify the basic ideologies that the council was directed based on and to show the working methods and systems of the council. Plus, it employed a set of newspapers which tackled the council's news and the most important events on the Palestinian ground such as Palestine newspaper.

Based on these resources and depending on different research methods (historical descriptive method, comparative historical approach and Historical-analytical approach) the study tried to prove its hypothesis which is: first, the Islamic Supreme Council is – in reality – a British institution directed by Arabs who work to pass the British policies. Second, it manages the Palestinian lands and territories based on British laws. Third, the council and

its financial resources were following the British mandate and it didn't try to go beyond the given limits but it condemned and denounced in some cases until the great Palestinian revolution occurred.

This revolution forced the traditional Palestinian leadership, especially Jerusalem's Mufti, to change their attitudes and policies towards the British mandate government. During that period, Haj Ameen Al-Husseini attempted to break the British policies and to adopt his own policy. His new policy included: a new policy to defend the waqf and non waqf lands and territories to avoid the risk of transferring these lands to the Zionist movement. In addition, he used the council budget to buy the threatened lands in order to save them. The result was his isolation from his position, therefore, the British government pursued him until he fled to several countries reaching Lebanon. After that, the council was ruled by the British government and headed by Keprkreid from 1937 – 1948 (the end of the British mandate over Palestine). Then, it was governed by the Jordanian government until 1967.

## المقدمة

إنتهى الحكم العثماني لفلسطين الممتد اربعمائة عام بعد وضع الاستعمار البريطاني والفرنسي اتفاقيات سياسية على أساسها تم انتزاع فلسطين من الامة العربية وتقسيم خارطة بلاد الشام بين بريطانيا وفرنسا. وتمثلت هذه الاتفاقيات باتفاقية سايكس بيكو 1916، وسان ريمو 1920، بالإضافة الى وعد بلفور 1917، وتم تطبيقها بعد خسارة الدولة العثمانية للحرب العالمية الاولى (1914-1918) ليبدأ عهد جديد تكون فيه فلسطين فريسة للإنتداب البريطاني الممتد ثلاثين عاما. وقد مر هذا العهد عبر مرحلتين : مرحلة الحكم العسكري (1917 - 1920) ومرحلة الحكم المدني (1920- 1948) بعد دخول هربرت صموئيل كاول مندوب سامي يهودي على فلسطين.

بدأ التخطيط البريطاني لتحقيق الدولة القومية اليهودية بإعلان صك الإنتداب البريطاني لفلسطين الحامل بين طياته وعد بلفور، اذ لم تحتو صكوك الإنتداب أو حتى وعد بلفور على كلمة العرب أو الشعب العربي في ظل توكيل الجمعية الصهيونية اليهودية لشؤون فلسطين وجعلها الشريك الوحيد للحكومة البريطانية على هذه الأرض العربية. والوطن القومي لليهود اولى اولويات الإنتداب حسب المادة الثانية من صك الإنتداب:

" تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي، وترقية أنظمة الحكم الذاتي، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان".

اما المادة الرابعة من صك الانتداب فقد وضحت الموقف العام من قيام مؤسسات يهودية في

فلسطين:

" يعترف بهيئة يهودية صالحة كهيئة عمومية لتسيير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما. ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عنها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن

نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معرفة الذين ييغون المساعدة في

إنشاء الوطن القومي اليهودي"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948. ط2، عكا: دار الاسوار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984، ص127-131.

وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية وتملك الاراضي والتجنس فقد نصت المادة السادسة والمادة السابعة على ما يلي:

" على حكومة فلسطين..... مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الاهالي، أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين في أحوال مناسبة، وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استقرار اليهود في غير الاراضي الزراعية ومن جملتها الأراضي المدورة، والأراضي البور غير المطلوبة للأعمال العمومية ".  
أما المادة السابعة: "يترتب على حكومة فلسطين أن تسن قانونا للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الرعية الفلسطينية "

وبالإطلاع على المادة الحادية عشر من صك الإنتداب نجد مدى اهتمام الإنتداب بتهيئة فلسطين خاصة اقتصاديا لصالح اليهود، حيث جاء فيها:

"----- يجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة (الجمعية الصهيونية ) على أن تجري أو تستثمر بشروط الإنصاف والعدل والأعمال والمصالح العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها .وانما يشترط في هذه الاتفاقيات ان لا تتجاوز الارباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل مباشرة اوغير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال، وكل ما يزيد عن هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها"<sup>1</sup>.

النصوص السابقة تبرر عدم مساهمة بريطانيا بتقديم المساعدة للعرب لإيجاد مؤسسة سياسية حاكمة لفلسطين ولو حتى ظاهرياً، وأن المؤسسات المدنية كانت تلقى دائما الرفض من الجانب البريطاني أو السيطرة الكاملة. ومثال على ذلك المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي اعتبر اداة للسيطرة غير المباشرة على أوقاف المسلمين، وايضا اداة لزيادة الانشقاق في صفوف الشعب الفلسطيني.

من جهة اخرى شجع الانتداب البريطاني ايجاد مجلس تشريعي في فلسطين ولكن لم يكن سوى أداة بريطانية تحت سيطرة المندوب السامي كون جميع أموره تقع تحت مسؤولية الانتداب مباشرة. وبذلك ساهم الإنتداب في القضاء على حلم مجلس تشريعي للعرب بالوقت الذي ساعد في تأسيس مؤسسات يهودية تكون العمود الأساسي لتشكيل الوطن القومي لليهود بعد إنتهاء الإنتداب<sup>2</sup>، اذ ساعدهم بإيجاد مؤسسات حكم ذاتي على أساس قانوني مثل الوكالة اليهودية التي اعتبرت حكومة داخل حكومة، واحزاب سياسية، ومؤتمرات عالمية مثل المؤتمر الصهيوني العالمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>عبله المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. ط1. الاردن: المطبعة الوطنية، 2012، ص 93.

<sup>2</sup>تاجي علوش. المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948. مصدر سابق، ص36.

<sup>3</sup>بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948. مصدر سابق، ص127-128.

لم يملك الجانب العربي التجربة السياسية قبل وخلال فترة الإنتداب البريطاني رغم تأسيس النخب الاجتماعية والسياسيين العديد من الجمعيات والاحزاب السياسية الممثلة افكار وايدلوجيات مؤسسيها، فالقسم الاول المؤسس في بداية الانتداب اتخذ غطاء الجمعيات الادبية لتحقيق اهداف سياسية افتضحت مع الزمن أو من خلال العملاء، وتسريب الاخبار لسلطات الإنتدابية. ومن أبرز هذه الجمعيات روضة المعارف، وجمعية مقتطف الدروس، والاخاء الارثوذكسي، وجمعية الناشئة الادبية، إذ رفعت هذه الجمعيات شعار تعلم اللغات العربية والانجليزية والفرنسية والإصلاح والتهديب الإجتماعي وترقية الشباب أدبيا وإقتصاديا وتجاريا<sup>1</sup>. كما مارست مؤسسات أخرى العمل السياسي بشكل واضح كاللجنة التنفيذية، واللجنة العربية العليا، والهيئة العربية العليا، وقادت كل منهم الساحة الفلسطينية لمرحلة زمنية معينة، فاللجنة التنفيذية امتدت من 1920 الى 1934 وفيها كان الاجماع على اعتبارها ومؤتمراتها الوطنية الممثلة في كاظم الحسيني هي الناطقة باسم الشعب الفلسطيني وظل هذا الحال لحين موت موسى كاظم الحسيني، وعلان حل اللجنة التنفيذية لنفسها تلقائيا.

أما المرحلة الثانية من عام 1934-1937 إذ نما نفوذ الحاج امين الحسيني كرئيس للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى والمؤسسة الدينية حتى عام 1937، بعدها انتخب رئيساً للجنة العربية العليا من عام 1937-1948 بالاجماع الى حين وقوع النكبة الفلسطينية ممثلاً المرحلة الثالثة<sup>2</sup>. ورغم اختلاف الافكار الا أن النتائج لم تختلف على ساحة الواقع الفلسطيني، اذ في النهاية كان المصير الفلسطيني السياسي والحزبي واحد وهو "النكبة".

أوجب سعي إدارة الإنتداب البريطاني احتواء المؤسسات الدينية والقضائية والتشريعية في فلسطين إيجاد هيئة دينية إسلامية رسمية لملء فراغ التبعية الإدارية والقانونية والتشريعية<sup>3</sup> كنوع من التحايل على الجانب العربي بإملاكه مؤسسة ولو دينية كرمز على الاستقلال الذاتي .

بدأت هذه السياسة الاستعمارية بدعوة المندوب السامي مجموعة من علماء وأعيان فلسطين وكبار موظفي الحكومة البريطانية إلى إجتماع في 9 تشرين الثاني 1920 من أجل تباحث إدارة الشؤون الإسلامية الشرعية في فلسطين<sup>4</sup>. وترأس هذا الإجتماع المندوب السامي نفسه، وكان ذلك في التاسع من

<sup>1</sup> ناجي علوش. المقاومة العربية في فلسطين (1917م-1948). مصدر سابق، ص36.

<sup>2</sup> بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917م-1948. مصدر سابق، ص135.

<sup>3</sup> عبلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. مصدر سابق، ص 93.

<sup>4</sup> بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948. مصدر سابق، ص205.

شهر تشرين الثاني سنة 1920. وقرر المجتمعون تعيين لجنة خاصة لبحث سبل إدارة الشؤون الإسلامية ووضع نظام جديد لتشكيل مجلس شرعي إسلامي لإدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وصادق على هذا النظام المنسوب السامي في اليوم الثاني عشر من شهر آذار سنة 1921 ونشر بعد أيام قليلة في الجريدة الرسمية وبالتحديد في الخامس عشر من شهر أيار 1921<sup>1</sup>.

وبناءً على هذا النظام المقر، تقرر تأسيس هيئة إسلامية عليا وذلك بإنتخاب مجموعة من العلماء والقضاة والمفتين ورجال القانون المسلمين، تتكون من رئيس وأربعة أعضاء منتخبين. وجرت أولى الانتخابات لاختيار رئيس المجلس وأعضائه عام 1922<sup>2</sup>. وقد عرفت باسم المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى و نال الحاج أمين الحسيني مفتي القدس منصب الرئاسة، وأما الأعضاء الأربعة فكانوا: عبد اللطيف صلاح عن لواء نابلس والمفتي الشيخ محمد مراد عن قضاء حيفا وعبدالله الدجاني القاضي السابق عن يافا والحاج سعيد الشوا عن لواء الجنوب .

ومن أهم الصلاحيات التي منحت للمجلس الإشراف على الشؤون الشرعية الإسلامية والأوقاف وإدارة المحاكم الشرعية وتعيين قضاةها ومفتيها وموظفيها. وبناءً على المادة الثامنة من قانون عام 1921 يتوجب على المجلس الحصول على موافقة حكومة الإنتداب في كل شخص يتم إختياره للعمل في هذه المؤسسة وتوابعها. مكنت هذه المؤسسة الدينية المهمة الحاج أمين الحسيني بالإضافة إلى تعيينه مفتياً للقدس في نفس الفترة، من أن يجعل من نفسه قائداً عربياً لم يشتهر فقط داخل فلسطين وإنما أيضا خارجها، وبذلك أصبح رمزا سياسياً مؤثراً<sup>1</sup>.

منذ تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وحتى خروج المفتي من فلسطين عام 1937 في خضم أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى امتلأت صفحات الجرائد الفلسطينية بأخبار بيع الأراضي الفلسطينية لليهود، ودعوة المفتي ومجلسه للدفاع عن أراضي فلسطين. فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أوردت صحيفة الجامعة العربية في تاريخ 23-8-1928 تحت عنوان "ءأندلس أخرى في فلسطين: نشاط الصهيونيين لمشتري الأراضي في طولكرم وإقبال الأهلين على البيع بسبب سوء الحال الزراعية " نجد الصحيفة توضح مسألة بيع الأراضي من قبل الفلسطينيين إلى السماسرة اليهود، وتناشد الصحيفة المسؤولين لإيجاد حلول لهذه المشكله قبل أن تصبح كل أراضي فلسطين ملكاً لليهود. لكن ظلت المشكله قائمة إلى تاريخ 20-6-1929 عندما نشرت صحيفة فلسطين مقالة بعنوان "المجلس ومشتري

<sup>1</sup> سعيد بسام سامي قطينه رمان. المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى سجل منتخوب المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في القدس وقراها 1925. ج1، ط1. بيت المقدس: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مؤسسة أحياء التراث والبحوث الإسلامية، 2010، ص6.  
<sup>2</sup> عبد الكريم العلوجي. الحاج أمين الحسيني المفتري عليه. ط1. دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010، ص23.

الأراضي : لوجه الوطن يا ترى أم لوجه الانتخابات؟ إن المجلس الإسلامي الأعلى قد استيقظ من نومه وتعدى مرحلة الخطابات إلى مرحلة التنفيذ العملي، وبدأ يسابق الحركة الصهيونية بشراء الأراضي وجعلها جزءاً من الأوقاف وخاصة إنها تشتري بمال الوقف<sup>2</sup>.

ولتحقيق هدف حماية الأراضي من البيع والسمسرة لليهود، قام المجلس بأعمال وإنجازات بسيطة بعد عام 1933 تقوم على فضح بائعي الأراضي والسماسرة، وأيضاً بدعوة الأئمة والخطباء لإلقاء الخطب في المساجد للحديث فيها عن قدسية أرض فلسطين، والمشاركة في المناسبات العامة لحث المشاركين خاصة كبار ملاك الأراضي بالتعهد عدم بيع الأراضي لليهود. ويمكن القول بأن الأعمال التي قام بها المجلس كانت رداً على سياسة وأعمال الصندوق القومي اليهودي الهادف إلى شراء الأراضي رغم إمكانيات المجلس المادية المتواضعة<sup>3</sup>.

### الإشكالية وأسئلة الدراسة والفرضيات:

#### الإشكالية:

نلاحظ من خلال ما سبق رغم أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أسس بمبادرة بريطانية، وتحت مظلة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ذات السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تقويض دعائم الهوية الوطنية ورموز الصمود الوطني والتي شكلت الأرض وملكيته أهم دعائمها ورموزها، إلا أن هذا المجلس حاول إدارة ملف ملكية الأراضي الفلسطينية خاصة الوقفية منها، والدفاع عنها.

فهل دور المجلس جاء وفق السياسة البريطانية التي رسمت له وبالتالي تماشياً مع السياسة البريطانية؟ أم أنه بنشاطاته المتعددة في الدفاع عن ملكية الأراضي جاء متحدياً وخارجاً عن الهدف الذي حدد له؟

وهل كان الهدف من إنشائه ووضعه تحت رئاسة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني طوال فترة عمله محاولة لاحتواء المؤسسة الدينية ورموزها؟ وهل ما قام به هذا المجلس جاء لتمير السياسة البريطانية من خلاله وإظهار الوجه الإيجابي لسلطة الانتداب؟

---

<sup>1</sup> بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948. مصدر سابق، ص206-209.

<sup>2</sup> أسعد داغر. "أندلس أخرى في فلسطين: نشاط الصهيونيين لمشتري الأراضي في طولكرم وإقبال الأهلين على البيع بسبب سوء الحال الزراعية". مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني 1909-1939. جمع وتقديم حماد حسين. جنين: المركز الفلسطيني للثقافة والإعلام، 2003، ص54-57.

<sup>3</sup> محمد أحمد يوسف. الوقف الإسلامي في فلسطين. ط2، ج1. فلسطين: وزارة الإعلام بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، 2010، ص111.



## فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برئاسة مؤسسة الإفتاء وبحكم تبعيتهما لحكومة الانتداب جاء لتمير السياسة البريطانية، واحتواء سلطة الانتداب للمؤسسة الدينية، وأن هذا المجلس لم يخرج في نشاطاته وأدواره عما رسم له من قبل حكومة الانتداب، وأن ما قام به جاء لخدمة حكومة الانتداب وتيسير إدارتها للبلاد.

## الإطار الزمني للدراسة:

الفترة التي تتناولها الدراسة تغطي بشكل أساسي فترة رئاسة الحاج أمين الحسيني للمجلس منذ تأسيسه عام 1921 وحتى عام 1937، عندما اتخذت سلطات الانتداب قرار فصله من رئاسة المجلس عام 1937 نتيجة لنشاطه المعادي لسياسة الانتداب بعد إندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى 1936. ومنذ عزل المفتي انتقلت إدارة المجلس إلى سلطة الانتداب البريطاني مباشرة حتى عام 1948 تاريخ انتهاء الانتداب البريطاني. فترة رئاسة المفتي تمثل العصر الذهبي للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وتعدد نشاطاته وأعماله، في حين اعتبرت الفترة اللاحقة فترة موت سريري لهذا المجلس إذ كان عبارة عن مؤسسة خالية من المضمون.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بتناولها موضوع كيفية عمل ومحاوله المجلس منع التعديت على أراضي فلسطين، خاصة الوقفية منها، رغم أنها مؤسسة تابعة للحكومة الانتدابية البريطانية؛ ومواقف وسياسات هذا المجلس تجاه نقل جزء من الأراضي إلى الملكية اليهودية .

كما أن هذه الدراسة تكشف عن دور السلطات الانتدابية في تشكيل مؤسسات تصور على أنها وطنية تعمل لصالح الوطن وتظهر كأنها مناقضة لسياسات السلطات الاستعمارية.

## المنهجية:

لدراسة هذا الموضوع تم دراسة وتحليل وثائق المجلس والمحفوظة في أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية في أبو ديس للوقوف على آليات عمل المجلس وما حققه وما لم يحققه، بالإضافة إلى تحليل محاضر اجتماعات هذا المجلس لمعرفة آليات عمله وتمويله في ظل قوانين الانتداب البريطاني. بالإضافة إلى تحليل وثائق المجلس في الارشيف الاسرائيلي.

كما تم تتبع ومن ثم دراسة وتحليل مضمون ما كتب في الصحف الفلسطينية المعاصرة كصحيفة فلسطين، الوقائع، الجامعة العربية، والصراط المستقيم، وذلك للوقوف على النداءات التي كان يطلقها زعماء ومشايخ القرى للمجلس لمطالبته بحماية أراضيهم من التهويد ومن السماسرة، وأيضا الوقوف على إنجازات هذا المجلس عبر ما كتبه الصحف.

كما تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التاريخي التحليلي والمنهج التاريخي المقارن، وذلك لمعرفة آليات عمل وإنجازات وإخفاقات المجلس في ضوء هذه العلاقات المعقدة بين كل ما ذكر.

### مراجعة الأدبيات:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المجلس من عدة جوانب ومنها ما تخصص بالمجلس كدراسة:

Kupferschmidit(U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى عشرة فصول تناولت الحديث عن السياسية الاستعمارية التي أدت إلى نشوء المجلس وكيفية إدارته وإجراء الانتخابات لإختيار رئيس المجلس، وتوضيح المهام التي وقعت على عاتق المجلس، والسياسة البريطانية تجاه أوقاف فلسطين وإدارتها، ثم الحديث عن المؤتمرات الإسلامية كالمؤتمر الإسلامي عام 1931 . وتتصف هذه الدراسة بإيضاح سيرورة العمل لدى المجلس دون الحديث عن المجلس كمؤسسة استعمارية.

ومن الدراسات الانجليزية الاخرى دراسة رشيد الخالدي :

[Rashid Khalidi](#) , *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*, Beacon Press; Reprint edition (September 1, 2007).

ويصف هذا الكتاب عملية السيطرة السياسية للإنتداب البريطاني على فلسطين لخلق الدولة اليهودية من خلال إحداث زيادة سكانية يهودية وخلق كيان يهودي على حساب العرب الذين ناضلوا لإيجاد كيان سياسي خاص بهم، الا انهم ظلوا داخل قفص حديدي وعليه تمتد صعوبة حل القضية الفلسطينية حتى هذا اليوم وهذا ما يفسر عوامل فشل الفلسطينيين في الاستقلال حتى اليوم .

وفي كتاب باربرة سميث:

Barbara J: Smith, *Roots of Separatism in Palestine, The British Economic Policy, 1920-29*, Hardcover – Import, Tauris & Co Ltd (January 1, 1993).

يناقش كتاب باربره سميث مشكلة الاوضاع الاقتصادية التي انتشرت في جميع رجااء فلسطين في بداية الانتداب البريطاني والتي أوصلت الفلسطينيين واليهود الى الفوضى وعدم تقبل الآخر وتفكك العلاقات العربية اليهودية اكثر من السابق خلال عام 1929، وكيف ساهمت بريطانيا في تعزيز الانفصال في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين العرب واليهود وحتى القادم الجديد من اليهود كان يتجنب التعامل مع العرب مما أدى الى زيادة الازمة الاقتصادية. كان الحل لهذه الأزمات تشجيع الهجرات اليهودية خاصة انها أصبحت الأمل في خلق مشاريع اقتصادية، الا أن الأمل اغلق بوجه العرب وفتح أمام اليهود كيان اقتصادي منفصل وخاص مما سبب في النهاية نكبة 1948 الناتجة عن احتداد الصراع بين الجانبين .

تناولت معظم الدراسات الأخرى موضوع المجلس ضمينا عند الحديث عن فترة الإنتداب البريطاني أو دور الحاج أمين الحسيني ومكانته وزعامته ومن هذه الدراسات نشير الى دراسة بيان نويهض الحوت والتي جاءت بعنوان " القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948" الصادرة عن دار الهدى من بيروت عام 1986 .

وأیضا نشير إلى دراسة عبد الكريم العلوجي في كتابه " الحاج أمين الحسيني المفترى عليه" الطبعة الأولى الصادرة عن دارالكتاب العربي في القاهرة عام 2010، فقد طرح كيفية تصدي الحاج أمين من خلال نفوذه السياسي لعملية استعمار الأرض الفلسطينية وكيفية تحول نفوذه لقضايا خارج فلسطين مثل الإنضمام لثورة الكيلاني في العراق 1941.

كما أن هنالك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من خلال الحديث عن ملكية الأراضي في فلسطين في ظل الإنتداب البريطاني. ونشير في هذا الخصوص إلى دراسة محمد سلامة النحال في كتابه "سياسة الإنتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية " الطبعة الثانية الصادر عن مطابع الكرمل الحديثة في بيروت في عام 1981، الموضح للأطماع الإستعمارية في الوطن العربي والاتفاقيات الدولية التي شرعت احتلال أراضي فلسطين ومسألة الهجرة الصهيونية لفلسطين ومنح الامتيازات الاقتصادية الكبيرة للشركات الصهيونية لشراء الأراضي وامتلاكها .

وبالإنتقال لمقالة سميح حمودة "الإستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس الحفاظ عليها" المنشورة في حوليات القدس العدد 11 لعام 2011 من صفحة 33-41، توضح الدراسة أحداث الصراع بين الشركات الصهيونية والمالكين العرب على ملكية قطعتين

كبيرتين من الأرض الفلسطينية، هما أراضي جبل كنعان في منطقة صفد، وأراضي الغوارنة في السهل الساحلي بين عكا وحيفا وقد اعتمدت الدراسة على وثائق عربية محفوظة في مؤسسة إحياء التراث .

و كتاب تيسير جبارة" الحاج محمد أمين الحسيني مفتي القدس – رئيس المجلس الإسلامي الشرعي "الصادر عن دار الفرقان عام 1995، والمكون من ثمانية فصول تناول فيه حياة أمين الحسيني من حيث المراحل الاجتماعية والثقافية والسياسية وقيادة الصراع السياسي في مواقف مختلفة.

ومن الكتب المثيرة للاهتمام كتاب المفتي الأكبر" تسفي البيغ المترجم من قبل مصطفى كيبها والصادر عن مؤسسة الأسوار في عكا عام 1991 إذ نجد الكاتب قد قسم كتابه إلى مرحلتين: مرحلة المفتي ما قبل 1948 وأهم نشاطاته في فلسطين، والمرحلة الثانية ما بعد 1948.

وأيضاً كتاب سناء حمودي في "مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني)المقسم إلى أربعة أقسام: القيادة السياسية والنخبة، انطلاقة العمل الوطني في فلسطين،الحركة الوطنية سياسياً وعسكرياً،الحاج أمين الحسيني والقيادة الخارجية.

ولكن حسب اعتقادي لا توجد دراسة متخصصة تتناول اشكالية بحثي المتعلقة بإشكالية عمل المجلس في حماية الأراضي، رغم كونه مؤسسة بريطانية ورئيسها معين من قبل سلطة الاحتلال البريطانية .

وقد قسمت بحثي هذا إلى ثلاثة فصول :الفصل الأول جاء بعنوان المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الفكرة والتأسيس وفيه سأطرق إلى فكرة وتأسيس المجلس الإسلامي الأعلى، ومهام المجلس، وانتخابات المجلس ورئاسته، وميزانيته.

اما الفصل الثاني فعنون بموقف وسياسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تجاه الإعتداءات على ملكيات الأراضي في فلسطين ما بين الفترة الواقعة بين عامي 1922-1937، وفيه سأحدث عن موقف المجلس الإسلامي الأعلى من القوانين البريطانية الخاصة بالأراضي الأميرية والخاصة والوقفية، والاعتداءات على ملكيات الأراضي في فلسطين خلال عهد الإنتداب، بالإضافة إلى موقف المجلس الإسلامي الأعلى من قضايا أراضي طولكرم ( وادي الحوارث – الطيرة – أم خالد – الطيبة ) كحالة دراسية، وموقف المجلس الإسلامي الأعلى من الإعتداء على الاملاك الوقفية.

والفصل الثالث فموسوم بإنجازات والإخفاقات للمجلس الإسلامي الأعلى ما بين 1921- 1948 سأتناول فيه الإنجازات والإخفاقات للمجلس الإسلامي الأعلى ما بين 1921-1937 والمجلس الإسلامي الأعلى ما بعد فترة أمين الحسيني 1937- 1948 .

## الفصل الأول

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى : الفكرة والتأسيس

## مقدمة الفصل الأول:

في الفترة الأولى من الإنتداب البريطاني 1917-1920 ظهرت النخب الاجتماعية المسيطرة على المواقع والمناصب السياسية الحائزة عليها من خلال الوراثة الكاملة في العهد العثماني، أو من خلال انتساب النخب لعلماء وأعيان من عائلات إقطاعية احتلت أعلى سلم اجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني. قادت هذه النخبة الاجتماعية وأسست مجموعة من المؤسسات "الوطنية" الحائزة على موافقه بريطانية في انشائها، ومنها اللجنة التنفيذية التي عملت ما بين 1920-1934، والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين 1922-1948 والذي نحن في صدد الحديث عن فكرة انشاءه وتأسيسه في هذا الفصل. واللجنة العربية العليا ما بين 1934-1939، والهيئة العربية العليا التي عملت ما بين 1946-1948.

سيتناول هذا الفصل تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وما أنيط به من مهام، والإنتخابات لعام 1922 ولعام 1926، وميزانية المجلس وأهم وارداته من الإيجارة والحكر والإستبدال، وذلك بالإعتماد بشكل أساسي على سجلات محاضر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحفوظة بمؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.

## المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى: الفكرة والتأسيس:

أثيرت مشكلة إدارة وتنظيم شؤون المسلمين مع خضوع فلسطين للإنتداب البريطاني، إذ كانت تدار شؤون الأوقاف خلال الفترة العثمانية من قبل السلطان العثماني، الذي اعتبر الأساس الأول في السلطة التشريعية وخليفة للمسلمين. ولكن في سنة 1908 تحولت السلطة التشريعية من يد السلطان إلى الهيئة التشريعية التي أوجدها الدستور بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد من قبل الاتحاد والترقي. وفي سنة 1914 أصبحت وزارة العدل بمثابة السلطة التنفيذية تقوم بتطبيق الشرع، بعد أن كانت بيد شيخ الإسلام. أما تسجيل الاملاك الوقفية وإدارتها فقد كان تحت اشراف وزارة الأوقاف<sup>1</sup>، وعليه أصبح من الضروري البحث عن بديل من قبل الإنتداب البريطاني لإدارة شؤون المسلمين بعد خضوع فلسطين لقرار الإنتداب البريطاني العسكري 1917 والحكم المدني 1920.

بدأت الحكومة البريطانية تبحث عن شخصية قيادية قادرة على إدارة شؤون المسلمين وتأسيس مؤسسة دينية عرفت لاحقاً بإسم المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى. وعليه وقع الاختيار على محمد

<sup>1</sup>. بيان نوبهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين. ط3، بيروت: دار الهدى، 1986، ص 205.

أمين الحسيني. وقبل الحديث عن كيفية إنشاء المجلس يجب التطرق لنبذة عن حياة محمد أمين الحسيني والعائلة الحسينية، وكيفية وصول أمين الحسيني لمنصب المفتي ورئاسة المجلس.

### محمد أمين الحسيني ومنصب الإفتاء:

ولد محمد أمين الحسيني في القدس عام 1897 وهناك من يقول أنه ولد عام 1895 أو 1896<sup>1</sup>. والده طاهر الحسيني مفتي القدس. وقد أنهى أمين الحسيني تعليمه للمرحلة الاعدادية في مدينة القدس متقنا اللغة العربية إلى جانب التركية، و اللغة الفرنسية التي أجادها عن طريق مدارس الفريير. وعند إتمامه المرحلة المدرسية انتسب إلى جامعة الأزهر، ولم يدم إلا عامين اذ عاد بعدها إلى القدس. ورافق والدته للحج، وأصبح يُلقب بالحاج محمد أمين الحسيني<sup>2</sup>.

باندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، بدأت الدولة العثمانية بتجنيد الشباب العربي في سوريا الكبرى، وانضم أمين الحسيني إلى صفوف الجيش التركي و حصل على رتبة ضابط بعد عام واحد من الخدمة<sup>3</sup>.

نتيجة لتنقل أمين الحسيني أثناء خدمته العسكرية في مناطق مختلفة تابعة للدولة العثمانية تم إرساله للخدمة في الفرقة 46<sup>4</sup> في أزمير. وفي فترة لاحقه ارسل للخدمة في قواعد مختلفة من البحر الاسود، وتشير المصادر أنه استغل خدمته العسكرية لتحريض الجنود العرب على الأتراك نتيجة الظلم الواقع عليهم والمطالبة بالكفاح من أجل استقلال العرب عن الدولة العثمانية. وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة من حياته العسكرية أدت إلى صقل شخصيته الفكرية والجسدية. وقد مكث في الخدمة العسكرية مدة عامين<sup>5</sup>.

وظهرت بصمة أخرى في خلق هذا الرجل قياديا، إذ لعب دوراً في زيادة اقبال الشباب العربي في التطوع إلى جانب الأمير فيصل رغم عدم إقبالهم منذ البداية<sup>6</sup>. حيث يشير معتصم الناصر في كتابه أن إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية قد أشارت إلى "أن الكابتن (س.د. دبروتين) الذي جمع هؤلاء الشباب قد جمعهم بالتعاون مع رجل من الجيش الشريف اسمه الحاج امين الحسيني الذي وصف بانه مؤيد للانجليز في

<sup>1</sup> تسفي البيلغ. المفتي الأكبر ط1، ترجمة مصطفى كيهيا. عكا: مؤسسة الاسوار، 1991، ص29.

<sup>2</sup> سناء حمودي. مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج امين الحسيني). ط1، بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ايلول 2008، ص83-85.

<sup>3</sup> تيسير جبارة. الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937) ط1. عمان: دار الفرقان، 1995، ص27-29.

<sup>4</sup> سناء حمودي. مفهوم القيادة السياسي في فلسطين. مصدر سابق، ص87.

<sup>5</sup> تسفي البيلغ. المفتي الأكبر. مصدر سابق، ص32-33.

<sup>6</sup> سناء حمودي. مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج امين الحسيني). مصدر سابق، ص87.

تلك الفترة "1. وبعد ذلك عمل أمين الحسيني لدى جبرئيل باشا حداد<sup>2</sup> المساعد العربي لحاكم القدس العسكري رونالد ستورز<sup>3</sup> لفترة كموظف للإدارة العسكرية البريطانية في قلقيلية، مما أدى إلى زيادة التقارب بين القيادة البريطانية في فلسطين والحاج أمين الحسيني.

جاء التحول الآخر في حياة أمين الحسيني في بداية 1919 حين عين جبرئيل باشا حداد بوظيفة مدير قسم الأمن في دمشق والذي قام بتعيين الحاج أمين مساعداً له. هذا المنصب الجديد مكنه من التقرب من بلاط الملك فيصل واشترك بالمؤتمر السوري العام<sup>4</sup> الذي عقد بعد وعي رجال القومية العربية بالمخاطر الناجمة عن تقسيم سوريا الكبرى وإدراكهم للسياسة البريطانية والفرنسية الرامية إلى التجزئة وفقدان الوحدة العربية. ولكن في النهاية ذهبت جهود المؤتمر الأول والثاني هباءً منثوراً بعد رجوع الملك فيصل وتوقيعه اتفاقية فيصل - كليمانصو التي على أساسها اعترف فيصل اعترافاً صريحاً بقبوله بالتجزئة وإنهاء الوحدة السورية الطبيعية، والاكتماء في اعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وتتويج فيصل ملكاً عليها خلال المؤتمر السوري الثالث المنعقد في آذار عام 1920. إلا أن هذه المملكة لم تصمد سوى أربع شهور ونصف بعد طرد فيصل من دمشق في اعقاب معركة ميسلون<sup>5</sup>.

عمل أمين الحسيني لدى جبرائيل باشا حداد والسلطات كشفت له نوايا الإنجليز نحو فلسطين وبدأت تصل أنباء عن معاهدة سايكس بيكو 1916 ووعده بلفور 1917. فراح يعمل على إقامة مؤسسات تمثل عرب فلسطين، والتي لم ترفض من الجانب البريطاني باعتبارها مؤسسات تسهل إدارة البلاد<sup>6</sup>، مثل النادي العربي والمنتدى الأدبي في أوائل حزيران 1918 الذي ترأسه بعد تأسيس صديقه عارف العارف له<sup>7</sup> وبمساعدة أصدقائه مثل فخري (أخيه) واسحق درويش (ابن اخته) وعبد اللطيف الحسيني (ابن عمه) وجميل الحسيني الذي كان عضواً في المنتدى الأدبي، وإبراهيم سعيد الحسيني وحلمي الحسيني وتوفيق الحسيني، ومحمد العفيفي، وكامل البديري وحسان البديري وموسى البديري والشيخ حسان أبو السعود مفتي الشافعية في القدس، وعبد الصمد العلمي ويوسف ياسين<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> معتمد الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. ط1. فلسطين: مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 2009، ص33.

<sup>2</sup> جبرئيل حداد: هو من اصل لبناني ومن الضباط العرب الذين شركوا في جيوش الحلفاء ومن الاشخاص الذين استقبلوا المارشال النبي وكان من حرس الشرف عند دخوله القدس وكان من الاشخاص الذين خدموا الانتداب البريطاني في مصر والسودان وكان يعمل في دوائر المخابرات وانضم الى جيش النبي: معتمد الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص34.

<sup>3</sup> رونالد ستورز: اول حاكم عسكري لمدينة القدس بعد وقوع الانتداب على فلسطين وقد عين من قبل المارشال النبي الذي ترأس ادارة ارضي العدو المحتلة التي كان مقرها في القاهرة: معتمد الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص35.

<sup>4</sup> تسفي البيلغ. المفتي الاكبر. مصدر سابق، ص33.

<sup>5</sup> سميح شبيب. التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950. ط1. مكتب الشؤون الفكرية والدراسات فتح، 2009، ص12.

<sup>6</sup> معتمد الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص39.

<sup>7</sup> تسفي البيلغ. المفتي الاكبر. مصدر سابق، ص33.

<sup>8</sup> معتمد الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص39.



في نهاية عام 1919 أقيمت الحاج أمين الحسيني من وظيفته بعد إزالة حداد من منصبه ورجع إلى القدس وبدأ العمل كمدرس في مدرسة الرشيدية وانضم كشریک في مدرسة "روضة المعارف" تلك المؤسسة التي لعبت دوراً في القومية العربية<sup>1</sup>. وفي نفس العام 1919 تم اعتقال الحسيني في مدينة الخليل من قبل الإنجليز بتهمة المشاركة بالاحتجاجات التي صاحبت زيارة لجنة "كينغ كراين"<sup>2</sup> إلى سوريا وفلسطين ولبنان. إذ كان الهدف من هذه الإحتجاجات تنبيه عرب فلسطين على وجوب الاحتفاظ بدولة سوريا الكبرى "من طوروس الى رفح"، والمطالبة بالإستقلال وتأكيد رفض وعد بلفور<sup>3</sup>.

والحادثة الأخرى المهمة في حياته ما قام به بتاريخ 1920 /4/4 في موسم النبي موسى الديني، إذ كان هذا الموسم السنوي سبب في توافد أعداد كبيرة من سكان الخليل ونابلس والمدن الأخرى إلى القدس لإحياء هذا الموسم. عند مرور الناس من أمام مكتب رئيس بلدية القدس موسى كاظم الحسيني خطب فيهم خطبه حماسيه، ثم تبعه بذلك عارف العارف وخليل بيدس وعبد الفتاح درويش. أدت الخطب إلى إثارة الجماهير العربية خلال الإحتفال، وكان الحاج أمين الحسيني مع الجماهير يحمل صورة الملك فيصل ويهتف "يعيش الملك فيصل - وفيصل يا سلطان وتسقط الصهيونية"، فتحول الإحتفال إلى حوادث قتل بين اليهود والعرب، على أثر ذلك أعلنت السلطات البريطانية أنها أولى الأحداث بين اليهود والعرب<sup>4</sup>. وقد أسفرت هذه الأحداث عن مقتل 9 يهود وجرح 250، وسقوط 4 قتلى و21 جريحاً من العرب. واتهم اليهود الحاج أمين بأنه المشجع الأول لأهالي القدس للاشتراك بهذه الأحداث<sup>5</sup>.

نتيجة لهذه الحادثة صدر بحق عارف العارف وأمين الحسيني حكم بالسجن لمدة 15 عاماً غيابياً، إلا أنه عند صدور الحكم كان أمين الحسيني قد هرب إلى الأردن ومنها إلى دمشق. وفي الاخرة بدأ بتشكيل "جمعية قتي فلسطين" مع مجموعة من العرب الوطنيين في دمشق، وانتخب أمين الحسيني رئيساً للجمعية، وعارف العارف سكرتيراً لها، وعزة دروزة رئيساً للمالية، ومن أولى أعمال هذه الجمعية اصدار احتجاج على تعيين هربرت صموئيل اليهودي البريطاني مندوباً سامياً على فلسطين وإصدار تنبيه بالخطر الصهيوني على فلسطين. و بسقوط حكومة فيصل ماتت هذه الجمعية وانتهى الحكم العسكري البريطاني على فلسطين عام 1920 وحل محله الحكم المدني المتمثل في هربرت

---

<sup>1</sup>تسفي البليغ. المفتي الأكبر. مصدر سابق، ص33.  
<sup>2</sup>سناء حمودي. مفهوم القيادة السياسي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج امين الحسيني). مصدر سابق، ص89 .  
<sup>3</sup>عبد الكريم العلوي. الحاج امين الحسيني المفترى عليه. ط1، دمشق، القاهرة : دار الكتاب العربي، 2010، ص16-17 .  
<sup>4</sup>تيسير جبارة. الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس - رئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937). مصدر سابق، ص47-49 .  
<sup>5</sup>عيسى السفري. فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. ط1، فلسطين: مكتبة فلسطين الجديدة، 1937، ص47.

صموئيل<sup>1</sup>، الذي أصدر عفواً عاماً عن السجناء السياسيين ومنهم اليهودي جابوتنسكي<sup>2</sup> والحاج أمين الحسيني وعارف العارف بعد واسطة الأمير عبدالله لهم<sup>1</sup>، وذلك بعد زيارة هربرت صموئيل للأردن في آب 1920. وعاد أمين الحسيني إلى فلسطين في الشهر الذي يليه<sup>3</sup>.

توفي محمد كامل الحسيني يوم الإثنين بتاريخ 1921/3/21<sup>4</sup> والذي حمل مراتب وألقاب كثيرة زمن الانتداب البريطاني منها رئيس القضاء الشرعي، ورئيس محكمة الاستئناف في القدس، وصاحب لقب المفتي الأكبر، والحائز على وسام التاج البريطاني لتهدئته أهل القدس وتشجيعهم على التفاهم مع المحتل الجديد عند دخول الجنرال اللنبي القدس في 11 كانون الاول 1918<sup>5</sup>.

بدأت مخاوف عائلة الحسيني من فقدان رئاسة القضاء أيضا بعد خسارتهم لرئاسة البلدية وتسليمها لعائلة النشاشيبي. لذلك اجتمعت العائلة وبدأت تبحث عن البديل لمحمد كامل الحسيني وعليه أجمعت العائلة على اختيار أمين الحسيني الذي خلع لباسه الافرنجي والطربوش ولبس الجبة والعمامة وأطلق لحيته استعدادا لمنصب المفتي. وفي هذه الأجواء شهدت مدينة القدس مجموعة اجتماعات ونقاشات حول المرشحين وصراعات خفية بين العائلات وبالأخص الحسيني والنشاشيبي. عملت عائلة النشاشيبي على دعم أي شخصية من خارج عائلة الحسيني لكسب المزيد من النفوذ ضد العائلة الحسينية، لذا وقفت بجانب الشيخ حسام الدين جار الله<sup>6</sup>.

رفع مجموعة من أعيان وشيوخ فلسطين والأردن ومشايخ بني مالك رسالة إلى حاكم مركز القدس الشريف في 1921/3/21 في نفس اليوم الذي توفي فيه محمد كامل الحسيني يطلبون فيها تعيين أمين الحسيني في منصب المفتي نظرا لأنه من سلالة الأشراف وبيت الإفتاء<sup>7</sup>. وقد اجتمعت العائلة الحسينية بعد وفاة كامل الحسيني لاختيار من ينوب عنه من العائلة خوفا من فقدان المنصب إلى

---

<sup>1</sup> هربرت صموئيل: المندوب السامي لجلالة الملك جورج الخامس ملك بريطانيا وهو يهودي انجليزي واحد اقناب الحركة الصهيونية ومن كبار زعمائها، جاء قبل تعيينه بمدة الى فلسطين وكانت مهمته مساعدة المدير العام الجنرال بولز في تنظيم الامور المالية والادارية: عيسى السفري. فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. مصدر سابق، ص50-51.

<sup>2</sup> جابوتنسكي: زعيم منظمة الارغون الصهيونية وهو السبب في اثاره مشكلو النبي موسى اذ انتزع الاعلام من ايدي الشباب العرب وداسه في قدميه فثار الشباب العرب عليه واشتبكوا مع اليهود مما ادى الى تدخل القوات الانجليزية: عبد الكريم العلوجي. الحاج امين الحسيني المفترى عليه. مصدر سابق، ص18.

<sup>3</sup> تيسير جبارة. الحاج محمد امين الحسيني مفتى القدس - رئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937). مصدر سابق، ص50-53.

<sup>4</sup> عبلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين (1917-1937). ط1. الاردن، عمان: المطبعة الوطنية، 2012، ص87.

<sup>5</sup> معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص33.

<sup>6</sup> عبلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين (1917-1937). مصدر سابق، ص87-89.

<sup>7</sup> تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية. ط1، 1985، ص18.

جانب منصب رئيس البلدية، وكان أمين الحسيني المرشح الأول رغم عدم إكمال تعليمه في الأزهر وصغر سنه، وجاء هذا الإجماع بعد ترشيح محمد كامل الحسيني له قبل وفاته خلفاً له<sup>1</sup>.

عقد حاكم القدس رونالد ستورز اجتماعاً كبيراً لأعيان القدس وعلمائها وأبلغهم قرار إجراء انتخابات لاختيار المفتي الجديد. واستجابة لهذا الطرح رشح عدة أشخاص أنفسهم لهذا المنصب منهم الشيخ أسعد الشقيري والشيخ موسى البديري والشيخ خليل الخالدي<sup>2</sup>. وجرت الانتخابات في 12/4/1921 وكانت النتيجة حصول الشيخ حسام الدين جار الله والذي كان يشغل منصب المفتش العام في المحاكم الشرعية على 19 صوتاً<sup>3</sup>، وحصل الشيخ خليل الخالدي رئيس المحكمة الشرعية على 17 صوتاً، أما قاضي ومسؤول المسجد الأقصى موسى البديري فحصل على 12 صوتاً، والحاج أمين الحسيني رئيس النادي العربي حصل على 9 اصوات فقط، والشيخ سعود العوري الذي كان قاضياً للقدس حصل على 3 اصوات، وأخيراً أمين العوري الذي كان عضواً في المحكمة الشرعية حصل على صوتين.

وبحسب القانون العثماني فإن متصرف القدس هو المسؤول عن اختيار واحد من الثلاثة لمنصب المفتي، وهربرت صموئيل حل محل متصرف القدس فقد كان حق الاختيار له، فطالب بتعيين الحاج امين الحسيني وعدم قبول حسام الدين جار الله بحجة استلامه عدد كبير من البرقيات المعارضة والمشككة لنتيجة الانتخابات، والمطالبة بتعيين الحاج أمين الحسيني. ومن الرسائل ما وصل للمندوب السامي من البلقاء في الاردن بتاريخ 18/4/1921 تبين رغبة نخبهم في تنصيب أمين الحسيني مفتياً للقدس<sup>4</sup>. نتج عن هذه الرسائل انقسام سكان القدس بين مؤيد ومعارض، فاجتمعت عائلة الحسيني في بيت جميل الحسيني وقدمت احتجاج للمندوب السامي، كما قامت بتعليق مناشير مستنكرة هذه الانتخابات على أبواب القدس<sup>5</sup>.

وبعد نصيحة رونالد ستورز وأرنست ريتشموند مسؤول الشؤون العربية بتعيين أمين الحسيني لهذا المنصب أجبر المندوب السامي على تأجيل تعيين مفتي القدس<sup>6</sup>. ويرجع دعم حاكم القدس رونالد ستورز اختيار أمين الحسيني لهذا المنصب، ما تم الاتفاق عليه بين أمين الحسيني والمندوب السامي

<sup>1</sup> عيلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين (1917-1937). مصدر سابق، ص 87.

<sup>2</sup> عبد الكريم العلوجي. الحاج امين الحسيني المفترى عليه. مصدر سابق، ص 20.

<sup>3</sup> تسفي البيلغ. المفتي الاكبر مصدر سابق، ص 38.

<sup>4</sup> تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية. مصدر سابق، ص 21.

<sup>5</sup> عيلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. مصدر سابق، ص 90.

<sup>6</sup> تيسير جبارة. الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس-رئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937). مصدر سابق، ص 61-63.

خلال اجتماع عقد بينهما قبل موعد الانتخابات بفترة قليلة، والرسالة الآتية للمندوب السامي هربرت صموئيل توضح نتائج اجتماعه معه:

"الحاج امين عبر عن رغبته الشديدة في التعاون مع الحكومة وعن ثقته بنوايا بريطانيا الطبية تجاه العرب، وقد تعهد بأن يكون تأثيره وتأثير عائلته عربونا للمحافظة على الهدوء في القدس كما قال بأنه متأكد بأن في هذه السنة لن يحدث اي إخلال بالأمن في حين عبر عن رأيه بأن الإضطرابات التي كانت في السنة السابقة حدثت بصورة تلقائية وبدون أي توجيه. و قال كذلك بأنه لو تتخذ الحكومة وسائل الحذر فان الإضطرابات لن تتجدد مرة اخرى"<sup>1</sup>.

استعان رونالد ستورز براغب الناشيبي رئيس بلدية القدس للضغط على حسام الدين جار الله بالتنازل عن المنصب وأصبح بذلك أمين الحسيني في المرتبة الثالثة التي يستطيع من خلالها اختياره مفتي للقدس<sup>2</sup>. ولكن هذه النتيجة لاقت معارضة كبيرة من الجانب اليهودي. ففي 20 نيسان 1921 رفعت إدارة الشرطة لمنطقة القدس رسالة إلى حاكم القدس مرفقة بنموذج عن خمس منشورات علقت في البلدة القديمة تنص على تزوير انتخابات المفتي وعدم رغبة اليهود وصول أمين الحسيني لهذا المنصب، وتفضيل أحد المتعاونين معهم على أمين الحسيني من أجل تسيير أمورهم، وخاصة السيطرة على وقف أبي مدين الموجود بالقرب من حائط البراق ومساعدة اليهود في قتل روح الوطنية لدى الجمهور العربي الفلسطيني، والاستيلاء على مقدرات البلاد الاقتصادية وخاصة الأراضي<sup>3</sup>.

رغم هذه المعارضة اليهودية إلا أن المندوب السامي قد أعلن بتاريخ 10/5/1921 اختياره أمين الحسيني مفتياً وقام بزيارته في بيت الإفتاء مهتماً. ومن هنا لا يمكن تفسير هذا الفوز بشكل دقيق ولكن يمكن التساؤل حول السبب الذي أدى لتغير موقف راغب الناشيبي تجاه حسام الدين جار الله، إذ كان في البداية داعماً له ضد الحسينية ولكن بعد الانتخابات استخدم راغب الناشيبي من قبل الحكومة البريطانية وسيلة ضاغطة على حسام الدين جار الله لترك مكانه لأمين الحسيني؟. ألا يعود ذلك لرغبة بريطانيا بوصول أمين الحسيني إلى منصب المفتي وإخضاع راغب الناشيبي رئيس البلدية لتلك المصالح البريطانية. وبنفس الوقت لا يمكن تفسير عمل راغب الناشيبي بأنه محاولة لتهدئة أوضاع مدينة القدس ومنع الانقسامات والاحتجاجات ضد الانتخابات، إذ كان هنالك الكثير من المعارضين لاختيار أمين الحسيني لهذا المنصب يقفون وراء راغب الناشيبي. ومن جهة أخرى لا يمكن أن تلغى

<sup>1</sup>تسفي البيلغ. المفتي الأكبر. مصدر سابق، ص40 .

<sup>2</sup>تيسير جبارة. الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس-رئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية(1921-1937).

مصدر سابق، ص 64-65 .

<sup>3</sup>سميح حمودة. "دور المجلس الإسلامي الأعلى في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922م-1948". حوليات القدس . تحرير سليم تماري وآخرون . القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 15، ربيع وصيف 2013، ص71.

انتخابات كاملة من أجل برقيات احتجاج من عائلة الحسيني وبعض العرب الذين ارتبطت مصالحهم مع هذه العائلة إلا برغبة بريطانية بفوز أمين الحسيني.

لم يكن وصول أمين الحسيني إلى منصب المفتي آخر المناصب التي حاز عليها فالمنصب الآخر هو رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، تلك المؤسسة البريطانية الهادفة إلى إدارة شؤون المسلمين وأوقافهم واحوالهم بعد انتهاء الفترة العثمانية. ظهرت المطالبة بتأسيس هيئة إسلامية بعد زيارة المندوب السامي الأول هربرت صموئيل لمدينة نابلس ومطالبة جمع من المسلمين بإدارة شؤونهم الإسلامية. ذلك الاقتراح الذي وافق عليه صموئيل وكتب من بعده رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية توضح رغبة المسلمين في تأسيس هيئة إسلامية خاصة بهم، وعليه تم عقد الاجتماع الأول في 1920/11/9 في فترة

المفتي محمد كامل الحسيني وحضره ثمانية من المسلمين وثمانية من الإنجليز.

أبرز من حضر هذا الاجتماع الشيخ كامل الحسيني مفتي القدس، والشيخ محمد مراد مفتي حيفا، وراغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس، وعبد الله الدجاني قاضي يافا، وسعيد الشوا من وجهاء غزة. أما عن الجانب البريطاني فقد حضر ديدز السكرتير المدني، وبننوش السكرتير القضائي وصامويل ود السكرتير المالي، وبارون مساعده، وستورس حاكم القدس، ولوك مساعده، وبومن مدير المعارف، وقد كان المندوب السامي شخصياً يتراس هذه الاجتماع<sup>1</sup>.

وضع الانتداب البريطاني قوانين ووظائف المجلس في جلسة 1921/3/12 محددة وظيفته الرئيسية في بحث المسائل المتعلقة بمراقبة المحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف بعد اجتماع المفتين والقضاة وعلماء الشريعة الإسلامية في القدس، ونشر نظام تشكيل المجلس الصادر عن المندوب السامي في الجريدة الرسمية للانتداب بتاريخ 15 أيار 1921<sup>2</sup> أي بعد وفاة محمد كامل الحسيني وتسلم محمد أمين الحسيني منصب المفتي الذي صدر رسمياً من قبل المندوب السامي بتاريخ 10 أيار 1921 إلا أن هذا النظام تم تعديله بتاريخ 1921/12/20 ونشر في الجريدة الرسمية للانتداب البريطاني<sup>3</sup>.

وتم إصدار مجموعة من التوصيات تخص نظام المجلس المؤسس في 20 كانون الأول 1921، وصدرت هذه التوصيات في 20 كانون الثاني 1921 تنص على إيجاد الوقت المناسب لإجراء انتخابات

---

<sup>1</sup> تيسير جبارة. الحاج محمد أمين الحسيني مفتي القدس - رئيس المجلس الإسلامي الأعلى. مصدر سابق، ص 69-70.  
<sup>2</sup> نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بـفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15م". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف 13/21/1.39/97؛ صحيفة الوقائع. العدد 58، القدس: 1 كانون الثاني 1922، ص 3-5.  
<sup>3</sup> "قوانين ووظائف المجلس". صحيفة الوقائع. العدد 58، القدس 1 كانون الثاني 1922، ص 3-5.

الهيئة الإسلامية والمجلس، وتقديم المشورة بشأن مهام الهيئة الإسلامية. والمشورة بشأن تأليف لجان الأوقاف المحلية وطرق تعيين وعزل قضاة المحاكم الإسلامية الشرعية والمفتون وموظفو المحاكم الشرعية، وإدارة الأوقاف والمدارس التي يشرف عليها المجلس، وتقديم المشورة بتنظيم إدارة شؤون الطائفة الإسلامية في فلسطين<sup>1</sup>.

وبناءً على ذلك وضعت الأسس الرئيسية لبناء الهيكل الإداري والإيديولوجي في جلسة 17/6/1921 لتشكيل المجلس، والذي اعتمد على انتخاب المسلمين أنفسهم للهيئة الإدارية وعلى شرط أن تكون أسماء المرشحين هي نفسها قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية العثمانية الأخيرة التي وقعت قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى أساس ذلك عقدت اللجنة الإسلامية اجتماعاً شكر فيه أمين الحسيني المندوب السامي على الحرية التي منحت للجنة في تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وبين فيه القرار الذي صدر عن اللجنة بتاريخ 1921/8/25 وينص على :

"بناء على دعوة من المندوب السامي الأعلى لفلسطين، عقدت اللجنة الإسلامية المنتخبة من قبل الفلسطينيين بتاريخ 1921/8/24 اجتماعاً في دار الحكومة للتباحث في مسائل الأوقاف والمحاكم الشرعية والشؤون الإسلامية الأخرى، وانتخبت هذه اللجنة لجنة مصغرة مكونة من سبعة عشر شخصية إسلامية، لتتولى وضع القانون الخاص بتأسيس المجلس، بعد التشاور والاتفاق مع الحكومة، على أن تباشر هذه اللجنة منذ اليوم التالي اجتماعاتها اليومية في القاعة الرئيسية لمحكمة الاستئناف الشرعية"<sup>2</sup>.

وقد أصدر المندوب السامي في 1921/12/9 قراراً بتشكيل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى على أن يطلع هذا المجلس الحكومة على بياناته المالية للعلم فقط،<sup>3</sup> وبعد عام كامل تم عقد الانتخابات الأولى 9 كانون الثاني 1922 وخلال هذا الفصل سيتم تناول الانتخابات بالتفصيل.

صدر البيان الأول من المجلس لموظفي الشرع والأوقاف يبين فيه تأسيس المجلس وبدء عمله ودعوة الاعضاء إلى تسلم أعمالهم لما فيه خير الأمة وصلاتها معن مباشرة عمل المجلس بتاريخ 15 كانون الثاني 1923 الموافق 17 جمادى الأولى 1340هـ:

" لحضرات موظفي الشرع والأوقاف المحترمين :

<sup>1</sup> نظام المجلس الإسلامي الأعلى المؤرخ في 20 كانون الثاني 1921 وتقديم التوصية بهذا الشأن. "أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية". ملف رقم 13/21/1، 38/97.

<sup>2</sup> أسناء حمودي. مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الإنتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني). مصدر سابق، ص 93-95.

<sup>3</sup> عبلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. مصدر سابق، ص 36.

اما بعد فقد من الله على المسلمين في هذه البلاد اذ وفقهم لاستلام مقاليد أمورهم الشرعية والوقفية وجمع كلمة مندوبيهم من كل الانحاء على وضع قانون للمجلس الاسلامي الاعلى ليكون المرجع الاعلى لشؤون الاسلامية والاشراف عليها. فوافقت الحكومة على هذا القانون وتم انتخاب المجلس الاعلى الذي اصبح المرجع الوحيد لإدارة المحاكم وادارة الاوقاف وقد باشر اعماله منذ 17 جمادى الاولى 1340هـ الموافق 15 كانون الثاني 1923 المعتمد على مؤازرة الامة -----" <sup>1</sup>.

ولكن رغم إعلان عمل المجلس الإسلامي الأعلى في 15 كانون الثاني 1923 رسمياً إلا أن هناك بعض الوثائق التي أشارت إلى بلاغات صدرت عن المجلس قبل هذا التاريخ ومن هذه البلاغات البلاغ الصادر عن رئيس المجلس أمين الحسيني بتاريخ 28 تشرين الاول 1922 توصي بإحياء ذكرى المولد النبوي الشريف عن طريق تزيين ابواب المساجد والزوايا والمعاهد الاسلامية والمحاكم الشرعية بإغصان الأشجار الاخضر والرياحين والزهور مع اشتراك تلاميذ المدارس الاسلامية في الاحتفال وإنشاد الاناشيد الدينية والوطنية، واطلاق الاسهم النارية، واصدار امر لكل مسلم بتزيين باب بيته، و احتفال القضاة، و تحمل مأموري الاوقاف ترتيب ما عليهم للقيام بهذه المناسبة <sup>2</sup>.

### مهام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

نُشر نظام المجلس في 20 كانون الأول 1921 في الجريدة الرسمية للانتداب البريطاني الوقائع. جاءت المادة الثامنة منه توضح وظائف المجلس ومهامه المتمثلة في إدارة ومراقبة الأوقاف الاسلامية، وتدقيق الميزانية واطلاع حكومة الانتداب عليها، والبحث في البراهين على ثبوت صحة وقفها، ومراقبة شؤون لجان الأوقاف العمومية وسائر اللجان.

وتوضح المادة الثامنة الوظائف الأساسية للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى كما يلي:

" اولاً: وظائف المجلس هي :

أ) إدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية، تدقيق الميزانية والتصديق عليها وتقديمها بعد التصديق للحكومة للاطلاع عليها .

---

<sup>1</sup> بلاغ لحضرات موظفي الشرع والاقواف المحترمين وصادر عن رئيس المجلس الاسلامي". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية . ملف رقم 13/22/1،42/97 .  
<sup>2</sup> اولى البلاغات الصادرة عن رئيس المجلس الاسلامي القدس 1922". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية. ملف رقم 13/22/1،4/97.

ب) أن يرشح لمصادقة الحكومة وبعد المصادقة يعين القضاة الشرعيين ورئيس أعضاء محكمة الاستئناف الشرعيين ومفتش المحاكم الشرعية وإذا لم تصادق الحكومة فعليها ان تبين الاسباب الموجبة بمدة خمسة عشرة يوماً.

ج) تعيين المفتين من المرشحين الثلاثة الذين تنتخبهم الهيئة الانتخابية الخاصة وفقاً للقانون الخاص الذي سيضعه المجلس الشرعي الإسلامي. ويجري انتخاب المفتي في بئر السبع بمعرفة مشايخ العشائر.

د) تعيين مدير ومأموري الأوقاف وسائر موظفي الشرع.

هـ) مراقبة لجنة الأوقاف العمومية وسائر اللجان وإدارات الأوقاف .

و) عزل جميع موظفي الشرع والأوقاف وموظفي المعاهد الإسلامية التي ينفق عليها من مال الوقف وعند عزل أحد الموظفين على الاطلاق تعطى المعلومات للحكومة بذلك وعلى المجلس ان يبين الاسباب.

ز) البحث في جميع الأوقاف الإسلامية وإقامة الأدلة والبراهين لإثباتها لأجل إعادتها واستلامها عائد للمجلس الشرعي الإسلامي والمجلس يطبق شروط الواقف في صرف واردات الاوقاف المذكورة .

ثانياً: ليس للمحاكم الشرعية أحداث عمل في الأوقاف كالحكر والإجارتين والاستبدال الا باتفاق آراء المجلس الشرعي الإسلامي .

ثالثاً: على المجلس ان ينشر خلاصة اعماله وحساباته كل سنة مرة في نشرة خاصة .

رابعاً: اذا رأى المجلس تحوير أو إضافة بعض المواد المتعلقة بتعليمات إدارات الأوقاف أو نشر تعليمات جديدة فله أن يفعل ذلك ويقدم المواد للحكومة للاطلاع عليها. أما اذا رأى تعديل بعض القوانين والإنظمة وإضافة بعض المواد فعليه ان يدعو الهيئة الانتخابية. فإذا وافقت على ذلك بأكثريتها المطلقة فيعمل بالمواد المعدلة أو الجديدة. وأما إذا كان التعديل أو الإضافة بهذا القانون أي قانون المجلس الشرعي الإسلامي فيشترط في ذلك أكثرية ثلثي الهيئة المنتخبة ويعرض ذلك التعديل أو تلك الإضافة على الحكومة للمصادقة عليها " 1 و من المهام الرئيسية للمجلس تمثيل الطائفة الإسلامية لدى حكومة الانتداب البريطاني<sup>2</sup>. (انظر الملحق

رقم 1)

من خلال وثائق المجلس تتضح وظائف إضافية تتمحور في الشؤون الشخصية والاجتماعية للمسلمين. فعلى سبيل المثال لا الحصر رفع أهالي يافا بتاريخ 7 تشرين الاول 1923 طلب للمجلس

<sup>1</sup> نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15. "أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية". ملف رقم 13/21/1.39/97؛ الوقائع: صحيفة حكومة فلسطين الرسمية. العدد 58، القدس، 1 كانون الثاني 1921، ص 3-4

Riter, Yitzhak. Islamic Endowments in Jerusalem under British Mandate. 1996, p.20

<sup>2</sup> العمل على إيجاد هيئة اسلامية لإدارة شؤون المسلمين في فلسطين تكون منتخبة ديمقراطياً 1926. "أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية". ملف رقم 13/26/5، 4/55.



يشددون فيه النظر في صون آداب المرأة بعد محاولة خروجها عن الشريعة الإسلامية، وقد كلف أمين الحسيني قاضي يافا النظر في هذه الشكوى. وفي 8 تموز 1923 رفعت شكوى أخرى للمجلس تطلب إيجاد حل مناسب لغلاء المهور خاصة عند طبقة الفلاحين فقد وصلت درجة المهور 500 جنيه إلى 800 جنيه حتى أن القادم من عمله في أمريكا يضع كل نتاج عمله مهراً، والفلاح الذي لا يملك المهر يظل اعزبا<sup>1</sup>.

و من مهامه الثانوية تسيير منظومة شؤون الزواج والطلاق، فقد اصدرت دفاتر تسجيل عقود الزواج بين المسلمين بواسطة القاضي او المأذون، و احتوت على اسم الزوج والزوجة وسنهما وصنعتهما وملتهما ومحل اقامتهما، واسم الوالدين وصنعتهما ومحل اقامتهما، واسماء الشهود وعملهم، وتاريخ ومحل الزواج. و حدد المجلس في 7 شباط 1921 سن الزواج، بأن يكون السن القانوني للرجل فوق 18 عام والمرأة فوق 17 عام، وفي حال كانت الزوجة اصغر من عشرين عاماً أن يكون لها وكلاء، و حدد رسوم عقد النكاح بخمسة وأربعين قرشاً إذا ذهب الزوجان إلى القاضي، أما إذا جاء المأذون الى بيت الزوجين فسبعون قرشاً<sup>2</sup>.

ومن المهام الثانوية للمجلس ما يظهر في البلاغ 120 الموجه من أمين الحسيني إلى مأموري الأوقاف يكلفهم فيه بذل الجهد في تشجيع المواطنين على استهلاك المنتجات الوطنية، المتمثلة في المحاصيل الزراعية الوطنية والمصنوعات والمنسوجات المنتجة في مجدل وغزة؛ والسجاد الذي يصنع في مدرسة دار الايتام الإسلامية؛ ولوازم البناء الوطني كالكلس(الشيد ) بدل الشمينتو(الإسمنت)، والبلاط البلدي بدل الشمينتو؛ واستعمال الصابون البلدي المنتج من نابلس واللذ، واستعمال أواني الفخار بدل التتلك، وقناديل الزجاج المصنوعة في الخليل، والدخان الوطني"لن ابتلاه الله بهذا الداء". وقد طلب امين الحسيني من الوعاظ والخطباء الحض على هذا الموضوع لما فيه خير للوطن<sup>3</sup>. ومن مهام المجلس تسيير أمور الحج فقد ورد للمجلس كتاب من حكومة الانتداب البريطاني تبين فيه آخر موعد للفحص الطبي للحجاج المنعقد في 27 نيسان 1929<sup>4</sup>.

محاضر جلسات المجلس تبين مدى توسع دوره ليشمل دور الممثل الديني والمنظم للعلاقات الدولية لشعب الفلسطيني أمام الامة العربية والإسلامية. فقد أصدر المجلس بتاريخ 1925/8/22 بياناً

---

<sup>1</sup> بلاغ منشور الظهور والمحافظة على الآداب الإسلامية". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/23/1،1/97.  
<sup>2</sup> بلاغ عام الى جميع قضاة الشرع الشريف في فلسطين 14 تشرين الاول 1923 رئيس المجلس الاسلامي الاعلى محمد امين الحسني". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/23/1،2/97.  
<sup>3</sup> بلاغ عدد 120 الصادر عن رئيس المجلس الاسلامي الاعلى -محمد امين الحسيني- موجه الى مأموري الاوقاف يكلف فيه فهم وبذل الهمة في سبيل العمل على تشجيع الصناعات الوطنية القدس -1924". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم : 13/24/1،42/97.  
<sup>4</sup> بلاغ خاص بالحج". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/29/1،5/97.

إلى عموم المسلمين في كافة الأقطار يدين فعل الحركة الوهابية من اعتداء على مقام سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، والقبّة الخضراء لقبر رسول الله بالقذائف النارية. وطلب المجلس المساعدات لأهل الحجاز، وتوجه لأعضاء اللجنة التنفيذية يطلب منهم المساعدة في هذا الشأن<sup>1</sup>.

مهام المجلس زادت من فعالية دوره على الصعيد السياسي أيضا. ففي أحداث هبة البراق 1929 ظهر المجلس بدور القيادة في عقد المؤتمرات لبحث مسألة حائط البراق<sup>2</sup>، هذه الأدوار حددت هيكلية الجهاز الإداري للمجلس ونظمت أعماله على شكل عدة أجهزة يتم التطرق إليها في العنوان الآتي:

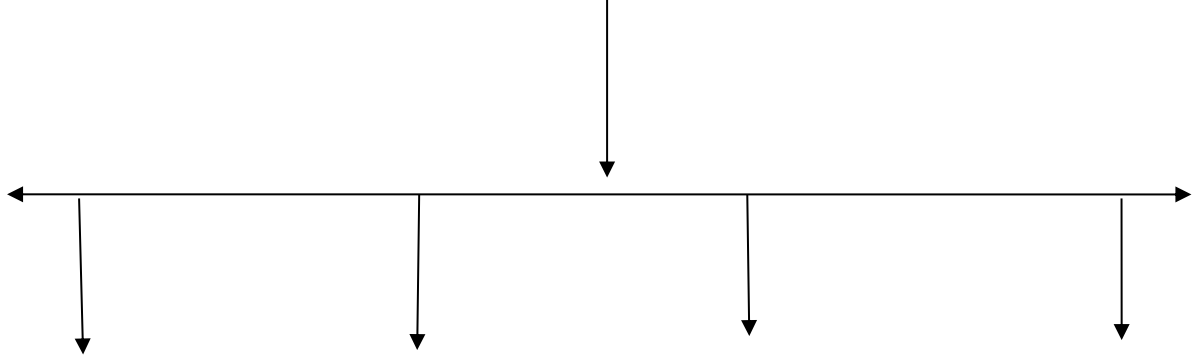
---

<sup>1</sup>بيان الى عموم المسلمين من كافة الاقطار حول اعتداء حركة الوهابية على بعض الاماكن الدينية المقدسة في المدينة المنورة "أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية". ملف رقم 13/25/1،3/97.

<sup>2</sup>"بلاغ عن المجلس الاسلامي بشأن المؤتمر الاسلامي العام بعد قضية البراق 1350هـ/1931". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/31/1،8/97 .

## الهيكل الوظيفي للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

الجهاز الوظيفي للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى



مديرية الأوقاف العامة إدارة الشؤون الدينية دائرة تفتيش المدارس إدارة المعارف الأهلية الإسلامية تكون المجلس من جهاز وظيفي ينقسم إلى أربعة أقسام: مديرية الأوقاف العامة، وإدارة الشؤون الدينية، ودائرة تفتيش المدارس الإسلامية، وإدارة المعارف الأهلية؛ ولكل جهاز وظيفة رئيسية خاصة به. فمديرية الأوقاف العامة يقع على عاتقها تنفيذ قرارات المجلس ومتابعة شؤون الأوقاف في كافة أنحاء فلسطين<sup>1</sup> وقد احتوت مجموعة من الوظائف وهي:

1- مدير الأوقاف العامة. وشغل هذا المنصب منذ 1922 إلى 1947 كل من محمد عمرو و عبد الله مخلص وجميل وهبه و ابراهيم سعيد الحسيني .

2- وكيل مدير الأوقاف العام .

3- مأمور الأوقاف العام ومساعد له.

و تتبع هذه المديرية كل من الإدارات التالية :

**أولاً:** إدارة الأوقاف المحلية المقسمة إلى ست مناطق إدارية وهي: القدس والخليل ويافا ونابلس وعكا وغزة، وكل دائرة محلية تحتوي على مأمور أوقاف ومساعد مأمور وجابي وكاتب، ولكل دائرة لجنة تعرف باسم لجنة الأوقاف المحلية، والتي تتشكل من رئيس يكون من كبار المسلمين أو المفتين، ومأمور الأوقاف، وعضوين اثنين من أعيان المنطقة، وينتخبون لفترة عامين فقط. ففي 7 تموز 1934 طلب أمين الحسيني رئيس المجلس عقد انتخابات لجان الأوقاف المحلية حسب المادة

<sup>1</sup>عبلة المهدي. أوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني. ط1، الاردن: دارمجدلاوي، 2004، ص 41-42

13 من نظام المجلس الناصبة على "وجوب انتخاب لجان الأوقاف المحلية كل سنتين مرة " 1 . ووقع على عاتق هذه اللجنة الإشراف على أعمال مأموري الأوقاف في مناطقهم وتحصيل إيرادات الأوقاف وإنفاقها .

ولكن دائرة أوقاف القدس شملت أيضا لجنة توجيه الجهات، وتختص في إجراء إمتحانات للشيوخ المنوي تعيينهم أئمة للمساجد في القدس، ومدرسين للمساجد الكبرى مثل المسجد الأقصى مكونة من مأمور أوقاف القدس وثلاثة أعضاء .

**ثانيا:** دائرة المحاسبة وتكونت من محاسب الأوقاف العام ووكيل محاسب الأوقاف والجبابة.

**ثالثا:** دائرة الهندسة وتشمل على مجموعة من الوظائف اهمها مهندس الأوقاف، وتختص وظيفته في الكشف على جميع المساجد والعقارات الوقفية في فلسطين، وتنظيم المخططات اللازمة لبناء الأوقاف في المدن والقرى، و الكشف على أقبية المجاري التابعة للمباني الوقفية، وتنظيم الكشوفات بتكاليف الترميم ، والإنشاء والمناظرة على الإنشاءات والتعميرات والترميمات<sup>2</sup>.

أما القسم الثاني: "إدارة الشؤون الدينية" ومن أهم الوظائف الموكلة لها تفقد أحوال المساجد في القرى، و الإشراف على المعاهد الدينية، وتعيين الأئمة والمدرسين وإدارة حركة الوعظ والأرشاد.

و القسم الثالث: "دائرة تفتيش المدارس الإسلامية" فهي الأساس في تنظيم المدارس الإسلامية وترتيب أمورها، والقسم الرابع: "إدارة المعارف الأهلية" التي تهتم بكافة الأوقاف المندرسه في فلسطين<sup>3</sup>، وكانت رواتب المعلمين وبالأخص مدرسي الدين الإسلامي تصرف من صندوق حكومة فلسطين<sup>4</sup>.

وفي ظل نظام التعديلات التي طالبت بها المعارضة (النشاشيبيين) من حكومة الانتداب البريطاني أثناء الإنتخابات الثانية المنعقدة عام 1926 تم تعديل نظام المجلس وقانون الانتخابات وقانون إنتخاب رئيس المجلس وشروطه وصفاته وموقعه، مما غير الوضع الإداري للأوقاف، فقد تشكل في كل مركز قضاء لجنة أوقاف محلية، تتألف من المفتي أو القاضي، ومن مأمور أوقاف أو وكيل للأوقاف، ومن ثلاثة أشخاص من أعيان المسلمين يختارهم المجلس من أهل ذلك القضاء لمدة أربع سنوات. وتم تحديد

<sup>1</sup>"إنتخاب لجان الاوقاف 1934 القدس". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/34/5،1/55 .

<sup>2</sup>عبلة المهدي. أوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني . مصدر سابق، ص 42-43

<sup>3</sup>عبلة المهدي. أوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني . مصدر سابق، ص 41-42

<sup>4</sup>"وظائف المجلس وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها القدس. أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/2،24/97.

وظائف هذه اللجان بالنظر في تحسين إدارة جميع العقارات والأموال الوقفية، والتثبيت من إعمارها وتنميتها، وإنابة أمر التعمير بمأمور الأوقاف الحاصل على مصادقة من المجلس، ومحاسبة متولي الأوقاف وتغيير وتبديل من لم يرق على شروط الواقف حسب الأحكام الشرعية، بالإضافة إلى المحافظة على الأموال والوصايا والتبرعات وتسجيلها، والنظر في أمر إيجار المسقوفات والمستغلات الوقفية، والمصادقة على واردات التعمير والإنشاء والمشتريات.

ووفقاً لنظام التعديلات تم إجبار المتولين على إطاعة المحامين في أمور الأوقاف، وتوضيح دور الحكومة في تحصيل حصة الوقف من الأراضي والأعشار الوقفية مقابل رسوم تحصل عليها<sup>1</sup>. مع تطور أعمال المجلس وزيادة العبء تم عقد جلسة عام 1931 لتحديد مدى إنجازات المجلس ضمن هذا العام، وعليه فقد أجمع كل من الهيئة الإدارية للمجلس ومراقب الأوقاف العام ومفتش المحاكم الشرعية، ومفتش المدارس الإسلامية، وموظفو المجلس. وتكمن أهمية الاجتماع بإيراز دور موظفي المجلس بإختلاف مناصبهم، فقد وضحت أعمال مراقب الأوقاف المتمثلة بتهيئة الميزانية، بالاشتراك مع مأموري الأوقاف والموظفين التابعين لهم وتقديمها للمجلس، مع تحديد الدوائر التي تتبع لمراقب الأوقاف وهي دائرة القدس والخليل وغزة ويافا ونابلس وعكا، أما دوائر جنين وطولكرم والمجدل وطبريا وصفد والناصره فتتبع وكلاء الأوقاف الذين يقع على عاتقهم مباشرة ميزانيتها.

أما مفتش المحاكم الشرعية فوظيفته تتضمن محكمة الاستئناف الشرعية، والمحاكم الشرعية على أن يذكر المدن التي تحتوي على المحاكم الشرعية، والسعي في فتح محاكم شرعية جديدة حسب الحاجة، وتحديد ميزانية المحاكم الشرعية ومحكمة الاستئناف، وبيان عدد القضايا التي فصل بها بكل محكمة، وعدد حالات الزواج والطلاق، وحجم المساعدات التي جمعت من كل محكمة<sup>2</sup>.

وبالنظر الى وظيفة مفتش المدارس الإسلامية فقد وقع على عاتقه تحديد عدد المدارس التابعة للمجلس وعدد طلابها وعدد اساتذتها وميزانيتها، وتتبع مسؤولية مفتش المدارس الإسلامية، وهي مدرسة الأيتام، والبعثات العلمية، والمدارس التي يساعدها المجلس<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> "وظائف المجلس وحقوقه والهيئة الإسلامية العامة ووظائفها القدس". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/9/2، 24/97.

<sup>2</sup> "بيان وتقارير من المجلس الإسلامي الأعلى حول أعمال المجلس ودائرة الأوقاف العامة - القدس 1931/7/1". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/31/1، 7/97.

<sup>3</sup> "بيان وتقارير من المجلس الإسلامي الأعلى حول أعمال المجلس ودائرة الأوقاف العامة - القدس 1931/7/1". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف 13/31/1، 7/97.

وبحلول عام 1939 وبدأ المرحلة الجديدة من إدارة المجلس تحت رئاسة اللجنة الثلاثية (السير كركبرايد البريطاني) تطورت مهام مدير الاوقاف العام ضمن الجلسة المؤرخة في 1939/10/8 واشتملت مهامه ما يلي :

- 1- هو المسؤول عن تطبيق الميزانية في تحديد مدخولاتها ومصروفاتها.
- 2- هو المسؤول عن تسيير امور الاوقاف في المركز والملحقات والاشراف على سير الامور.
- 3- هو المرجع فيما يتعلق بشؤون الاوقاف والحسابات والميزانيات في المركز والملحقات.
- 4- له صلاحية وحرية في الاجراءات في المسائل التي هو مرجع لها.
- 5- اذا اراد المجلس ان ينظر او يقرر في مسألة من المسائل التي هو مرجع لها ينبغي ان يؤخذ رأيه فيها.
- 6- دوائر وموظفو الاوقاف والمحاسبة في المركز والملحقات هم تحت اشرافه وتعليماته، وينبغي ان يؤخذ رأيه في تعيينهم وعزلهم ونقلهم وتأديبهم<sup>1</sup>.

### انتخابات المجلس ورئاسته

بعد التطرق لمهام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى نتطرق هنا إلى كيفية عقد الانتخابات الأولى والثانية للمجلس التي أحدثت ضجة كبيرة في فلسطين، لما نتج عنها من تنافس بين العائلات المقدسية، رغم إشراف السلطة التنفيذية للحكومة الإنتدابية عليها كضمان لعدم المساس بالمصالح البريطانية، وكانت اللجنة التنفيذية المسؤول الأول لتحديد موعد الانتخابات .

خلال المرحلة الأولى من عمل المجلس الممتدة من عام 1921-1937 عقدت الانتخابات مرتين: الأولى بتاريخ 9 كانون الثاني 1922 والثانية بتاريخ 1 تشرين الثاني 1925 وقد تمنا بناءً على المادة الثانية من قانون 20 كانون الأول 1921 الخاص بتأسيس المجلس. والتي نصت على تشكيل المجلس من رئيس وأربعة أعضاء اثنان من القدس واثنان من لواء نابلس وعكا، وعلى أن يكون الرئيس الدائم للمجلس هو رئيس العلماء، والأعضاء الآخرون ينتخبون لمدة أربع سنوات.

---

<sup>1</sup>"قرار المجلس في جلسته المنعقدة في 26 جمادى الأولى 1350هـ-1939/10/8 رقم القرار 472". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف 13/28/1.4/9.7 .

وحسب المادة السادسة من قانون تأسيس المجلس لعام 1921 بانتخاب رئيس العلماء في بداية تأسيس المجلس من قبل الهيئة العمومية المنتخبة من قبل المنتخبين الثانويين والذين دعوا للاجتماع دار الحكومة بأمر من المندوب السامي في 24 آب 1921<sup>1</sup>، ليتم إجراء إنتخابات مماثلة للإنتخابات البرلمانية العثمانية على أن يكون لكل قضاء أربعة ممثلين، وعليه يكون عددهم ستة وخمسون من المشايخ والأعيان الذين يمثلون ولاياتهم وأقضيتهم. هذا الاجتماع أطلق عليه المؤتمر الإسلامي الثاني وقد بحث فيه قرارات المجلس وأنظمتها<sup>2</sup>.

تألقت اللجنة في حينها من ثمانية زعماء مسلمين وهم الشيخ كامل الحسيني مفتي القدس، ومحمد مراد مفتي حيفا، والشيخ أسعد قدورة مفتي صفد، وراغب النشاشيبي، وعمر زعيتر رئيس بلدية نابلس، وعبد الله الدجاني قاضي سابق ليافا، وسعيد الشوا أحد وجهاء غزة، وثمانية من المسؤولين الانجليز. وبناء عليه وضع على أساسه ميثاق المجلس الصادر في 20 كانون الاول 1921<sup>3</sup>.

في 9 كانون الثاني 1922 قامت الجمعية المكونة من ثلاث وخمسون عضوا بسبب تغيب ثلاثة من الأعضاء عن الجلسة وهم توفيق أفندي، والسيد طاهر المصري، واسحق موسى بالبده في الإنتخابات الأولى. وابتدأت الجلسة بكلمة افتتاحية للمستشار الملكي للإنتداب البريطاني، ومن ثم بوشر تحت إشرافه تشكيل لجنة مكونة من عبد الله الجزار مفتي عكا، وعمر زعيتر رئيس بلدية نابلس، والحاج امين الحسيني مفتي القدس، والسيد عارف الدجاني. وأشرف على فرز صناديق الإقتراع ميشال أبكار يوس<sup>4</sup>.

اتسعت الخلافات بين العائلات الفلسطينية خلال الإنتخابات الأولى للمجلس عما كانت عليه في انتخابات المفتي عام 1921. فقد استغلت عائلة النشاشيبي نفودها لمنع وصول محمد أمين الحسيني للمنصب، وهذا ما ظهر في الجرائد الوطنية والمحلية خلال نشرها لتهكمات كلا الطرفين والإتهامات

---

<sup>1</sup>"نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1.39/97؛ صحيفة الوقائع العدد58، القدس، 1 كانون الثاني 1921، ص3.

Riter. Yitzhak. Islami Endowments in Jerusalem under British Mandate. P. 20

<sup>2</sup>معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص152-153.

<sup>3</sup>تيسير جبارة. الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس -رئيس المجلس الاسلامي الاعلى دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937). مصدر سابق، ص71.

<sup>4</sup>"صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9كانون الثاني 1922". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/22/3.1/97.

المتبادلة مما أدى إلى إعدام الثقة الفلسطينية بالانتخابات، وإرسال الحكومة البريطانية المتمثلة بديديس رسالة الى تشرشل تفيد وجوب اتخاذ خطوات سريعة للانتخابات تحت اشرافه<sup>1</sup>.

استغل راغب النشاشيبي نفوذه لدعم عمر زعتير رئيس بلدية نابلس لتولي منصب رئيس العلماء في المجلس ووعده بالدعم الكامل واعطائه أصوات أهالي القدس، ولكن بعد علم صموئيل بالموضوع وخوفه من فوز عمر زعتير تدخل شخصياً وطلب منه الانسحاب<sup>2</sup> لكنه لم ينسحب والدليل على ذلك حصوله على أصوات أقل خلال الانتخابات<sup>3</sup> وهذا يخالف ما تم نشره في كتاب معتصم الناصر من إنسحاب عمر زعتير وست من مؤيديه بينهم راغب النشاشيبي واقتصار عدد الاعضاء على 47 عضو فقط.

وتم فرز الأصوات التي حصل فيها مفتي القدس الحاج أمين الحسيني على أربعين صوتاً وباقي الأصوات حصل عليها كل من عمر زعتير، ومنيب هاشم، وحسام الدين جار الله، وعبد الله الجزار، وأعلن بذلك تولي أمين الحسيني منصب رئيس العلماء للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى(أنظر الملحق رقم 2)<sup>4</sup>.

وعليه وصل المفتي أمين الحسيني الى منصب رئيس المجلس والاعضاء الأربعة تم انتخابهم من قبل المستشار الملكي للانتداب البريطاني<sup>5</sup>، وهم عبد اللطيف صلاح عن لواء نابلس والذي كان يعمل رئيساً لمدرسة الحقوق في دمشق أيام حكم فيصل، والمفتي محمد مراد من قضاء حيفا، وعبد الله الدجاني القاضي السابق من قضاء يافا، والحاج سعيد الشوا من لواء الجنوب، إذ حصلوا على أعلى الاصوات في هذه الانتخابات<sup>6</sup>، وعرف عن عبدالله الدجاني وعبد اللطيف صلاح صفة المعارضين للمجلس، ولم يمر الوقت الطويل حتى أصبح عبد الله الدجاني من مؤيدي الحاج أمين وبقي عبد اللطيف صلاح المعارض الوحيد. واتخذت المدرسة المنجكية في القدس مقراً للمجلس بالقرب من المسجد الأقصى<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>تيسير جبارة. الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس -رئيس المجلس الاسلامي الاعلى دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937).

مصدر سابق، ص 72-73

<sup>2</sup>معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص 153

<sup>3</sup> صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9 كانون الثاني 1922. " أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف 13/22/3.1/97.

<sup>4</sup>صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9 كانون الثاني 1922. " أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/22/3.1/97.

<sup>5</sup>صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9 كانون الثاني 1922. " أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/22/3.1/97.

<sup>6</sup>بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات في فلسطين. مصدر سابق، ص 206-207.

<sup>7</sup>عجلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين (1917-1937). مصدر سابق، ص 143-144



حددت المادة السابعة لنظام المجلس لعام 1921 أجر رئيس العلماء والأعضاء الأربعة والتي يتم الحصول عليها من خلال مصدرين: الأول من الحكومة الإنتدابية لقاء أعمال الموظفين في المحاكم الشرعية، والثاني من واردات الأوقاف مقابل أعمالهم في سائر الشؤون الإسلامية مع الإشتراط حسب المادة الثالثة من نفس القانون أن لا تجتمع مع وظيفتهم وظيفة أخرى يتقاضون عليها أجر ثانٍ ما عدا مهنة التدريس<sup>1</sup>.

الإنتداب البريطاني حاول الإشادة بدور المجلس وإظهاره بالمظهر الوطني والاستقلالي من خلال ما نشر في جريدة الوقائع بتاريخ 6 تشرين الثاني 1923 بعد تأسيس المجلس بعبدة اشهر، "لا يوجد في هذه البلاد إدارة رئيسية بأيدي الوطنيين الا المجلس الإسلامي الأعلى لأن السياسة الصهيونية لم تترك لأبناء هذا الوطن شيئاً ولو أنها قدرت على حرمان البلاد من هذا المجلس أيضاً لما تأخرت دقيقة واحدة"<sup>2</sup> والملفت للنظر أن هذه الجريدة هي الجريدة الرسمية الناطقة باسم الحكومة البريطانية، وبذلك يكون الهدف إظهار دور أمين الحسيني متحدياً لسياسة الصهيونية، وأن المجلس جهاز وطني ومهامه تنفذ من أجل مصلحة الوطن .

ومن الاراء الأخرى الداعمة للمجلس ما جاء في تقرير المندوب السامي لوزير المستعمرات البريطانية موضحاً رأيه في إنتخابات المجلس:

" ---- أن الناس مسرورين لإنتخاب الحاج أمين الحسيني كرئيس للمجلس، وكذلك بالنسبة لباقي الأعضاء مع إحتمالية إستثناء واحد هو الحاج سعيد الشوا عن غزة "<sup>3</sup>.

تميزت الأعوام التي تلت إنتخاب أمين الحسيني لرئاسة المجلس بالهدوء العسكري حتى تاريخ 1929، إذ وصفت تلك الفترة بسنوات الهدوء. فقد استطاع أن يبني القاعدة الشعبية الكبيرة الداعمة له من خلال تعزيز التركيب الإجتماعي التقليدي المعتمد على أبناء الحمولة، وتعزيز العلاقات مع أبناء الشعب الفلسطيني في القرى المختلفة. أن المناصب الدينية المتمثلة بالإفتاء ورئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى جعلت من أمين الحسيني صاحب المركز الأول لدى الشعب الفلسطيني، لكون المنصب الديني يحتل الأهمية الكبرى لديهم وخاصة عند الفلاحين الذين يشكلون الاغلبية<sup>4</sup>. وهذا ما تضمنته المادة

---

<sup>1</sup> صحيفة الوقائع، العدد 58، القدس 1 كانون الثاني 1921، ص3-4  
<sup>2</sup> سناء حمودي. مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الإنتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني). مصدر سابق، ص160 .  
<sup>3</sup> عبلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937 . مصدر سابق، ص97.  
<sup>4</sup> سناء حمودي. مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الإنتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني). مصدر سابق، ص160-161

الثانية من قانون إنتخاب رئيس المجلس بأن رئيس العلماء أي رئيس المجلس هو الممثل الأكبر للمسلمين في فلسطين ويحتل المنصب الأول في المقام الديني والرسمي والاجتماعي<sup>1</sup>.

أما على صعيد العلاقة بين المجلس وحكومة فلسطين الإنتدابية فيمكن وصفها بالعلاقات الطيبة والمتبادلة وهذا ما عكسته سلسلة من الدعوات. ففي 6 تشرين الاول 1923 تمت دعوة أمين الحسيني لدار الحكومة من السكرتير العام للإنتداب، وتم دعوته مرة أخرى لتناول الشاي عند المستر ريتشموند، ووجه المجلس دعوة إلى المستر ريتشموند المساعد السياسي للسكرتير العام بحكومة فلسطين بعد قراره بالإستقالة بتاريخ 30 آذار 1924، ويصف النص الآتي صفة الاحترام المتبادل بين المجلس وحكومة الإنتداب.

" حضرة صاحب السعادة أرنست ريتشموند باشا الأفخم المساعد السياسي للسكرتير العام بحكومة فلسطين :

أنه لما كنتم سعادتم قد قمتم خلال جميع المدة التي تقلدت فيها العمل في هذه الحكومة، من أوائل الاحتلال حتى اليوم، بخدمات جليلة، ملؤها الصدق في العمل في سبيل المصلحة والواجب. وقمتم أيضا بكثير من المساعدة الفنية، العظيمة القيمة، الباقية الأثر، نحو الحرم القدسي الشريف، بصفة كونكم المهندس الفخري له.

وكنتم على الدوام شديدي الغيرة على خدمة مصلحة البلاد، عافي للحق وجاهري به، كما يشهد لكم بذلك كل منصف بصير .

وكنتم قد استقلتم من العمل في حكومة فلسطين، تتوون براح هذه البلاد عما قريب، فإن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين، يرى الآن اعترافا بالخير وتنويها به، أن يشكر لسعادتم جميع ما تقدم من خدماتكم القيمة، وأعمالكم الصالحة، شكراً قلبياً حاراً، مسجلاً لسعادتم هذا الشكر بهذا الكتاب و متمنيا لكم أبدا مزيد التوفيق والنجاح " .

لم تقتصر علاقة الحكومة بالحاج أمين الحسيني رئيس المجلس بل حاولت الحكومة التقرب من اعضاء المجلس، ويظهر ذلك من خلال بعض الدعوات التي وجهت لبعض الأعضاء منها دعوة موجهة الى عبد الله الدجاني أحد الأعضاء الدائمين للمجلس لحضور العشاء على مائدة فخامة المندوب السامي صموئيل مع ولي عهد الحبشة. وفي حزيران 1925 وصلت بطاقة دعوة الى المجلس للاحتفال بميلاد جلالة السيد رونالد ستورس حاكم القدس المنعقد في 3 حزيران 1925، ودعوة أخرى للحاج

<sup>1</sup>تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الأرشيف اليهودية. مصدر سابق، ص65

أمين الحسيني في أيار 1925 من السيد رونالد ستورس للبحث في تقرير اللجنتين الفرعيتين العربية واليهودية<sup>1</sup>.

وبعد سلسلة من العلاقات الطيبة بين الجانبين من المجلسيين وحكومة الإنتداب ، وسلسلة الإنقسام بين الفلسطينيين من معارضيين ومجلسيين، وسعي حكومة الإنتداب البريطاني لإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين تم عقد الإنتخابات الثانية للمجلس المعلن عن بدايتها في 1 تشرين الثاني 1925، وتعد المرحلة الثانية والأخيرة لإختيار الأعضاء الثانويين مع بقاء رئاسة المجلس بيد أمين الحسيني، وذلك حسب المادة الثانية لإعلان المجلس الصادر عن هربرت صموئيل المندوب السامي بتاريخ 20 كانون الاول 1920 والذي حدد فيه مدة اربع سنوات للأعضاء الثانويين<sup>2</sup>.

قرر المجلس الإسلامي برسالة الى السكرتير العام لدوائر الحكومة في القدس تاريخ أول تشرين الثاني 1925 المباشرة في الإجراءات الإنتخابية الثانية والبدء بإصدار الأوامر للهيئات التفتيشية ومأموري الأوقاف ودوائر البوليس لوضع الخطط اللازمة من أجل تحقيق الإنتخابات النزيهة والحررة لمصلحة الأمة<sup>3</sup>.

وعلى ضوء ذلك تم البدء بالإجراءات الأولى لعمليات تسجيل أسماء أصحاب الحق بالاقتراع والمشاركة بالإنتخابات<sup>4</sup>، وقد حددت الشروط لعملية الإنتخاب في بيان صدر عن المجلس "قانون إنتخاب أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى والهيئة الإسلامية العامة " بما يلي :

- 1- لكل مسلم فلسطيني من الذكور بالغ الخمسة عشر عاماً حق الإنتخاب.
- 2- على كل ناخب أن يتولى بنفسه حقه في الإنتخاب حسب دائرته الإنتخابية التي يقيم بها أو مكان عمله .
- 3- لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة واحدة.
- 4- يحرم حق الإنتخاب للمحكوم عليهم بعقوبات جنائية (اي جرم يستجوب الأشغال الشاقة او الإعدام)<sup>5</sup>.
- 5- يحرم المحجور عليهم والمصابون بأمراض عقلية من حق الإنتخاب .

<sup>1</sup>في دعاوى لعقد الاجتماعات والحفلات بين المجلس والحكومة القدس 1922." أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/22/2، 2/97 .

<sup>2</sup>صحيفة الوقائع . العدد 58، القدس: 1 كانون الثاني 1922، ص3.

<sup>3</sup>تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية. مصدر سابق، ص77

<sup>4</sup>محمد بسام قطينة رمان. المجلس الشرعي الإسلامي الاعلى سجل منتخبو المجلس الشرعي الإسلامي الاعلى من القدس وقراها 1925 . ج1، ط1، فلسطين: وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مؤسسة احياء التراث، 2010، ص7 .

<sup>5</sup>"تعليمات للبحث في تعديل نظام المجلس الاسلامي الانتخابي 28 حزيران 1927 " . أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1، 38/97 .

6- الإنتخابات تجري بمعرفة لجنة انتخابية تؤلف من عشرة أعضاء يمثلون كل قضاء وينتخبوا من قبل الأعضاء الثانويين للمجلس، ومن هؤلاء العشرة يتم انتخاب رئيسهم ضمن الية ذاتية وموافقة الحكومة البريطانية وتصديقها .

7- يحق للناخب أن يقدم اعتراض لرئيس اللجنة الانتخابية على إغفال أسمه من سجلات المنتخبين ويحق له الاعتراض على أسم شخص لا يحق له الانتخاب، على أن تسلم الاعتراضات قبل ثمانية أيام من تاريخ تعليق السجلات<sup>1</sup>.

نظمت العملية الانتخابية من قبل المجلس بموجب المادة السابعة التي بينت حق رئيس المجلس الطلب من الحكومة تكليف المنتخبين الثانويين (الذين اشتركوا في الإنتخابات السابقة 1921) قبل أربع أشهر من إنتهاء مدتهم، بإصدار قرارات للمخاتير في المدن والقرى بإعداد سجلات تشتمل على أسماء وأعمار الناخبين وتوفير صفاتهم، وعلى المخاتير احصاء هذه الدفاتر ضمن مدة ثلاثين يوما من تاريخ تبليغهم. وأما المادة الثامنة فقد نصت على وجوب إتمام عملية التسجيل والمصادقة على السجلات من قبل الأئمة ومن ثم تسلم إلى اللجان الانتخابية عند تأليفها. وحسب المادة التاسعة على كل لجنة إنتخابية أن تحدد المكان والزمان لانعقاد الاجتماع وتسلمهم سجلات الناخبين، وأن تقوم بتدقيقها ومعرفة مدى موافقتها للقانون وسلامتها من الخطأ والمصادقة عليها، وإذا وجد أي سبب لتدقيق والتحقق فللجنة خمسة عشر يوم ويجوز تمديد المدة الى ثلاثين يوم إذا لزم الأمر.

أما بالنسبة لتنظيم عدد المنتخبين من كل قضاء فقد وضحت المادة السادسة عشر من البيان الإنتخابي : " اذا كان عدد الناخبين في إحدى الدوائر الانتخابية يزيد على خمسمائة ويقل عن سبعمائة وخمسين فيكون لهذه الدائرة منتخب ثانوي واحد واذا كان عددهم من (750-1250) فلها منتخبان ثانويان واذا وجد في احدى الدوائر ناخبون يزيد عددهم على المقدار المبين انفا فلها منتخبون ثانويين على هذه النسبة، اذا كان عدد الناخبين في احدى الدوائر اقل من (500) واكثر من (250) فلهذه الدائرة الحق ايضا بانتخاب منتخب ثانوي"<sup>2</sup>.

حددت المادة السابعة عشر والثامنة عشر شروط انتخاب الأعضاء الثانويين للمجلس والهيئة الإسلامية العامة بأن يكون المرشح في عمر الخامسة والعشرين وأعلى، وأن يكون من سكان القضاء المنسوب اليه واسمه مدون في السجلات، ويشترط عليه أن يقدم طلب خطي للجنة الإنتخابات التي يكون ناخبا فيها و لايرشح نفسه ضمن أكثر من دائرة. وفي حال قبول أو رفض طلب الترشيح بمددة خمسة أيام من

<sup>1</sup>قانون انتخاب اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى والهيئة الاسلامية العامة في فلسطين ". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.  
ملف رقم 13/34/5٠8/55 .

<sup>2</sup>قانون انتخاب اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى والهيئة الاسلامية العامة في فلسطين ". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.  
رقم الملف 13/34/5٠8/55 .

تاريخ إصداره، للمرشح حق الاعتراض ضمن محكمة الصلح بعد ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة إصدار الحكم بعد اسبوع ويعد قرارها نهائياً.

المادة التاسعة عشر وضحت أنه في حال إنتهاء مدة الترشيح وعدم تجاوز عدد المرشحين القدر المطلوب قانونياً لكل دائرة يتم إعلان أسماء المرشحين من قبل اللجنة الإنتخابية كمنتخبين ثانويين دون عملية إنتخابية. و بعد إنتهاء مدة تعليق السجلات لا تقبل طلبات الترشيح، وتشرع اللجان الإنتخابية بالعمل اذ تعين لكل دائرة انتخابية مأمور وكاتب ينضم اليهم مختيرالقرى أو المحلة، وثلاثة من أعيان المنطقة تتألف منهم الهيئة الإنتخابية التي يرأسها المأمور المرسل من اللجنة الإنتخابية في القضاء، وقبل الشروع بالعملية الإنتخابية يعين بالإقتراع أحد أعضاء اللجنة الإنتخابية لمراقبة الإنتخابات في تلك الدائرة. كما نصت على وجوب أن يحلف كل من الكاتب والمأمور بالعمل بأمانة قبل البدء بالعمل، ويعلن المأمور أسماء المرشحين لكل دائرة بصورة واضحة. ومن ثم تعلق تعليمات طريقة الإنتخاب في مراكز الإنتخابات وفي الصحف المحلية أو بواسطة المنادي في القرى، ويفتح المأمور صندوق الإنتخابات أمام الهيئة لتراه فارغاً قبل البدء بعملية الإنتخابات، وتحدد فترة الإنتخابات بثلاث أيام لا تزيد ولا تنقص .

وقع على عاتق رئيس الهيئة الإنتخابية حفظ النظام، و الحق بطلب العون من رجال الأمن حتى تنتهي مجريات العملية الإنتخابية وإعلان الهيئة الإنتخابية أسماء من حازوا على الأكثرية من منتخبين ثانويين عن تلك الدائرة. وبعد إتمام الإعلان تقوم الهيئة الإنتخابية بتنظيم نسختين من المضبطة تعطى واحدة للمنتخب الثانوي الذي حاز على أكثرية الأصوات، والنسخة الأخرى إلى اللجنة الإنتخابية التي تسلم جميع الاوراق وسجلات الناخبين ضمن صندوق مختوم للمحكمة الشرعية حتى تنتهي المدة القانونية للاعتراض على الإنتخابات، وإذا انتهت مدة الاعتراض فترسل السجلات والقرارات لتحتفظ في المجلس<sup>1</sup>.

رغم محاولة المجلس تنظيم الإنتخابات وتحقيق النزاهة الا أنها احتوت على صراعات طاحنة بين القوى الفلسطينية المتمثلة بالعائلة النشاشيبيية (المعارضين) وآل الحسيني (المجلسيين) وتدخل الحكومة البريطانية فيها. نظراً لهذه الاحداث ونظراً للرسائل المعارضة للمجلس من قبل المعارضين،

---

<sup>1</sup>"قانون انتخاب اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى والهيئة الاسلامية العامة في فلسطين". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف 13/34/5،8/55 .

والتي أوصلت الحكومة إلى قرار الغائها نهائياً وتعين أعضاء جدد اثنين من الحسينيين وأثنين من الناشئيين<sup>1</sup>.

فمع إقتراب موعد الإنتخابات لأعضاء المجلس الثانية إنتشرت الدعايات الإنتخابية لكل من الحسينيين والمعارضين وبدأت الإشاعات أيضاً تنتشر بين الأمة. ومنها أن الحكومة عازمة على فصل منصب الإفتاء عن منصب رئيس المجلس، وعليه حاول أمين الحسيني قبل سفره من فلسطين إلى بلاد الرافدين لجمع التبرعات لترميم المسجد الأقصى؛ تعيين ابن أخيه سعيد الحسيني في منصب الإفتاء ريثما يعود كضمان لبقاء هذا المنصب بيد العائلة الحسينية. أما بالنسبة للمعارضة والتي تمثلت في راغب الناشئيين وبعض رؤساء البلديات أمثال سليمان طوقان رئيس بلدية نابلس، وعمر البيطار رئيس بلدية يافا، فقد رفعوا عدة رسائل الى السكرتير العام للحكومة البريطانية يشككون فيها بالمجلس ورئيسه، مما نتج عنه إرسال السكرتير العام للإنتداب البريطاني طلب للحاج أمين الحسيني بتعديل نصوص مواد نظام المجلس<sup>2</sup>.

رفع أمين الحسيني بتاريخ 5 آب 1925 كتاب جوابي للسكرتير العام يوضح فيه أن المجلس قد أكمل قانون إنتخاب رئيس المجلس وبين فيه كيفية إنتخابه ووظائفه وموقعه وشروطه حسب المادة الرابعة من قانون المجلس (انظر ملحق رقم 3). كما تم إقرار استخدام نظام إنتخابات مجلس النواب العثماني كأساس في العملية الإنتخابية وذلك لأهمية هذا النظام الذي يسمح لعموم المسلمين بالمشاركة، حيث تضمنت المادة العاشرة من قانون إنتخاب النواب العثماني وجوب إيجاد هيئة تفتيشية ومشرفين للإنتخابات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ومن أعضاء البلديات. ونظرا لعدم وجود أعضاء إدارة وأعضاء بلديات يمثلون الأهالي في تلك الفترة، قرر المجلس تعديل القانون من خلال إيجاد هيئة إنتخابية في كل قضاء تسمى الهيئة الإنتخابية العمومية للإشراف على العملية الإنتخابية. وتجدر الإشارة الى أن المجلس قد رفض تعديل نصوص نظام المجلس الذي طالب فيه مجموعة من المعارضين عن طريق رسائل تم إيصالها لحكومة الإنتداب البريطاني<sup>3</sup>.

عقد إجتماع الهيئة الانتخابية في القدس في 24 آب 1925 بحضور جميع الأعضاء، وتم خلال الاجتماع تعديل الفقرة الثالثة من المادة الخامسة<sup>4</sup> من قانون نظام تشكيل المجلس بطلب من الحاج أمين

<sup>1</sup>تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية. مصدر سابق، ص 78

<sup>2</sup>عبلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. مصدر سابق، ص 146-147

<sup>3</sup>تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية. مصدر سابق، ص 79.

<sup>4</sup>المادة الخامسة تنص على " ينتخب كل لواء مندوبه أو مندوبيه بواسطة المنتخبين الثانويين الذين ينتخبون من قبل الأهالي وفقا لقانون انتخاب النواب العثماني على أن يستعاض بكلمة المجلس البلدي عن مجلس الإدارة "نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15م". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1، 39/97 .

الحسيني. وذلك كوسيلة للحد من تدخل المعارضة في الانتخابات، بحيث أصبحت البدايات مع الهيئة الانتخابية مسؤولين عن الانتخابات. ولم يتم تعديل المادة 2 و 4 و 9 من قانون المجلس الأمر الذي دفع راغب النشاشيبي ومعه أحد عشر عضواً من الإنسحاب وتقديم شكوى للمحكمة العليا ضد اللجنة<sup>2</sup>.

وتقرر إجراء إنتخاب أعضاء المجلس من طرف المنتخبين الثانويين في الساعة التاسعة من يوم الخميس الموافق 21 كانون الثاني 1926، و تحررت الدعوة لجميع المنتخبين الثانويين متضمنه وجوب حضورهم بالوقت المحدد إلى دائرة المجلس<sup>3</sup>، وكانت النتيجة لصالح المجلسيين وأمين الحسيني، إذ حصل سعيد افندي الشوا، وعبدالله شفيق الدجاني على خمسة وأربعين صوتاً كأعضاء للمجلس عن قضاء القدس الشريف في 21 كانون الثاني 1926<sup>4</sup> وكلاهما من مؤيدي المجلسيين، مما نتج عنه رفع كل من عوض عرموش، وماهر الخالدي، وعيسى العوض، دعوى قضائية بواسطة المحامي نسيب ألكاريوس إلى نائب قاضي القضاة، ونائب القاضي البريطاني ضد حاكم القدس، والمقاطعة الجنوبية، وهيئة تفتيش القدس المسؤولة عن إنتخابات المجلس، مطالبين بإلغاء إنتخاب الأعضاء الستة المنتخبين بصفقتهم هيئة إنتخابية وهم سعيد الخطيب، و خليل الدجاني، وعبد الحميد أبو غوش، وجمال بك الحسيني، وسعيد درويش، وعلي جار الله، وإلغاء إنتخاب المنتخبين الثانويين لقضاء القدس، التي جرت تحت إشراف هيئة التفتيش سابقة الذكر، والمطالبة بمنع عد الأصوات الإنتخابية في جميع الأفضية، ومنع إعطاء أي مضبطة تبين إنتخاب عضو للمجلس عن لواء القدس<sup>5</sup>.

ورفع كتاب من أهالي محلة باب حطة تعترض على سير الإنتخابات موضحة سبب الإعتراض بأن بعض الأسماء المطروحة والتي لها حق الإنتخاب غير موجودة في محلة باب حطة، وقد درج أسمائهم ضمن السجلات، الى جانب ذلك أدرجت أسماء أشخاص متوفين وأسماء مكررة، وأيضا أسماء محكومين، وأسماء أشخاص لم يبلغوا 25 من عمرهم ليكون لهم الحق في أن ينتخبوا كأعضاء ثانويين،

<sup>1</sup>المادة الثانية "ليس للمحاكم الشرعية احداث عمل في الأوقاف كالحكر والاجارتين والاستبدال الا باتفاق آراء المجلس الإسلامي الأعلى " المادة الرابعة وتنص على "اذا رأى المجلس تحوير أو إضافة بعض المواد المتعلقة بتعليمات إدارات الأوقاف أو نشر تعليمات جديدة فله أن يفعل ذلك ويقدم المواد للحكومة والإطلاع عليها .اما إذا رأى تعديل بعض القوانين والأنظمة وإضافة بعض المواد فعليه أن يدعو الهيئة الانتخابية .فاذا وافقت على ذلك بأكثرية ثلثي المطلقة فيعمل المواد المعدلة أو الجديدة .أما إذا كان التعديل أو الإضافة بهذا القانون أي قانون المجلس الشرعي الإسلامي فيشترط في ذلك أكثرية ثلثي الهيئة المنتخبة ويعرض ذلك التعديل أو تلك الإضافة على الحكومة للمصادقة عليها " المادة التاسعة تنص على "للطانة الإسلامية حق مراقبة هذا المجلس بواسطة الهيئة المنتخبة فاذا رأى الثلث عملاً يستدعي السؤال مباشرة أو بناء على شكوى للهيئة أن تدعو بقية المنتخبين بواسطة الرئيس .وإذا رأى ثلثا الأعضاء الحاضرين إقالة عضو من المجلس فينتخب له خلف على الأصول ويعرض أسمه على المجلس لإستلام وظيفته . وهذا العضو يكمل مدة سلفه "نظام تشكيل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15م". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1،39/97 .

<sup>2</sup>معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934 . مصدر سابق، ص158-159.

<sup>3</sup>إنتخابات 1926 " . أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/26/3.4/97.

<sup>4</sup>إنتخاب أعضاء المجلس الإسلامي من قبل المنتخبين الثانويين في قضاء القدس 1926 " . أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.

ملف رقم 13/26/3،5/55 .

<sup>5</sup>عبله المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937 . مصدر سابق، ص144-148.

وثلاثة أرباع الأشخاص الذين درجت أسمائهم في الدفتر لا يدفعون ضريبة الويركو بتاتاً، كما أنهم ليس لهم شيئاً من الملك، وهذه المخالفات تعترض مع المادة الثالثة من التعليمات القانونية الخاصة بالانتخابات<sup>1</sup>. وفي حدث آخر يدل على مدى الإضطرابات التي رافقت سير الانتخابات ما قام به عبد اللطيف بن محمود الصالح، واسماعيل ونايف عبد الجابر الصالح، ومصطفى العسرة، وعمر القاق من سرقة صندوق الانتخابات بما يحتوي من أوراق التصويت خلال توجه اللجنة بين قرية بيت ريما وقرية دير غسانة<sup>2</sup>.

وبناءً على دعوى راغب النشاشيبي والمعارضين وحالات الإضطراب التي مرت بها الانتخابات الثانية، أمرت المحكمة العليا باستدعاء هيئة تفتيش القدس يوم الخميس 2 كانون الثاني 1926 للنظر بالدعوى، وبعد سماع أقوال الهيئة ورافعي الدعوى قررت المحكمة الغاء إنتخاب الأعضاء الستة للهيئة التفتيشية، والغاء إنتخاب الأعضاء الثانويين لقضاء القدس، والإمتناع عن عد الأصوات الإنتخابية في أي قضاء من لواء القدس، ومنع إعطاء أي مضبطة عضو للمجلس<sup>3</sup>.

وأصدرت المحكمة قراراً ببطلان الإنتخابات، الامر الذي أعتبر تدخل من قبل حكومة الإنتداب البريطاني في شؤون المسلمين بقصد الإستيلاء على الأوقاف والمحاكم الشرعية الإسلامية دون مسوغ قانوني وبدون صلاحية وبدون مسؤولية<sup>4</sup>، ووصول رساله للمجلس من الجمعية الإسلامية في القدس إلى المندوب السامي نصت على :

" فخامة المندوب السامي المعظم :

يشيع بعض المعارضين الذين خذلوا في إنتخابات المجلس الإسلامي أن الحكومة تبذل جهدها للتأثير على محكمة العدل العليا الغائب رئيسها قاضي القضاة لفسخ الإنتخابات التي جرت وفقاً للقانون المصدق عليه من قبل الحكومة رسمياً. والتي إستنزفت جهود الأمة مدة ستة أشهر رغبة في التسلط على أوقاف المسلمين وشؤونهم الشرعية فنحن أعضاء الجمعية الإسلامية في القدس نحتج على هذه الإشاعة الخطيرة النتائج والتي لا ننتظرها من حكومة عاقلة في مثل هذه الظروف الحرجة ونرجو

<sup>1</sup> "حضرة رئيس الهيئة التفتيشية لإنتخابات أعضاء المجلس الإسلامي". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/25/3.2/97.

<sup>2</sup> "سماحة رئيس الهيئة التفتيشية المعظم". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم : 13/26/3.4/97.

<sup>3</sup> علة المهتدي . الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. مصدر سابق، ص 147-148

<sup>4</sup> احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926. أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم : 13/26/1،11/55.



التثبت بجميع الوسائل المقتضية لعدم التلاعب بعواطف الأمة المتأججة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

10 شباط 1926 " 1

وصل المجلس اعتراض آخر موقع من قبل بعض زعماء الاقضية والنواحي ممثلين عن أفراد دائرتهم وهم: الشيخ سعيد الخطيب (باب حطة ) والشيخ حسن ابو السعود (الواد والسلسلة والمغاربة ) وجمال الحسيني (الشيخ جراح) والشيخ محمود الدجاني (النبي داوود والبقة والثوري) ومرشد عبد اللطيف والحاج محمد الكالوتي (باب العمود) وعبد الفتاح درويش (شعبة المالحه وشعبة بتير (بني الحسن )) واحمد العوري وعثمان النمري والشيخ عبد الرحمن العلمي (شعبة عمواس وشعبة العنب وشعبة بيت اكسا (بني مالك )) والشيخ موسى العيزراني والشيخ شاكر البيتوني (شعبة ابو ديس (الوادية ( وشعبة البيرة ) وبني مرة وبني سالم (شعبة سنجل وشعبة كفر مالك ) موسى سحويل ومحي الدين الحسيني (شعبة عبوين (بني زيد) شعبة اريحا وتوابعها ) و نصت مضبطة الإعتراض على مايلي :

" 1- اعتقاد المسلمين بان الحكومة تدخلت فعلاً بقرار المحكمة وذلك بناءً على الأسباب الآتية :

أ- أن الحكومة بعد تصديق المادة المعدلة من قبل الهيئة العامة طلب منها بعض المعارضين عدم الإعتداء بها فأجابتهم بأنها قانونية وبأنه إن كان لهم ما يقال في هذا فليؤجل الى تشكيل المجلس الجديد.

ب- الهيئة العامة وضعت صيغة المادة المعدلة باللغة العربية ورفعتها الى الحكومة فأجاب بالتصديق عليها ثم نشرتها في الجريدة الرسمية العربية بنص المتفق عليه من غير تحريض فكيف حصل السهو في الترجمة من غير ان تعلم ذلك الحكومة .

2- وهذا الاعتقاد ينشأ عنه ما يأتي :

أ- ان الحكومة ترغب في ان تمد يدها الى مؤسسة المسلمين الدينية والمجلس الإسلامي الأعلى فتحرمهم من حقوقهم في إدارة أمورهم الوقفية والشرعية مع أن الحكومة أعلنت وتعلن في كل حين أنها لا تتعرض للشؤون الدينية .

ب- أن الحكومة تريد أن تستفيد من مثل هذه الحادثة لتتخذ ذلك حجة في عدم الكفاية لتمتع المسلمين بالحقوق الأخرى التي حرموا منها جميعها ولذلك فأنا نقدم إحتجاجنا هذا على قرار المحكمة الذي لم يكن نزيهاً.

---

<sup>1</sup>"احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926م". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم: 13/26/1،11/55.

ت- أن المعارضين أشاعوا فسخ الانتخاب من قبل تبليغ قرار محكمة العدل بما لا يقل عن ثلاثة أيام،  
المدة التي قد يكون القرار لم يوضع فيها بعد، مما يدل على ان هنالك تدخل في شؤون المحكمة  
في أمر هذه القضية"<sup>1</sup>.

أكدت هذه الإنتقادات أن الأمة في فلسطين تطالب الاحتلال بحقوقهم، وبعزمها على عقد  
المؤتمرات وأرسال الوفود من أجل المطالبة بحقوقهم المهضومة من الحكومة البريطانية التي لم  
يبقَ منها سوى حق استقلال الشؤون الدينية، والتي تم المساس بها أيضاً من خلال الغاء  
الانتخابات الثانية لأسباب واهية، محققة بذلك غايتها في عزل الأمة عن إدارة شؤونها، وإشغال  
الأمة بالانتخابات لإستنزاف قواها، رغم حاجة الأمة لحكومة وطنية تتحمل مسؤولية الشعب،  
ومجلس نيابي منتخب من الامة يقوم بتمثيلهم"<sup>2</sup>.

ورفع للحكومة البريطانية إعتراض من المنتخبين الثانويين لدورة الثانية مفادها:

" نحن المنتخبين الثانويين الأعضاء للمجلس الإسلامي الأعلى لدورة الثانية لواء القدس  
أصبحنا نخشى أن يكون الدافع من فسخ الانتخابات التي جرت بصورة قانونية نزيهة هو سبيل  
الحكومة الى التدخل في شؤون المسلمين الدينية ولتتخذ من ذلك حجة واهية على عدم كفاية  
الوطنيين في القيام بإدارة أمورهم الأخرى، التي لم يقفوا عن المطالبة بها في كل حين واشغالاً  
للمسلمين بعضهم ببعض وتوقيفهم عن المثابرة على طلب تلك الحقوق والمجازة الى غيرها،  
ولذلك فنحن لا نزال نعتبر أنفسنا ممثلين حقيقيين للمسلمين الذين أنابونا عنهم من الانتخاب  
ونشهد العالم اجمع على ذلك وعلى طلب بقية الحقوق المسلوقة من حقوقنا"<sup>3</sup>.

وتبع قرار الحكومة ببطلان الانتخابات قرار آخر ينص على أن رئيس المجلس مع بعض  
الأعضاء يمكنهم تولي شؤون المجلس إلى أن تجري إنتخابات جديدة، وأنه يحق للمندوب السامي تأليف  
لجنة لتعديل قانون 1921 إذ أرسل إلى المفتي رسالة قال فيها: " أقترح أنا أيضا أنه من الانسب بسبب كثرة  
الانتقادات التي إستلماها من مختلف المسلمين تعديل بعض المواد في دستور المجلس"<sup>4</sup> ووضع أنظمة لإنتخاب

<sup>1</sup> "احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926". أرشيف  
مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 11/55، 13/26/1 .

<sup>2</sup> "احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926". أرشيف  
مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 11/55، 13/26/1 .

<sup>3</sup> "احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926". أرشيف  
مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 11/55، 13/26/1 .

<sup>4</sup> معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص158-159.

أعضاء المجلس، وبذلك أصبح المندوب السامي يتولى مهمة تعيين أعضاء المجلس بدلاً من إنتخابهم من قبل الشعب<sup>1</sup>.

عقد المعارضين إجتماع في فندق اللبني في القدس في 17 شباط 1926 للبحث في موضوع الإنتخابات والمجلس. وضم الإجتماع عارف الدجاني، وراغب النشاشيبي، وعبد القادر طهبوب، وزكي نسيبة، ومحمد يوسف العلمي، وشكري الدجاني، وفخري النشاشيبي، وأصدروا قرارات تبين عدم قبولهم تمديد فترة عمل الأعضاء الثانويين للمجلس المنتخبين عن الإنتخابات الأولى 1921 وإنتخاب لجنة مكونة من عشرين شخص ممثلين عن خمس عشرة مدينة، وأن تجري الإنتخابات وفقاً لقانون إنتخاب مجلس النواب العثماني<sup>2</sup>، اما القرار البارز فقد تمثل بوجود العمل ضمن المادة الخامسة من قانون المجلس المطالب بمسؤولية البلديات عن الإنتخابات وفقاً لقانون النواب العثماني، فقد اعتبر خصوم الحاج أمين أن البلديات هي الميدان الرئيسي المسيطر عليه من قبلهم، ومن خلالها يمكن إنهاء هذه الجولة الإنتخابية<sup>3</sup>.

في ظل هذه الموجة من الإضطرابات التي رافقت الإنتخابات الثانية عزم بعض العقلاء والمفكرين من الشخصيات الوطنية وجوب عقد مؤتمر إسلامي فلسطيني أطلق عليه المؤتمر الاول في 27 شباط 1926 في دار الأيتام الإسلامية في القدس الشريف عن طريق إنتخاب لجنة تحضيرية ممثلة عن جميع وجوه فلسطين، وبحضور أربعة الاف شخص، وقد إنتخب عبد الله الجزار مفتي عكا رئيساً للمؤتمر. وضع هذا المؤتمر إحدى عشر قراراً بعد المناقشة أكد فيها على عدم السماح بسيطرة غير المسلمين على الشؤون الإسلامية وعلى صيانة المجلس، وأن هذا المؤتمر ممثل لكل أبناء فلسطين ولا ينتمي لأي فريق من الفرقاء المتنازعة، ومناشداً للأمة على عدم الفرقة والنزاع، و من واجب الأمة إيجاد هيئة تدير شؤون المجلس ريثما تظهر حلول في مشكلة الإنتخابات الثانية. رأى أعضاء المؤتمر أن من حق الهيئة الإنتخابية التي إنتخبت أعضاء الدورة الأولى بالبقاء كسلطة تشريعية للمجلس الى أن ينتخب هيئة جديدة تعرض عليها تعديلات قانون المجلس.

ومن القرارات التي اتخذها المؤتمر أيضاً، أن تتم الإنتخابات تحت إشراف هيئة إسلامية منتخبة من قبل المسلمين، وان لا يجري أي تعديل أو تجديد أو تحويل في قانون المجلس وقوانين إنتخاباته إلا من قبل هيئة تمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وعليه أعرب المؤتمر عن رغبتهم في إنشاء هيئة نيابية

<sup>1</sup>عبلة المهدي. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. مصدر سابق، ص148-149.

<sup>2</sup>معنم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص158-159.

<sup>3</sup>بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين. مصدر سابق، ص207.

ينتخبها المندوبون الثانويين للإشراف على أعمال المجلس وسن قوانينه وتعديلها، وعدم قبول ما انقصته حكومة الإنتداب من حق المجلس بالإشراف على المحاكم الشرعية الإسلامية وخاصة في القضايا المتعلقة بأمور الوقف وإجارته، وان الأمة مستمرة في الجهاد لإدراك حقوقها المقدسة، وآخر هذه القرارات أن يتم إنتخاب لجنة تنفيذية لهذه القرارات من قبل المدعويين الى المؤتمر<sup>1</sup>.

ووصل للحكومة البريطانية في لندن رسالة مفادها أن على المندوب السامي تحمل نتيجة تدخل الحكومة البريطانية في الانتخابات الثانية 1926 والتي سينتج عنها إحتجاج من الأهالي<sup>2</sup>. رداً على ذلك عقدت اللجنة التنفيذية اجتماع في 29 آذار 1926 في مدرسة روضة المعارف برئاسة عبد الحي التميمي وكيلاً عن الحاج توفيق أفندي حماد، وبحضور ثلاث عشر عضواً من أبرزهم الشيخ حسن أبو السعود عن يافا، والشيخ محمود أفندي الدجاني عن حيفا، مقررين أن تسعى الأمة جاهدة للاحتفاظ بالشؤون الإسلامية بكل فروعها، وعدم ترك أي فرصة للحكومة البريطانية لتدخل في تمثيل المجلس أو في الهيئة الإنتخابية التي كانت الأساس في إنتخاب أعضاء المجلس لدورة الأولى، والتي بقيت ممثلة لدورة الإنتخابية الثانية حتى طلب الحاج أمين إنتخاب هيئة جديدة مؤلفة من أربعة أعضاء لإدارة الشؤون الإسلامية، وتأكيد المؤتمر على رغبته الأكيدة في جمع كلمة الأمة و إيجاد التفاهم بنظر الإختلافات بينهم، وأن على اللجنة التنفيذية بذل كل الجهود لتحقيق ذلك<sup>3</sup>.

استغلت الحكومة البريطانية هذا الخلاف وبدأت تخضع كلا الجانبين لمناقشات سرية حتى توصلت لقرار إقامة لجنة مؤقتة برئاسة المفتي وعضوية كل من أمين التميمي، وعبد الرحمن التاجي، وسعيد الشوا، ومحمد مراد، هذا القرار رفض من أمين الحسيني في البداية، ولكن مع موافقة الأكثرية وافق أمين الحسيني، ووصل بذلك المعارضين الى مقعدين في المجلس الى جانب المجلسيين<sup>4</sup>.

الا أن أعضاء المؤتمر الاسلامي الاول رفضوا هذه القرارات موضحين إستيائهم خاصة لمخالفة القرار للأكثرية الساحقة من أعضاء المؤتمر وأنها تدخل في شؤون المسلمين الدينية " ---- وعلى ذلك أجمعت اللجنة وقررت أن ترفع اليكم إستياء المسلمين من إستخفاف الحكومة بعواظهم الدينية وأنهم يرفضون أي تدخل

<sup>1</sup> حسين حماد. مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الإنتداب البريطاني 1909-1939. ط1. فلسطين، جنين: منشورات المركز الفلسطيني للثقافة والاعلام ، 2003، ص 80-81

<sup>2</sup> "احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 11/55، 13/26/1 .

<sup>3</sup> محضر جلسة يوم الاثنين 1926/3/29 "أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية". ملف رقم 13/26/1، 44/97 .

<sup>4</sup> معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص158-159.

يؤدي في الحال أو المستقبل الى سلبهم شيئاً من إستقلالهم بإدارة تلك الشؤون وهم يلحون أن تحل بدعوة المنتخبين الثانويين الذين إنتخبوا المجلس للمرة الأولى وهؤلاء ينتخبون أعضاء المجلس المؤقت ---"<sup>1</sup>.

وقد علقت بيان نويهض على هذا الموضوع بالقول " خرج عبد اللطيف صلاح وجاء محله أمين التميمي ممثلاً عن نابلس، الذي كان إتجاهه الوطني مناوئاً لتيار رئيس المجلس، لكنه بعد دخوله المجلس سرعان ما تفاهم مع الحاج أمين ..... وخرج أيضا عبد الله الدجاني، وأتى محله عبد الرحمن التاجي الفاروقي من الرملة، وبدأ عبد الرحمن الفاروقي معارضاً وبقي معارضاً، أي أنه حل محل عبد اللطيف صلاح، فكانت الهيئة، الرئيس والأعضاء الأربعة أكثريتها مع الرئيس، وأستمر الحال كذلك حتى توفي عضوان مواليان للرئيس، هما الحاج سعيد الشوا الذي توفي في عام 1930 بقليل، وهو من غزة، وكان يمثل جنوب فلسطين، فعين المندوب السامي محله الشيخ محي الدين عبد الشافي، وحينما توفي الشيخ محمد مراد وكان يمثل لواء حيفا والشمال، عين المندوب السامي السيد أمين عبد الهادي ليشغل محله، فصارت هيئة المجلس مؤلفة من الرئيس والتميمي في ناحية، والثلاثة الآخرين من ناحية، وقلما ما كانوا يتفقون على رأي موحد، واستمر الحال حتى خريف عام 1937 " إذ أصدرت الحكومة في 1937/9/30 قانون الدفاع بإسم الأوقاف الإسلامية الذي على أثره تم عزل المفتي الحاج أمين الحسيني وعين مكانه لجنة ثلاثية لإدارة الأوقاف في فلسطين برئاسة بريطانية<sup>2</sup>.

لم تكف الحكومة البريطانية بتعيين الأعضاء الثانويين فقط، ولكن بالسيطرة المباشرة على المجلس إذ عينت لجنة في 14 أيار 1926 برئاسة الحاج أمين الحسيني، وأمين عبد الهادي، وراغب الأمام، وراغب الدجاني، وعارف الدجاني الداودي، ومحمد علي التميمي، ومعين الماضي، لتعديل قانون إنتخابات المجلس، و تعديل نظام المجلس الموضوع في 1921، ولكن هذه اللجنة ظلت متعثرة في أخذ خطواتها حتى عام 1928، و بعد إجتماع دام ثلاث أيام في النبي شمويل أصبح النظام الإنتخابي الجديد للمجلس نافذ المفعول وتم تعديله سنة 1929<sup>3</sup>، وتم نشره في الصحف المحلية بهدف معرفة رأي المواطنين، ولكن بوقوع أحداث البراق تم إهمال هذه القوانين ولم تنشر في الجريدة الرسمية<sup>4</sup>.

وتم تعديل نظام المجلس رغم ان المادة الثانية من قانون المجلس نصت على أن رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى دائمة. كما خولت المادة الرابعة من القانون المجلس سن قانون خاص يختص بكيفية انتخاب رئيس المجلس (رئيس العلماء) ببيان وظائفه وشروطه وموقعه<sup>5</sup>. (انظر الملحق رقم 4)

---

<sup>1</sup> "محضر جلسة يوم الاثنين 1926/3/29". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 44/97، 13/26/1 .  
<sup>2</sup> بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين. مصدر سابق، ص 208  
<sup>3</sup> عيلة المهدي. الحاج أمين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. مصدر سابق، ص 149-150.  
<sup>4</sup> بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين. مصدر سابق، ص 208.  
<sup>5</sup> "قانون المجلس الاسلامي الخاص بالانتخابات". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 50/97، 13/1/13 .

ماطلت الحكومة الإنتدائية كثيراً حتى قبلت هذه التعديلات التي بنيت أساساً على مطالب المعارضة، تلك المعارضة التي لم تكف بهذا القدر من الإنتقادات؛ فقد طالب الشيخ أسعد الشقيري وهو من أشد معارضي الحاج أمين والمجلسيين بتغيير أسم المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى " المجلس الأعلى لإدارة الأوقاف " وأقترح أيضا أن تجري الإنتخابات كل ثلاث سنوات بدل من تسع سنوات وأن لا يخلف رئيس المجلس نفسه.<sup>1</sup>

ولم تقتصر هذه المرحلة من التعديلات على نظام الانتخابات فقط بل شملت أيضا تعديلاً لمهام المجلس تلك المهام التي وضحت ضمن المادة الثامنة من نظام المجلس الذي وضع في 20 كانون الأول 1920، والملاحظ في هذه المهام الجديدة عملية التوسع بإيراز التفاصيل وتوسع صلاحيات المجلس ولكن هذه التوسعات كانت تشترط بمراقبة الحكومة والمصادقة عليها قبل التنفيذ، وعليه لم تكن عملية التعديل سوى سياسة جديدة للتحكم بالمجلس وإخضاعه، ومن المؤسف أن التعديلات كانت ضمن طلب المعارضة التي لم تجد مشكلة في تلك الفترة سوى العائلة الحسينية متغاضية عن مستقبل وطن كامل مهدد بالوطن القومي اليهودي والتغير الديمغرافي .

بعد تعديل نظام الانتخابات تم تأسيس هيئة إسلامية عام 1927 والتي عرفت كهيئة رسمية تمثل المسلمين في جميع شؤونهم. تتألف من جميع الأعضاء المنتخبين من الأقضية ومن رئيس المجلس وأعضاء المجلس و تعد جلساتها قانونية إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء.<sup>2</sup> (انظر الملحق رقم 5)، و من هذا التعديل أصبح من مهام المجلس وضع نظام تتمكن من خلاله الطائفة الإسلامية من إنتخاب هيئة إسلامية ومجلس إسلامي أعلى يعهد اليهم بإدارة شؤون المسلمين.<sup>3</sup>

### ميزانية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

صادق المندوب السامي بشهر آذار سنة 1920 على نظام المجلس ووظائفه المحتوي على أربع بنود تبين كيفية التواصل المادي بين المجلس الإسلامي وحكومة الإنتداب البريطاني. ومن المواد تتضح الصلة المستمرة في الشؤون الماليه بينهما. ففي المادة السابعة تظهر أن رواتب رئيس العلماء ( المفتي ) والأعضاء الأربعة للمجلس تؤخذ من حكومة الإنتداب البريطاني لقاء أعمالهم في شؤون المحاكم

---

<sup>1</sup>معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص 161 .  
<sup>2</sup>وظائف المجلس الاسلامي وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها القدس". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/9/2، 24/97 .  
<sup>3</sup>وظائف المجلس الاسلامي وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها القدس". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/9/2 ، 24/97 .

الشرعية، بالإضافة إلى تخصيص جزء من واردات الأوقاف للمفتي والأعضاء الأربعة مقابل أعمالهم في سائر الشؤون الإسلامية .

وبينت أيضا المادة الثامنة الفرع (أ) من نظام المجلس أنه يقع على عاتقه تدقيق ميزانية المجلس و التصديق عليها، ومن ثم تحويلها للحكومة للإطلاع عليها. وكما تضمنت نفس المادة الفرع الثاني ضرورة قيام المجلس سنوياً بإصدار نشرة تبيين خلاصة أعماله وحساباته بعد إطلاع الحكومة عليها<sup>1</sup>.

دأب المجلس على نشر تقرير سنوي عن أعماله وحساباته منذ 1920 إلى عام 1944. وكانت بعض النشرات السنوية يتم دراستها من قبل محاسب قانوني و ذلك لكثرة المشاكل المالية التي يمر بها المجلس مثل ميزانية عام 1930<sup>2</sup>، وميزانية 1934-1935 التي كلف بها المحاسب جورج خضر<sup>3</sup>.

بالإضافة الى المادة السابقة فان المادة السادسة عشر توضح تابعة المجلس للانتداب البريطاني و تنص على : " بما أن الحكومة تعهدت بالمعونة للطائفة الإسلامية في الأمور المالية ترك لها تحصيل الأعشار مقابل رسم التحصيل كالسابق (زمن الحكم العثماني)"<sup>1</sup>.

كما تبين المادة السادسة عشر الفرع الثاني أن بعض موظفي الأوقاف مثل مدرسو الدين الإسلامي كانوا يتقاضون رواتبهم من الحكومة الإنتدابية تباعاً لما كان معهوداً عليه زمن الحكومة العثمانية. وتحمل الإنتداب البريطاني مسؤولية دفع رواتب للمدرسين الذين كانوا يتقاضون أجرهم من الحكومة العثمانية قبل الإحتلال البريطاني، على أن يشترط في حال تقاعد أحد المدرسين أن لا تقوم الحكومة بتعيين خلفاء له، بل يقع على عاتق إدارة الأوقاف تعيين موظف جديد يكون ضمن موظفيها ويتقاضى مرتبه من إدارة الأوقاف.

#### أ- واردات خزينة المجلس المالية:

أما بالنظر إلى واردات المجلس فيمكن تصنيفها بين واردات مباشرة وواردات غير مباشرة وتعد القسم الرئيسي للواردات المالية الأعشار التي كانت تجمعها الحكومة وتحويلها للمجلس من القرى الوقفية. إذ كانت الحكومة تدخل إلى ميزانية المجلس ما يعادل 11000 جنيه استرليني سنوياً، إلا أنها تختلف من سنة إلى أخرى بالإعتماد على أحوال الزراعة والمناخ. وهنا نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى

<sup>1</sup>"نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بفلسطين الصادر عن المتدوب السامي لفلسطين 1921/5/15 . " أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1.39/97.

<sup>2</sup>Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.p.168.

<sup>3</sup>"ميزانية الاوقاف 1934-1935". أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 989/1 5.

أعشار قرى وقف خاصكي سلطان التي كانت تثمر لوحدها ما يقدر ب 10700 الى 6900 جنية فلسطيني سنويا، والتي قدرت بنسبة 24-31% من مجموع إيرادات المجلس باختلاف السنوات.

ومن أجل تقديم صورة حول واردات المجلس وتفرعاتها نعرض الجدول التالي الذي يمثل دراسة حالة عام 1934. كنموذج :

مورد الواردات	مبلغ الواردات في اخر سنة 1934	
	جنيه	ملا
اجار العقارات	12540	774
الاحكار	201	380
بدل الاعشار	87682	997
خيرات مدورة نابلس	233	846
عائدات الاوقاف الذرية	555	120
خرج محاسبة المتولي	191	807
واردات متفرقة	1980	408
مستوصفات	176	572
مصانع دار الايتام	246	417
دليل الحرمين	3687	808
حمامات طبريا	613	479
استردادات	54	830
اعانات الحرم	921	386
اعانات الايتام	289	093
اعشار واجارات	1530	265
متفرقة سيدنا علي	36	550
المجموع الكلي للواردات لعام 1934م	122340	436
مرتب الخيرات المدورة (ميزانية خاصة للمجلس)	1282	051
بدل الاوقاف الاربعة من الحكومة (ميزانية خاصة للمجلس)	1512	820

<sup>1</sup>"نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1.39/97.



إيجارات العقارات (ميزانية خاصة للمجلس )	777	3332
اجور تدريس (ميزانية خاصة للمجلس )	376	471
معونات الحكومة للمدارس (ميزانية خاصة للمجلس )	600	136

واردات لميزانية المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى لعام 1943<sup>1</sup> (العامة والخاصة )

بالإضافة للواردات السابقة فقد حصل المجلس بواسطة دوائر التفتيش على مبلغ إعانات أو تبرعات من جهات محلية أو خارجية، لتعمير المسجد الأقصى بمبلغ 193.5 جنيه، و مبلغ 5.27 جنيه إعانات لمدرسة الأيتام خلال عام 1934، تم جمع المبلغ من المحاكم الشرعية في فلسطين<sup>2</sup>.

وتقسم موارد المجلس المالية إلى ما يلي :

### 1- أعشار القرى الوقفية:

في عام 1929 توصل الإنتداب البريطاني لإتفاق مع المجلس بدفع مبلغ ثابت مقداره 1475 جنيه إسترليني عن أربع أوقاف تابعة لمدينة القدس، ومبلغ 1478 جنيه لحساب المجلس عن الخيرات المدورة وهي الأوقاف التابعة لكل من مسجد بيسان وسيرين ومقام الوالي عبد الرحمن، وبذلك يتضح أن نصف واردات المجلس من الأعشار ورسوم التسجيل في المحاكم الشرعية ورسوم الضرائب عن البيوت والأراضي كانت تجمع من قبل حكومة الإنتداب البريطاني.

وهذا ما يوضحه النص الاتي من نظام المجلس:

" بما أن الحكومة تعهدت بالمعونة للطائفة الإسلامية في الأمور المالية ترك لها تحصيل الأعشار مقابل رسم التحصيل كالسابق (زمن الحكم العثماني)"<sup>3</sup>.

وعلى أساس هذه المادة نشرت الجريدة الرسمية للإنتداب البريطاني "جريدة حكومة فلسطين الرسمية الوقائع " أنظمة تتعلق بتخمين الأعشار بمصادقة وندهام ديدس وكيل المندوب السامي بتاريخ 21 نيسان 1922 وإلتزام ذلك تم تعيين لجان تخمين الأعشار والتي تتضمن عضوين يتفاضان راتباً من الحكومة، وعضوين فخريين يرشحهما مختار القرية لتخمين المحصولات ومصاحبة اللجنة، وكاتب للجنة يكون مسؤولاً عن حفظ سجلات الأعشار، ودفتر الأعشار، وتذاكر الأعشار. وحددت وظيفتهم بتخمين

<sup>1</sup>الحسابات الجارية للاوقاف لسنة 1934-1935. أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9-989\1.

<sup>2</sup>الحسابات الجارية للاوقاف لسنة 1934-1935. " أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9-989\1.

<sup>3</sup>نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15. " أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1.39/97.

المحاصيل الصيفية والشتوية، معتمدة على تخمين الأعشار من خلال تقسيم كل منطقة لأقضية ونواحي كخطوة أولى .

ومن ثم تعيين مفتشي التخمين وتحدد وظيفتهم بمراجعة التخمينات التي أجرتها اللجنة، وحل النزاع إذ نشأ بين أعضاء لجان التخمين أو بين اللجان والمزارعين، وأما الخطوة الثالثة فتقوم على تعيين لجان خصوصية من قبل حكام القضاء أو الناحية على شرط أن يكون الموظف أحد موظفي حكومة الإنتداب في القضاء من الدرجة العليا، ويصاحبه بالوظيفة كاتب من مكتب الإيرادات، وتتنحصر وظيفتهم في إستشارة المفتش في المنازعات وتسوية قضايا تتعلق بالزيادة أو النقصان من تخمين الأعشار .

وعليه يتسلم الفلاحون تذاكر أعشار " تذكرة الأعشار نمرة 19" ليتم جمع التفاصيل عن مقدار الأعشار بالكيلو، ويتم توزيع هذه التذاكر من قبل لجنة التخمين أو مفتش التخمين، وبعد إنتهاء تعبئة تذاكر التخمين يتم تسليمها للجنة الإيرادات، التي يقع على عاتقها جمع إيرادات الأعشار، وإصدار جميع الأنظمة المتعلقة بالأعشار، وتحديد بدل أعشار القمح و الشعير و الذرة و الزيتون و العنب و البرتقال .

وضمن هذا النظام وضحت عملية جمع بدل الأعشار التي تعتمد على نوعين من الجمع، النوع الأول إستيفاء الأعشار مالياً ( نقداً ) ويحدد هذا البديل من قبل الحاكم بعد إستشارة لجنة التخمين على أساس سعر السوق أو ما يقرب منه، ويتم إعلان المزارعين عن ذلك من خلال الأعلان الصادر من الحاكم. أما النوع الثاني فيتم عن طريق تعيين بدل الأعشار عينياً وتقرر قيمته المادية من خلال مراقبة مدير الإيرادات، و يعتبر كل مختار ممثلاً لمكتب الإيرادات المحلي ويكون مسؤولاً عن جمع الأعشار المستحقة من كل مدينة. فيتم توزيع دفاتر ووصلات على مختائر القرى لأجل إعطاء وصلات الدفع للمزارعين، على أن يقدم المختار تقريراً في المقصرين بالدفع، ويتم تطبيق القانون العثماني المؤرخ في 18 آب 1909 بدون تعديل لإرغام دفع متأخرات الأعشار ويصير حجز أملاك أي مدين لقاء مبلغ الدين الذي عليه .

جميع الأنظمة السابقة تم تطبيقها على أعشار أراضي الوقف، بشرط أن يصحب مأمور الوقف المحلي أو نائبه لجان التخمين، ويكون على علم بما يجري من تخمين محاصيل أراضي الأوقاف المضبوطة، وأن يوقع على سجل الأعشار، في حين أن كانت أراضي الوقف متفرقة ترسل نتيجة التخمين الى دائرة الأوقاف المحلية ويحق لدائرة الأوقاف الاعتراض على التخمين الذي ينظر فيه الحاكم أو نائبه.

أما بالنسبة للأوقاف الملحقة فيصير التخمين من قبل لجان التخمين على أن يبلغ متولي الوقف لمراقبة اللجنة التي تخمن ضمن المنطقة التي تقع فيها أملاكه الوقفية، ويتم التخمين بحضوره مع منع حق

إعترضه على حكم التخمين. وتقوم دائرة الإيرادات التابعة للحكومة البريطانية بتحصيل أعشار أراضي الأوقاف المضبوطة والملحقة، إلا إذا حصل المتولي على موافقة المدير بشأن جمع الأعشار مباشرة<sup>1</sup>.

إلا أن المجلس حتى تاريخ 11 تموز 1923 لم يتمكن من حسم قضية الأعشار و حسابات المجلس مع الحكومة البريطانية و يتضح ذلك ضمن برقية رفعها المفتي أمين الحسيني رئيس المجلس للسكرتير العام السياسي في دار الحكومة :

" إن المجلس الإسلامي الأعلى لم يتمكن لحد الآن من إتخاذ قيود رسمية صحيحة لحساباته المتعلقة بدائرة المالية وهي الحسابات الناشئة عن أعشار القرى الوقفية التي تجبها الحكومة بإسم المجلس. وقد فهم من المحاسب العام عندنا أن هذا الأمر معلق على الحصول على تحقيقات أعشار القرى وحساباتها منذ الاحتلال الى اليوم كل قرية على حدة وكل سنة بمفردها في كل قضاء. ويدخل في ذلك بيان تحصيلات كل قرية وبقاياها في كل سنة. وقد عول المجلس على إيفاد المحاسب العام الى كل قضاء فيه علاقات وحسابات وقفية لكي يطلع على القيود الرسمية في الدوائر المالية ويخرج حساباتها وتصفياتها على وجه الحقيقة والضبط بحيث يعلم من ذلك مقدار الدخل الأصلي لكل قرية من كل سنة ومقدار تحصيلاتها وبقاياها. جميع ذلك بالصورة الواضحة الصحيحة. وهذه القيود والأرقام يراد أن يكون موافقاً عليها من مفتشي المالية حسب الاصول. فلذلك أننا نرجو من سعادتكم أن تفضلوا بالإيعاز المقتضي الى إدارات الأفضية بأن تقوم بإجراء التسهيلات اللازمة في هذا الأمر لكي يتمكن المحاسب من القيام بمهمته قياماً تاماً<sup>2</sup>.

من خلال التقرير تباحث أعضاء المجلس بمشكلة تأخر الحكومة البريطانية كثيراً في دفع ما عليها من إيرادات أعشار الأوقاف للمجلس، مع أنه يملك أموال طائلة عند حكومة الإنتداب ناتجة عن جمع الأعشار لسنوات عديدة، لذلك قرر المجلس أن ينظم دفاتر بعموم المبالغ المطلوبة من الحكومة عن السنين السابقة على أن يوضح في الدفتر الأجر المتحقق والمتحصل والباقي. وثانياً: تنظيم دفتري بأموال خاصكي سلطان والمدارس المتحققة (المفروضة للمجلس) والمتحصلة ( التي جمعها المجلس ) والباقية (الدين المستحق للمجلس ) من أجل وضوح الوقوف على أموال المجلس الموجودة لدى الحكومة البريطانية. وثالثاً أن تعلم حكومة الإنتداب المجلس أسباب عرقلة تحصيل أمواله، وضرورة تحفيز الحكومة الحكام في الأفضية لمساعدة مأموري الأوقاف في أمر التحصيلات<sup>3</sup>.

وظلت المشكلة قائمة بين المجلس وحكومة الإنتداب البريطاني حتى سنة 1926 إذ إنتدب المجلس الأعلى لجنة مؤلفة من الحاج سعيد أفندي وعبد الرحمن والشيخ إسماعيل أفندي الحافظ وحلمي باشا

<sup>1</sup> صحيفة الوقائع . العدد 67، القدس: 15 أيار 1922، ص5-9.

<sup>2</sup> تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الأرشيف اليهودية . مصدر سابق، ص46.

<sup>3</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- أول 17 كانون الأول 1924 ملف رقم (13/1.1/1922/14). "أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 21 صفر 1341هـ، نوع القرار وقف 5/1، رقم القرار 178.

والشيخ موسى البديري، لدراسة إقتراح الحكومة البريطانية بشأن إبدال أعراس الأوقاف كبدل مقطوع يدفع لصندوق الأوقاف في كل عام، وتقديم تقرير للمجلس بما يروونه موافقاً لمعاملات الوقف<sup>1</sup>.

وبتاريخ 30 تشرين الأول من عام 1922 رفع المندوب السامي للمجلس بشأن الأوقاف التي يجب تسليم إيراداتها بعد تدقيق الأوراق وإطلاع مدير الأوقاف والمحاسب عليها<sup>2</sup>، إلا أن مشكلة تسجيل الأراضي الوقفية ورسومها ظلت قائمة حتى عام 1945. إذ طلب محاسب الأوقاف تعيين موظف يقوم بمراجعة ومعرفة رسوم التسجيل التي تستوفها الحكومة البريطانية عن الأراضي الوقفية<sup>3</sup>.

ولم يكن للحكومة الإنتدابية فقط حق جمع وارادات الأوقاف بل أيضاً وصل دورها إلى مقاسمة المجلس في منافع جهة الوقف. ففي قرية زواتا التابعة لنابلس وهي من الأوقاف المضبوطة أُجريت قاعدة التخمين بحق البيرة المسمى " بستان الحاج توفيق أفندي حماد " والتي تعتبر الحكومة شريكة في المنفعة بعد مشاورة المجلس للحكومة البريطانية بشأن حل مسألة الوقف بطريقة شرعية<sup>4</sup>.

إذ رفع المجلس طلب للحكومة بتاريخ 1926 يطلب فيه واردات وقف جامع سيدنا يحيى عليه السلام، بعد إمتناع الحكومة عن دفع الإيرادات ما بين 1923-1924 بالرغم من أن مأمور الوقف يدفع ضريبة الويركو المفروضة على العقارات، وضمن هذا الطلب أصر المجلس على الحكومة بإعادة تخمين أعراس أراضي سبسطية بإسم الأوقاف ومحاسبة إدارة الأوقاف العامة عليها خلال السنوات السابقة و ذلك لأجل ترميم الجامع الأثري والمحافظة عليه (جامع سيدنا يحيى عليه السلام)<sup>5</sup>.

وقد تباحت المجلس الإسلامي مع الحكومة في فرض مبلغ نصف جنيه عن كل دونم يزرع فيه التبغ، مع عمل الحكومة دفتر يحتوي على مساحة الدونمات التي تزرع بهذا الصنف في جميع المزارع العائدة الى دائرة الأوقاف<sup>6</sup>.

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926-19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 15/9/1926، نوع القرار وقف 15/17، رقم القرار 460.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- أول 17 كانون الأول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 30 تشرين الأول 1922، نوع القرار وقف 15/1، رقم القرار 222.

<sup>3</sup>"إبرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقترح حلها". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (13/45/2.9/97).

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- أول 17 كانون الأول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 27 تشرين الثاني 1923، نوع القرار 7/1، رقم القرار 360.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 7/1، رقم القرار 181.

<sup>6</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- أول 17 كانون الأول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 3 تموز 1926، نوع القرار وقف 1/6، رقم القرار 692.

أن تحكم الحكومة البريطانية بأموال المجلس وبالأخص الأعشار أدى الى دخول المجلس بأزمات مالية متلاحقة كان على أساسها يصدر قراراً بضبط المعاملات والاقتصاد في النفقات<sup>1</sup>.

## 2- الإجارة :

أما المصدر الثاني المهم لواردات المجلس إلى جانب الأعشار فكان يأتي من عقود الإجارة والإيجارتين والحكر والإستبدال الخاصة بالعقارات الوقفية. وقد شكل ناتج هذه العقود ما نسبته 1.95% من إيرادات المجلس. هذا بالإضافة إلى دخل الأوقاف المدرسة والتي تساهم ب 1.1% من الإيرادات. كما أن هنالك واردات تتأتى من عمل المرشدين داخل الحرم القدسي والإبراهيمي، ودخل العيادات الإسلامية في الخليل والقدس، ومن المتبرعين، وبمقارنة دخل الحكومة البريطانية والتي تقدر بمبلغ 2.200.000 مليون جنيه فلسطيني سنوياً، نجد أن إيرادات المجلس لا تتجاوز 60 ألف جنيه فلسطيني سنوياً<sup>2</sup>.

عرفت الإجارة ببيع المنفعة المعلومة ببعض معلوم، وتعد الإجارة أحد الطرق المتبعة في التصرف بعقارات الأوقاف الإسلامية من أجل تحقيق الإيرادات المالية، وكانت تتم على العقارات الوقفية المسقوفة والمستغلة. مع تحديد الفقه الإسلامي للمدة الزمنية التي يجري عليها عقد الإجارة، وقد كان العرف السائد للمدة الزمنية في الإيجار ثلاث سنوات للأراضي، وعام أو عامين للأبنية والحوانيت، إلا إذا رأى القاضي أن الخير للوقف إطالة المدة الزمنية. الإجارة للعقارات الوقفية في فلسطين والقدس تتم كالآتي:

### أ- عقد الإجارة الواحدة :

كانت عقود الإيجار تتم بين متولي الوقف والمستأجر، أو بين المستأجر والمتولي بحضور القاضي الشرعي، وفي شهر كانون الثاني 1919 أصدرت الإدارة البريطانية العسكرية قراراً برفع الإيجارات في البلاد، مما أدى إلى إقبال المجلس الإسلامي على عمليات التعمير والبناء للمحلات و المنازل الجديدة في سبيل الحصول على غلة أوفر للوقف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار موازنة 5/1، رقم القرار 284، بتاريخ 1926/7/1.

<sup>2</sup>Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.p. 172-176

<sup>3</sup>اعيلة المهتدي. "الأوقاف الذرية الإسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947". الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي الى نهاية القرن العشرين - المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427هـ/10-14 أيلول 2006. المجلد الثالث. تحرير محمد البخيت، الجامعة الأردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2008، ص444-446

ويتضح ذلك من خلال قرار المجلس المؤرخ 5 تموز 1926 إذ أصدر موافقة على رأي مأمور أوقاف غزة بتعمير دكان تم وصفها ضمن عقد الإيجار، بشرط أن عملية الإيجار تتم بعد تعمير العقار من قبل المستأجر ضمن مدة زمنية محددة بثلاث سنوات فقط، لأنه لا يجوز إيجار عقارات الوقف لأكثر من ثلاث سنوات<sup>1</sup>.

إلا أن متابعة قضايا الإيجارة في محاضر المجلس تظهر بأن مدة الإيجار كانت تصل إلى واحد وعشرين عاماً مع رفع قيمة الإيجار السنوي في حال كان قليل، وهذا ما عرف بتسميته "إجارة طويلة". ويكون قرار زيادة الإيجار متعلقة بقرار القاضي، ومأمور الأوقاف، على أن يستوفي عقد الإيجار شروط الشريعة الإسلامية وحافظاً لحقوق الوقف.

والمصادقة على توقيع عقود الإيجارة الطويلة، أصدره المجلس الإسلامي للجان المعارف بغزة بعد أن عرضت اللجان فكرة التأجير لمدة ثلاثين عاماً بتاريخ 28 تموز 1926<sup>2</sup>. كما أصدر المجلس قرارات أخرى تقتضي بوجوب رفع الإيجار مع تقدم الزمن "أجرة المثل" ومن بين ذلك القرار الذي أصدره المجلس بتاريخ 12 آذار 1930 وجاء فيه: "بناءً على المطالعة الواردة في كتابة مقبرة عبد الرحمن التاجي وصواب ما جاء فيها تقرير أن تؤجر هذه الأرض لطالب الإيجار على أن لا تزيد الأجرة السنوية في مدة السنوات التسعة الأولى بخمسة جنيهاً فتصير عشرين جنيهاً وعلى أن لا تزيد الإجرة السنوية بعد التسع سنوات أربعين جنيهاً فتصير ثمانين جنيهاً وعلى أن تراعى الشروط الواردة في تقرير فضيلة قاضي الرملة بالنسبة لتحميل المترتبات الأمر على المستأجر وبأن لا تستبدل ولا تؤجر إلا بأذن من القاضي الشرعي وموافقة المجلس الإسلامي الأعلى" ومثالاً آخر على الإجارة الطويلة تأجير أراضي السدره بمبلغ عشرين جنيهاً على التسع سنوات الأولى، وثمانين جنيهاً على العشرين سنة الأخيرة، ضمن شروط مفتش المحاكم الشرعية وما جاء به كتاب فضيلة القاضي، على أن يتحمل المستأجرين جميع المترتبات الأميرية، وان لا يتم استبدالها أو إيجارها لأي كان إلا بموافقة القاضي الشرعي، وبموافقة المجلس الإسلامي<sup>3</sup>.

وفي إيجار ثمانية مخازن من الأوقاف المندرسة بيافا مثال آخر على عمليات إيجار الأوقاف من اجل إعمار الوقف وخاصة في ظل الأزمة المالية التي كان المجلس الإسلامي يعاني منها، والتي تعيق عمليات تعمير الأوقاف، فقد تم تأجير الثمانية محلات للسيد حسن عبد القادر الواقعيين في مدينة الرملة

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1926/7/5، نوع القرار وقف 3/10، رقم القرار 384.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1926/7/28، نوع القرار وقف 5/3، رقم القرار 404.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى : سجل رقم (3) من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 3 كانون الأول 1930، نوع القرار وقف 6/3، رقم القرار 3745.

مقابل أن يدفع إيجار مقداره 500 جنيه فلسطيني يتم استخدامهم في إتمام عمارة المخازن، وكان عقد الإيجار لمدة ثمانية سنوات تبدأ من 26 تموز 1934<sup>1</sup>.

ومثال آخر يشير الى أن السيد سعد الدين أبو السعود قد استأجر أرض من الاوقاف المدرسة تبلغ مساحتها 29 دونم وثلاث، لمدة سبع سنوات في قرية بيت أمر قضاء الخليل، بإجارة تبلغ 50 ملا عن كل دونم للسبع سنوات الأولى، و100 ملاً عن كل سنة بعد السبع سنوات، وكان الهدف من عقد الإيجار أن يسور المستأجر الأرض بسور حجري وأن يقوم بزراعة الأرض بالأشجار المثمرة<sup>2</sup>.

وما يلفت الانتباه أن بعض عقود الإيجار كانت تمنح أيضاً للأجانب. ففي عام 1934 وافق المجلس على تأجير أرض ببدل قيمته 27 جنيه و500 مل عن كل دونم سنوياً، وكان عقد الإيجار للخواجة لودويك ليفا وتم التأجير حسب قرار المجلس لمدة ثلاث سنوات حسب ما تقتضيه مصلحة الوقف<sup>3</sup>. وتم تأجير فندق مأمن الله بعد بنائه الذي استنفذ مقدرات مالية ضخمة من ميزانية المجلس، حتى أنه تم استئانة مبلغ 5000 جنيه فلسطيني من بنك باركلز لإتمام بناء الفندق عام 1930<sup>4</sup>، وكان عقد الإيجار بإسم الخواجة بارسل بمبلغ 7300 جنيه سنوياً لمدة خمسة عشر عاماً<sup>5</sup>، الا أنه بتاريخ 18 حزيران 1930 تم رفع طلب تمديد عقد الإيجار لنفس الشخص مدة خمسة عشر سنة أخرى ويصير بذلك عقد الإيجار مدة ثلاثين سنة، على شرط من المجلس أخذ الضمانات الكافية على دفع بدل الإيجار واستحقاقه في موعده بعد رفع القرار إلى محامي الأوقاف<sup>6</sup>.

ومن الأمثلة على تأجير الوقف للأجانب أيضاً تأجير أرض المنتنة في حيفا التي كانت أرض زراعية و تحتوي على بركة، للحكومة البريطانية بعدة عقود إيجار، لأجل إنشاء مخازن للسلاح، وكانت العقود تغطي الفترة الممتدة من 8 نيسان 1942 إلى 7 نيسان 1945 وتم الدفع بموجب شيك لبنك باركلز بمبلغ جنيه واحد عن كل دونم، لمساحة مؤجرة تبلغ 700 متر، والعقد الثاني 1510 أمتار مربعة من الأرض تم تأجيرها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ 25 تشرين الأول 1943 الى تاريخ 11 أيار 1946، والعقد الثالث بدأ من تاريخ 25 تشرين الأول 1947. وقد بارك متولي الوقف عقود الإيجار للحكومة

<sup>1</sup>تأجير اوقاف مدرسة لمحسن عبد القادر. أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9-37/989.

<sup>2</sup>تأجير اراضي اوقاف في بيت امر. أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9-32/989.

<sup>3</sup>"قرارات المجلس الاسلامي". أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (4) (13/34/1.48/97). بتاريخ 5 شباط 1934.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1930، نوع القرار وقف استقراض من بانق باركلز، رقم القرار 3546.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم

(14/1.3/1929/13). أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1930/5/24، نوع القرار 1/10، رقم القرار 3635.

<sup>6</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 18 حزيران 1930، نوع القرار تمديد اجارة الفندق، رقم القرار 3694.

البريطانية وتمنى لها الفوز في الحرب العالمية الثانية " --- ومع ذلك وفي هذه الظروف وتقديراً لجهود قوى حكومة جلالتم القيمة في هذه الحرب فأنتي مستعد بتوقيع اتفاقية عن هذه الارض باعتبار الأجرة عشرة جنيهات سنويا أرجو الله ان يكمل جهودكم بالنجاح والنصر"<sup>1</sup>.

ومن جانب آخر كانت بعض قضايا الإيجار خارج نطاق العقارات الموقوفة أو الأراضي ففي عام 1934 تم تأجير البرك السلمانية في بيت لحم لراغب النشاشيبي<sup>2</sup>، وبتاريخ 8 حزيران 1926 تم تأجير بركة مأمّن الله الى دائرة مياه بلدية القدس لثلاث سنوات مقابل خمسة جنيهات لكل سنة<sup>3</sup> ، و تأجير المجلس لدكان وقف كمقهى لمدة سنة كاملة إلا أن هذه الدكان قد أغلقت من قبل الشرطة البريطاني بعد ستة أشهر، بسبب تصريح طبيب الصحة بعدم ملائمتها الصحية<sup>4</sup>.

في بعض الاوقات كان المجلس الإسلامي يرجع في مبلغ الوقف المقرر على المستأجر في حال تعرض العقار للخراب، وهذا ما كان واضحاً ضمن قرار المجلس بتاريخ 1 حزيران 1927 من الموافقة على تنزيل مبلغ 150 قرشاً من إيجار دكان في غزة للمستأجر حسن غزال، بعد أن هُدم الدكان من كثرة الأمطار في نصف السنة المذكورة<sup>5</sup> ومن الامثلة أيضا تنزيل إيجار عقارات في يافا مقدار 80 جنيها وخمسمائة قرش، لعدم إنتفاع المستأجرين في إيجار الأوقاف نتيجة الزلزال 1927 في فلسطين<sup>6</sup>.

وعملية الإجارة لم تكن دائماً بمبلغ مالي، ففي عملية إيجار أراضي مزارع النوباني في رام الله والتي تعد جزءاً من الأوقاف المندرسية كان عقد الإيجار على الأرض والأشجار، فقد فرض المجلس الإسلامي مقدار تسع جزار من الزيت في السنة، لمدة ست سنوات على أن تكون مدة الإجارة على أساس عقدين كل عقد مدة ثلاث سنوات، وقد صدر هذا القرار بعد تقرير مفتش الأوقاف المندرسية الذي نص على منفعة الوقف من هذا الإجراء<sup>7</sup>.

---

<sup>1</sup>تأجير مسجد ابو يونس في حيفا. أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9 49 / 989.  
<sup>2</sup>"صندوق بيت لحم 122". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الوثيقة (2/34/9.2/10).  
<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1926/7/8، نوع القرار وقف 2/1/1، رقم القرار 304.  
<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1 كانون الاول 1929، رقم القرار 3539.  
<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. تاريخ 1927/7/1، نوع القرار وقف 3/10، رقم القرار 694.  
<sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1929/8/14، نوع القرار وقف 5/18، رقم القرار 3546.  
<sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 19 تشرين الثاني 1930، رقم القرار 3803.



## ب- عقد الفراغ بالاجارتين :

أما النوع الآخر من الإجارة فهو ما يطلق عليه عقد الفراغ والتفرغ بالإجارتين وهو عقد إجارة مؤبد على عقار الوقف الخرب، بإجرة معجلة مساوية لقيمته الحقيقية، وأجرة مؤجلة ضئيلة سنوية يتجدد العقد عليها ودفعها كل سنة<sup>1</sup>. ومن القضايا التي عالجها المجلس في عام 1930 قضية فراغ تظهر التزام المجلس بدفع مبلغ 500 جنيه في السنة لمدة معينة تم تحديدها في عقد الفراغ على أن يخلي المستأجر خلال سنة من بدء سداد المجلس الإسلامي الأجر الذي دفعه المستأجر<sup>2</sup>، إلا أن محاضر المجلس الإسلامي لم تحتو على هذا النوع من العقود الا نادراً.

## ت- الحكر و المقاطعة :

نوع ثالث من الإجارة يعرف بأنه عقد إجاره يمنح المحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكرة ما دام يدفع أجر المثل، ويتعلق الحكر بحقان هما : حق مالك الرقبة وله أجر المثل، اما الحق الثاني فهو حق المحتكر وهو البناء على الأرض والقرار عليها ما دام يدفع أجره المثل<sup>3</sup>. أما المقاطعة يقصد تأجير أرض الوقف لشخص ما لقاء أجره سنوية معينة فيقوم هذا الشخص بإستغلالها بغرس الأشجار أو بإنشاء الأبنية على أن تكون الأشجار أو الأبنية القائمة عليها ملك المستأجر، وإذا توفي المتصرف على أرض وقف المقاطعة ينتقل هذا الحق الى ورثته ولا يحق للمتولي أن يمنع الورثة من وضع اليد عليها، وحكم المتصرف في أرض الوقف المؤجرة بالمقاطعة كحكمه في الارض الاميرية، وإن المقاطعة تنتقل بالأرث مثلما ينتقل التصرف في الأراضي الاميرية<sup>4</sup>. والقاعدة الفقهية تقضي "ان الحكر لا يستوفى الا عن الوقف الصحيح ..."<sup>5</sup>.

حل المجلس الاسلامي مكان الادارة السنوية لدولة العثمانية في معاملات الحكر بعد ربطها بإعلام شرعي ضمن المادة ( 2 ) من وظائف نظام المجلس الإسلامي وفي بعض حالات الحكر نجد المجلس

<sup>1</sup>عبلة المهدي. اوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص 176.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1931 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

<sup>3</sup>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1929/3/26، رقم القرار 3594 .

<sup>4</sup>عبلة المهدي. "الاقواف الذرية الاسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947 . الاقواف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الاسلامي الى نهاية القرن العشرين – المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427هـ/10-14 ايلول 2006. المجلد الثالث - تحرير محمد البيخيت، الجامعة الاردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2008 ، ص 447.

<sup>5</sup>دواس، أمين. قانون الأراضي. الناشر: المعهد القضائي الفلسطيني، 2013، ص198.

<sup>5</sup>عبلة المهدي. الاقواف الذرية الاسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947 . الاوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الاسلامي الى

نهاية القرن العشرين – المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427هـ/10-14 ايلول 2006. المجلد الثالث - تحرير محمد البيخيت، الجامعة الاردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2008 ، ص447.

قد ربط بين إستيفاء الحكر والأذن بإجراء الفراغ والانتقال من الأراضي المحكرة<sup>1</sup>. إلا أن المجلس أصدر قراراً بتاريخ 19 آذار 1930 جاء فيه "حيث أن طريقة تحكير الأوقاف بالزمن القديم أضاعت قسماً عظيماً منها لذلك فطريقة التحكير لا يرى المجلس العمل بها وإذا وجد راغب بالإستبدال بحيث يعود نفعه للوقف فالمجلس بهذه الصورة يوافق لذلك صار تحرير هذا القرار"، وقد صدر القرار بعد طلب تحكير أرض وقف أبي ضبه<sup>2</sup>، وعلى أساس ذلك القرار رفض المجلس تحكير أرض لأنها قد تصلح للبناء في المستقبل فتكون ذات فائدة للأوقاف أكبر من تحكيرها<sup>3</sup>.

ومن أعمال الحكومة البريطانية للسيطرة المالية على واردات المجلس تحصيل بدلات الحكر والمقاطعة الوقفية، وذلك يظهر ضمن مخابرة بين الحكومة و المجلس يتضح فيها سبب التأخير من قبل الحكومة في جمع إيرادات الحكر والمقاطعة الوقفية، حيث وضحت الحكومة تمنع أصحاب الذمم من دفع ما عليهم ، لذلك قرر المجلس مراسلة الحكومة البريطانية والإلتماس منها بإصدار أوامر لعموم رؤساء المحاكم المركزية لينظروا بذكرات مأموري الأوقاف ومراجعتها بشأن تحصيل بدلات الأحكار والمقاطعات الوقفية<sup>4</sup>.

وتعد أراضي المجلد مثال على ذلك حيث لم يكن هنالك كشوفات واضحة للحدود الفاصلة بين الأراضي العشرية و أراضي الحكر، مما أدى الى طلب المجلس بعام 1926 تعيين لجنة للكشف وحل الخلاف مقابل الطلب من الحكومة عدم مباشرة تحصيل الأعشار ريثما يفصل بالأمر، مع إناطة مهمة جمع الحكر للأوقاف، على أن يعين المجلس الإسلامي هيئة تقع على عاتقها مسح جميع أراضي فلسطين<sup>1</sup>.

### 3- الاستبدال:

أما في ما يخص الإستبدال فيعرف: بأنه إخراج العين الموقوفة عن جهة وقفها، مقابل بدل من النقود أو العين، والبدل يكون وفقاً مكان العين التي كانت موقوفة. وقد تعددت حالات إستبدال الوقف زمن إدارة المجلس بين تبديل ما هو خرب من الأوقاف، أو ما هو لازم استبداله لإتمام عمليات بناء

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بتاريخ 1926/7/1، نوع القرار وقف 2/1، رقم القرار 292.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بتاريخ 1929/3/19، نوع القرار وقف 1/3، رقم القرار 3571.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بتاريخ 1929/9/30، نوع القرار وقف 2/3، رقم القرار 3569.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بتاريخ: 24 تشرين الاول 1922، نوع القرار وقف 1 / 7 ، رقم القرار 353.

عقارات جديدة وخاصة بعد رفع ايجار العقارات في عام 1919 بقرار من الحكومة البريطانية، او لسداد ديون المجلس ، أو للقيام بشراء عقارات جديدة تعود بالمنفعة على الوقف.

وبالإمكان أيضاً إرجاع عمليات الإستبدال إلى فقدان الوقف قيمته، وخاصة إذا كان أرض في منطقة غير متطورة، أو نتيجة لتضرر المستحقين للوقف بدفع الرسوم القانونية السنوية المترتبة على الوقف، والتي تزيد عن غلة الوقف، أو نتيجة لقرار الحكومة إستبدال قطعة أرض وقفية ودفع ثمنها نقداً، أو بسبب ارتفاع بدلات الإيجار للعقارات من محلات ومنازل وسعي الجميع لأقامة مباني ومنشآت أكثر من محاولتهم الاحتفاظ بالأرض ومحاولة تحسينها<sup>2</sup>.

فقد وافق المجلس على طلب فؤاد أفندي عطا الله الخالدي المتولي على وقف محبوبة الخالدي بإستبدال قطعة الأرض الواقعة في باب الساهرة بمساحة 1888 ذراعاً بالبديل المدفوع عن كل ذراع مربع وهو 225 ملاً إذا ثبتت مسوغات إستبدال الوقف، ضمن المسوغ الشرعي ووفقاً لما جاء من تقرير مفتش المحاكم الشرعية، على أن يصرف مال الإستبدال على تعمير البيوت الخربة التابعة لمتولي الوقف وتحت نظارة المحكمة الشرعية في القدس<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى وافق المجلس الإسلامي على تبديل قطعة الأرض التابعة للشيخ خير الدين الرملي والبالغة من المساحة 800 ذراع مربع بعد موافقة مفتش المحاكمة الشرعية على الإستبدال، وإظهار المسوغات الشرعية للإستبدال، على أن ينشئ في مال البديل عمارة تكون تحت إشراف قاضي الرملة<sup>4</sup>، وتم الموافقة من قبل المجلس على استبدال أرض وتعمير دكانتين بمال البديل<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 7 تشرين الاول 1926، نوع القرار وقف 2/1، رقم القرار 492 .  
<sup>2</sup> المهدي، عيلة. "الوقف الذرية الإسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947". الوقف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي الى نهاية القرن العشرين – المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17- 21 شعبان 1427/10-14 ايلول 2006 . مصدر سابق، ص450-453.

<sup>3</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 1349هـ ، نوع القرار وقف 1/3 ، رقم القرار 3686.

<sup>4</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 2 كانون الاول 1930، نوع القرار وقف 6/3، رقم القرار 3734 .

<sup>5</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. بتاريخ 14 تشرين الثاني 1930، نوع القرار وقف 6/3، رقم القرار 3787 .

أما بالنسبة لإستبدال الوقف بالمال فكان ذلك ضمن قرار موافقة المجلس على إقتراح مأمور نابلس بإستبدال وقف أرض خلة غانم بالبدل المالي لمن رغب في شرائها، لأن إستبدالها بالنقد أكثر نفعاً ومصالحة للوقف<sup>1</sup>.

بعث عبد الرحمن التاجي متولي وقف حامد أفندي التاجي طلب للمجلس بإستبدال نصف بيارة في الرملة تبلغ مساحة البيارة كاملاً 95 دونم، وذلك مقابل مبلغ الف وخمسمائة جنيه، بمعدل 31 جنيه عن كل دونم مقابل أن يتم صرف مبلغ الإستبدال عن نصف الأرض على تعميم النصف الآخر منها، وخاصة أن النصف الآخر ليس عامراً بالثمار، على أن يسجل النصف الثاني من الأرض التي ستعمر بأسم الأوقاف، وقد طلب متولي الوقف وعضو المجلس عبد الرحمن التاجي موافقة المجلس على الإستبدال مع الراغبين يعقوب وأسحاق و فؤاد أولاد شاكرك حسن علي من الرملة وخاصة بعد توفر جميع المسوغات الشرعية للإستبدال وقد حرر الطلب بتاريخ 2 تشرين الأول 1934 وقدم الحاج أمين الحسيني موافقة المجلس على الإستبدال في 6 تشرين الأول من العام نفسه<sup>2</sup>.

إن الإستبدال في بعض الأحيان دافع للخلاص من الأراضي الوقفية التي تعاني وارداتها من ضعف وقلة، إلا أن قضية إستبدال وقف بني تميم في القدس الواقع في تل المصابن حكاية أخرى ، إذ في 15 آب 1938 رفع متولي الوقف للمجلس و قاضي الشرع طلب إستبدال هذا الوقف بأرض ملك عائدة لسيد حسن صدقي بك الدجاني، ودافع الإستبدال هو الهرب من دفع مبلغ 94.750 جنيه فلسطيني لحكومة الإنتداب مقابل ضرائب مستحقة على هذه الأرض، وقد وضح متولي الوقف أن واردات الوقف الضئيلة لا يمكن أن تسد هذا المبلغ، وأن الوقف ذو مورد صغير جداً، فأن لم يدفع ضرائب الأرض ستقوم الحكومة ببيعه في المزاد العلني ويخسر مجلس الوقف نهائياً. وأن السيد صدقي بك الدجاني سيدفع مبلغ نصف جنيه عن كل دونم وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة هذا الثمن ليس ببخس، وفي هذا الثمن يشتري أرض الملك التابعة لسيد صدقي بك الدجاني. وقد بعث قاضي الشرع في القدس لجنة لمعاينة ملك صدقي بك الدجاني وكانت نتيجة المعاينة أن الملك يبلغ من المساحة 430 متراً مربعاً، حدوده الشرقية والجنوبية مقبرة مأمّن الله، ومن الشمال طريق عام معبد، ومن الغرب ملك خاص لسيد عمر أفندي الدجاني، وعلى هذه الارض دار مؤلفة من ثلاث غرف، ومطبخ وبيت خلاء مع حمام مسقوف بالحديد والبيطار، وعليه كرميد وتبلغ مساحة البناء 100 متر، وعلى نفس الأرض كراج كبير بمساحة

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13).

<sup>2</sup>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 7/1، رقم القرار 4008 .

<sup>2</sup>أراضي الأوقاف " . إرشيف دولة إسرائيل. ملف 9-988- 11 - 1934 .

137 متر، والبناء كله مغطى بحجر المزي اليهودي، الا أن بعد التدقيق في هذا العقار تبين أنه مرهون لبنك باركليس على مبلغ الفين جنيه فلسطيني، وقد خمن الملك من قبل مهندس البنك ضمن مبلغ 5485 جنيه فلسطيني، وقد خمنت اللجنة العقار

نظراً لهبوط الأسعار ب 7 جنيهات سعر المتر الواحد من الأرض البالغة مساحتها 430 متر، و3 جنيهات عن متر البناء البالغ مساحته 237 متراً، أي بمجموع 3721 جنيه فلسطيني، وقد وضحت اللجنة أن لهذا الملك مستقبل زاهر وخاصة أنه في حي عامر بالسكن، وأن الدار تُوَجَّر حالياً بمبلغ 75 جنيه، والكراج بمبلغ 75 جنيه، وعليه يكون الإيراد السنوي 150 جنيه<sup>1</sup>.

وعلى أساس ذلك يتضح أن عمليات التصرف من الإيجار والمقاطعة والحكر والإستبدال كانت مصدراً مالياً للمجلس، ولكن هذا المصدر المالي متذبذب وغير ثابت حسب قيمة العين الموقوفة وحسب ما يفرض على الموقوف من إيجار، وأيضاً ترتبط عمليات الإيجار المختلفة بارتفاع و إنخفاض الإقتصاد والقوانين البريطانية، الا أن المجلس قد استفاد من هذا الدخل المتذبذب بالعمارة والترميم.

#### ب- مصروفات ونفقات المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى:

تنوعت مصروفات ونفقات المجلس من رواتب للموظفين الى نفقات و مصاريف ترتبت على مسؤوليته عن ادارة شؤون الاوقاف. ويمكن إجمال مصاريف المجلس الإدارية في مصاريف رواتب موظفي الأوقاف، ومصاريف الخدمات الدينية التي تضم مصاريف المساجد، ومصاريف الترميم، ومصاريف الإصلاح الزراعي وزراعة الأشجار، ومصاريف التعليم والصحة والعيادات والمتاحف والأعمال الخيرية<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق سيتم التركيز على جانب المصاريف المترتبة على مسؤوليته عن إدارة شؤون الأوقاف الذي لم تنطرق اليه الدراسات السابقة. ومن أهم هذه المصاريف، مصاريف المياه في المؤسسات التابعة للمجلس من مدارس ومساجد وغيرها. ولحل هذه المسألة حاول المجلس إيجار برك سليمان الوقفية للحكومة البريطانية وتحت إشراف بلدية القدس، وذلك مقابل تزويد المجلس الإسلامي الأعلى، والمؤسسات الخيرية الإسلامية، ومدرسة الإناث الإسلامية، ودائرة الهيئة الفنية، والمسجد الأقصى وتكية خاصكي سلطان، والمستوصف الإسلامي بالماء مجاناً. وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا

<sup>1</sup>الإستندان بإستبدال وقف الشيخ محمد تميم - القدس ". ارشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9- 899 /33 وقف 1/3، بتاريخ 1938/3/9.  
<sup>2</sup>Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.P.177-179

الشرط في عقد الإيجار الأول الممتد بين عام 1923 إلى 1925، إلا أن عملية تجديد عقد الإيجار الثاني والممتد لأربع سنوات (1925-1929) مقابل 200 جنيهاً مصرياً، لم يلق الشرط موافقة الحكومة الإنتدابية بدعوة أنها وضعت نفقات كبيرة لتحسين البرك وأشغال التشجير بجوارها. وكما رفضت أيضاً حكومة الانتداب البريطاني رفع الإيجار الذي طلبه المجلس للعقد الثاني بحجة النفقات التي صرفت على مشروع تزويد القدس بالمياه.

بالإضافة الى ذلك طالبت دائرة المياه بتحديد معدل الماء المستهلك كل يوم داخل الحرم الشريف للوضوء وغيره. وفي تاريخ 1928/10/27 طالبت الحكومة بمبلغ 14 جنيهاً رسوم الماء المحول للوضوء في الحرم الشريف أي ما يقارب عشرة قروش عن كل متر مكعب، وقد حاول المجلس رفع طلب لدائرة المياه لتخفيض حجم رسوم الماء المحولة إلى المسجد الشريف<sup>1</sup>.

ومن ضمن مصاريف المجلس الإدارية فواتير الكهرباء والتي تصل إلى ما يعادل 50 جنيهاً سنوياً، وعلى سبيل المثال تشير إلى مصاريف الكهرباء لسنة 1924 والتي بلغت 904 جنيهاً. ولم تكن الكهرباء هي الوحيدة مثار الجدل حول زيادة نفقات ومصاريف المجلس، فقد صرف المجلس مبلغ 237 جنيهاً على الإحتفالات في عام 1930 رغم الأزمة المالية التي كان يمر بها، وهذا المبلغ الذي صرف على الإحتفالات يفوق المبلغ الذي صرف في عام 1928 على ترميم الحرم الشريف الذي كلف 185 جنيهاً فقط<sup>2</sup>.

ومما زاد من نفقات المجلس ومصروفاته شراء العديد من الاراضي الزراعية خاصة تلك المهددة من خطر بيعها للحركة الصهيونية. ففي عام 1934 خرج المجلس عن الميزانية المقدرة للمصروفات وذلك لشراء أراضي في قرية الطيرة والطيبة وعتيل<sup>3</sup>، وقد حصل المجلس على مبلغ شراء الأراضي من خلال إستيفاء مبلغ 64690 جنيهاً من الحكومة نتيجة أعشار متراكمة لدى الحكومة من حق المجلس، وكان هذا المبلغ سبب في زيادة واردات المجلس والتي كانت خارجة عن توقعات المجلس الذي قدر وارداته في بداية عام 1934 بمبلغ 115833 جنيهاً، وزيادة عن واردات عام 1933 بمقدار 757463 جنيهاً.

ومن أجل توضيح هذه المصروفات نعرض مصروفات 1934 كحالة يمكن إيضاحها بالجدول الآتي :

<sup>1</sup> بركة سليمان. أرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9-20-989.

<sup>2</sup> Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York. p.169.

جدول رقم ( 2 )

المصروفات الخاصة للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى لعام 1934<sup>1</sup>

مواد النفقات	المصروفات	
	ملا	جنيه
مرتب الخيرات المدورة	946	1219
بدل الاوقاف الاربعة	408	1510
مرتب المديرين	520	421
مرتب المدرسين	863	1915
مرتب البوابين	746	220
اجار دور المدارس	000	345
متفرقة القرطاسية والادوات	423	87
تعميرات دور المدارس	410	945
نفقات سفر	510	23
ضرائب لسنة 1934-1935م	150	361
تعميرات العقارات المندرسية	186	27
عائدات الجباة	535	111
نفقات محاكمة	810	16
مساحة وتسجيل	000	00
مفروشات مساجد القرى	634	19
استحقاقات غير مؤادة	000	00

<sup>1</sup>الحسابات الجارية للأوقاف لسنة 1934-1935. إرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9-989\1 .

### ث- مشكلات المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى المالية:

كانت سياسة ومشاريع المجلس والتي يترتب عليها نفقات باهظة دائماً مثار شكواي للكثير من عامة المسلمين، إذ أدركوا أن الكثير من أموالهم توضع في غير موضعها، وفي جريدة الصراط المستقيم وتحت عنوان "أسباب الأزمة انشاء جامعة إسلامية شئى غير هذا أجدى " يتهم كاتب المقال مكتب المؤتمر الإسلامي والحاج أمين الحسيني بمحاولتهم انشاء جامعة اسلامية في القدس من أموال المجلس الاسلامي الأعلى. معتبرا أن هذا سيؤدي إلى صرف ألوف الجنيهات في غير محلها إذ لايتعدّ دور هذه الجامعة الإسلامية المزمع انشاؤها أن تكون مدرسة مثل المدارس الأهلية التي مات بعضها وتناقص بعضها الآخر، وأن إنشاء الجامعة الإسلامية لا يراد منه سوى فتح تكية جديدة يعيش منها من عجزت الأوقاف أن تعيشهم<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق واجهت للمجلس اتهامات كثيرة بخصوص المصروفات حيث كانت تدفع رواتب منخفضة وقليلة لموظفي المساجد، في حين كان يتقاضى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى والأعضاء الأربعة رواتبهم من حكومة الإنتداب حسب المادة السابعة من نظام المجلس الموضوع 1921، وذلك مقابل عملهم في المحاكم الشرعية، ولم يكن هذا الدخل الوحيد لهم، فإلى جانب ذلك حصلوا على نسبة معينة من صناديق الوقف. فقد بلغ مقدار دخل رئيس المجلس في السنوات الأولى من المجلس (1200-1400 جنيه استرليني سنويا)، أما الأعضاء الأربعة فتراوحت مرتباتهم 670-730 جنيه استرليني سنوياً، إلا أنه حسب الأرقام الرسمية كانت هذه الرواتب أقل؛ فراتب رئيس المجلس من الحكومة الإنتدابية بلغ 600 جنيه استرليني سنوياً ولكل عضو 330 سنوياً جنيه استرليني. إضافة لهذه الرواتب كان الرئيس يأخذ مبلغ 442 جنيه استرليني سنوياً، ولكل عضو 280 جنيه استرليني سنويا من صناديق الأوقاف و كانت تتفاوت هذه الرواتب حسب الميزانية السنوية .

بالمقابل كان يتقاضى رئيس المحكمة الشرعية راتب 200-250 جنيه استرليني سنوياً، والمفتي راتب 158 جنيه استرليني سنويا، وكاتب المحكمة الشرعية راتب 85-175 جنيه استرليني سنوياً، أما

---

<sup>1</sup>"اسباب الازمة انشاء جامعة اسلامية شئى غير هذا اجدى " . صحيفة الصراط المستقيم. العدد 638، السنة 8، يافا: 12 ايلول 1932م ، ص 1 .



سكرتير المجلس والمحاسب والمراقب العام فرواتبهم تتراوح بين 200-300 جنيه استرليني سنوياً ، ووظيفة مأمور الأوقاف 208 جنيه استرليني سنوياً، وكُتِبَ المجلس 100 جنيه استرليني سنوياً<sup>1</sup>.

وبالرغم من الأزمات المالية التي مر بها المجلس إلا أنه لم يفكر في تقليص عدد الوظائف بتوفير الرواتب حيث عين الشيخ شاعر العلمي بأربعة وظائف للمجلس وكان يأخذ عن كل وظيفة راتب رغم منع نظام المجلس للجمع بين الوظائف. فقد كان إمام ومدرس في جامع الشمعة بغزة بمرتب خمسة جنيهات شهرياً، ومعلم بمدرسة الفلاح التابعة للمجلس بمرتب أربع جنيهات شهرياً، ومأذون شرعي، إلى جانب ممارسته التجارة في غزة، وهذا كله بسبب أنه قريب ليوسف أفندي العلمي الذي كان محاسباً في المجلس<sup>2</sup>.

لم تكن هذه الإتهامات حديث الصحافة المحلية فقط بل تعدت ذلك لتصبح قضايا ترفع في المحاكم ويحكم بها قضاة بريطانيين. فقد رفع أهل الخليل قضية المجلس ترفع بها محامي المجلس عوني بك عبد الهادي والمحامي فخر الدين بك الحسيني، ومن الجهة المدعية جورج بك صلاح وذلك ضمن جلسة 1932/3/9، أما القاضي فكان المستر بيكر والعضويين علي بك جار الله والخواجة فرومكن.

وتتمحور القضية باتهام أهل الخليل المجلس بصرف أموال وارادات الحرم الإبراهيمي الوقفية بغير محلها وبغير شروط الواقفين للأوقاف، وأن حكومة الإنتداب تجبي وارادات الأوقاف وتصرف جزءاً منها على الخليل والباقي في أماكن أخرى خارج الخليل. إلا أن المحكمة ردت الدعوى وأصدرت القرار برفض الدعوى بحجة عدم وجود أوراق كاملة بشروط الواقفين للأوقاف. وقد قاس أهل الخليل الشروط على أساس وثيقة واحدة وهي وثيقة وقف صموئيل، ومن جهة أخرى فقد رفضت الدعوى مع تحميل المستدعين أعباء التكاليف على أساس أن هذه الأوقاف كانت تدار خلال الفترة الدولة العثمانية دون الإلتفات إلى شروط الواقفين، وعدم وجود أوراق ثبوتية تدعم قضيتهم<sup>3</sup>.

شكل عام 1930 "عام المشاكل الإقتصادية والمالية" للمجلس الإسلامي وقد بدأ ذلك واضحاً من خلال عدم تسلم موظفي المجلس رواتبهم ووجود عجز في خزينة المجلس بمقدار 30.000 جنيه، ورغم ذلك بدأ المجلس الإسلامي الأعلى بمشروع بناء فندق القصر الذي زاد من ديون المجلس مبلغ 5054 جنيه،

---

<sup>1</sup>Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.p. 176-177.

<sup>2</sup>وظائف المجلس وكيف تسند للمحاسب "صحيفة الصراط المسقيم. العدد 638، يافا: بتاريخ 12 ايلول 1932، ص3  
<sup>3</sup>قرار محكمة العدل العليا في الدعوى التي أقامها بعض أهل الخليل على المجلس الإسلامي الاعلى المحكمة تقرر رد الدعوى وتضمين المدعين الرسوم والمصاريف "صحيفة الجامعة العربية. العدد 636، بتاريخ: 1932/4/1، ص2.

ونقص في ميزانية البناء بمبلغ 13500 جنيه مصري، وبحلول عام 1932 أخذ الموظفون 40% فقط من رواتبهم وتم تخفيض رواتب جميع الموظفين. وبتخفيض الأعشار المقدمة من الحكومة الى المجلس عام 1932 زادت مديونية المجلس باعتبار الأعشار المورد الاساسي للأموال، إذ كانت تشكل نصف مدخول المجلس مما يشير إلى أن الحكومة هي الممول الأساسي للمجلس<sup>1</sup>.

وفي استقراء الموازنة العامة للأوقاف في عام 1932 يكون للحكومة الدور الكبير في استمرار الأزمة الاقتصادية :

"بما أنه ورد من الحكومة أخيراً أنها سوف لا تدفع للمجلس خلال سنة 1932 أكثر من خمسة عشر ألفاً من الجنيهات وهذا هو بنقص خمسة الاف جنيه عن ما هو مقدر في الواردات حسب ما هو وارد في لائحة الميزانية للسنة المذكورة وبما أنه كان رصد ستة الاف جنيه كتخصيلات من الفندق في حين أن سير الحالة لا يؤمن أكثر من نصف هذا المبلغ كما أن المبلغ المخمن للدليل ظهر أنه سينقص نحو الف ومأتى جنيه عن المخمن وأن المبالغ الواردة كديون عن سنة 1931 قد زادت عند التدقيق حوالي الف جنيه فقد أصبح من الضروري إجراء اقتصاد أكثر من ما هو مخمن في اللائحة لذلك نرى أن ما تقرر سابقاً بقرار تاريخ 21 ذي القعدة 350 هـ 29 اذار 1932 الرقم 4128 من التنزيلات في الرواتب لتكفي قط تجاه هذه الحالات ونقرر أن يكون الخصم في رواتب المجلس والمأمورين والكتبة والقيمين والبوابين والنواظير والأساتذة والمعلمين 15%، وفي رواتب الأئمة والخطباء والمدرسين والوعاظ والمؤذنين 20%، وفي رواتب التلاوة والتربية والتقاعداً 25%، وفي رواتب المخصصات ومعتاد الزوايا التي لا تأخذ من الخيرات المدورة وفي إعانات المدارس وترتيب لإطعامات الزوايا 30%، وفي رواتب المحتاجين ومعتاد الزوايا التي تؤخذ من الخيرات المدورة 50%، على أن يكون اعتبار هذه التنزيلات اعتباراً من أول شهر مارس 1932"<sup>2</sup>.

وقد طلب المجلس من الحكومة البريطانية التوسط بينه وبين البنك العثماني لتخفيض حجم دين المجلس البالغ 7500 جنيه إلى 5000 جنيه، على أن يقسط الدين على ثلاثة أشهر، وتأجيل الفرق بالمبلغ إلى مدة أطول من المدة المعينة في شرط القرض، محاولة منه سد العجز في ميزانيته لسنة 1932<sup>3</sup>.

ورغم هذه الضائقة المالية الا أن المجلس قدم قروض زراعية للفلاحين من أموال الأيتام كمحاولة لسد العجز، ففي الكتاب المؤرخ في 1 كانون الاول 1933 أعطيت قروض للفلاحين بقرية الحميدية التابعة لبيسان والبالغة مساحة إراضيهم ب 4044 دونم من صندوق الأيتام في حيفا، بعد أن عجز صندوق

<sup>1</sup>Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.p. 181-183

<sup>2</sup>مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3):من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13).  
<sup>3</sup>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار موازنة 15/32 لسنة 1932 .

<sup>3</sup>مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 5025، نوع القرار طلب توسط الحكومة في تخفيض اقساط البنك العثماني .

طبريا وبيسان عن إقراضهم المبلغ. وبطلب من الحاج أمين الحسيني تم منح 300 جنيه فلسطيني قرضاً للفلاحين لتقليل معاناتهم المستمرة في توفير الإحتياجات الزراعية، وخاصة بعد أن أصابهم رداءة المواسم الزراعية لمدة ثلاث سنوات متتالية<sup>1</sup>.

ولا يمكن إغفال دور الهزة الأرضية في عام 1927 في زيادة الضائقة المالية للمجلس إذ أحدثت اضرار كبيرة في العقارات الوقفية مما أدى إلى وضع ميزانية خاصة لتعمير العقارات، ونقصان مقدار الإيجارات، إلا أن حكومة الإنتداب حاولت تخليص المجلس من هذه الضائقة المالية من خلال توقيع إتفاقية إقتصادية بينهما تشمل عامي 1932-1934، يحدد فيها مقدار ونسبة معينة من المال بدلاً من العشور للمجلس وذلك محاولة من الإنتداب المحافظة على استقرار ميزانية المجلس منعاً من إنهياره وظلت هذه السياسة قائمة حتى عام 1945، إذ قدم المجلس طلب بتغيير هذه السياسة بعد زيادة العائدات الزراعية وارتفاع الأعشار.

الا أن هذه السياسة لم تلقَ التشجيع من جميع القيادات البريطانية إذ عبر المفوض السامي السير آلان كوينجام عن قلقه من هذه السياسة خوفاً من ذهاب النقود التي دعم بها المجلس نحو جهة عسكرية ضد الحكومة البريطانية، لذلك شدد على ضرورة صرف النقود في عمليات ترميم الوقف وتشيد مباني جديدة للأيتام وبناء قبة الصخرة تحت إشراف الجانب البريطاني.

### خاتمة الفصل الأول:

بانتهاء الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 و اعلان الإنتداب البريطاني على فلسطين اضطرت حكومة الإنتداب ايجاد هيئات خاصة تدير الشؤون الإسلامية ومنها ادارة شؤون الأوقاف، حيث كانت الأوقاف حكرأعلى النخبة الدينية و السياسية في فلسطين منذ مطلع القرن الثامن عشر. وبدأ المجلس الشرعي الإسلامي الاعلى أعماله بعد إنتخابات عام 1921 الاشراف على الشؤون الشرعية الاسلامية والأوقاف وإدارة المحاكم الشرعية وتعيين قضاتها ومفتشيها وموظفيها.

وتعد المرحلة الأولى من عمر المجلس 1921-1929 مرحلة العلاقات الطيبة ما بين المجلس والإنتداب البريطاني والمهادنة معه ومع مخططاته وخاصة لما للمجلس من أهمية في تسيير شؤون النخبة الاجتماعية لتسيير مصالحهم الشخصية مع الإنتداب البريطاني.

---

<sup>1</sup>"اراضي الاوقاف". أرشيف دولة إسرائيل. ملف 9-988-11-1934.

وتم إختيار الحاج امين الحسيني لرئاسة المجلس وفق انتخابات عام 1922 . وبموجب هذه الانتخابات أصبح المجلس تحت زعامة المفتي مسؤولا عن 18 محكمة شرعية و250 معاونا وست دوائر أوقاف تشتمل على 592 موظف وعشر مدارس وكلية دينية و دار الايتام الاسلامية، وتم عقد الانتخابات للمرة الثانية عام 1925 ولكن أصدرت الحكومة البريطانية قرارا بإلغاءها وتعيين امين الحسيني للمرة الثانية على ادارة المجلس وذلك بعد المشاكل التي اثيرت بين العائلات المقدسية حول الانتخابات وبالأخص النشاشيبي و الحسيني.

انتخابات المجلس الثانية سمحت لسياسة البريطانية بتحقيق اهدافها أكثر فأكثر، والتحكم بمهام المجلس ونظامه حتى أن المصدر المالي الاساسي للمجلس من الأعشار كان تحت السيطرة البريطانية، ووارداته المالية متذبذبة من سنة الى سنة بسبب اعتمادها على اعشار القرى والإجارة والإستبدال، ومصروفاته كانت كبيرة بين رواتب وتعميرات ونفقات سفر ومحاکمات ونفقات الايتام واعانات المدارس ومصروفات الزوايا. هذه النفقات جعلت المجلس يتشعب بالقروض والديون ويظل تحت سيطرة السياسة البريطانية ويدخل في أزمت مالية كثيرة يخرج منها بمساعدة بريطانية للحفاظ على بقائه.

## الفصل الثاني

موقف وسياسة المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى تجاه  
الاعتداءات على ملكيات الاراضي في فلسطين ما بين فترة  
1937-1922

## مقدمة الفصل الثاني

بعد ايضاح آلية عمل المجلس ومهامه وطريقة الانتخابات، ودور الانتخابات في تاسيس وتنظيم المجلس نتطرق بهذا الفصل لمشكلة الإعتداء على الأراضي الفلسطينية خلال فترة الإنتداب ومنها أراضي طولكرم كنموذج، وما موقف المجلس من الإعتداء على الاملاك الوقفية، هذا بالاضافة إلى موقف المجلس من القوانين البريطانية المتعلقة بالأراضي الأميرية والخاصة والوقفية .

### الإعتداءات على ملكيات الأراضي في فلسطين خلال عهد الإنتداب

بإعلان الإنتداب البريطاني على فلسطين بدأت الخطوات الأولى من الجانب البريطاني لفرض وعد بلفور على أرض الواقع، وبدأت الخطوات العملية لتملك الأراضي من قبل بريطانيا بشكل أوسع مما كان عليه في أواخر الدولة العثمانية. فقد حصل الإنتداب البريطاني بشكل منظم على 45% من أراضي فلسطين العثمانية، شملت أراضي الموات والمتروكة والميرية والتي تعادل مساحة 12.114.500 دونم من مساحة فلسطين البالغة 26.405.266 دونم. الأمر الذي سهل على دولة الإنتداب إستيعاب العدد الكبير من المهاجرين اليهود<sup>1</sup>. وبدأت الحكومة الإنتدابية تضع القوانين والإستراتيجيات لاستحواذها على الأراضي الخاصة والوقفية في سبيل تحقيق الوطن القومي لليهود.

إن إحتلال بريطانيا لأراضي فلسطين يمثل المنعطف الجديد الذي على أثره تم احداث تغييرات جذرية لقوانين الأراضي في فلسطين. فقد أصدر أدموند اللنبي قائد الحملة البريطانية على فلسطين قراراً بتأسيس حكم عسكري، يضمن الممتلكات العامة والأماكن المقدسة، وعين الجنرال كلايتوز مديراً للإدارة العسكرية، التي أصدرت قرار أغلق بموجبه دوائر الطابو ابتداءً من 18 نوفمبر 1917 ومنعت أي تعاملات خاصة بالتصرف بالأموال غير المنقولة منذ 24 حزيران 1918 وسمح بتأجيرها فقط بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. وفي الوقت نفسه خولت الإدارة العسكرية لنفسها الحق في التصرف بالأموال غير المنقولة بأنواعها المختلفة من بيع وشراء ورهن أو أي وجه تراه. وأرسل الوفد الذي الفت منه بعثة المنظمة الصهيونية العالمية (ممثلة عن فروعها في الولايات المتحدة وروسيا وطوائف اليهود في فلسطين) مذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح 1919 مطالباً من خلاله إصلاح نظام إستنجاز الأراضي وإقامة المستوطنات اليهودية. كما طالبت المذكرة من الحكومة البريطانية العسكرية تشكيل لجنة يمثل فيها المجلس اليهودي وتكون مهامها؛ مسح جميع الأراضي لتحديد أماكن إقامة المستعمرات والزراعة الرأسية والإستخدامات العامة، ومعرفة كيفية تدبير وتحديد وتسجيل وثائق ملكية الأراضي، والإشراف على صفقات الأراضي لمنع المضاربة عليها، وإيجاد التدابير الخاصة لشراء الأراضي

بالإجبار أن الزم بسعر عادل، وإصلاح الأراضي الجذباء والأراضي التي لا تزرع بالقدر الكافي، أو الأراضي التي لا يوجد لها مالك قانوني وأراضي الدولة؛ بالإضافة الى معرفة كيفية إجراءات الضرائب وإستئجار الأراضي، واقترح التدابير التي تمكن المجلس اليهودي من الإستيلاء على جميع الأراضي التي تصلح للمستعمرات والزراعة الواسعة على أن تصان مع هذه التدابير الحقوق المكتسبة للسكان المحليين بطريقة عادلة حسب تعبيره<sup>2</sup>.

رفع الجنرال كلايتون الحاكم العسكري البريطاني تقريراً بتاريخ حزيران 1919 يطالب بإعادة فتح دوائر الطابو. وجد هذا التقرير قبولاً من وزير الخارجية البريطاني بلفور، الذي اشترط وجوب مراعاة المصالح الصهيونية. وفي أوائل تموز تم صياغة القانون الجديد لأراضي فلسطين المعدل لقانون الأراضي العثماني 1858، وأطلق عليه اسم ( قانون 1919 حول إنتقال الأراضي ). حرص رئيس وزراء الحكومة البريطانية اللورد كرزون على مشاوره د.وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية حول مقترح قانون الأراضي وحول فتح دوائر الطابو<sup>3</sup>. وبتاريخ 1920 تم الإعلان عن فتح دائرة سجلات الأراضي التي الحقت بدائرة الأراضي التابعة لحكومة فلسطين في تموز 1920 كدائرة تحل محل دائرة دفتر الخاقاني العثمانية وتقوم بجميع أعماله<sup>4</sup>.

تسارعت وتيرة نقل ملكية الاراضي الفلسطينية للحركة الصهيونية عبر ثلاث طرق. فقد إتمدت الطريقة الأولى على تسوية الأراضي وخاصة الأراضي التي ما تزال بإسم أملاك الدولة العثمانية، إذ كانت محاكم الأراضي تعتبر كوشان الأرض العثماني الذي يملكه اليهودي صحيحاً بينما كوشان الأرض العثماني الذي يملكه العربي غير صحيح، ويحول إلى إجراءات حكومية معقدة تستمر لسنوات طويلة تحت يد قضاة من الصهاينة أو البريطانيين، و كانت نتيجة هذه القضايا في الأغلب لمصلحة الحركة الصهيونية<sup>5</sup>.

أما الطريقة الثانية فهي إستعمال القوة والإخلاء بواسطة الجنود المسلحين وتشريد المواطنين عبر الاستيلاء عليها بالقوة والاستيطان فيها. وامتازت الطريقة الثالثة بالتضييق الإقتصادي على صاحب

<sup>1</sup>محمد سلامة النحال. سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية. ط2، بيروت: مطابع الكرمل الحديثة، 1981، ص70.

<sup>2</sup>هند امين البديري. اراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ. جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ص41-44.

<sup>3</sup>عبلة المهدي. اوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص61-62.

<sup>4</sup>صحيفة الوقائع. العدد 96، القدس: أب 1923، ص282.

<sup>5</sup>بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م. ط1، عكا: دار الاسوار، 1984، ص280-282.

الأرض، لكي يجبر على الدين أو بيع أرضه، أو التضييق الإقتصادي على صغار الملاكين من خلال دفع الضرائب التي يعجز الفلاح عن سدها فيجبر على بيع أرضه<sup>1</sup>.

سهل الإنتداب البريطاني هذه الإجراءات ضمن عدة قوانين من أهمها القانون الذي صدر بتاريخ 1 أيلول 1920 تحت إسم "قانون تصحيح سجلات الأراضي" والذي عدل سنة 1922 تحت إسم " القانون المعدل لقانون تصحيح سجلات الأراضي 1922 " الصادر بأمر من وكيل المندوب السامي وندهام ديدس وبعد إستشارة المجلس الإستشاري ونص على :

"المدة التي يجوز في أثنائها تقديم طلبات لتصحيح السجلات وفقاً لنصوص قانون تصحيح سجلات الأراضي قد جرت إطالتها لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ هذا القانون. لمدير سجلات الأراضي مطلق التصرف في أن يحيل أي طلبات من هذا النوع إما إلى المحكمة المركزية أو إلى محكمة الأراضي في القضاء الذي تقع فيه الأرض"<sup>2</sup>.

إن الحكومة البريطانية كانت تعطي الأراضي الفلسطينية إلى الشركات اليهودية دون وجه حق رغم إحتجاج الفلسطينيين. ومن الأمثلة على ذلك إستيلاء اليهود على معظم أراضي الساحل الفلسطيني بدون دفع ثمن الأراضي. حيث أعطيت هبة من الحكومة البريطانية إلى المؤسسات اليهودية. ففي تشرين الثاني 1921 أصدر نائب حاكم طبريا حكماً بتسليم أراضي قرية العبيدية لشركة أيكاً الإستعمارية اليهودية، مما إضطر أصحابها صرف مبالغ طائلة للمحامين من أجل فسخ قرار الحكم. ولم تكن قرية جسر المجمع أحسن حالاً إذ استولت شركة أيكاً على أراضيها بمساعدة من السلطتين الإدارية والقضائية البريطانية. كما حاولت الحكومة البريطانية منح مستعمرة أم جونة أثنى بقعة في أراضي قرية سمخ البالغة ألف دونم إلى شركة إعمار أراضي فلسطين اليهودية، وبإحتجاج جريدة الصباح والكرمل وأهالي قرية سمخ الذين في النهاية قد تمكنوا من تغيير قرار الإنتداب البريطاني وإسترجاع الألف دونم، وخاصة وأن القرار لم يكن مبرر قانونياً. وأعطت الحكومة 34 ألف دونم لليهود من برة قيسارية وغور الزرقا وكباره مغلقة أبواب الرزق بوجه الفلاحين العرب<sup>3</sup>.

وتعد أراضي طولكرم من الأمثلة الواضحة للإعتداءات البريطانية على الأراضي الفلسطينية في سبيل تحقيق الوطن القومي لليهود ويتم عرض القضية ضمن العنوان التالي :

<sup>1</sup>بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين. مصدر سابق، ص280-282.

<sup>2</sup>صحيفة الوقائع. العدد 72، القدس: 30 تموز 1922، ص4.

<sup>3</sup>تيسير جبارة. وثائق فلسطينية من دور الارشيف اليهودية. مصدر سابق، ص25-26.



## الإعتداءات البريطانية و موقف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى من قضايا أراضي طولكرم ( وادي الحوارث - الطيرة - أم خالد - الطيبة ):

نشر بجريدة الجامعة العربية بتاريخ 1928/8/23 مقالة بعنوان " أنندلس أخرى في فلسطين: نشاط الصهيونيين لمشتري الأراضي في طولكرم و إقبال الاهلين على البيع بسبب سوء الحال الزراعية " توضح فيها مدى المأساة التي وصل إليها الفلاح الفلسطيني وخاصة في منطقة وادي الحوارث في طولكرم البالغة من المساحة 32 الف دونم. حيث بينت كيفية حصول اليهود على أراضي آل التيان من وادي الحوارث:

"----- ويقول الراسخون في العلم في مسألة سمسرة الأراضي وبيعها واشترائها، أن أرض التيان هذه من أجل نجاح صفقة البيع ستطرح في المزاد العلني، وذلك بأن يتفق مالكو الأرض اليهود الراغبون في الإشتراء على كتابة صكوك معلومة، كأنها تتضمن ديناً لليهود على مالكي الأرض بمقدار معلوم، ثم يطلب الدائنون وهم اليهود طرح الأرض للبيع في المزاد العلني، وبديهيان صفقة كبيرة من الأرض كهذه سوف لا يتقدم لأشترائها أحد من الوطنيين، فيأخذها الصهيونيين غنيمة باردة وإذا باع آل التيان، فالراجح أن تتبع آل القباني ما خصهم في هذا الوادي أيضاً، فيصبح كله في أيدي اليهود"<sup>1</sup>.

ولم تنته قضية هذا الوادي إذ بحلول عام 1932 توسعت عملية السيطرة بشراء أراضي آل القباني، وبذل اليهود الجهد الكبير لإتمام هذه الصفقة، حيث بدأت مساعيهم من بيروت ويافا وطولكرم لإتمام شراء أراضي الوادي البالغة مساحتها 12 الف دونم، الموصوفة كقطعة من الجنة لخصوبة تربتها، وكونها صالحة لزراعة كل انواع الحبوب والأشجار، وقد ناشد أهلي هذه الأراضي العرب وأغنياء العرب والمجلس ليهبوا بشرائها قبل اليهود<sup>2</sup>.

لبت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب الفلسطيني النداء من خلال مؤتمرهم السنوي الذي عقد بتاريخ 1932/12/2 وطرح الأعضاء ما قامت به عائلة القباني من عرض أراضيها البالغة 12 الف دونم للبيع ومحاولات اليهود شراءها لولا تدخل شركة إنقاذ الأراضي التي أسست من قبل صندوق الأمة ووقفت في وجه عملية البيع:

".....القباني كبير هذه العائلة الى هذا البلد وسام على ارضه وكان يريد بيعها لاي شخص كان ولكن الوجيه الحاج يوسف افندي عاشور قدم اليه شخصيا وكلفه ان يستخلص ثلث القطعة على اسمه فتعاون مع صاحبها على شرائها ودفع له سلفة واخيرا ساومنا الرجل على نقلها الى

<sup>1</sup> أنندلس أخرى في فلسطين: نشاط الصهيونيين لمشتري الأراضي في طولكرم وإقبال الاهلين على البيع بسبب سوء الحال الزراعية " صحيفة الجامعة العربية: حماد حسين. مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني 1909-1939 ط1، فلسطين: منشورات المركز الفلسطيني للثقافة والاعلام، 2003، ص54.  
<sup>2</sup> صحيفة فلسطين. العدد 186، السنة 16، يافا: 6 تشرين الاول 1932، ص7.

صندوق الامة ولما كان هذا الصندوق غير مسجل تعاقدا على مشتري القطعة باسم اربع اشخاص هم عطوفة كاظم باشا الحسيني وسعادة احمد حلمي باشا والحاج يوسف افندي عاشور وانا (يعقوب بك الغصين رئيس الجلسة). ولما كنا ساعين بإنشاء شركة انقاذ الاراضي برأسمال عشرة الاف جنيه قررنا ان نوضع اموال صندوق الامة في هذه الشركة بصفة مساهم وهي تشتري بطبيعة الحال الاراضي ولنا امل كبير برواج هذه الاسهم في جميع بلدان فلسطين واسهم الشركة غير محدودة وهي عبارة عن صندوق الامة الذي هو مساهم فيها وهي منه وله .....<sup>1</sup>.

وعلى أساس ذلك طلب من صندوق الأمة فرع طولكرم جمع الأموال التي بحوزته ووضعها ضمن حساب البنك العربي لإتمام صفقة بيع أراضي القباني. وقد أجمع رجال صندوق الأمة وهم كل من المحامي عثمان بشناق، والدكتور جمال عز الدين، وسليم عبد الرحمن، والشيخ عبد الله الجلاذ، وعبدالله السمارة وخليل الخوري، وحسن حنون، وتوفيق عبد الرازق، وأمين الفاروط، واتخذوا قرارات مهمة لجمع باقي الأموال<sup>2</sup>. وحاول سكان وادي الحوارث منع بيع أراضيهم والبقاء فيها، إذ رفعوا عدة طلبات لإقتراض مبالغ مالية من حكومة فلسطين لأجل تأمين شراء البذار وعلف الحيوانات وأمورهم الزراعية، الا أنهم لم يجدوا بواذر مساعدة من الحكومة مما عرضهم لخطر الجوع والفقر والعراء .

وفي قضية أخرى لوادي الحوارث تتمثل بأراضي آل سمارة التي انتقلت لليهودي خانكين بعد مطالبته بعشرة آلاف جنيه. فقد نشرت جريدة فلسطين هذه القضية كالتالي:

"--- كان قد جرى من قبيل الحرب العامة عقود بيع بين ال سمارة والادون خانكين وكرت الايام والليالي ومنذ بضع سنين حاول الادون ان يسجل هذه الاراضي باسم شركته الكارن كايميت بحجة ان بيده حجة بيع ووكالة دورية فهب ال سمارة ودفعوا للادون الالف ليرة فرنساوي التي كانت اخذت منه ورفعوا عليه دعاوي عديدة كانت نتيجتها ان اخذوا احكاما في جميع محاكم فلسطين ضد الادون وشركته ولصالح ال سمارة وبقيت الاراضي لهم وبعد ان كان يحاول خانكين استئناف هذه القرارات لمجلس الملك الخاص عدل مؤخرا وبعد سنين على مرور الدعاوي ومنذ بضعة ايام علم ال سمارة ان الادون ترك كل قرارات المحاكم وما جرى في مدة ست او سبع سنين ورفع عليهم الدعوى يطالبهم بعشرة الاف جنيه عطلا وضررا فاستغرب كل من سمع بهذا الخبر"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> صحيفة الجامعة الاسلامية. بتاريخ: 4 كانون الاول 1932، ص6-7.

<sup>2</sup> صحيفة الجامعة الاسلامية. بتاريخ 4 كانون الاول 1932، ص6-7.

<sup>3</sup> صحيفة فلسطين. العدد 188، السنة 16، بافا: 8 تشرين الاول 1932، ص7 .

ولم يجد آل سمارة سوى الرجوع إلى القضاء وتقديم الإستئناف بهذه القضية عن طريق توكيل محامي ورفع لوائح معارضة لهذا القرار الذي اتخذ ضدهم لصالح اليهود، وطالبوا بتحديد الحدود بين أراضيهم وأراضي آل التيان التي اشتراها اليهود<sup>1</sup>.

إلا أن إستئناف القرار قد رفض من قبل المحكمة، ففي الجلسة التي حضرها المحامي عوني عبد الهادي والمحامي عثمان أفندي بشناق وكيلين عن عرب وادي الحوارث، والمحامي الادون الياش والادون بن شمش وكيلين عن خانكين وشركته الكارن كايميت. صدر قرار من القاضي البريطاني المستر كوري والقاضي مصطفى بك الخالدي يفيد بأنه لا يحق للمحكمة سماع أي بيانات شخصية من قبل عرب الحوارث إتجاه سند الطابو المعطى لشركة كارن كايميت، وعليه خسر عرب الحوارث أراضيهم. وطلب منهم إخلائها والخروج منها إلى أراضي تل الشوك في بيسان، لكنهم رفضوا تطبيق القرار ورفعوا اعتراضات لدائرة الإجرة توضح حقوقهم بالمزارعة والرعي والتحطيب منذ مئات السنين، وذلك وفقاً لقانون حماية المستأجرين للأراضي والذي ينص على أن كل من زرع سنتين متتاليتين لا يجوز إخراجه من أرضه، ومن رعى مواشيه في أرض لمدة خمس سنوات لا يجوز إخراجه منها، ومن إعتاد على تحطيب في إحدى الأراضي لا يجوز إخراجه، وعليه فإن من حقهم أن ينالوا قراراً وفقاً للقانون<sup>2</sup>.

واستمرار للمأساة لم تكن منطقة أم خالد (نتانيا) التي تعد جزءاً لا يتجزء من قضية وادي الحوارث ببعيدة عن سيطرة خانكين الذي لم ييأس من رفع دعوي على أهل ام خالد لإنهاء مزارعتها، أو قبول تعويض مالي لقاء إسقاط دعويهم ومزارعتها. إذ في أول وثاني أيام العيد من أيار 1933 قام البعض من اليهود يقدر عددهم بإربعمائة يهودي بالإعتداء على أراضي البشتية من أراضي أم خالد التي يفلحها ويزرعها أهالي القرية من العرب. وقد جمعوا من سائر المستعمرات اليهودية ومن تل أبيب ومن وادي الحوارث و الخضيرة منتهزين فرصة تعطيل المسلمين و العرب أعمالهم أيام العيد، وأثناء وجود أهل أم خالد في صلاة الجمعة نزل اليهود ونصبوا الخيام وبدؤوا يحرثون الارض، وبرؤية أهل أم خالد حقولهم تداس وقعت المواجهات بين الطرفين لحين حضور الشرطة الانكليزية، مما نتج عنه وقوع قتلى من كلا الطرفين وصدور أمر من مدير الشرطة بمنع العرب واليهود حراثة الارض<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>صحيفة فلسطين. العدد 190، السنة 16 يافا: 11 تشرين الاول 1932، ص7.

<sup>2</sup>صحيفة فلسطين. العدد 54، السنة 17، يافا: 3 ايار 1933، ص7.

<sup>3</sup>صحيفة فلسطين. العدد 54، السنة 17، يافا: 3 ايار 1933، ص10.

ولحسم هذه المسألة وصل كيث روتش حاكم اللواء الشمالي، وقائمقام طولكرم حلمي بك الحسيني، ومدير الشرطة إلى أم خالد ومستعمرة ناتانيا للإجتماع بالعرب من وادي الحوارث ومشاهدة المستعمرات اليهودية هناك<sup>1</sup>. واجتمعوا مع مجموعة من الشبان والشيوخ وباحثوهم في أمر نقلهم إلى أراضي تل الشوك الواقعة ضمن لواء بيسان والتي خصصت لنقلهم إليها، إلا أن البعض منهم رفضوا ترك أرض آبائهم وأجدادهم. فكان الحل عند مستر كيث إرسال من يشاهد الأرض ويحكم عليها قبل الانتقال إليها. ولذلك أرسل فعلياً خمسة وعشرون شخصاً من عرب الحوارث ليشاهدوا الأرض المذكورة<sup>2</sup>.

وترجع اسباب رفضهم الخروج من أراضيهم والانتقال إلى أراضي بيسان إلى عدم ملائمة المناخ، كما أنها أراضي غير خصبة وبحاجة إلى كميات كبيرة من الماء، ولم يكن هنالك مراعي لمواشيهم. وبتسجيل الأراضي رسمياً بإسم الصندوق القومي اليهودي ذهب يوسف فايتس ممثل عن شركة الكيرن كايميت و رشدي الجبوسي من دائرة المساحة وأندروز من دائرة التنمية لإبلاغ عرب الحوارث بالخروج من أراضيهم. وتم إسكان عرب الشمال في بصة الشيخ محمد قضاء طولكرم البالغة مساحتها 1568 دونماً حيث قسمت بالتساوي بين 90 عائلة. اما عرب القسم الجنوبي وهم 109 عائلات فقد سكنوا في أرض قريبة من الوادي تدعى معبروت ومساحتها 250 دونم، كانت الحكومة قد استبدلتها مع الصندوق القومي اليهودي بأراض الدولة<sup>3</sup>.

ولكن ما يمكن إستغرابه أنه وبنفس اليوم الذي حاولت فيه بريطانيا تهدئة العرب وصلت إلى أم خالد قوة من الشرطة الإنجليزية تطلب من أهالي القرية تحصيل منتي جنيه فلسطيني قيمة الغرامة التي حكمت على أهل القرية من قبل معاون حاكم اللواء الشمالي بيلى، بتهمة تقطيع أشجار اليهود في ناتانيا بحسب قانون المسؤولية المشتركة، وكان رد أهل القرية عدم قدرتهم على الدفع وأنهم لا يجدون ما يقاتلون به<sup>4</sup>.

وفي عنوان "المأساة الاندلسية في فلسطين توالي التبرعات لعرب الحوارث " عرضت جريدة فلسطين مدى الدعم الغذائي والنفسي لعرب الحوارث المقدم من قبل وجهاء المناطق المستقبلية لهجرتهم وكيف تم

<sup>1</sup>صحيفة فلسطين. العدد 66، السنة 17، يافا: 17 ايار 1933، ص5.

<sup>2</sup>صحيفة فلسطين. العدد 69، السنة 17، يافا: 20 ايار 1933، ص7.

<sup>3</sup>محمد الحزماوي. ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948. ط1، عكا: مؤسسة الأسوار، 1996، ص 313-314.

<sup>4</sup>صحيفة فلسطين. العدد 66، السنة 17، يافا: 17 أيار 1933، ص 9.

إستقبالهم بالخطابات والشعر. ومن هؤلاء الحاج نمر النابلسي الذي تبرع لعرب الحوارث بثمانمائة دونم غير مشجر من أجل زراعتها<sup>1</sup>.

وما يدفع للإستغراب أن نفس الرجل الذي تبرع بثمانمائة دونم لعرب الحوارث، وقد باع بيارة بالقرب من تل ابيب لليهود، وأصدرت اللجنة التنظيمية لتل ابيب التابعة للمجلس المحلي قرار تحويل البيارة إلى حديقة وسوق عمومي، ولم تكن هذه الأرض الوحيدة التي باعها هذا الرجل، إذ باع أيضا أرض لنفر من اليهود واقعة شمال تل ابيب على جبل عبد النبي بمساحة 20 دونم لإقامة حي العمال<sup>2</sup>.

وفي صحيفة فلسطين نشرت مجموعة من المقالات تحث على دعم عرب الحوارث مادياً وغذائياً ومن خلال التعاون والتكاتف:

--- آيها القوم أن مرض التشرّد والإنقراض قد دب في جسم فلسطين وقد أخذ يبتتر من أعضائها وذلك بتثريد عرب الحوارث كما هو ماثل امامنا، ويخشى إذا امتدته الداء في باقي جسمها أن يصيب القلب وما القلب الا آلتم أيها الزعماء والأغنياء فتصبحوا على ما فعلتم نادمين يوم لا ينفع الندم، أذن يجب عليكم أن تتدبروا الأمر وأن تستيقظوا من سباتكم هذا العميق ----- ولقد عرف القاضي والداني أن الحكومة تعمل على تسهيل جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ---"<sup>3</sup>.

أما موقف المجلس فيمكن وضع علامات اسئلة كثيرة حوله، فبالرغم من أن قضية الأراضي قد إثرت منذ عام 1928 الا أن المجلس الإسلامي الأعلى لم يحاول إنقاذ هذه الأراضي الا في عام 1933، و ايضا تمت مباحثة القضية عام 1929 ما بين الحاج أمين الحسيني وأعضاء المجلس الإسلامي حول شراء مشاع قرية الطيرة، ومشاع قرية الطيبة، ومشاع قرية بيت لعد، ونصف مشاع قرية مقبيلة البالغة الفي دونم، ومشاع قرية الحرم، وذلك بعد إشتداد الأطماع الأجنبية بهذه الأراضي، وفائدة هذه القرى لصندوق الأوقاف المالي<sup>4</sup>، ومدى المصلحة التي سيحققها المسلمون عامة بعد أن يتم وقف عائداتها على المسجد الأقصى. وتم الإتفاق بين أعضاء المجلس على تفويض وتوكيل سماحة الحاج أمين الحسيني بشراء هذه الأراضي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> صحيفة فلسطين. العدد 98، السنة 17، يافا: 24 حزيران 1933، ص 4.

<sup>2</sup> صحيفة فلسطين. العدد 98، السنة 17، يافا: 24 حزيران 1933، ص 6.

<sup>3</sup> صحيفة فلسطين. العدد 98، السنة 17، يافا: 24 حزيران 1933، ص 7.

<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. التاريخ 2 تموز 1929، رقم القرار 3208.

<sup>5</sup> مقررات المجلس الإسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. التاريخ 2 تموز 1929، رقم القرار 3209.

وأما الموقف الآخر فيتعلق بمحامي الأوقاف عوني عبد الهادي الذي عين بتاريخ 1927/2/1 محامياً لدوائر الأوقاف من قبل المجلس<sup>1</sup>، فبعد قضية وادي الحوارث بدأت التهم تتبادل حول من كان السبب في خسارة هذه الأراضي. إذ وجهت للمحامي عوني عبد الهادي العديد من الاسئلة من قبل السيد موسى عبد الله الحسيني عبر جريدة الجامعة العربية، وايضا نشرت في جريدة فلسطين. وهذه الاسئلة ما دلت الا على تعاون المحامي عوني عبد الهادي في بيع أراضي وادي الحوارث لليهود. وتكمن القضية بالبداية بما وضحته صحيفة فلسطين بأن سند رهن أراضي وادي الحوارث بيع سنة 1888 من إسحق ارييه و يوحنا فرتيكو الالمانى، وقد وكلا عوني عبد الهادي محامياً لهما في الدعوة عن أرض الحوارث، وخلال الدعوة توفي عزيز ارييه وارث إسحق ارييه اليهودي فبطلت الدعوة والوكالة، مما أدى الى إتفاق زوجة ارييه والمستر هيرز (وكيل يوحنا فرتيكو الالمانى ) الانجليزي على توكيل المحامي عوني عبد الهادي في الدعوى جميعها. أما الجانب الآخر الممثل في آل التيان فكان وكيلهم المحامي راغب ابو السعود الدجاني، و الاسئلة التي طرحت من قبل موسى عبدالله الحسيني كانت تتمثل ب:

"---- 1- أي الأقوال أصح أقوال السيد سمارة التي خالها القول الفصل في هذا الموضوع الخطير أم أقوال عوني بك التي يناقض بها أقوال زميله الذي تطوع بالدفاع اعتباطاً لا لعله. أم أقوال الخواجة تيان وتلك جميعها نشرت على صفحات الجرائد .

2-ذكر السيد السمارة أن عوني بك عبد الهادي لم يتدخل في أمر طرح هذه الارض بالمزاد العلني من قبل دائرة الإجراء في نابلس وبيعها من اليهود فما قوله في الإعلان الصادر من دائرة إجراء نابلس المؤرخ 15 كانون الثاني 1929 المنشور في الصحف العربية إذ ذاك والذي جاء فيه" بناء على طلب المحامي عوني بك عبد الهادي المقيم في القدس وضعت بالمزاد العلني أراضي وادي الحوارث.

وما قوله في أقوال الخواجة ميشل تيان التي ذكرت إنفاً فهل يريدنا والأمة أن نفهم من أقواله أن هذا الإعلان لم ينشر بطلب عوني بك وأن الأرض لم توضع بالمزاد العلني بطلبه لصالح اليهود (أصحاب الرهن) .

3-يقول السيد سمارة أن الذي نفذ الحكم في دائرة الإجراء وطرح الأرض للبيع هو السيد فؤاد عبد الهادي أفلا يدري محامياً مشهوراً كالاستاذ عوني بك عبد الهادي تكون له أيد كبيرة تتحرك حسب رغبته في تنفيذ ما يريد من طلب تنفيذ أحكام وطرح أراض للبيع في المزاد العلني وأن السيد فؤاد شقيقه هو أحد الأيدي المتحركة.

4- لماذا أغفل السيد سمارة خسارة عوني بك لهذه الدعوة في بداية مع أن عوني بك أعترف في رده المنشور بجريدة فلسطين بتاريخ 8 تشرين الأول 1932 صراحة أنه خسرها بداية وربحها إستئنافاً.

5- هلا يعلم السيد سمارة ومن فوقه عوني بك أن طرح أي أرض كانت بالمزاد العلني بمعرفة دائرة الإجرا تحرم المزارع حقوقه في تلك الارض قانوناً--- إننا لا نخال الاستاذ عوني وهو القانوني الضليع يجهل!!!!

6- هلا يذكر عوني بك أنه قبل طرح أراضي الحوارث للمزاد العلني جاءه الخواجة إميل بن داود التيان وطلب منه أن يدفع له ما أصاب والده من هذا الرهن بصفته أحد ورثة أنطون التيان وله ربع مساحة وادي الحوارث، وان عوني بك رفض ذلك؟

وأنه لو قبل بما عرضه عليه إميل التيان لوجد عرب الحوارث في ذلك الربع الباقي ملجأ يأوون اليه يقيهم خطر التشريد؟ ولما مثلت هذه الفاجعة المؤلمة .

وهل تغني في ذلك حجة السيد سمارة التي ذكرها في بيانه من أن هذا الطلب أعتبر ماساً بوحدة المرهون؟

7- أي القولين أصح في بيان السيد سمارة، أقوله : أن عوني بك كان وكيلاً لمدام اربييه اليهودية أم قوله بأنه كان وكيلاً في دعوى حقوقية بين فريقيين مسيحيين؟

ولكن ---- لعل السيد سمارة أراد أن يجعل من مدام اربييه اليهودية الصهيونية مسيحية فقط تبرير لموقف عوني بك في هذه القضية!!!

فهل السيد عبد الله سمارة أو من إستكتبه بيانه هذا أن يحيينا على هذه الاسئلة المتواضعة الصريحة التي لا لبس فيها والتي لا أريد من طرحها غير إظهار الحقيقة والسلام .

1" موسى عبد الله الحسيني

ورغم الإتهام والتشكيك في المحامي عوني عبد الهادي الا أنه ظل محامياً للأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى حتى عام 1930 ، إذ بعد مطالعة مفتش المحاكم الشرعية ورئيس محكمة الإستئناف على أوراق المحامي عوني عبد الهادي، وتقديم الإستشارة للحاج أمين الحسيني بعزله عن منصبه تم عزله بتشرين الأول عام 1930 كمحامي للأوقاف والمجلس<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> صحيفة فلسطين. العدد 140، السنة 17، يافا: 12 آب 1933، ص 3-1.  
<sup>2</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).  
أرشيف إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 3743، بتاريخ 15 تشرين الأول 1930.

ولم يختلف مصير قرية كفر صور عن سابقتها من أراضي طولكرم، فقد أقيم على أراضي القرية مستعمرة يهودا بعد إعتداء يهودها على أهالي القرية من عرب تكلة والهجانة المعتمدين على رعي المواشي والتحطيب والذين شملهم قانون حماية المزارعين كونهم موجودين على هذه الأراضي منذ مئات السنين يعملون بالتحطيب والرعي. إلا أن هذا القانون لم يحم أهل هذه القرية من إعتداء اليهود عليهم ونهب الأراضي وحرثها تحت انظار الشرطة البريطانية التي لم تحاول منع السيطرة اليهودية على الأراضي، مما دفع أهل القرية إلى رفع شكوى للمندوب السامي و للجنة التنفيذية العربية، كانت نتيجتها إصدار الحكومة أمر بمنع رجال الشرطة من مناصرة اليهود وإذلال المزارعين وأرباب الحقوق<sup>1</sup>.

وبهذا التوسع اليهودي على أراضي طولكرم تم إجلاء عرب الزيدانة والعايد وابو ليفي من أراضي جبوس وتسليم الأراضي للادون لتفنسكي، رغم أن أربع وعشرين حصة من أصل مئة من هذه الأراضي هي ملك لأولاد قاصرين لا يملكون حق البيع الا من خلال أوصيائهم، ووجود أربع حصص لأشخاص لم يبعوا، ولكن بالنهاية تم الإستيلاء على هذه الأراضي من خلال المحاكم البريطانية ضمن المزاد العلني وتجاهل حقوق المزارعة وحقوق القاصرين في الأراضي<sup>2</sup>.

وبدأت المناشدة بالصحف المحلية ومنها جريدة فلسطين تطالب من يدعون الوطنية وأصحاب الإستفادة من المشاريع الوطنية أن يتخذوا موقفاً حتى لو في الصحف، يقف بوجه خسارة باقي أراضي طولكرم وخاصة بعد خسارة وادي الحوارث كاملاً، وأن يعملوا على الوقوف بوجه السماسرة العرب الذين يجولون ما بين تل ابيب ويافا وطولكرم، ويقبضون السلفيات لإتمام صفقات البيع. وهذا ما حصل فعلياً بين هؤلاء السماسرة وأهالي الطيبة والطيرة التي وقعت أراضيهم تحت يد يوسف يقوتلي و لادون يعقوب اللذان إشتريا قطعة أرض من عبد الرحمن أبو عويضة بسعر 10 جنيهات للدونم وقطعة ثانية بسعر 7 جنيهات و500 مل للدونم، وتفاوضا مع 11 شخص عربي لبيع أراضيهم، وكثرت صيحات أهل طولكرم في جريدة فلسطين تطالب الهيئات الوطنية المسؤولة عن وقف البيوع و صندوق الأمة الوطني للوقوف بوجه بيع مئات الدونمات<sup>3</sup> ولكن دون مستجيب.

<sup>1</sup> صحيفة فلسطين. العدد 186، السنة 16، يافا: 6 تشرين الاول 1932، ص 7.

<sup>2</sup> صحيفة فلسطين. العدد 140، السنة 17، يافا: 12 آب 1933، ص 7.

<sup>3</sup> صحيفة فلسطين. العدد 120، السنة 17، يافا: 30 تموز 1933، ص 7.



## موقف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى من القوانين البريطانية الخاصة بالأراضي الأميرية

### والخاصة والوقفية

#### 1- الأراضي الأميرية والخاصة :

تتألف هذه الأراضي حسب قانون الأراضي العثماني لعام 1858 من :

"من محلات الحقول ومنابت الربيع ومراعي الصيف ومراعي الشتاء والأحراش وأمثالها الجارية إحالتها وتفويضها من طرف الدولة العلية أي أن رقبة هذه الأراضي أميرية عائدة إلى بيت المال التي قبلاً عند وقوع الفراغ والمحلولات، إذ كان يصير التصرف بها بإذن وتفويض أصحاب التيمار والزعامة المعتمدين أصحاب الأرض وفي وقت ما بإذن وتفويض الملتزمين والمحصلين وأخيراً عند الغاء هؤلاء، جارٍ التصرف بهذه الأراضي بإذن وتفويض الذات المأمور بهذا الخصوص من قبل الدولة العليا، فيعطى إلى المتصرفين بها سندات الطابو المتوجة بالطغراء. إن الطابو هي القيمة المعجلة التي يستوفيه المأمور المخصوص لجانب الميري والمدفوعة مقابل حق التصرف"<sup>1</sup>.

وعليه فهي الأراضي الزراعية التي تملك الدولة حق رقبته، في حين كانت حقوق التصرف بيد أصحابها إذ لم تكن الدولة تسمح بتغيير صنفها إلا بموافقتها، ولا يحق لأصحابها وقفها، أو تحويلها لأراضي ملك، ولكن يستجوب دفع ضريبة العشر عنها<sup>2</sup>، وتشتمل على الأراضي الزراعية والمراعي والغابات، وقد ملك أصحابها حق التصرف بإعارتها أو تأجيرها، وسمح بتوريث منفعتها ومن ثم تملكها طالما كانت تدفع ضريبة العشر عن المحاصيل<sup>3</sup>.

وحاولت الدولة العثمانية تسهيل تملك الأراضي للفلاحين، من خلال بيعهم الأراضي بعد تقسيمها عليهم، وتقسيم ثمنها لمدة عشر سنوات، ومن ثم حصولهم على سند الطابو، بحيث تصبح الأرض ملكاً لهم ومن

<sup>1</sup> أمين دواس. قانون الأراضي. مصدر سابق، ص29.

<sup>2</sup> العشر: هي ضريبة معادلة لعشر المحصول مضافاً إليه 2.5% للمجهود الحربي قبل الحرب العالمية الأولى وضعته الدولة العثمانية، وعند تأسيس الإدارة المدنية للانتداب 1920 أصبحت هذه الضريبة تجبى نقداً حسب أسعار الاستبدال، وفي عام 1925 وجد أن قيمة 2.5% المضافة إلى ضريبة العشر تعادل 35% من دخل الأرض الصافي، وعليه اعتبرت ضريبة عالية على الفلاح لا مبرر لها فخضت 10% بأن طرح منها 2.5% وهو المقدار الذي اضفته الحكومة العثمانية للمجهود الحربي، وكانت الأعشار تتطلب تخمينات سنوية تنبئ على أساس المعدل السنوي للغلة لمدة أربع سنوات، وفي عام 1930 خفض العشر بسبب هبوط الأسعار عن حدها الطبيعي وعجز الفلاح عن دفعها، وفي عام 1935 صدر قانون المدن الذي استبدل ضريبة العشر والمبدأ الذي بنيت عليه الضريبة هو أن يكون هنالك علاقة بين الضريبة والدخل الصافي للأرض أو الفائدة التي يجنيها الفلاح من استعمال البيوت في القرى، أما الأراضي القابلة للزراعة فقد قسمت إلى أصناف حسب تقدير درجة خصوبتها، وحدد معدل الضريبة على كل دونم بالنسبة إلى غلته السنوية الصافية المقدرة؛ كامل محمود خلة. فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939.

<sup>3</sup> هندا أمين البديري. أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ. مصدر سابق، ص 29-30.

حقهم بيعها أو بيع حق مزروعاتها (استغلالها)، وكان الهدف من هذا الإجراء منع تركيز هذا النوع من الأراضي بيد القليل من الزعامات<sup>1</sup>.

إن مسألة ملكية الأرض الأميرية في بداية الانتداب البريطاني 1918 كانت في اضطراب عام؛ لذلك ألغت الإدارة العسكرية البريطانية معاملات الأراضي، وأغلقت دوائر الطابو بعد قيام السلطات التركية بالإنسحاب من فلسطين أخذت معها جميع دفاتر الطابو إلى دمشق، وبعد وصول حاييم وايزمن إلى فلسطين على رأس بعثة صهيونية تطالب بالنصيب الأكبر من الأراضي الأميرية<sup>2</sup> والتي تراوحت نسبتها في 45% من مساحة فلسطين<sup>3</sup>، وحسب احصائية 1923 التي إجريت على 753 قرية عربية في فلسطين فإن نسبة الأراضي المشاع الأميرية في شمال فلسطين تراوحت 37%، أما المناطق الجنوبية 80% وخاصة انها أراضي شبه صحراوية، وبحلول عام 1930 فإن نسبة الأراضي المشاع أصبحت 50% من الأراضي القابلة للزراعة حسب تقرير الحكومة البريطانية<sup>4</sup>.

احتوى صك الإنتداب على مجموعة من النصوص والإجراءات تحول بها الأراضي الأميرية إلى إملاك لحكومة الإنتداب البريطاني، فالمادة الثانية من صك الإنتداب تشير إلى " بأن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال إقتصادية وسياسية و إدارية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي .....الخ" وتشير المادة 6 من صك الأنتداب " إلى إدارة فلسطين أن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأراضي الأميرية"<sup>5</sup>.

واعترفت المادة الرابعة من صك الإنتداب بالتعاون بين اليهود والإدارة البريطانية في مختلف الشؤون الإقتصادية والإجتماعية وغير ذلك من الأمور التي تساعد على إنشاء الوطن القومي لليهود وتحافظ على المصالح اليهودية في فلسطين، والمادة الحادية عشر صرحت بتسهيل إستملاك اليهود للأراضي ومنحهم المشاريع الإقتصادية في فلسطين، وبموجب هذا البند يكون للدولة المنتدبة السلطة الكاملة في إصدار القوانين والأحكام لإستملاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع

<sup>1</sup> حمد احمد يوسف. الوقف الاسلامى فى فلسطين. ج1، ط2، فلسطين: وزارة الاعلام؛ وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية، 2010 ، ص 366-368.

<sup>2</sup> كامل محمود خلة. فلسطين والانتداب البريطانى 1922-1939. مصدر سابق، ص76-78.

<sup>3</sup> محمد سلامة النحال. سياسة الانتداب البريطانى حول اراضى فلسطين العربية. ط2، فلسطين: منشورات فلسطين المحتلة، 1981، ص57-60.

<sup>4</sup> جاك كنو. مشكلة الاراضى فى النزاع القومى بين العرب واليهود. ترجمة: محمد عودة الدويري، ط1، الاردن، عمان: دار الجليل للنشر، 1997، ص29.

<sup>5</sup> محمد سلامة النحال. سياسة الانتداب البريطانى حول اراضى فلسطين العربية. مصدر سابق، ص 57-60.

العمومية، وكما يحق للحكومة بالاتفاق مع الوكالة اليهودية بترقية مرافق البلاد الطبيعية وأن توجد نظاماً خاصاً للأراضي لحشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة<sup>1</sup>.

وتشير المادة الثانية عشر من دستور فلسطين بإعطاء المندوب السامي جميع الحقوق في الأراضي العمومية والحقوق المتعلقة بها، لكونه أميناً على حكومة فلسطين، و ترجع إليه إدارة كافة المناجم والمعادن على إختلاف أنواعها وأوصافها سواء كانت في اليابسة أو المياه أو تحتها وسواء كانت في مياه الأنهار والبحيرات ومياه الساحل، مع مراعاة حق أي شخص الإستثمار بمقتضى إمتياز يمنح على شكل مرسوم، والمادة الثالثة عشر من دستور فلسطين تعطي المندوب السامي الحق في أن يهب أو يؤجر أي أرض من الأراضي العمومية، ولكن على أن تشترط الهبة أو الإيجار بتطبيق صك الإنتداب الذي يحفظ فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين<sup>2</sup>.

ورغم أغلاق دوائر الطابو وإيقاف عمليات إنتقال الأراضي حسب القرار البريطاني إلا أن الإدارة العسكرية البريطانية أصدرت بيان يدل على أستمرارية عمليات بيع الأراضي لليهود وتطالب الحكومة البريطانية بإلغاء أي معاملة جرت خارج نطاق هذا القانون :

" بلغنا أن معاملة بيع الأراضي ومشتراها جارية في جهات مختلفة رغماً عن الأوامر الصادرة بمنعها ولذلك فلا يجري أي تسجيل عقار متى فتحت إدارة الطابو الا بعد مصادقة الحاكم العسكري و المدير العام، وتلغى جميع المعاملات التي جرت والتي تجري".

ثم وجه بيان خاص للملاك والأعيان يوضح فيه أن المدير العام هو المسؤول الأول في تسجيل بيع وشراء الأراضي. مما دفع المنتدى الأدبي لإصدار تحريم بيع الأراضي وإعتبار هذا العمل جرمًا في حق الأجداد و الأحفاد وجريمة في حق الوطن، إلا أن عمليات البيع و الشراء قد إستمرت حتى دخولها مرحلة جديدة بدخول الإدارة المدنية 1920<sup>3</sup>.

وبالمرحلة الثانية من الإجراءات البريطانية للسيطرة على الأراضي الأميرية بدأت بتعديل بعض مواد القانون العثماني الخاص بالأراضي 1858 وأصدرت أولى التعديلات ضمن قانون أسمته " قانون تعديل القانون العثماني " الصادر في 1921 إذ منعت من خلاله الحق لأي شخص حفر الأراضي الموات أو زرعها دون موافقة مدير الأراضي الصهيوني "ابراماسون" الذي كان يمنح حق إستغلال الأراضي الموات للحركة الصهيونية. وإعطاء إمتيازات إقامة المشاريع الكبرى الأقتصادية للشركات

<sup>1</sup>محمد الحزماوي. ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948. مصدر سابق، ص95.

<sup>2</sup>محمد سلامة النحال. سياسة الإنتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية. مصدر سابق، ص 57-60.

<sup>3</sup>كامل محمود خلة. فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. مصدر سابق، ص76-78.

اليهودية من أهمها مشروع روتنبرغ الكهربائي، ومشروع إستغلال البحر الميت وأراضي الحولة، ومشروع توليد الطاقة الكهربائية في العوجا<sup>1</sup>.

وإستمرت الحكومة الإنتدابية بتعديل القوانين العثمانية وإصدار القوانين لتسهيل السيطرة على الأراضي، فقد تم الإتفاق بين دائرة الزراعة ودائرة الطابو على تأسيس محطة التجارب الزراعية اليهودية والتابعة للجامعة العبرية التي كانت بمرحلة التأسيس، لأجل خدمة الإستيطان الزراعي الصهيوني والإستيلاء على الأراضي ودعم الوكالة اليهودية وبالتعاون مع اللجنة الصهيونية<sup>2</sup>، وقد إستغلت الحكومة البريطانية أحكام التصرف بالأراضي الإمبريرية المطبق خلال حكم الدولة العثمانية من حق التصرف<sup>3</sup> والفراغ<sup>4</sup> والإنتقال<sup>5</sup> والمحلولات<sup>6</sup> من أجل السيطرة على هذا النوع من الأراضي .

وبأشرت دائرة الطابو ذات التوجه الصهيوني بسن قانون المساحة 1920 لتخطيط حدود ومسح الأراضي الأميرية والأشراف عليها من خلال حشد السكان، وإقامة لجان للبحث في الأراضي الموات والمحلولة وتعيين حدودهما، والتي أثبتت نشاطها خلال عام واحد إذ سجلت 5117 معاملة نقل ملكية لمساحة 29974 دونم، وقد عين نورمان بنتوتيش في منصب رئاسة مندوب الأراضي وكان من أصل يهودي وعين معظم أعضائها من اليهود<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> محمد سلامة النحال. سياسة الإنتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية. مصدر سابق، ص 57-60.

<sup>2</sup> هند البديري. اراضي فلسطين بين مزارع الصهيونية وحقائق التاريخ. مصدر سابق، ص 157.

<sup>3</sup> لغة تحويل الشيء من حالة الى اخرى والاصطلاح استعمال الارض والانتفاع بها دون ملك رقيتها الاميرية التي تعود ملكيتها لخزينة الدولة ويقسم التصرف الى قسمين عملي كالزراع والغرس ونظري كالبيع والايجار والإعارة والمتصرف عبارة عن مستأجر تمنحه نظارة الدفتر خقاني عقد ايجار بحق المنفعة لا تملك وحقوق دفعه للضرائب وتم استغلال عقود التصرف من قبل السكان المحليين في عهد الاقطاع والفوضى واستغلال عدم وجود فترة زمنية لعقد التصرف و انه قابل للتوريث وقانون التقادم بجزاية الارض لاكثر من عشرة سنوات وإضفاء الشرعية على تملك الارض الاميرية؛ امين ابو بكر. ملكية الاراضي في متصرفية القدس 1858-1918. ط1، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996، ص 396-404.

<sup>4</sup> الفراغ: لغة ترك الاشتغال والبقاء بلا عمل، الاصطلاح: التخلي عن حق التصرف في شيء ما الى شخص آخر، ويعرف المتخلي بالفراغ والمتخلي له مفروغا له، والشيء المفروغ مفروغا منه وفق اتفاق معلوم او مجاني، وقد ساد في متصرفية القدس ثلاث انواع من الفراغ القطعي ويعني التنازل عن الارض والفراغ بالوفاء ويعني الرهن او البيع والثالث فراغ المواضعة ويعني تنازل الفارغ عن ارضه فراغا قطعيا في الدوائر الرسمية للمفروغ له بعد ان يتفقا على ان تبقى الارض في تصرف الفارغ او تحت اسم مستعار وهذه احدى الوسائل التي استخدمتها الحركة الصهيونية في شراء الاراضي داخل المتصرفية؛ امين ابو بكر. ملكية الاراضي في متصرفية القدس 1858-1918. مصدر سابق، ص 404-405.

<sup>5</sup> الإنتقال: لغة تعني الحركة وتحويل الشيء من مكان الى اخر وفي الاصطلاح إحالة الارضي الاميرية من قبل خزينة الدولة الى ورثة المتصرف وعرف بحق الانتقال لانه ليس إرث الذي يجري في الاموال المملوكة، فبعد وفاة متصرف الارض ينتقل حق التصرف الى ورثته لاستثمارها دون بدل نقدي لمعاملات الانتقال؛ امين ابو بكر. ملكية الاراضي في متصرفية القدس 1858-1918. مصدر سابق، ص 405-406.

<sup>6</sup> المحلولات: وهي اصطلاحا الاراضي الاميرية التي اصبح عقد التصرف فيها مفسوخا و الخزينة القابضة على رقية الارض في حل منه ومن حقها ان ترفضها و تستغلها بالطريقة التي تحلو لها ويكون الحل ضمن الحالات الاتية: وفاة المتصرف من غير ورثة وتنازل المتصرف عن الجنسية العثمانية وترك الارض وتعطيلها لاكثر من ثلاث سنوات متتالية، وقد نصت المادة 78 من قانون الاراضي على انه يثبت حق الشخص بالاراضي الاميرية من خلال الطابو اذا ثبت عليها اكثر من عشرة سنوات وتصبح غير محلولة وتمنح سند تصرف جديد مجانا؛ امين ابو بكر. ملكية الاراضي في متصرفية القدس 1858-1918. مصدر سابق، ص 406-408 .

<sup>7</sup> هند البديري. اراضي فلسطين بين مزارع الصهيونية وحقائق التاريخ. مصدر سابق، ص 157-158.

وتتويجاً لهذه السياسة صدر قانون 1920 من قبل هربرت صموئيل بعد مصادقة حكومة الإنتداب البريطاني عليه بهدف منع المضاربات بأسعار الأراضي، ومن أجل حماية المزارعين الصغار والمستأجرين، وبدأ العمل به من تاريخ الأول من تشرين الأول 1920<sup>1</sup>، وبموجب هذا القانون أصبح إنتقال الأراضي مرهون بموافقة حكومة الإنتداب التي حددت المساحة المسموح إمتلاكها للشخص الواحد والتي لا تتعدّ 300 دونم من الأراضي الزراعية، على أن لا تتجاوز قيمتها 3000 جنيه مصري، وأن لا يسمح بإمتلاك أكثر من 30 دونم داخل حدود المدن، وقد إشتراط القانون أن يكون مالك الأرض مقيماً في فلسطين، وأن يقوم بزراعتها وتحسين حالها بنفسه، وبذلك منع هذا القانون الملكيات الواسعة والكبيرة وأيضاً حرم على العرب خارج فلسطين إمتلاك الأراضي<sup>2</sup>.

مر قانون 1920 بتعديلات كثيرة حتى يتناسب مع الأوضاع المتجددة في الساحة الفلسطينية فقد تم تعديل قانون 1920" الساري على جميع الأموال غير المنقولة والمشمولة بأحكام القانون العثماني المؤرخ 1858 والذي شمل أراضي الملك وجميع أراضي الوقف مختلفة الأنواع وعلى جميع أشكال التحويلات للأموال غير المنقولة سواء بالبيع أو بالرهن أو الهبة أو إنشاء الوقف على إختلاف أنواعه أو أي تصرف آخر في الأموال غير المنقولة"<sup>3</sup>. وقد تضمن التعديل أن يتم التصرف بالأرض من بعد قبول مدير تسجيل الأراضي في الأفضية والنواحي و اقتناعه بحجة ملكية الأرض، وعند عملية نقل الأرض يجب المحافظة على حق المستأجر بأرض كافية لإعقلته وعائلته، وقد عرف هذا القانون بإسم " تعديل قانون أنتقال الأراضي نمرة 2 لسنة 1921 "4.

ومن ضمن العائلات العربية خارج فلسطين والتي كانت تملك الآلاف من الدونمات، عائلة سرسق التي باعت أراضي قرية العفولة وخنيفس وجباتا وشطه وسولم التابعة لقضاء الناصرة للحركة الصهيونية ، بدون إعتبار لحقوق الفلاحين الساكنين فيها، وقد رفعت اللجنة التنفيذية إحتجاجاً على بيوع هذه الأراضي للصهيونيين ضمن جريدة فلسطين، وتضمن الإحتجاج أن هذه القرى بكل ما فيها لاتزال تحت تصرف سكانها الحاليين، وذلك لان قانون الأراضي يصرح بحق المتصرفين بالأراضي زمنناً طويلاً البقاء فيها، وعدم إنتزاع الملكية من أيديهم، الا أن أعمال الحكومة البريطانية و قوانينها اجبرت

<sup>1</sup>صحيفة الوقائع. العدد 60، القدس 1 شباط، 1922، ص3.

<sup>2</sup>حمد احمد يوسف. الوقف الإسلامي في فلسطين. ج 1، مصدر سابق، ص394.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/3).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 18.

<sup>4</sup>صحيفة الوقائع. العدد 60، القدس، 1 شباط 1922، ص3-4

أصحاب الأملاك تسليم أراضيهم وتسجيلها لعائلة سرسق راجين بقائها تحت تصرفهم مقابل ما يسلمون العائلة من خمس المحصول.

وقد وضحت مذكرة الإحتجاج أن هذه البيوع ستؤدي إلى إخراج مئات العائلات الأمنة من أراضيهم وستوقف مصدر رزقهم، فقررت اللجنة التنفيذية ضمن هذا الإحتجاج أن تلفت أنظار الحكومة حول هذه الكارثة وأن تطلب بإسم الأمة صيانة حقوق السكان في تلك القرى<sup>1</sup>.

وعند النظر لحجم الملكيات العائلية في عام 1924 نجد أن 144 عائلة ملكوا 3,130,000 دونم من الأراضي أي ما يعادل 22 ألف دونم للعائلة الواحدة. ففي قضاء طبريا كان ستة أشخاص يملكون 73 ألف دونم، وفي قضاء الرملة خمسة أشخاص يملكون 157 ألف دونم، وفي قضاء جنين ستة أشخاص يملكون 114 ألف دونم. وقد وصلت الملكية إلى إمتلاك عائلة واحدة لقرى كاملة كما حصل مع أسرة عبد الهادي التي ملكت 17 قرية، وأسرة الجيوسي 24 قرية، وأسرة البرغوتي 39 قرية، وأمتلاك عائلة سرسق سهل مرج ابن عامر الذي يبلغ 400 الف دونم وهو أخصب سهول فلسطين، بالإضافة إلى إمتلاك عائلات من بيروت ودمشق لأراض فلسطينية تقدر مساحتها ب 875 ألف دونم<sup>2</sup>.

وفي خطوة لاحقة للإنتداب البريطاني تم الإعلان عن تأليف لجان تخطيط للأحراج والأراضي الأميرية عبر جريدة الإنتداب الرسمية 22 بتاريخ آذار 1922 لتحديد ثلاثة أعضاء مهمتهم الإشراف على لجان تخطيط الأراضي على أن يكون رئيس اللجنة إما مأمور الأحراج العام أو مفتش بريطاني في دائرة الزراعة أو أحد مفتشي القضاء البريطاني، وتحديد 10 تشرين الثاني 1922 بداية عملية تخطيط الأراضي الأميرية<sup>3</sup>.

إن الموقف الفلسطيني من هذا القانون كان بالرفض و المعارضة، فقد تم الاعتراض عليه لما له من أثر كبير على إمتلاك الأراضي الفلسطينية، إذ يعمل على إفقار وإجبار الشعب الفلسطيني على بيع أراضيهم لليهود بأسعار قليلة، وهذا ما أكدت عليه لجنة التحقيق بعد إضطرابات 1920-1921 عندما ذكرت في تقريرها:

" تخوف الفلسطينيون من التدابير التي أتخذتها حكومة الإنتداب، لأن الفلسطينيين يرتؤون أن قانون

إنتقال الأراضي 1920 الذي يشترط موافقة حكومة الإنتداب على إنتقال الأراضي غير المنقولة

<sup>1</sup> الصراع الفلسطيني الفلسطيني 1918-1939. أرشيف مؤسسة أحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 3110، ص106.

<sup>2</sup> محمد سلامة النحال. سياسة الإنتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية. مصدر سابق، ص40-42.

<sup>3</sup> صحيفة الوقائع، العدد 64، القدس: 1 نيسان 922، ص8.

والذي يمنع إنتقالها الا لمن كان مقيماً في فلسطين وقد وُضع لتتزيل ثمن الأراضي ولطرح المعروض منها للبيع بين ايدي اليهود ولشرائها بإثمان باخسة".

ومن الآثار الأخرى الناتجة عن اصدار هذا القانون ثورة المستأجرين على ملاك الأراضي من خارج فلسطين، إذ أوجد القانون انطباعاً لدى المستأجرين بأنه لم يعد يترتب عليهم دفع الإيجار لصاحب الأرض، فاستغل سماسرة الأراضي واليهود القانون الجديد وما ترتب عليه من ضرائب عالية لإقناع ملاك الأراضي خارج فلسطين على بيعها، وبذلك حققت حكومة الإنتداب غاية اليهود بشراء المساحات الواسعة وبناء المستوطنات<sup>1</sup>.

مكنت الصلاحيات الواسعة التي تمتع بها المندوب السامي هربرت صموئيل من قيامه في عام 1921 بإصدار أوامر ترفع بها ملكية أهالي حيفا عن أراضيهم الجنوبية والتي تزيد مساحتها عن 40 ألف دونم على أن تسلم لمستوطنة عيون قارة ( ريشون لتسيون ) رغم أن العديد من العرب كانوا يملكون سندات ملكية ووثائق تبين حقوقهم لتصرف بالأراضي منذ فترات زمنية طويلة. وقد تجاهل المندوب السامي الإحتجاجات من المواطنين العرب و سلم الأراضي لليهود بتاريخ 1921/2/25.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، إذ أصدر أمراً آخرأ بمصادرة أراضي الجفتلك في بيسان من أصحابها العرب بدعوى أنها من أملاك السلطان عبد الحميد. وقد بلغت مساحة هذه الأراضي 179495 دونم و تم توقيع اتفاقية غور المدورة عام 1921 التي نصت على إخراج المواطنين العرب من أراضيهم التي زرعوها لمئات السنين. وفي 1928 وضعت الحكومة البريطانية شرطاً آخر على هذه الأراضي بأن نقل ملكيتها سيتم للأشخاص الذين سيعمرونها بشكل أفضل تلميحاً لتسهيل نقلها لليهود<sup>1</sup>.

ورداً على ذلك، رفعت اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني للمندوب السامي برقية بتاريخ 21 كانون الثاني 1922 تعترض على وهب الحكومة الإنتدابية الأراضي الأميرية والخاصة لشركات يهودية. موضعاً البيان أثر ذلك على الفلاح الفلسطيني الفاقد لمصدر رزقه الوحيد، ومدى مساهمة القضاء والسلطة الإدارية البريطانية في تسهيل تمريرها لليهود، و خاصة بعد السيطرة البريطانية على أراضي قرية فسخ التي ضمت لمستعمرة ام جونة مع اعطاء الحكومة البريطانية ما يقارب من ألف دونم من تلك البقعة إلى شركة إعمار أراضي فلسطين. وما حصلت عليه شركة ايكا من أراضي قرية جسر المجامع بموجب قرار من المحكمة البريطانية، وما اعطته الحكومة لشركة الإستعمار اليهودي من أراضي برة قيسارية وغور الزرقا وكباره البالغ مساحتهم 34 الف دونم والتي ضمت للمستعمرات

<sup>1</sup>حمد احمد يوسف. الوقف الاسلامي في فلسطين. ج1، مصدر سابق، ص396-397.

الساحلية من ناحية زمارين، وبذلك حرم أهلها من الزراعة وعند توجههم للمحكمة حكم لهم بزراعتها فقط دون حق ملكيتها<sup>2</sup>.

ولم يكتفِ الجانب البريطاني بقانون 1920 و قانون محاكم الأراضي 1921 وإجراءات المساحة بل إستمر في سياسة سن القوانين بهدف الإستيلاء على الأراضي. ففي 1920<sup>3</sup> بدأ تنفيذ قانون إستملاك الأراضي من قبل الجيش وقد نص على: "إستملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران التابعة لجلالته في فلسطين وعلى تقدير التعويض الذي يدفع عن الأرض المستملكة على هذا الوجه" وضمن هذا القانون تم تحويل أحد الضباط أو أحد قوة الطيران أو كلتا القوتين معاً بالتفاوض والإتفاق مع صاحب أي أرض يحتاج إليها الجيش أو قوة الطيران، أما من أجل الشراء أو التصرف أو إستعمالها لمدة زمنية معينة تقتضيها المصلحة. وقد بين القانون أنه في حالة عدم الإتفاق مع صاحب الأرض يتم إعلان المفاوضات عن طريق التدابير الرسمية بعد موافقة المندوب السامي<sup>4</sup>، وتم تعيين عارف باشا الدجاني من جنين عضواً في مجلس التحكيم الدائم بأمر من وندهام ديدس النائب عن المندوب السامي بتاريخ 6 شباط 1922<sup>5</sup>، وبعدها بأربعة أيام تم نشر إعلان آخر في جريدة الوقائع بتعيين اللفتنت كاونل د.فلتون عن الجيش، والمستر د.كيسلمان عن دائرة الإشغال العمومية، والمستر ا.ف.ناتان عن دائرة الزراعة، ضمن وظيفة هيئة التحكيم الدائمة إلى جانب عارف الدجاني، مكلفين بتنفيذ قانون أملاك الأراضي من قبل الجيش<sup>6</sup>.

وبدأت الجريدة الرسمية للإنتداب البريطاني "الوقائع" تمتلئ بالإعلانات والأوامر بمصادرة قطع من الأراضي بحجة أن الجيش بحاجة إليها. ففي العدد 79 من جريدة الوقائع الصادرة في 15 تشرين الثاني 1922 يعلن مدير الأراضي ج.ستابس نزع ملكية الأرض الواقعة على جبل الزيتون لجعلها مقبرة عسكرية ممهلاً من له الحق فيها مدة خمسة عشر يوماً لمراجعة تفاصيلها، من تاريخ صدور الإعلان، وفي 15 آب 1923 صدر أمرين من قبل وكيل المندوب السامي جلبرت كلايتون في إنتزاع الأرض الواقعة بالرملة بجانب مطار فرقة الطيران والبالغة مساحتها نحو 22 دونم بسبب حاجة فرقة الطيران لإستعمالها بشكل دائم معلناً إنتزاعها بمقتضى قانون إستملاك الأراضي 1920، وقطعة أخرى بالرملة لجعلها مقبرة عسكرية مع تحديد خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان لمراجعة المجلس<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> هذ البديري. اراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ. مصدر سابق، ص 159-161.

<sup>2</sup> تيسبر جبارة. وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية. مصدر سابق، ص 25-26.

<sup>3</sup> صحيفة الوقائع. العدد 97، القدس: 1923/8/15، ص 299.

<sup>4</sup> عبلة المهدي. اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص 65-66.

<sup>5</sup> صحيفة الوقائع. العدد 61، القدس: 15 شباط 1922، ص 2.

<sup>6</sup> صحيفة الوقائع. العدد 63، القدس: 15 اذار 1922، ص 2.

<sup>7</sup> صحيفة الوقائع. العدد 97، القدس: 15 اب 1923، ص 298.



من خلال جريدة الوقائع التابعة للانتداب البريطاني صدرت أوامر إنتزاع ملكية أراضي تتبع لمكيات يهودية و لكنها بمساحات صغيرة، ففي العدد 72 صدر قرارا من وكيل مدير سجلات الطابو ج.ن.ستابس بنزع ملكية أرض ريشون لازيون للبارون روتشلد و المتصرف بها يعقوب كارتر البالغة مساحتها 3 دونم من أجل إقامة طريق عمومية مقابل 95 جنيه مصري تعويضاً لأصحابها<sup>1</sup>، وفي تاريخ 15 أيار 1926 صدر إعلان من المندوب السامي بنزع ملكية أرض (ريشون لازيون ) التابعة للبارون روتشلد والمتصرف بها ليب كارتر البالغة دونم واحد من أجل فتح طريق عام<sup>2</sup>.

أدت التسهيلات المقدمة من حكومة الإنتداب البريطاني الى تملك اليهود 650 الف دونم عام 1920، وفي عام 1922 تم شراء 35939 دونم ليصل مجموع ما حصل عليه اليهود إلى 192781 دونم، وقد كانت هذه الأراضي تباع لليهود من كبار الملاك العرب ومن السماسرة العرب<sup>3</sup>.

ولكي تتمكن حكومة الانتداب من التحكم بعملية تثمين الأراضي، أصدرت قانون " تنظيم مهنة مثمني الأراضي في فلسطين " بتاريخ 15 آب 1922 نص على التحذير من العمل بمهنة التخمين الا بعد الحصول على رخصة من مدير مساحة الأراضي، مع توضيح شروط الشخص المؤهل لإستلام هذه الوظيفة، ومنها: أن يبلغ من العمر الثامنة عشر، وأن يكون له باع وخبرة لا تقل عن سنتين في هذا المجال، أو أن يكون قد اجتاز امتحان مدير مساحة الأراضي وتمت الموافقة عليه. وفي حال إستلام الوظيفة تكون رخصة الموظف فقط خمس سنوات يعقد بعد ذلك امتحان آخر للموظف أو تطبق عليه شروط جديدة<sup>4</sup>، وتم إعطاء هذه الوظيفة الحساسة والإعلان عنها من قبل مدير المساحة لكل من الدكتور م.زاكوردسكي، والمستر ميشال كسارد، المستر نصري طلاماس<sup>5</sup>.

وبموجب قانون الأحراج و الغابات الصادر في 1920<sup>6</sup> بدأت عمليات السيطرة على الأراضي تأخذ شكلاً جديداً من باب مصادرة المناطق المليئة بالأشجار الكثيفة و إعلانها مناطق محفوظة تحت إشراف حكومة الإنتداب وإدارتها<sup>7</sup>. ومن الأراضي الفلسطينية التي تم مصادرتها ضمن هذا القانون أراضي قضاء حيفا البالغة 20000 دونم وهي عبارة عن أراضي جبلية ملاصقة لدير الكرمليين ووادي الزعتر، وأراضي ناحية عكا وقضاء حيفا البالغة 14000 دونم وتقع غربي البحر لتصل الى نهر

<sup>1</sup> صحيفة الوقائع. العدد 72، القدس: 3 تموز 1923، ص 5.

<sup>2</sup> صحيفة الوقائع. العدد 69، القدس: 15 حزيران 1922، ص 10.

<sup>3</sup> سامي محمد الصلاحيات. الإوقاف في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي. ط 1، لبنان، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص 41-43.

<sup>4</sup> صحيفة الوقائع. العدد 73، القدس: 15 آب 1922، ص 2 - 3.

<sup>5</sup> صحيفة الوقائع. العدد 81، القدس: 15 كانون الاول 1922، ص 3.

<sup>6</sup> صحيفة الوقائع. العدد 64، القدس: 1 نيسان 1922، ص 7.

<sup>7</sup> محمد سلامة النحال. سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية. مصدر سابق، ص 67.

ناعمين وتمتد الى الحدود الغربية من النهر و بجانب ساحل البحر على بعد 15 متر وتنتهي عند مصب نهر قيشون<sup>1</sup>، وأراضي قضاء الناصرة جنوب مدينة الناصرة وتبلغ 160 دونم وتعد من الأراضي الجبلية المزروعة و التي تعرف بمظلة بئر العامر<sup>2</sup>. و تم مصادرتها تحت اسم " منطقة غابة مسورة " والإعلان للعموم من قبل الإنتداب البريطاني منع رعي المواشي أو الإعتداء عليها من قبل أي شخص، وفرض غرامة مالية مقدارها عشرة جنيهات، أو الحبس مدة شهر أو العقوبتين معاً، مع دفع تعويضات عن الأضرار إذا تم مخالفة القانون.

وتم نشر قانون نزع الملكية الصادر في العدد 166 من الوقائع 1926 الذي سمح للحكومة البريطانية بالإستيلاء على أية أراض لازمة للاستيطان اليهودي<sup>3</sup>، وإكمالاً لقانون 1926 الصادر في الأول من آب 1926 من قبل حكومة فلسطين تم اصدار قانون جديد يحمل الرقم 28 يقضي بما يلي :

المادة(3): " يحق لمنشي أي مشروع أن يتفاوضوا ويتفقوا مع صاحب أية أرض يحتاجون اليها لمشروعهم ومع كافة الأشخاص الذين لهم حقوق في تلك الارض أما من أجل شرائها شراءً باتاً و للتصرف فيها أو استعمالها لمدة معينة أو لإستملاك أي حق إرتفاق فيها ضروري للمشروع "

فسرت كلمة المنشئين بمعنى الحكومة أو مجلس بلدي أو محلي أو سلطة أخرى محلية أو شخص يقوم أو شخص على وشك القيام بمشروع، أما كلمة مشروع فالمراد بها المنفعة العامة وكل مشروع أخر منح به المندوب السامي إمتيازاً تسوغ شروطه نزع ملكية الارض.

وفي حال عدم توصل الطرفين إلى إتفاق فيحق لمنشي المشروع رفع إعلان إلى المندوب السامي والحصول على موافقته، ومن ثم تبليغ أصحاب الأرض بإستعداد المنشئين دفع تعويضات أو بدل للإيجار عن الأرض وإذا لم يتم الإتفاق على قيمة التعويض، تحدد عندئذ من قبل محكمة الأراضي<sup>4</sup>. على أساس هذا القانون قام بنك الزراعة والبناء اليهودي بشراء 43 دونم من شمال تل اييب من أجل إقامة بيوت و مخازن لسائقي سيارات شركة هامعفير اليهودية<sup>1</sup>.

وتحت عنوان " بيع الأراضي لليهود وخطرها على العرب وما هو السبيل لإنقاذ البقية الباقية " نشرت صحيفة فلسطين مقالة للمحامي عثمان بشناق من طولكرم، حاول من خلالها التصدي لعملية بيع الأراضي التي إعتبرها عملية مستمرة تحت نظر الوطنيين ولكن دون وجود أي رد عملي منهم يقف بوجه هذه الكارثة،

<sup>1</sup> صحيفة الوقائع. العدد 67، القدس: 15 أيار 1922، ص 10.

<sup>2</sup> صحيفة الوقائع. العدد 71، القدس: 15 تموز 1922، ص 17.

<sup>3</sup> كامل محمود خلة. فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. مصدر سابق، 1982، ص 751.

<sup>4</sup> عجلة المهدي. اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص 66-67.

وبالوقت الذي أرهق فيه كاهل الفلاح الفلسطيني من كثرة الضرائب المفروضة عليه من قبل حكومة الإنتداب. و تمحور الحل حسب وجهة نظر صاحب المقال بدعوة جميع ميسوري الحال والملاك والتجار العرب لإجتمع يعقد من قبل صندوق الأمة من أجل تأليف شركة لبيع الأراضي يطلق عليها أسم " شركة إستثمار الأراضي العربية "، يكون الهدف منها شراء كل أرض مهددة بالبيع لليهود مع مراعاة مدى صلاحية الأرض للإستثمار، وأن تقوم الشركة ببيع قطع من الأراضي ضمن نظام التقسيط يلحق بنظام فائدة على الربح ويجعل المشتري صاحب أسهم في هذه الشركة، وأن يقرر المجتمعون إتخاذ يوم واحد من كل شهر لجمع الأموال لصندوق الأمة من خلال أشخاص موثوق فيهم، وما يتم جمعه من أرباح يتم إستثماره ضمن رأس مال أسهم صندوق الأمة و شراء الأراضي<sup>2</sup>.

وقد حدد صندوق الأمة مهامه من خلال جريدة فلسطين في 12 تشرين الأول 1932 بعد أن أعلن رئيس الصندوق موسى كاظم الحسيني والأعضاء احمد حلمي باشا و الحاج يوسف العاشور و عمر البيطار و عيسى العيسى و جمال الحسيني و الفرد روك و عزيز ميقاتي و فؤاد صالح سابا.

بدأت بعض القرى الفلسطينية تقف بوجه بيع الأراضي عن طريق الخطب و القسم على القرآن الكريم بعدم بيع الأراضي لليهود. و هذا فعلاً ما حصل في قرية الطيرة فبعد وعي دار جمعية الشبان المسلمين بإقتراب اليهود من شراء أراضيهم دعوا الاستاذ محمد بدر الدين الخطيب إلى قريتهم ليبين للأهالي ضرر عملية البيع لليهود. وقد خطب بهم في المسجد لمدة ساعة ثم جعلهم يقسمون واحداً تلو الآخر على القرآن الكريم أن لا يبيعوا ولا يمسروا<sup>3</sup>. وحاول أهالي مشاع عتيل ذات الأراضي الواسعة بالقرب من وادي الحوارث الإستعانة بالمجلس للوقوف في وجه بيع ستة الآف دونم لدكتور جوزيف الصهيوني الممثل عن عدة شركات يهودية، وقد عرض المجلس مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لشرائها ولكن بالنهاية فشل في مقاومة البيع لليهود<sup>4</sup>.

كما حاول فريقاً آخر من عرب الجنوب الفلسطيني ( بئر السبع ) مقاومة السمسار العربي سليمان الزرباوي وسمسار آخر يدعى سليم النبارسة اللذان يعملان مع اليهودي خانكين من خلال استرجاع أراضيهم التي ادعى اليهودي أنه اشتراها منهم، ورفعوا الدعاوى ضده وإتهموه بإمتلاك أوراق فاسدة وسندات مزورة. ولم يكتفوا بذلك بل حاولوا الإعتداء على هذا السمسار خلال وجوده أمام حانوت، وذلك بإلقاء صفيحة من الغائط على رأسه. ولكن محاولاتهم بأث بالفشل بعد أن مات الشيخ الفرحين علي بن

<sup>1</sup>صحيفة فلسطين. السنة 16، يافا: 11 كانون الثاني 1933، ص 7.

<sup>2</sup>صحيفة فلسطين. العدد 190، السنة 16، يافا: 11 تشرين الأول 1932، ص 1.

<sup>3</sup>صحيفة فلسطين. العدد 98، السنة 17، يافا: 24 حزيران 1933، ص 5.

<sup>4</sup>صحيفة فلسطين. العدد 140، السنة 17، يافا: 12 اب 1933، ص 7.

خضيرة الذي كان يملك نصف مساحة الأراضي وورثها عنه أولاده القاصرين، ومن بعدها استطاع السمسارين إغراء أخوه ببيع حصته ومن ثم بيع حصة القاصرين أولاد أخيه بمبلغ 150 جنيه عن كل دونم علاوة على مكافأة مقدمة من السمسارين الزرباوي و النبارسة<sup>1</sup>.

يلخص الموضوع الذي نشرته جريدة فلسطين تحت عنوان " نواذر عن بيع الأراضي " حجم الماساة سابقة الذكر من عملية بيع الأراضي:

" يهاجم اليهود الأراضي في حيفا بشئ يشبه الجنون حتى إرتفعت أثمانها إرتفاعاً فاحشاً فالذراع من الأرض الذي كان يباع بثلاثين قرشاً أصبح بخمسين وبجنيه وأكثر وهذا في خارج المدينة والأراضي تتسرب لهم، وقد روى لي أحدهم أنه إشتري قطعة أرض فيبعد ساعة جاءه سمسار يهودي ودفع له 200 جنيه ربحاً فأبى وفي اليوم الثاني جاءه آخر و دفع له 800 جنيه ربحاً فأبى . و لقد إزدحمت دائرة الطابو بمعاملات البيع حتى لم تعد تقوى على إنجازها كلها، فيبعد سنتين لا عشرأ لا يبقى شبر أرض للوطنين فتأمل "2.

وتحت عنوان آخر في جريدة فلسطين " بيع أبو مسنسل من أرض شفاعمرو لا مداجة ولا التقاف ولا مواردية "صرح أحد سكان شفاعمرو وملاك الأراضي فيها أن الكثير من الشخصيات البارزة من الوطنيين قد باعوا أراضيهم لليهود، وأكد على أن أهل شفا عمرو يعرفونهم بأسمائهم الشخصية، وقال بأن من لم يبيع فهو يفاوض لبيع أرضه لليهود. كما أعرب هذا المواطن عن رغبته ببيع أراضي أبو مسنسل من أرض شفاعمرو لأي شخص يريد أن يدفع ثمنها، موضحاً أن عملية بيع الأرض لليهود قائمة، وذلك بعد أن استعان في بعض الشخصيات البارزة لمساعدته في الحفاظ على أرضه وطلب المساعدة منهم بإقامة مشروع وطني يقف بوجه بيع الأرض. ووافق هؤلاء الوطنيين على المشروع إلا أنه لم تلبث خطوات التنفيذ تبدأ حتى توقفوا عن الإستمرار بالمشروع، موضحاً أن لوائح معارضة البيع والإحتجاجات من أهل شفاعمرو لا تجدي نفعاً، لان البيع سيقع فإن أراد أي شخص وطني شراء الأرض فليتقدم للمفاوضة وستقف بذلك عملية بيع الأرض لليهود<sup>3</sup>.

وبعنوان في جريدة فلسطين " مآسي فلسطين! حول فضائح السماسرة " يتهم عضو من اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول ببيع ألفان وثمانمائة دونم من الأراضي في حمارة لليهود بالتعاون مع السمسار الحاج أحمد الشرجي من أهالي زرنوقة، وتم إجتماعه مع السمسار اليهودي

<sup>1</sup>صحيفة فلسطين. العدد 140، السنة 17، يافا:12اب1932، ص7.

<sup>2</sup>صحيفة فلسطين.العدد 66، السنة 17، يافا:17ايار 1933، ص7.

<sup>3</sup>صحيفة فلسطين.العدد 67، السنة17، يافا:18ايار 1933، ص 2.

باروخ لبيع باقي الحصص من هذه الأراضي<sup>1</sup>. وبالتعاون مع السماسرة الشيخ سليمان الشيخ محمود ومحمد ابراهيم أبو سلطان من حمامة والحاج حسن ابو عبيد من المجدل تم بيع 400 دونم أخرى من أراضي صندحنة، و500 دونم من أراضي أبوجهل المعروفة ببركة حمامة الشمالية وتسجيلها بأسم الخواجا اليهودي باروخ<sup>2</sup>.

ولم يكن عضو المجلس أمين بك عبد الهادي أفضل حالاً إذ أتهم ببيع قرية مقبيلة للحكومة الإنتدابية من أجل بناء مشروع إنشائي، وذلك بعد بيع سيدة عربية 800 دونم من قرية كفردان الملاصقة لأراضي مقبيلة. ومن خلال جريدة فلسطين تم تأكيد بيعها وتحويل معاملات البيع لوزير المستعمرات البريطاني،<sup>3</sup> مع ملاحظة أن نصف مساحة مشاع هذه القرية قد إمتلكها أمين الحسيني بتاريخ 2 تموز 1929 بعد أن أوكله أعضاء المجلس بشرائها لإنقاذها من التملك الأجنبي<sup>4</sup>.

وكمحاولة لإنقاذ أراضي غور الكبد بحيفا قام أهالي الغور بتقديمها كهبة للملك عبد الله بن الحسين كمحاولة للحفاظ على الأراض ومنع السيطرة الصهيونية عليها، الا أن الأمير عبد الله وافق على تأجير هذه الأراضي للأجانب. مما دفع أهالي الغور إلى رفع طلب للأمير لإبطال عملية الإيجار التي ستحول الى عملية بيع لليهود، أو أن يعيد اليهم هذه الهبة. وعلى أساس ذلك رد الديوان الأميري للأمير عبد الله بان الأمير سيبطل عملية الإيجار وسيمنع بيعها لليهود. والنص الاتي يؤكد هذه المسألة :

"لم يكن وقع خبر بيع أراضي غور الكبد في حيفا بأقل أثراً في حيفا عنه في بقية المدن الفلسطينية، ولقد خف كثير من الوطنين الى تطير البرقيات الإحتجاجية الى سمو الأمير عبد الله كما أن جمعية الشبان المسلمين وجمعية الشبان العرب طيرتا برقيتين بهذا الشأن وكذلك الجمعية الإسلامية فقد أرسلت الى سمو الأمير عبد الله البرقية التالية : مشروع غور الكبد طعنة قاتلة في قلب الأمة العربية نستحلفكم بالعزة الإسلامية أن لا يسجل التاريخ فاجعة اذلال العرب في عهد سبط النبي الكريم"

<sup>1</sup> صحيفة فلسطين. العدد 217، السنة 16، يافا: 12 تشرين الثاني 1932، ص 5.

<sup>2</sup> صحيفة الجامعة الإسلامية. بتاريخ: 2 كانون الاول 1932، ص 6.

<sup>3</sup> صحيفة فلسطين. العدد 68، السنة 17، يافا: 19 ايار 1933م، ص 3.

<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. التاريخ 2 تموز 1929، رقم القرار 3209، ص 3.

وفي نفس السياق وفي نفس العدد رفعت رسالة إلى أعضاء المجلس التشريعي الأردني:

" وجهت اليوم الى بعض أعضاء المجلس التشريعي في عمان بعض الكتب طلب فيها منهم أن يقفوا سداً منيعاً دون تأجير أراضي غور الكبد التي وهبها للأمير عبد الله بإتخاذ قرار تسترد فيه الهبة التي منحت للأمير عبد الله مجاناً فإريد بها أن تكون مقر الحصون الصهيونية "

و مراسلة اخرى من أهالي وكبار رجال نابلس للأمير عبد الله نصت على مايلي :

" إلى سمو الأمير عبد الله المعظم – عمان

الأفكار فلقية جداً لخبر تأجير غور الكبد لشركة أجنبية وفتح الباب للإستعمار الصهيوني في شرق الأردن لا تهدأ الأفكار ما لم يعلن رسمياً وبصراحة أن الأرض لن تؤجر للأجانب واليهود، نناشدكم بجدكم الاعظم الا تفرطوا بهذه الأراضي المجبولة بدماء أبي عبيدة الرابض فيها.

مفتي نابلس محمد تقاحة الحسيني، قاسم آغا النمر، عبد الفتاح طوقان، عادل زعيتر، فريد عنبتاوي، الدكتور مصطفى بشناق، الدكتور صدقي ملحس، عزت الدروزة، الحاج سعيد كمال، الشيخ عبد الحميد السايح، اكرم زعيتر، قدرى طوقان، واصف كمال، ممدوح السخن، عبد الرحيم التميمي، عادل كنعان، راشد ابوغزالة، محمد علي الدروزة " <sup>1</sup>

وبعد زيارة كل من موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية والحاج أمين الحسيني رئيس المجلس للأمير عبد الله أصدر الديوان الملكي القرار الآتي :

" دحضاً لما شاع من الأنباء الكاذبة عن تأجير غور الكبد لشركة أجنبية أو أشخاص من الأجانب، يصرح الديوان العالي الأميري ببطلان تلك الإشاعات من أساسها وأن الخاصة الأميرية بعد إعلانها السابق بعرض تلك الأرض للتأجير قد عدلت عنه ولذلك فأرض غور الكبد غير معروضة للإيجار بعد اليوم.

عن رئيس الديوان العالي الأميري فؤاد الخطيب " <sup>1</sup>

قدمت الهيئات العربية واليهودية والانجليزية بين عامي 1929-1930 إحصائيات دقيقة عن مقدار الأراضي التي تزيد عن حاجة العرب بحوالي 100 الف دونم، الا أنه من خلال سجلات الطابو تبين أن مساحة الأراضي العربية التي إنتقلت الى الملكية اليهودية بين عامي 1930-1933 بلغت 354118 دونم، وعلى أثر ذلك رفعت اللجنة التنفيذية العربية للمندوب السامي مذكرة توضح فيها مدى الأضرار الناجمة عن عملية تسرب الأراضي لليهود والهجرة اليهودية الى فلسطين، إذ تسببت في قلة نسبة

<sup>1</sup> صحيفة فلسطين. العدد 278، السنة 16، يافا: 25 كانون الثاني 1933، ص4

المحاصيل الزراعية وخسارة تجارية، وبالإستناد الى هذه المعلومات وضحت قيادة اللجنة التنفيذية أنه لم يبقى هنالك أي قطعة أرض فائضة عن حاجة العرب وأن كل دونم يباع سيشكل ضرر على العرب<sup>2</sup>.

وعليه فإن عملية إقتراس الأراضي أتخذت أشكالاً مختلفة من السيطرة البريطانية، ولكن لم تكن الأراضي الوقفية في ظل المجلس أفضل حالاً من الأراضي الأميرية والخاصة. وهذا ما سيتم مباحثته ضمن العنوان التالي :

### الأراضي الوقفية :

يعرف الوقف بأنه مصطلح فقهي إسلامي يعبر عن نوع خاص من التصدق والتبرع في سبيل الخير والإحسان بحيث ينتفع بها الناس على مدى سنين وأجيال وقرون، على أن يكون بأشياء يستفاد من نفعها وغلتها وفائدتها مع بقاء الشيء نفسه وإستمرار عينه مدة من الزمن تطول أو تقصر، مثل الأرض والبناء والبنر والشجرة.

وقد قسمت الأراضي الوقفية حسب المادة الرابعة من قانون الاراضي العثماني لعام 1858 إلى قسمين :

القسم الأول : الأوقاف الصحيحة : والتي حازت على صحتها من خلال ملكية الواقف لرقبة العقار الموقوف ملكاً صحيحاً وعليه لا تجري على هذا النوع من الأوقاف أي معاملات قانونية أو نظامية أو أحكام قانون الأراضي، ويتم التعامل معها على أساس كتابات واحكام الفقهاء<sup>3</sup>.

القسم الثاني: الأوقاف غير الصحيحة : يقصد بها تلك الاوقاف الخيرية التي اوقفها أمراء وسلاطين لا يملكون رقبة العقار الموقوف، وانما تعود ملكيته إلى بيت مال المسلمين أو خزينة الدولة (أي أراضي أميرية). هذا النوع من الوقف اعتبر لاغي بموجب هذا القانون وتعاد ملكية ومنفعة هذه الاوقاف الى بيت مال المسلمين<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> صحيفة فلسطين. العدد 279 ، السنة 16، يافا : 26 كانون الثاني 1933، ص 5 .

<sup>2</sup> عيسى السفري. فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . مصدر سابق، ص224-226 .

<sup>3</sup> حمد احمد يوسف. الوقف الإسلامي في فلسطين منذ اواخر العهد العثماني حتى يومنا هذا. مصدر سابق، ص373-374.

<sup>4</sup> عيلة المهدي. "الأوقاف الذرية الإسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947م". الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي الى

نهاية القرن العشرين –المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427/10-14 ايلول 2006. المجلد الثالث ، تحرير محمد

البخيت، الجامعة الاردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2008 ، ص428-429.

وحسب إستنتاج بعض المؤسسات الوقفية الفلسطينية تقدر حجم الأوقاف حوالي 1.08 مليون دونم خلال فترة الإنتداب البريطاني، ونصف هذه المساحة كان في مناطق 1948، مع العلم أن عملية تسجيل الأوقاف وحصرها في فلسطين لم تكن سهلة سواء في فترة الإنتداب البريطاني وقيام الدولة الصهيونية بسبب تشتت الأوراق وبعثرة السجلات<sup>1</sup>.

أوجدت حكومة الانتداب مجموعة من التعديلات على قانون الأراضي العثماني 1858 وذلك بهدف إحكام السيطرة على أراضي الوقف مثل محاولات سيطرته على الأراضي الأميرية والخاصة. وكانت عمليات تعديل القانون تتم مع الجانب الصهيوني وخاصة رئيس المنظمة الصهيونية د. وايزمن الذي عارض وبشدة ظاهرة انتشار الأوقاف في المجتمع الفلسطيني مخاطباً حكومة الإنتداب:

" إن حالة البلاد الإقتصادية في الوقت الحاضر لا تسمح بإنشاء الأوقاف أو نقل الأملاك عن طريق الهبة. وأن الحالة الإقتصادية للبلاد لا تتطلب فتح دوائر المساحة لتقديم الهبات والأوقاف. فإذا ما أزيلت القيود المتعلقة بإنشاء أوقاف جديدة، فإن قسماً كبيراً من أراضي البلاد سوف يحول إلى أوقاف، وليس ذلك لأهداف خيرية أو دينية، وإنما لإنتزاع تلك الأرض من السيطرة الفعالة للحكومة، وإحباط محاولات إعادة تشكيلها وانتم على إدراك تام بأن وقف الأملاك لا يعني بالضرورة حرمان الواقف وعائلته من الفوائد العظيمة الناتجة عنها.

ومهما تكن سياسة الأراضي المعتمدة في المستقبل، فليس بالضرورة ان تُفرض قبل إعلان الإنتداب. وأن القانون الذي سيعتمد يجب أن يكيف بالشكل الذي يؤكد على إستثناء لإنشاء الأوقاف وإنتقال الأراضي عن طريق الهبات .

وأخمن أنه لن تكون هناك إعتراضات حول القانون المقترح لعمليات شراء الأراضي لغايات توطين الأفراد من اليهود، كما سيكون عليه الحال لو تم ذلك من قبل الصندوق الوطني اليهودياً أو منظمة المستعمرات اليهودية، أو شركة تطوير الأراضي الفلسطينية، أو أية جهات مدعومة من قبل المنظمة الصهيونية"<sup>1</sup>.

صدر قانون الأراضي 1920 الجديد لفلسطين بعد أشهر قليلة من تحولها من الحكم العسكري البريطاني إلى الحكم المدني في شهر ايلول 1920، وهو من أوائل القوانين التي ساهمت بتسهيل محاولات الإنتداب البريطاني السيطرة على الأراضي الاميرية ومن بعدها الأراضي الوقفية، إذ بعد إدخال تعديلات 1919 على قانون الأراضي العثماني 1858 ليسري على جميع الأموال غير المنقولة ومنها أراضي الوقف بمختلف أنواعها. وكما يسري أيضاً على سائر التحويلات للأموال غير المنقولة سواء

<sup>1</sup>سامي محمد الصلاحات. الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي . مصدر سابق، ص 35-36.



بالبيع أو الرهن أو الهبة أو إنشاء الوقف على إختلاف أنواعه. وعليه استحدث هذا القانون بهدف تقييد إنشاء الوقف بالإضافة إلى منح المندوب السامي السلطة المطلقة في إدارة شؤون الأوقاف، وفتح المجال أمام الشركات والأفراد من اليهود لإمتلاك أكبر مساحة ممكنة من فلسطين، وقد نصت المادة الاولى منه على أن عملية إنشاء الوقف الجديد تتطلب موافقة المندوب السامي.

وفي ظل هذه المخططات البريطانية تمت المصادقة بتاريخ 12/3/1921 على تحديد وظائف المجلس خاصة تلك المتعلقة بالبحث في المسائل ذات العلاقة بمراقبة المحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف، ونشر نظام تشكيل المجلس الصادر عن المندوب السامي في الجريدة الرسمية للإنتداب بتاريخ 15 أيار 1921<sup>2</sup>، وقد كان نظام الأوقاف وإدارته معتمدا على النمط العثماني القائم منذ اصدار قانون الأراضي العثماني 1858 والذي أعتبر أساس حيازة الإراضي حتى عام 1947. وكانت الدولة العثمانية تدفع لخزينة إدارة الأوقاف مبلغاً سنوياً يتفق عليه من أعشار القرى والمدن وظل الأمر قائماً حتى عهد الإنتداب، إذ أستمرت حكومة الإنتداب البريطاني تدفع مبلغ سنوي للمجلس<sup>3</sup>.

وبإدراك أمين الحسيني أهمية الأرض الوقفية للحركة الصهيونية أولاً وحكومة الإنتداب البريطاني ثانياً، رفع برقية للمندوب السامي بتاريخ 15 نيسان 1922 لأجل مناقشة مسألة الأوقاف المدرسة ووقف خاصكي سلطان وضرورة حل المسائل المالية بين الحكومة والمجلس<sup>4</sup>.

وتم عقد الجلسة لارنست ريتشموند مساعد السكرتير المدني للمندوب السامي في القدس في 17/5/1922 وعلى أثرها وضعت عائدات الأوقاف المدرسة تحت إشراف المجلس بعد مفاوضات جرت بين الحكومة البريطانية و شيوخ فلسطين بقيادة المفتي أمين الحسيني الذي طالب بالإشراف الكامل على كل أنواع الأوقاف .

وفي اجتماع بين المجلس والحكومة البريطانية طالب المجلس مرة ثانية تولي شؤون الأوقاف المدرسة، وشؤون الأوقاف بشكل كامل مما يدل على عدم تطبيق الانتداب البريطاني للاتفاق بتسليم الاوقاف المدرسة للمجلس. وكان طلب المجلس للمرة الثانية إدارة الاوقاف المدرسة نابع من حاجة المجلس صرف وارداتها على التعليم والأعمال الأخرى، وذلك ضمن إجتماع في دار الحكومة في القدس حضره كل من الحاج أمين الحسيني والشيخ مراد وسعيد أفندي الشوا وعبدالله أفندي الدجاني

---

<sup>1</sup>عبلة المهدي. اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص 62-63  
<sup>2</sup>نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 15/5/1921م". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 13/21/1.39/97؛ صحيفة الوقائع. العدد 58، القدس 1 كانون الثاني 1922، ص 3-5.  
<sup>3</sup>سامي الصلاحات. الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي. مصدر سابق، ص 30-31.  
<sup>4</sup>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (5) 13/22/2، 2/97.

وعارف أفندي حكمت محاسب من المجلس، ومن الجانب البريطاني المندوب السامي والسكرتير العام ومحامي الحكومة والمحاسب ورئيس الجمارك ومساعد السكرتير العام بتاريخ 1922/10/19<sup>1</sup>.

حاول المجلس تنظيم الأوقاف على إختلاف أنواعها ضمن قدراته الضئيلة فبدأ عملية تنظيم أمور الأوقاف الذرية من خلال تعيين مأمور خاص بالأوقاف الذرية لمدينة القدس نظراً لكثرة هذا النوع من الأوقاف فيها وكانت وظيفته تتصف بمسؤوليته عن كتاب الوقف وكيفية التعامل فيه<sup>2</sup>، وقد تم تعيين الشيخ بدر أفندي يونس لهذه الوظيفة بتاريخ 1923/4/26<sup>3</sup>، ففي مدينة القدس تجاوزت العشرين وقفية ذرية وكلها ذات واردات مالية، إلا أنها حملت العديد من المشكلات الكامنة بتنوع معاملات الإيجار، وكيفية تحصيل بدلات الإيجار، وتعدي مأموري الأوقاف عليها، والمنازعات والمراجعات، ومشكلة الوقت الطويل في جمع وارداتها.

أوجد المجلس في ظل هذه المشكلات مجتمعة آلية لمنع إندثار وإضمحلال هذا الوقف وتنمية ريعه. فقد أصدر بتاريخ 2 كانون الثاني 1922 قراراً بتعيين مأمور من أهل الأمانة والدين لإدارة جميع الأوقاف، والقيام بعملية الترميم والتحسين وتنمية ريع الوقف، وتعيين محصل لأموال الوقف ووارداته، على أن يخضع كل من المحصل ومأمور الوقف لمراقبة مأمور المركز، وبالتعاون مع موظفي دائرة الأوقاف. ويقع على عاتق مأمور الأوقاف الذرية مهمة تحضير دفتر يتناول فيه صورة كتاب الوقف، وكيفية التعامل به، ومعلومات عن مسجل العقار الموقوف وصفاته وموقعه وحدوده، وأسماء المستحقين وعددهم وسلالتهم والقابهم، ومقدار إستحقاق كل منهم، ومن ضمن مهامه مراقبة التغيير الذي يطرأ على كل واحد منهم بسبب الوفاة والتوريث، مع الأخذ بدرجة البطون وجهات البر، ومراعاة تنفيذ عمليات الوقف كما أرادها الواقف وحسب شروطه، وتسيير معاملات الوقف وتحصيل ريعه وتوزيعه على مستحقيه بعد النظر في أمور التعمير. وقد خصص له راتب شهري مقداره خمسة عشر جنيهاً، ومعاش للمحصل مقداره سبعة جنيهاً وتستوفى هذه الرواتب من أصل الإيراد السنوي للأوقاف، بشرط أن لا تزيد عن خمسة بالمئة من عموم إيرادات الأوقاف الذرية، وأن يبقى مأمور الأوقاف تحت مراقبة مأمور أوقاف المركز، ويتم إختيار هذا المأمور بالإنخاب<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الأرشيف اليهودية. مصدر سابق، ص 28-30.  
<sup>2</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).  
<sup>3</sup> أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 405  
<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 أب 1922 - اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 405.

ولكن من خلال الوثائق والبرقيات يبدو أن مسألة الإشراف على شؤون الأوقاف من قبل المجلس لم تكن بالسهلة وما يدل على ذلك المراسلات المستمرة بين الجانبين (البريطاني والمجلس) لبحث أمور الأوقاف. ففي 28 أيار 1923 رفع رئيس المجلس رسالة أخرى للمندوب السامي لتحديد موعد يتم فيه مباحثة المشاكل الآتية :

- 1- البحث في العلاقات المالية بين المجلس والحكومة .
- 2- البحث في بدل تخمين الأعشار للأوقاف الآتية: وقف سيدنا موسى وسيدنا داود والشيخ احمد الدجاني وأبي مدين الغوث.
- 3- البحث في الميزانية .
- 4- البحث في إمتناع الشرطة عن القيام بمهامها المختصة بالمحاكم الشرعية والأوقاف .
- 5- البحث في الأوقاف المندرسية.(يتضح هنا عدم حل المشكلة كامله مع الانتداب إذ اثرت هنا مرة ثانية).
- 6- البحث في مأذنة الرمله.

7- البحث في عدم توزيع القرى الوقفية الى مناطق مختلفة عند تضمين الأعشار<sup>1</sup>. وقد رفض المندوب السامي النقاش في هذه المواضيع جميعها وأجل موعد النقاش فيها إلى 6 حزيران من أجل بحثها مع المستر ريتشموند<sup>2</sup>.

من جهة أخرى بدأ المجلس بأخذ الخطوات الأولى بتاريخ 2 من كانون الثاني 1923 لتنظيم الأوقاف المندرسية في القدس بعد أن قرر تعيين مأمور يطوف في القرى المتواجد فيها أوقاف مندرسية لتأجيرها وإستيفاء الأعشار بعد أن كانت الحكومة الإنتدابية تستوفي أعشارها. وبعد عملية التسجيل وتحديد الحدود والمواقع في دفتر مخصص وتحديد ميعاد الحراثة يقوم بطرحها في المزاد العلني، ومن ثم تجري بحقها الإحالة وينتج عن ذلك عدة فوائد للمجلس منها:

1- تثبت أراضي الأوقاف المندرسية المبحوث عنها وإثبات وقفها بإعتراف واضعي اليد وأهالي القرى .

2- إشراف دائرة الأوقاف عليها إشرافاً تاماً.

---

<sup>1</sup> المجلس 1/3 " . أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف (5) 13/22/2،2/97 .  
<sup>2</sup> "صندوق القدس رقم (5) " . أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف (5) 13/22/2،2/97 -.

3- الأمل في زيادة بدلات الإيجار و إنتفاع صندوق الأوقاف من الزيادة على أن يلزم ربط الإيجار بسندات مصدقة في أول السنة احتياطاً وحرصاً على حقوق الوقف في المستقبل. وتقرر تعيين كاتب وقف خليل الحاج عمر افندي طهوب لإتمام هذه الإجراءات لقاء إجرة قانونية وتكليفه بسرعة لإتمام هذه الإجراءات قبل فوات الوقت<sup>1</sup>.

بتعديل قانون إستملاك الأراضي من قبل الجيش الصادر في 1920 (سابق الذكر ) تم سيطرة حكومة الانتداب على الأراضي الوقفية، حيث نص القانون المعدل والصادر في 1923 فيما يخص الأراضي الوقفية : "لدى تطبيق هذا القانون على أرض الوقف يكون لمتولي الوقف أو دائرة الأوقاف إن لم يكن ثمة متول، جميع السلطات وتترتب عليه أو عليها جميع الالتزامات المفروضة في هذا القانون على صاحب الأرض أو المتصرف بها ويدفع ثمن الأرض الى صندوق الأوقاف بإسم الوقف المختص"<sup>2</sup>.

وعلى اساس ذلك قدم المجلس إعتراض على قانون إستملاك الأراضي من قبل الجيش فيما يخص الأراضي الوقفية معتبرا أن إستملاك الوقف دون مسوغ شرعي غير قانوني<sup>3</sup>. مستندا في هذا الموقف على قانون الأراضي العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية، فإن أرض الوقف الصحيح لاتباع و لا توهب ولا تتغير ملكيتها ولا يجوز لأحد التصرف بها خلاف شروط الوقف<sup>4</sup>.

ولكن عند البحث في محاضر المجلس يتضح تقبل المجلس قانون الاستملاك ، إذ صدر أمر من المجلس لمأمور عكا يطلب فيه قبول أموال التعويضات من الحكومة عن قطعة الأرض الوقفية في حيفا وتبليغه بضرورة رفع مبلغ التعويض للمجلس<sup>5</sup>. وهنا يظهر التناقض ما بين الخطاب والتطبيق.

وفي محضر آخر من محاضر المجلس طالب المجلس بتعويضات عن أرض إستملكها الجيش تعود ملكيتها للأوقاف حسب ما ورد في النص الآتي الصادر بتاريخ 1924/1/16 :

" إن الأراضي التي ضبطتها الحكومة للجيش استخدمها الجيش وتصرف بها والتعويضات قبضها أصحاب الأراضي الوقفية ولم يبق الا حصة إدارة الوقف فقط أما الجلسة الأخيرة التي عقدت مع مدير الأراضي فقد تقرر فيها أن يكتب لإدارة التعويضات بعدم دفع شيء منها لطالبيها الا بحضور القاضي

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- اول 17كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القراروقف 1/5، التاريخ القرار 2 كانون الثاني 1923 ، رقم القرار 371 .

<sup>2</sup>عيلة المهدي. اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني . مصدر سابق، ص 65-66

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 120.

<sup>4</sup>سميح حمودة. الاستيلاء الصهيوني على الارض الفلسطينية ومحاولات المجلس الاسلامي الاعلى بالقدس للحفاظ عليها. حوليات القدس، العدد 11، صيف 2011، أرشيف إحياء التراث.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف

مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القراروقف 0/3 ، التاريخ1923/8/13، القرار رقم 39.

الشرعي ومعرفته ----- فتقرر أن يكتب لجناب مدير الأراضي عن ذلك وأن يكتب لمأمور يافا بأن يقبض حصة الوقف من التعويضات المذكورة لان الإمتناع عن القبض مما لا فائدة منه لجهة الوقف ولا يمكن من إسترداد الأراضي " 1.

وفي كتاب لمأمور أوقاف يافا مرفوعاً للمجلس يوضح وجود أربع قطع من الأراضي في الرملة قد سُيطر على قسم منهم لوضع مقر للقيادة العامة وتم السيطرة أيضا على الأراضي الوقفية- وقف ذري - المجاورة لهذه القطع الأربعة. لذلك طلب مأمور يافا من المجلس متابعة القضية. للوقف وطلب المجلس بيان من الحكومة يوضح الحجج التي إعتمدت عليها للسيطرة على الوقف<sup>2</sup>.

وفي نفس الفترة صدر عن المجلس الممثل برئيس المجلس والأعضاء الأربعة قرار آخر يقبل فيه إستملاك الحكومة لقطعة أرض ووقفية عائدة لجامع الياجور في حيفا والمعروف بجامع النصر، وقبول إستبدال قطعة الأرض بثمنها الذي اقر من قبل الحكومة الإنتدابية، وبأذن من قاضي حيفا الشرعي. وقد أمر المجلس مأمور عكا بإجراء الفراغ لدى دائرة الطابو وقبول مبلغ التعويضات<sup>3</sup>، الذي قدر بثلاثمائة وأربعة وتسعون جنيهاً وثمانية وثلاثون مليمًا عن قطعة الأرض التي إستملكها من أجل سكة الحديد. وفعلياً تم وضع المبلغ في صندوق الأوقاف الا أنه حول للجنة الأوقاف المحلية لعمارة الجامع الجديد في حيفا بعد موافقة المجلس على تسليمه لمأمور عكا لصرفه في سبيل المساعدة على تعميرات الجامع الجديد<sup>4</sup>.

وتجسد أراضي يافا مثالا آخرًا على قبول المجلس التعويضات مقابل سيطرة الجيش على الأراضي بأمر من الحكومة، وكتب المجلس لمأمور يافا بقبض حصة الوقف<sup>5</sup>.

بالاطلاع على القرار 19 والقرار 20 من المحضر الثاني للمجلس يظهر النقاش بين اعضاء المجلس لقرار حكومة الإنتداب البريطاني إستملاك أرض مجاورة لباب الرحمة في القدس بغرض إقامة نصب تذكاري عليها للمصريين المسلمين المتوفين أثناء الحرب العالمية الأولى<sup>6</sup>. وبعد عدة أشهر صدر

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار 6/1، التاريخ 1924/1/16، القرار رقم 574.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 18.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 10/1، 1924/4/10، القرار رقم 634.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 10/1، التاريخ 1924/7/1، القرار رقم 690.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 6/1، 1924/1/16، القرار رقم 574.

<sup>6</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2نيسان 1926- 19 حزيران 1929ملف رقم (14/2.1/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 17/1/1، 1926/5/2، القرار رقم 19.

قرار من المجلس يسمح بامتلاك الأرض من أجل إقامة النصب التذكاري مقابل ابتياعها ودفع ثمنها رغم توضيح المجلس في نفس القرار أنه لم يسبق أن وضع نصب تذكاري في داخل مقبرة تعود للمسلمين<sup>1</sup>.

إن تخلي المجلس عن هذه الأراضي للحكومة مقابل التعويضات التي تدفع للمجلس ما هي إلا تنفيذًا للقوانين البريطانية. مما أدى لتوسع الانتداب البريطاني في إيجاد القوانين المسيطرة على الأوقاف. فقد اصدرت حكومة الانتداب في الأول من آب عام 1926 قانونًا جديدًا يسهل عملية الاستحواذ على الأراضي الوقفية. فقد نصت المادة السابعة منه:

" يحق للحكومة أو أي مجلس بلدي أو محلي أو سلطة أخرى محلية أو شخص يقوم أو هو على وشك القيام بمشروع أن يضعوا ايدهم في الحال على الارض اللازمة لاقامة المشاريع عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه أو تخلف عن المفاوضة مع المنشئين بشأن مقدار التعويض الذي يدفع له أو إذا لم يتفق المنشؤون مع هولاء الأشخاص على مقدار التعويض خلال خمسة عشر يوماً. وإذا رفض صاحب الأرض السماح للمنشئين بوضع ايدهم على الأرض. فيجوز لهم أي المنشئين أن يقدموا طلباً بذلك الى رئيس محكمة الأراضي الوقفية ضمن دائرة اختصاصها اذا إقتنع رئيس المحكمة بذلك يصدر قرار بتوقيعه ينص على تسليم الأرض للمنشئين.

لدى تطبيق هذا القانون على أرض وقف، يكون لمتولي الوقف أو لدائرة الأوقاف أن لم يكن ثمة متول، جميع السلطات وتترتب عليه أو عليها جميع الالتزامات المفروضة في هذا القانون على صاحب الأرض ويدفع ثمن الأرض الى المتولي أو الى صندوق الأوقاف، أن لم يكن للوقف متول بإسم الوقف المختص<sup>2</sup>. كما أعطت المادة الحادية والعشرون من قانون نزع الملكية " الهيئات الرسمية والشعبية وحتى الأفراد الحق في إستملاك أراضي الوقف"<sup>3</sup>. حيث بينت أنه يحق لرئيس محكمة الأراضي أن يعين مقدار التعويض اللازم لأخذ الأرض من صاحبها، وإذا رفض صاحب الأرض التعويض فيقوم المنشؤون بدفع التعويض للمندوب السامي وإيداعه في محكمة الأراضي، وبعد ذلك يقوم مدير الأراضي بإجراء تسجيل ملكية هذه الأراضي للمنشئين، وإذا وجد المنشؤون ان هذه الأرض غير لازمة لحاجات المشروع فيسمح لهم بالتفاوض مع أي شخص لبيعها له بالسعر الذي يحدونه والذي لا يستطيع أحد دفعه سوى المنظمات الصهيونية .

تعد قرية القباب تطبيق مباشر للقانون، إذ كان النصف منها وقف لمصلحة الحرم الشريف والنصف الثاني وقف على قناة السبيل في الحرم الشريف، أما مزرعة كفر طا فجميعها وقف على ماء

<sup>1</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (13/1926/1.2/14).أرشيف

<sup>2</sup> مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/21/5، 1926/9، القرار رقم 20 .  
<sup>3</sup> محمد سلامة النحال . سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية . مصدر سابق، ص 62-63.

<sup>3</sup> عبلة المهدي. اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني . مصدر سابق، ص 66.

السبيل في الحرم الشريف، ورغم ذلك أعلنت الحكومة سيطرتها على هذه الأوقاف من أجل إنشاء طريق عام ضاربة بقرارها هذا حكم الشرع في موضوع الأوقاف<sup>1</sup>.

وقبول تعويضات جامع النصر في حيفا من قبل المجلس، وإستبدال قطعة أرض أخرى بثمنها بعد ما أقر قاضي حيفا الشرعي ومأمور أوقاف عكا عملية إجراء الفراغ لدى دوائر الطابو وقبض مبلغ التعويضات<sup>2</sup> ما هي الا أمثلة مؤكدة على تطبيق المجلس لهذه القوانين التوسعية الصادرة من الانتداب البريطاني على حساب الأراضي الوقفية .

في نفس السياق تظهر المحاضر الرسمية للمجلس طريقة أخرى للسيطرة البريطانية على أراضي الأوقاف وتتمثل بمنع تنقل أهل القرية الا بورقة رسمية تسمح بقضاء حوائجهم محاصرين بقوة عسكرية بريطانية، الامر الذي يلحق الضرر بالأراضي الزراعية الوقفية اذ يحول دون قيام السكان بواجباتهم تجاه هذه الأراضي. ففي 1923/9/9 ناقش المجلس أمر أهل قرية دورا الذين رفعوا شكوى للمجلس يطلبون منه التدخل بينهم وبين حكومة الإنتداب البريطاني التي تحاول السيطرة على الأراضي الزراعية الوقفية من خلال منع تجوالهم وتنقلهم، مما نتج عنه إنتهاء موسم الحصاد وتعطيل زراعة الأراضي وحرارتها التي تعود عائدتها الوقفية إلى صندوق الأوقاف<sup>3</sup>.

وبإصدار قانون نزع الملكية للأراضي 1926 وحسب المادة 21 من القانون أعطت الحكومة البريطانية الحق للهيئات الرسمية والشعبية وحتى الأفراد إستملاك أراضي الوقف، وبذلك أوجدت الحكومة الإنتدابية قوانين إستملاك الأراضي الوقفية وإنتزاعها للهيئات والمؤسسات الخاصة وحتى الأفراد في حالة إقامتهم للمشاريع، وكان اليهود أوفر حظاً بالحصول على هذه الأراضي لتمتعهم بوفرة المال<sup>4</sup>.

وبالنظر إلى رد المجلس فكان الإعتراض الصادر بتاريخ 1926/7/20 يمثل إحتجاج المجلس على قانون نزع الملكية 1925 و 1926 وخاصة بما تحتويه مواد المعدلة من السيطرة على أراضي الاوقاف<sup>5</sup> . وبتاريخ 28 شباط 1927 حول المجلس كتاب قانون نزع الملكية إلى مفتي القدس لبيان

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، نوع القرار وقف/1/6، القرار رقم 687.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف/10/1، رقم القرار (634)، 1924/4/3.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- اول 17كانون الاول 1924ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 81، نوع القرار وقف/1923/9/2، 9/1.

<sup>4</sup>عيلة المهدي. أوقاف القدس في زمن اللانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص 67-68.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 353.

النصوص الشرعية، مع توضيح أن بيان المنفعة العامة من نزع ملكية الأوقاف يحدد من قبل الحاكم الشرعي<sup>1</sup>.

تعد قرية بصة أم العلق من الأراضي الوقفية الشاسعة الصالحة للزراعة وتبلغ مساحتها الآف الدونمات مثلاً على إستملاك الأراضي الوقفية، فقد صدر قرار من قبل المجلس بتاريخ 17 تموز 1929 بشأن مباشرة تأليف لجنة خاصة تقوم بمسح أراضي القرية تحت إشراف مأمور نابلس، لوضع حدود وعلامات توضح المساحة الوقفية، بمساعدة أهل القرية القائمين عليها وفق عقود المزارعة وخاصة بعد تعرض هذه الأراضي لخطر التملك اليهودي<sup>2</sup>. وقد حاول اليهود مرة ثانية شرائها أو إستئجارها عام 1933 من المجلس لكي يستثمرونها بالزراعة، الا أن المجلس رفض، فما كان منهم سوى شراء ما يجاور البصة من الأراضي حتى يسهل عليهم توسيع ملكياتهم على حساب أراضي هذه القرية الوقفية.

ورغم موقف المجلس وعدم بيعه الوقف الا أن أصحاب الأراضي المجاورة باعوا أراضيهم وتجاوزوا على حدود أراضي بصة أم العلق وبذلك فشل موظفي الأوقاف والمجلس من إفشال إستملاك هذه الأراضي<sup>3</sup>، وحتى تاريخ 17/5/1947 ظلت أراضي البصة غير واضحة المعالم بالنسبة للمجلس وحاول المجلس تقسيم أراضي هذه القرية إلى ثلاثة أقسام تتمثل بما يلي:

أ- أراضي يملك مزارعيها حق التوريث والتصرف فيها مثل أراضي سيدنا علي.

ب- أراضي لا يملك المزارعين اي صورة ثابتة لملكيتها.

ت- أراضي لا تديرها الأوقاف رغم أن غالبيتها موقوفة على المساجد<sup>1</sup>.

وبقانون رفع إيجارات العقارات الوقفية تسهل السيطرة البريطانية على الأوقاف، إذ بعث السكرتير العام لحكومة الإنتداب للمجلس كتاباً نص على :

"أن عقارات الوقف التي لم توضع بالمزاد العلني قبل سنة 1921 يجري عليها قانون زيادة

الإجارات التي تُؤجر بالمزاد العلني قبل السنة المذكورة، فيجوز دوام إيجارها على ماهي عليه. فنقرر إجابته أن

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (13/1926/2.14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 15/1، التاريخ 2 حزيران 1927، رقم القرار 673.  
<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (13/1929/3.14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 3446، التاريخ 17 تموز 1929.

<sup>3</sup>صحيفة فلسطين. السنة 16، العدد 267، يافا: 11 كانون الثاني 1933، ص 7



عقارات الوقف سواء كانت مضبوطة أو مندرسة فإنها كانت قبل سنة 1921 تطرح بالمزاد العلني من قبل دوائر الأوقاف والمعارف وتحال لطالبيها ولا يوجد وقف مضبوط أو مندرس الا وتجري عليه المزايدة العلنية فقانون زيادة الإيجار لا يطبق على الأوقاف المذكورة<sup>2</sup>.

إستدعي محمد النابلسي متولي وقف ابي مدين الغوث من قبل المجلس بسبب رفضه رفع الزيادة في إيجار إحدى الدكاكين العائدة للوقف بحجة أن الإيجار الذي سنته الحكومة لا يساعد على اخراج المستأجر القديم، فقرر المجلس أن عملية تأجير هذه العقارات دون مزايدة علنية مخالف للاصول اللازم إتباعها<sup>3</sup>.

ومن جانب آخر أظهر المجلس مرة أخرى استنكاره لسياسة الحكومة البريطانية تجاه الوقف ومسائله بعد أن قررت عدم صلاحية المحاكم الشرعية في النظر بدعوى الوقف واناطة هذه المسؤولية بالمحاكم النظامية. فقد قرر يوم الخميس الموافق 1927/1/15 الوقوف بوجه هذا القرار من خلال رفع شكوى لجمعية الأمم ووزارة المستعمرات، الا أن الحكومة البريطانية طالبت بسرعة تنفيذه<sup>4</sup>. وبتاريخ 1927/2/2 صدر قرار إعتراض آخر من قبل قاضي القدس على قرار الحكومة البريطانية بتحديد صلاحيات المحاكم الشرعية في دعوى الوقف وأن المجلس سيتابع إحتجائه لحين رجوع حكومة الإنتداب عن قرارها<sup>5</sup>.

وبأسلوب آخر تمت السيطرة على حمامات جامع الظاهر عمر والطريقة هذه المرة عملية ترميم الحكومة البريطانية لهذه الحمامات مستغلة عدم إهتمام المجلس بعملية الترميم وهذا ما يوضحه النص الآتي:

"من مطالعة الأوراق ظهر أن الحكومة لا تعترف للمجلس الا بحمام واحد من الثلاثة حمامات وهو حمام جامع الظاهر (الضاهر) --- هو أنه حاصل لدى مديرية الأراضي بوجود حقائق الثابتة بأوراق ومضابطة رسمية فلذلك يقتضي هذه الحقائق بوثانقها بجانب المحكمة على الصورة الآتية :

---

<sup>1</sup>الاجتماعات الدورية لمأمور الاوقاف جلسة 1947/5/17. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (4) وثيقة رقم (13/45/2.9/97).

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 107.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. التاريخ 1922/9/14 ، القرار رقم 115.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 14/1، رقم القرار 591.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار شرع 1/9، رقم القرار 624.

1) أن حمام جامع الظاهر المعترف فيه هو وقف صحيح ومحكوم فيه ضمن دعوى صحيحة وبموجب إعلام حكم ----- القطعة منذ تاريخ 1313 هجرية عن مضابط محكمة إدارة طبريا المقدرة والمختلفة التواريخ وعدا عن مضبط مجلس بلدية طبريا أيضا المؤرخ 1311/6 هجرية /127 المعترف فيها من أطراف هيئة المجلس بوقفية هذا الحمام وفقاً صحيحاً لا متاجر فيه .

2) بتاريخ 1 شباط 1309-1311 هجرية مالية كان خرج من مركز ولاية بيروت لامر الولاية مدير معارف الولاية ان ذاك محمود جلال الدين بيك لأجل الدور و التفتيش والتحقيق في الأوقاف المدرسة بناءً على حدود الإرادة السلطانية حينئذ بالحاق هذه الأوقاف بدوائر المعارف المحلية ويصرف ريعها على مكاتب المسلمين \_\_\_\_\_ وبحضور قائم مقام محمد سعيد أفندي وهيئة مجلس إدارته وأمور دفتر \_\_\_\_\_ الواء وهيئة المعارف جرى التحقيق على الأوقاف المدرسة وقد تبين وثبت أن الحمامين ومقام الشيخ عيسى والعرضات المجاورة له مع الأراضي الواقعة في جوانب عمر الظاهر الأربعة هي من الأوقاف المدرسة وبعدما تأكد وثبت ذلك بقية هذه الأوقاف المدرسة تحت يد المعارف لإدارة المكاتب المذكورة بريعتها وتحرر بذلك مضبطة مؤرخة في شباط 1309 هجرية من جميع الهيئة المذكورة أسمائهم أعلاه ومما ذكر من هذه المضبطة من العبارات المؤيدة ما يأتي بقية، أن جامع عمر الظاهر من جوانبه الأربعة هي أراضي مندرسة وأن مقام الشيخ عيسى والعرضات التي بجانبه هي أوقاف مندرسة .

3) ثم بعد هذا التاريخ لم تتمكن إدارة المعارف من تعهد الحمامين المذكورين بالتعمير اشرف على الإندثار فوضعت يدها عليها دائرة البلدية وعمرتها بأمر الحكومة تحت شروط وترتيب مخصوص متفق عليه بين الحكومة والمعارف والبلدية على أن يصير ريع الحمامات الثلاثة مع بعضها وتأجيرها صفقة واحدة خوفاً من حصول المضاربة عليها في كيفية تأجيرها والمحافظة على عينها من الإندثار وقسمت ريعها ثلاث أقسام القسم الأول 4 قراريط للجامع تلقاء حصة حمام الظاهر القسم الثاني 8 قراريط للمعارف تلقاء حصة الأوقاف المدرسة 12 قراريط للبلدية وجرى التعامل على هذا الوضع الى يومنا الحالي.

4) فالحكومة في وقته ثبت لديها أن الحمامين اللذان هما موضع البحث الآن هما أوقاف مندرسة وتسلمتا على هذه الصورة للمعارف وجرى عليهما التعامل منذ القدم الى الآن فهل يجوز للحكومة الحاضرة نقض ما هو ثابت ومحقق لدى الحكومة السابقة ومعترف به منها وجرى عليه التعامل وعليه مرور الزمن سنين عديدة وأحقاب طويلة .

بناء على ما ذكر ثبت أنه ----- الأوقاف المدرسة من الحمامين 8 قراريط من أصل أربع وعشرون قيراط ولا ----- أن الأوقاف المدرسة تحولت للمجلس الإسلامي الأعلى بموجب قانون المتصرفية من الحكومة نفسها . فالرجاء عدم التعرض لهذا الحق \_\_\_\_\_ اثباته وتقديره أن يبقى

لمديرة الأراضي شبيهة في جميع ذلك فالمجلس مستعد للبحث معها واقتناعها بما لديه من الوثائق الرسمية وهذه الكتابة بصورة جواب على الكتاب الوارد من الحكومة المؤرخ 3 أيلول 1923<sup>1</sup>

وقد عين المجلس الإسلامي الأعلى الحاج سعيد أفندي للإهتمام بموضوع الحمامات والبحث مع المالية ومحاسبتها على ما يخص الأوقاف من دخلها إعتباراً من أول الإحتلال<sup>2</sup>.

ويتضح من خلال البرقيات المتواصلة بين الإنتداب البريطاني والمجلس توصل الطرفان لإتفاق في عام 1927 تضمن موافقة المجلس على قرار السكرتير العام بمسألة الحمامات، بحيث تم حل الاشكال بحصول الاوقاف على السدس بدل إيجار الحمامات أي ما هو مجموع 500 جنيه مصري من مجموع إيجار السنة على أن يدفع المستأجر إيجار سنوي مقداره 3000 جنيه. وعلى الرغم من أحقية المجلس بالثلث وخاصة أن ريع هذه الأوقاف أي الثلث منها يصرف على تعليم أبناء المسلمين في طبريا، ولكن هذه الموافقة تضمنت شروط: وهي الإعتراف للأوقاف بحق السدس من الأبنية التي ينشأها المستأجر بعد هدم العقارات الوقفية، وأن يشرف المجلس على أعمال البناء ويصادق على الميزانية السنوية. وقد رفض المجلس تلميح السكرتير العام البريطاني باستخدام قانون نزع الملكية وخاصة أنه مخالف لأحكام الشرع ويجعل الأوقاف الإسلامية عرضة للخطر، موضحاً المجلس ثقته في بريطانيا التي لن تمس عواطف المسلمين وعقائدهم الدينية وتجرح مشاعرهم<sup>3</sup>.

ورغم ذلك وقع رئيس المجلس بالنيابة عن المجلس هذه الإتفاقية مع الحكومة الإنتدابية بتاريخ 23 حزيران 1927<sup>4</sup>، ولكن ضمن الإجتماع الدوري للمجلس في 17/5/1947 تبين أن مشكلة الحمامات لم تحل، إذ صرح محاسب الأوقاف دخل الحمامات سنوياً 12 ألف جنيه لا يصل منه سوى 187 جنيهاً فقط رغم أن للمجلس السدس<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم(1): من 16 اب 1922 - اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 12/1، رقم القرار 78 .  
<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 12، نوع القرار وقف 12/1.  
<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/12، التاريخ 1927/2/28، رقم القرار 629 .  
<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 12/1، التاريخ 23 حزيران 1927، رقم القرار 698 .

## موقف المجلس الإسلامي الأعلى من الإعتداء على الأوقاف

### أ) الأوقاف المندرسة:

الأوقاف المندرسة هي الأوقاف التي اختفت وثائق وقفها ولا يعرف من هو واقفها أو الجهة المستفيدة منها، مع بقاء حالتها وصلاحيات منفعتها خاصة الاراضي منها. ويتم التعامل معها على أساس مدة وقفيتها التي كانت ثابتة منذ فترة زمنية طويلة ومتعرف عليها بأنها وقف، وعليه كانت إدارة الأوقاف تتصرف بربقتها كما تنشأ من مزارعة أو إجارة أو مقاطعة بإعتبار أنها وقف صحيح. وفي فلسطين الكثير من الأراضي الواقعة ضمن الأوقاف المندرسة، وفي أواخر الفترة العثمانية لحقت هذه الأوقاف دائرة المعارف الحكومية، بحيث تم استغلال مواردها في النظام التعليمي العثماني. وتم تسجيلها فيدائرة الطابو منذ عام 1859 تحت اسم "أوقاف مندرسة"<sup>2</sup>.

منذ تأسس المجلس تم نقل هذا النوع من الأوقاف تحت سلطته وإدارته بموجب قرار المندوب السامي الصادر بتاريخ 1921/12/9، إلا أن المعارف الحكومية إستمرت مسؤولة عن هذا النوع من الأوقاف<sup>3</sup>، وقد تسلم المجلس دفتراً للأوقاف المندرسة من الإدارة البريطانية خلال سنة 1922-1923<sup>4</sup> يحتوي على قائمة بالأوقاف المندرسة، ودفتراً آخر من إسعاف النشاطيبي مفتش معارف قضاء القدس بتاريخ 1926/6/21، لكن لم يلقَ هذا النوع من الأوقاف إهتمام المجلس الا في 1946، بالرغم من حاجة المجلس لإيرادات مادية في تلك الفترة، وبالرغم من كمية الإيرادات التي كان بالإمكان تحقيقها من خلال هذا النوع من الأوقاف<sup>5</sup>.

أصدرت الحكومة قرارا بتاريخ 1923/10/17 قسمت فيه الأوقاف المندرسة إلى قسمين: قسم رمزت له بالرمز (A) وقسم بحرف (B) و سلمت الحكومة البريطانية لدائرة الأوقاف ما كان تحت رمز (A) وبلغت اللجنة المجلس رسمياً، إلا أن المجلس حاول تكرار مخابرة الحكومة بشأن تسلم الأوقاف فعلياً لمأمورها، لكن الحكومة أحجمت عن التسليم بإعتبار هذه الأوقاف جزءاً من الأعتشار العمومية. وكلف المجلس مأمور الأوقاف لإجراء قيمة تخمينات العائدة للأوقاف المندرسة عن السنة

---

<sup>1</sup>"الاجتماعات الدورية لمأمور الأوقاف ملف رقم (4)". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (13/45/2.9/97) جلسة 1947/5/17.

<sup>2</sup>Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.p. 119

<sup>3</sup>عبلة المهدي. *اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني*. مصدر سابق، ص89-91.

<sup>4</sup>Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.p. 119

<sup>5</sup>عبلة المهدي. *اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني*. مصدر سابق، ص89-91.

1923 والسنين السابقة لإجراء المحاسبة عنها في مالية القدس، ولكن لم تجر المحاسبة ولم تدفع قيمة التخمينات رغم حاجة المجلس لهذه الأموال لصرفها على المكاتب الأهلية<sup>1</sup>.

إستغل عدد من متولي الأوقاف غياب الأوراق التي تثبت وقفية الوقف المدرس وتم تحويل ملكية الوقف إلى ملكية خاصة يتم تسجيلها في الطابو، خاصة وأن مؤسسة الأوقاف لم تحاول إثبات حقها في تلك الأوقاف الا بعد أن أصدرت الحكومة قانون إنتقال الأراضي لعام 1934 القاضي بضرورة تسجيل كافة الأراضي والعقارات في فلسطين، وعلى أساس ذلك قام المجلس بأصدار الأوامر إلى دوائر الأوقاف في فلسطين لتقديم معاملاتها إلى دوائر الطابو ولتسجيل الأوقاف التابعة لدوائرها .

وبمحاولة بعض الاعيان تسجيل الأوقاف رسمياً قابلتهم مجموعة من المعوقات في سبيل تنفيذ شروط تسجيل الوقف في الطابو، إذ كان يشترط وجود خرائط للوقف الذي سيتم تسجيله في دوائر الأوقاف وعدم وجود خرائط للغالبية العظمى من العقارات الوقفية بسبب إشكالية جديدة، وعليه توقفت عملية التسجيل حتى يتم مسح تلك الأوقاف، وفي بعض الحالات كانت خرائط الوقف تسجل في أسم متولي الوقف وبذلك يحول الوقف إلى خاص<sup>2</sup>.

تتعدد الأمثلة الخاصة بكيفية تعامل المجلس مع الأوقاف المدرسة. ففي القرار 139 من محاضر المجلس وجه قاضي الناصرة كتاب للمجلس يوضح فيه أن أربع من مستأجري دكاكين الأوقاف توقفوا عن دفع الحكر بعد إنقضاء الحرب العالمية الأولى و ينكرون أن المحلات وقف لذلك يطلب القاضي من المجلس التحري عن المستندات<sup>3</sup>.

وفي قضية أخرى يظهر تعدي الحكومة البريطانية على أملاك الوقف المدرس، ففي 1923/7/18 رفع كتاب من مأمور الاوقاف للمجلس يوضح فيه طمع حكومة الإنتداب في دكاكين وقفية مسجلة ضمن الأوقاف المدرسة، وهذه الدكاكين لم تحقق إيرادات وقفية بسبب عدم دفع دائرة المعارف العائدات

---

<sup>1</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1):من 16 آب 1922-17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 7/5، القرار رقم 140.

<sup>2</sup> عيلة المهدي. اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص73-74

<sup>3</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1):من 16 اب 1922-17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 139.

عنها، وإستغلال عائدتها في تعليم المسلمين وغير المسلمين، ومن يقوم بجميع معاملات ودفاتر هذا الوقف هي المعارف الأهلية الإسلامية المستقلة عن إدارة الحكومة البريطانية.

وضح المجلس أن هذه الدكاكين حكراً على المسلمين ولايجوز التصرف في أموال عائداتها بالأمر العمومية المختلطة بين المسلمين وغير المسلمين. وبالنتيجة كون هذه الأوقاف مندرسة عائدة للمعارف الأهلية الإسلامية لا يمكن بأي وجه من الوجوه الشرعية والقانونية إعتبار هذه المباني ملكاً للحكومة، إلا إذا أرادت الحكومة إستخدام أسلوب الإستبدال والإغتصاب للأوقاف المدرسة، وقد أمر المجلس مأمور يافا بإستلام هذه الدكاكين وتأجيرها على نفس حال عقارات الوقف<sup>1</sup>.

إن عدم تمكن المجلس جمع إيرادات الأوقاف المدرسة وعدم إجراء مسح شامل لها كان يدخلها في إشكاليات جمع إيراداتها. فقد رفع المجلس كتاب إلى مأمور الخليل يستعلم منه إذ ما استلم عائدات الأوقاف المدرسة من الحكومة؟ وهل حصل ريعها من السنة السابقة وما قبلها وأين هو هذا العائد؟ وإن أجرت؟ وما مقدار بدلاتها؟ رد مأمور الخليل أن مجموع هذه الدونمات يزيد عن ثمانية دونمات وإجارها قليل جداً بالنسبة إلى مساحتها، وكان هذا الرد بمثابة علامة إستفهام للمجلس إذ أمر بتوضيح وبيان قلة الإيجار بالنسبة إلى المساحة<sup>2</sup>.

نشرت جريدة فلسطين تحت عنوان " مزارعو جيوس والمفتي الأكبر عدوان اليهود على المزارعين العرب " بينت فيه أن هنالك شكوى قد رفعت من قبل أهل جيوس لسماحة المفتي أمين الحسيني حول مقبرة لأموات المسلمين تحتوي على قبور قديمة وجديدة وأراضي لهم حق المزارعة فيها منذ زمن طويل وقعت ضمن الأراضي المباعة لليهود. بدأت قصتها عندما إشتراها عبد القادر أفندي الصلاحي رغم أنها وقف مندرس ولقاء دين عليه إحيلت الى المزاد العلني، وتم بيعها للادون اليهودي لتفنسكي وضعاً يده على 400 دونم من الأراضي، وعلى الرغم من إعتراض محمد أفندي وتوفيق أفندي الرازق اللذان يملكان أراضي مجاورة لهذه الأراضي المباعة. وبذلك شمل البيع أراضيهم رغم أنهم بينوا أن أرضهم ومن ضمنها عمارة ودار غير مذكورين في وثيقة وضع اليد، واجتمع مئات المزارعين العرب الذين أخذت حق المزارعة منهم ورفعوا العرائض لمأمور الإجرة وللمجلس إلا أن قرار المحاكم بشأن إعتراضهم ضرب بعرض الحائط وتم تسليم 400 دونم للادون لتفنسكي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 15/5، رقم القرار 12.

<sup>2</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 2/5، رقم القرار 40.

<sup>3</sup> صحيفة فلسطين. السنة 16، يافا 28 تشرين الاول 1932، ص8.

كما تبين محاضر جلسات المجلس حاولت إنقاذ أراضي بيسان الوقفية من الضياع، إذ كلف المجلس متولي الوقف لجمع الأدلة والأسباب الثبوتية الشرعية لإثبات وقفية أراضي بيسان بالتعاون مع مأمور أوقاف نابلس نظراً لإرتباط أوقاف بيسان فيه، وأيضاً بالكتابة إلى السكرتير العام السياسي عن مشكلة عدم وجود أوراق ثبوتية لهذا الوقف في السجلات إذ اعتبرت هذه الأراضي والجامع أوقاف مندرسة عند عموم الأهالي ومشهورة منذ القدم بذلك، وقد أصدر المجلس طلب للحكومة البريطانية يطلب منها إصدار الأوامر بخصوص التخطيط والتطويب على أسم الوقف<sup>1</sup>.

ولم تكن الحكومة الانتدابية هي المعتدي الوحيد على أراضي الوقف المدرس فهناك اعتداءات محلية كثيرة على هذا النوع من الأوقاف نظراً لغياب الوثائق الوقفية، ففي 1922/8/31 تم إستدعاء أمام وخادم مقام النبي يونس عليه السلام للتحري عن إعتداء عبد الرازق بن شحادة على أرض مساحتها دونم واحد تتبع المقام، وقد هدم القبور فيها ووضع يده عليها بمساعدة مأمور الوقف الخيري، وتم توجيه إستدعاء لمدير الأوقاف العام لإجراء ما يقتضي الأمر وأعلام المجلس<sup>2</sup>.

وتعرض المجلس للوم والانتقاد بإهماله واجبات الإنفاق على المدارس التي يصرف عليها من ريع الأوقاف المدرسة ففي جريدة فلسطين تحت عنوان " المجلس الإسلامي الأعلى وواجبه نحو المدارس " شكى الأستاذ المدرسي سمير الجاعوني إهمال المجلس هذه المسألة قائلاً: "---وكم من مرة لفتنا انظار زعمائنا وكبرائنا الى هذه النقطة فكانت كلمتنا تذهب كأنها في واد او نفخة في رماد وقد جهل هؤلاء السادة انهم اذ يمتنعون عن تقديم مساعدتهم فكانهم يرفضون تأدية واجب محتم عليهم تأديته اننا لم نسمع مرة ان زعيماً تبرع او عطف على المدارس الاهلية التي عليها الاعتماد في اخراج ناشئة قوية تعرف معنى الحياة والحرية وتقدر مغزى الاستقلال وانا ما أتيت بكلمتي هذه الا لاعود مكرراً الطلب بضرورة مؤازرة هذه المدارس وانني اذا الفت في الدرجة الاولى مجلسنا الاسلامي الاعلى الموقر ولا يغرب عن بال احد ان المجلس قد استولى على المبالغ المجموعة من الاوقاف المدرسة فحري وجدير بأعضائه ان لا يعضوا الطرف عن هذه المسألة الحيوية الهامة هذا ما احببت ان أدلي به لكي يطلع عليه اعضاء المجلس الكرام ليلووه الاهتمام والعناية اللازمة بذلك --- وانا كمعلم في تلك المدارس اعرف تماما حالتها المالية وانا لما يفعلونه لمنتظرون"<sup>1</sup>.

على الرغم من أن المجلس بتاريخ 1927/2/1 تباحت في قرار كان قد أصدره بتاريخ 15 كانون الأول 1924 يلزم صرف واردات الأوقاف المدرسة في طولكرم على تعليم أبنائها، واتخذ في هذا الشأن عديد الامور منها: يصادق المجلس على إنشاء لجنة معارف أهلية إسلامية في طولكرم، على أن

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 16/1، رقم القرار 108.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار 1479.

ترفع اللجنة كل سنة ميزانيتها للمصادقة عليها قبل صرف الواردات، وأن تفتح مدارس الجديدة بعد موافقة اللجنة ومفتش المعارف الأهلية الإسلامية التابعة للمجلس، ويتم تعيين المديرين والمعلمين للمدارس الأهلية المرشحون من اللجنة وبمصادقة من مفتش المعارف الإسلامية، وبشرط أن كل ما تحدته اللجنة من مدارس جديدة وعقارات يسجل بإسم الأوقاف لتعليم أطفال مسلمي طولكرم<sup>2</sup>. إلا أن هذه الرسالة توضح إهمال هذه اللجنة بصرف الواردات على التعليم وخاصة جراء الازمة المالية التي كانت تعاني منها إدارة الأوقاف .

ولم تكن مدارس يافا أوفر حظاً، إذ رفع قاضي يافا طلب للمجلس يرجو منه الضغط على الحكومة البريطانية لإرجاع مدرسة العجمي التابعة للأوقاف المندرسة تحت سيطرة الأوقاف، بعد قيام الحكومة الإنتدابية بالسيطرة عليها نقطة للشرطة، وطلب إحياء مدرسة جامع يافا الكبير وتعيين مدرسين عليه، وما كان من المجلس سوى إصدار قرار مخابرة للحكومة البريطانية يطلب إخلاء الحكومة للمدرسة ومحاولة النظر في إحياء مدرسة جامع يافا الكبير، والمباحثة في أمر جسر الطواحين الموقوف على هذه المدرسة<sup>3</sup>.

إن عدم إهتمام المجلس في الأوقاف المندرسة كما هو مطلوب منه في هذه المرحلة رغم أهمية هذا الملف، نتج عنه إستغلال الكثيرين من أصحاب النفوذ لهذه الأوقاف وبدؤوا بالتوجه إلى دوائر الطابو وتسجيل تلك الأراضي بأسمائهم الخاصة، وبذلك يزول عنها صفة الوقف وتصبح ملك خاص يتم التصرف به .

ومما يدل على ذلك ما كتبه مأمور أوقاف القدس السيد محمد فؤاد الإمام في كتابه الموجه إلى مدير الأوقاف العام بعد إنتهاء الإنتداب البريطاني وقيام الحكم الاردني على مناطق الضفة ونص على :

"ان هذا الدفتر الثمين الذي كان يحتوي على مئات الالاف من الدونمات في جهات مختلفة من فلسطين وعلى الكثير من الدكاكين وخلافها، والذي يعتبر من اعظم الوثائق بدائرة الاوقاف كان مفقودا ولم يكن له وزن ولا قيمة. وعند تعييني مامورا لاوقاف القدس وجدته بطريق الصدفة بين اوراق لا قيمة لها، وبعد تصفحه حافظت عليه وعلى اساسه كشفت على بنود الطابو فوجدت قسما كبيرا منها لا يزال مسجلا باسم دائرة المعارف. ولقد كتبت عدة مرات للادارة وكنت ارجو فيها رفع كتبي للهيئة الكريمة

<sup>1</sup>صحيفة فلسطين. العدد 98، السنة 17، يافا: 24 جزيران 1933، ص3  
<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 جزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف  
مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 8/5، التاريخ 1927/2/1، قرار رقم 608.  
<sup>3</sup>جلسة يوم الثلاثاء 16 ذي القعدة 1340هـ-11 تموز 1922. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (5) ملف رقم (13/22/2.3/97). قرار رقم 760 .



لنتفضل بمخابرة اولي الشأن بإجراء المعاملات اللازمة ومخابرة ادارة المعارف العامة والحكومة لنقلها من اسم المعارف في دائرة الطابو الى اسم دائرة الاوقاف"

ويرجع السيد محمد فؤاد الإمام السبب لعدم الإهتمام بهذا الدفتر وهذا النوع من الأوقاف الى تعدد مديري الأوقاف سواء كان ذلك بالوكالة أو بالاصالة ويكمل في كتابه هذا وصف الأوقاف المدرسة قائلاً :

"ان اكثر هذه الاراضي غير مسجلة بسجلات دائرة اوقاف القدس، واكثرها لا يؤجر، وانا ارجو من حضرتكم ومن هيئة المجلس الموقرة الكشف على هذا الدفتر المحفوظ لدي الان لتقدير قيمة محتوياته، لقد ظهر لي من هذه القيودات، ان هذه الاراضي كانت تعطى لافراد على اساس المزارعة، ومنها على اساس الاجارة بدليل وجود اسمائهم امام كل قطعة منها وما يجب ان يتقاضاه مقابل اعماله في القطع التي كانت على اساس المزارعة. ان عدد الاراضي المذكورة في هذا السجل في كل قرية يزيد من مجموع ما تعرفه الاوقاف من اراضيها في عدة قرى"<sup>1</sup>.

وفي أراضي العفولة وجامعها ومقبرتها ما يثبت أقوال السيد فؤاد الإمام، إذ أعلم قاضي الناصرة من قبل المجلس على ضرورة مسح هذه الأوقاف وتسجيلها وتنظيم خرائط فيها على أن يعلم المجلس النفقات اللازمة لذلك، ولكن هذه الإجراءات لم تصدر عن المجلس الا بعد بيع هذا الجامع والمقبرة والقرية لليهود وما يدل على ذلك ما ختم به الكتاب "..... وان يعلم المجلس النفقات اللازمة لذلك وان يبحث عن الجوامع والمقابر في القرى التي بيعت اراضيها الى اليهود"<sup>2</sup>.

### التعدي على الأوقاف من السكان المحليين وموقف المجلس منه:

كانت دوائر الأوقاف في فلسطين على علم بتعدي بعض العائلات الفلسطينية على الأراضي الوقفية من خلال تزوير سندات ملكية لهذه العقارات وخاصة إن كانت أراضي أميرية أو أوقاف مندرسة. فعلى سبيل المثال نذكر كامل خليل الدجاني الذي استدعي من قبل المجلس، إذ إتهمت العائلة الدجانية بمحاولة إستخدامها سندات طابو لعقار وقفي بجانب أوقاف سيدنا داود وتحويله من وقف إلى ملكية خاصة للعائلة. لذلك قام المجلس بطلب اجراء التحقيق في الموضوع وتنبيه مختاري المنطقة بعدم ختم مثل هذه الأوراق مطلقاً والكتابة لدائرة الطابو لبيان الأمر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>عيلة المهدي. اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص90

<sup>2</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 11/1، تاريخ الاوراق 1926/4/20.

<sup>3</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 28.

و في السياق نفسه وصلت برقية إلى المجلس بتاريخ 1922/8/31 من أحد المخبرين في قرية عين كارم تبين وجود قطعتي أرض من الأوقاف الذرية في القرية والواقعة ضمن إشراف المعارف سابقاً، وإستلمها الشيخ عبد الله وفا الدجاني وأنه يتصرف بهما دون الرجوع لإدارة المجلس، لذلك طلب من مأمور أوقاف القدس إجراء تحقيق عن هاتين القطعتين وموقعهما ومساحتهما وعن تاريخ تصرف المعارف وأسباب تصرف الشيخ عبدالله المذكور بهما، وتاريخ تصرفه وسؤال مختاري القرية وشيوخها عن الأمر.<sup>1</sup> تجدر الإشارة الى أن اوقاف قرية عين كارم كانت اوقاف مغربية- وقف أبو مدين- لا تحتوي على وقف ذري آخر، فكيف استطاعت عائلة الدجاني ان تحول هذه الاوقاف الى وقف ذري؟

وفي تقرير آخر رفع من قبل عضو المجلس عبدالله افندي الدجاني لمحاسبة الشيخ عبد الحي أفندي متولي وقف تميم وقد فهم من التقرير أن أوراق الوقف من عقارات ومستغلات ومن أحكار لا يوجد لها قيد وأن أوراقها مجهولة وحتى أن أسماء المحكرين وواضعي اليد والإيجارة غير معلومين لديه، وكل ذلك بمعرفة مأمور الخليل، لذلك كلف المجلس المتولي عبد الحي أفندي بعمل مسح الوقف وتنظيم الخرائط موضحا مقدار المساحة، وإذا لزم للمتولي إستلام دفاتر المحكرين من المحكمة الشرعية فله ذلك، على أن تكون مصروفات هذه العملية من ريع الوقف، وبعد هذه الإجراءات ينظر المجلس بألية التعامل مع الإعتداء على الوقف<sup>2</sup>.

وبالمثل قام المجلس بإستدعاء مأمور أوقاف غزة بعد تقديم شكوه ضده من قبل سعيد محمود سليلك، إذ إتهم مأمور غزة بأنه لم يقبل بطرح العقارات الوقفية في المزاد العلني لان المأمور والكاتب ينتفعان من هذه العقارات. فكان قرار المجلس إستدعاء العضو الحاج سعيد الشوا من لواء غزة لإجراء التحقيقات اللازمة<sup>3</sup>. وبدأت القضية بعد أن قام مأمور غزة بخفض إيجار دكان وقف لايراهيم زيد الدين من أحد اقربائه، ودكان صلاح الجياد أحد اصدقائه، واخراج مستأجر الفرن هاشم واعطاء الدكان لأحد أقربائه بالخدعة، وإيجار قسم من الفرن والانتفاع بالقسم الثاني منه، وعدم قبول الزيادة على إيجار الوقف الذي بيد اقاربه من خلال منع قيام المزاد العلني<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 27.

<sup>2</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية نوع القرار 2/1، التاريخ 18 تشرين لاول 1922، القرار رقم 186.

<sup>3</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 96.

<sup>4</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 3/10، التاريخ 18 تشرين الاول 1922، القرار رقم 187.

ولم يكتف بعض المتولين من تحويل هذه العقارات الوقفية إلى موارد مادية لهم بل قاموا ببيع اجزاء من الوقف ففي الكتاب المرفوع للمجلس في تاريخ 1922/10/12 نجد الكتاب التالي:

" ---- ان اراضي خربة قطانا هي وقف لمسجد نبي الله يعقوب وان المتولي على الاراضي المذكورة اجرها عن سنتي 1339- 1340هـ بمبلغ 200 جنية ولم ينفق منه على الجامع شئ. زاعما ان الاراضي وقف ذري وانه باع حجارة عائدة للوقف المذكور الى اليهود المجاورين فيما ان الأراضى المذكورة واسعة ووارداتها وفيرة فلا يجوز تركها على ما هي عليه بيد المتولي الشيخ امين الخليفة. فتقرر اعتزام المحاسب العام ليشارك هناك مع القاضي الشرعي والمفتي في أمر التحقيق على هذه الأراضى ومحاسبة المتولي ومسح الارض بمعرفة المهندس (مهندس البلدية) واكمال كافة المعاملات التي تكفل تحديد الارض وقيدها"<sup>1</sup>.

ولم يكن مختاري قرية الحرم القائمين على أوقاف سيدنا علي افضل حالاً، فقد اتفقوا مع متولي الوقف على التصرف بمال الوقف والتحكم بالوقف خلاف شروط الواقف واشتروا من غلة الوقف أراضى قرية جليل والحرم لأنفسهم<sup>2</sup>، رغم أن المجلس قد عين بتاريخ 1922/9/14 المهندس خليل افندي طوطح لمساحة أراضى سيدنا علي؛ ولكن لم يبق بالعمل الموكل اليه مما أدى الى إرجاع المبلغ الذي قبضه وضياع الوقف<sup>3</sup>، والباقي من أراضى سيدنا علي ظل المجلس يستوفي 5 قروش على الدونم حتى عام 1947 مع دفع 5 قروش ضريبة للحكومة الإنتدابية<sup>4</sup>. و كانت تكية سيدنا علي تكلف المجلس سنوياً لشراء الطعام ما يقارب 1753 جنيها على الرغم من قلة موردها المالي البالغ سنوياً 271 جنيها حسب ما ورد في ميزانية عام 1927-1928<sup>5</sup>.

وبنفس التحايل السابق خسر المجلس أراضى مقام اليسع في الناصرة بمساحة 213 دونم إذ بعث قاضي الناصرة بتاريخ 1922/10/2 كتاب يبين أن هذه الأراضى ليست أوقاف وأنها تحولت إلى ملكية طابو ويطلب من المجلس التحري عن الأمر ومراجعة كشوفات السجلات الوقفية وقيودها<sup>6</sup>. وتكمن حثيات مشكلة النبي اليسع منذ تاريخ 1923/2/27 إذ رفع المجلس أمر بضبط

<sup>1</sup> مقررات المجلس الاسلامى الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 173.

<sup>2</sup> مقررات المجلس الاسلامى الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 5/9، رقم القرار 181.

<sup>3</sup> مقررات المجلس الاسلامى الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 113.

<sup>4</sup> الاجتماعات الدورية لمأمور الاوقاف جلسة 1947/5/17. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (4) رقم وثيقة (13/45/2.9/97).

<sup>5</sup> مقررات المجلس الاسلامى الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 5/1، التاريخ 23 حزيران 1927، رقم القرار 689.

<sup>6</sup> مقررات المجلس الاسلامى الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 28.

<sup>7</sup> مقررات المجلس الاسلامى الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 137.

أوقاف مقام اليسع الموقوفة على مقامه الشريف وبحكم تحول مضبطة هذا الوقف من الناصرة الى بيروت استطاع وضعي اليد على هذه الأرض من إغتصابها، وخاصة أنهم ملكوا قواجين تثبت ملكيتهم لهذه الأراضي البالغة 216 دونم<sup>1</sup>. ويبدو واضحاً أن المجلس لم يكن يحزم في ردع مثل هذه الإعتداءات إذ كان دائماً يصدر قرار في التحقيق بالموضوع ولكن لا يوجد بمحاضر المجلس حسم لهذه الإعتداءات أو حتى مراجعة لها.

وصل للمجلس الإسلامي الأعلى تقرير من راغب افندي أبو السعود الدجاني تضمن اخبار المجلس قيام مجموعة من اليهود بالإعتداء على أراضي قرية عين قارة التي تعود لوقف النبي روبيل، فقرر المجلس الإستعلام من مأمور يافا عن الأمر<sup>2</sup>. رد مأمور يافا في 1922/10/2 أنه لم يحصل إعتداء من قبل اليهود على الأراضي وأجابه بعدم وجود معاملة انتقال بهذا الأمر، وانما يوجد معاملة للأراضي الرملية المجاورة لأراضي النبي روبيل وهي في محكمة التملك. وكان قرار المجلس مخابرة مدير الأوقاف العام بمخابرة دائرة الطابو المحلية بعدم إعطاء أي خريطة أو أي معاملة للأرض المجاورة للوقف<sup>3</sup>. وضرورة مسح تلك الأراضي وتكليف المساح عيسى افندي أبو طه بذلك، وطلب المجلس من مأمور يافا بالإسراع لتحقيق هذه المهمة<sup>4</sup>.

وفي تتابع قضية أراضي روبيل وصل تقرير مسح الأراضي بأن هناك مجموعة من المعتدين على حدود الأراضي، وعليه يجب إقامة الدعوى عليهم وعدم إيقاف مسح تلك الأراضي ذات المساحة الكبيرة، فتقرر إبلاغ مأمور الأوقاف بضرورة المسح في الجهات القريبة من المستعمرات اليهودية والكتابة لقاضي يافا بسرعة إنجاز الدعوى وفصلها حسب المنهج الشرعي<sup>5</sup>.

استمرت محاولات السيطرة على قرية روبيل ونهرها من خلال تزويد الحكومة البريطانية مأمور يافا بعشرة الاف شجرة الاوكالبيتوس زرعت على ضفتي النهر<sup>6</sup>، وذلك لتجفيفه، حيث من المتعارف عليه أن هذه الشجرة الاستوائية تحتاج كميات كبيرة من المياه، وتزرع بجانب المستنقعات

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 11/1، رقم القرار (1).

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 149.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 141.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 136.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 168.

<sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 383.

لتجفيفها. وبناءً على المخابرة بين إدارة الحاكم البريطاني وإدارة الصحة بيافا تم إرسال المستر ملر للمجلس للبحث في موضوع تجفيف المستنقعات، وقد وافق المجلس على هذا المشروع إلا أن ضيق الميزانية العامة للأوقاف، وكثرة نفقات المجلس خاصة ترميم عقارات الأوقاف التي تضررت بفعل الزلزال، أجبرته على إصدار الموافقة وذلك بتنفيذ إقتراح المستر ملر. ولحل مشكلة العجز المالي في المجلس تقرر بأن تقوم الحكومة البريطانية بإقراض المجلس ما تقتضيه نفقات التجفيف على أساس دفع مبلغ الإقراض خلال سنوات تبدأ من ميزانية 1928-1929، وأن يقدم المجلس 300 جنيه من ميزانية سنة 1927 للبدء في عملية التجفيف وللإنفاق على العمال الذين يقومون بهذا العمل. وفي المقابل يقع على عاتق الحكومة البريطانية تقديم مهندسين وفنيين، وإجبار اليهود المجاورين لأراضي النبي روبيل تجفيف أراضيهم للفائدة الصحية<sup>1</sup>.

وتعد مسألة أراضي قرية الياجور التي ناقشها المجلس في 12 كانون الأول 1922 مثالا حيا على الاعتداء على أملاك الوقف والتصرف بها كأملك خاصة وعدم قدرة المجلس وقف هذه الاعتداءات وارجاع الحقوق لأصحابها. وهذا يكشف أيضا طمع الطامعين باملاك الوقف لغياب المدافع الحقيقي عنها. حيث وصل المجلس كتاب من قاضي عكا يخص أوراق التحقيقات عن الأراضي الموقوفة لجامع الياجور. وتشير هذه التحقيقات إن سليم الخوري كان قد اشترى من الحكومة البريطانية قرية الياجور وكان فيها جامع للمسلمين وقطعة أرض معلومة ومعروفة بأرض الجامع، وكان المشتري مع توالي الزمن قد هدم الجامع ودمره تماماً حتى لم يعد له اثر، وأراد ورثته من بعده بيع هذه القرية بما فيها أرض الجامع لليهود. وعليه تقرر الكتابة إلى الشيخ عبد الله افندي الجزار بصفته رئيساً للجنة الأوقاف وقاضياً شرعياً في عكا بأن يدعو سليم الخوري أو أحد ورثته ويقابله بالصورة التي يراها مناسبة ويباحثه في أمر الأرض ويبين له أنها وقف لا يجوز تملكها ولا بيعها وأن يقوم بحل هذه القضية سلماً كأن لم تكن<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القرية لم تكن الوحيدة التي باعها سليم الخوري لليهود إذ كان يملك مساحات شاسعة من مناطق الأغوار قد باعها لمنظمات صهيونية روسية واوركانية. فقد باع أراضي

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926-19 حزيران 1929 ملف رقم (13/1926/14/1.2). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 5/1، التاريخ 8 آب 1927، القرار رقم 736.  
<sup>2</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (13/1922/14/1.1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 354.

قرية خضرة لليهودي المدعو حانقين إياه والتي أقيمت عليها الخضيرة عام 1891 بمساحة 30 ألف دونم بعد أن باع أراضي رحوفوت عام 1890 لليهودي نفسه<sup>1</sup>.

وفي السياق نفسه نشير الى مضمون الرسالة المرسله للمجلس في 12 كانون الأول 1922 من شكري أفندي التاجي المتضمنة إقتراحه بمطالبة الحكومة البريطانية بثمن الأرض التي أقيمت عليها السكة الحديدية المصرية. وهذه الأرض هي أرض سيدنا الفضل بن العباس التي تعد جزء من الأوقاف الإسلامية<sup>2</sup>، وتجدر الإشارة الى أن مساحة هذه الأراضي بلغت 2800 دونم قد أجزء منها إلى عرب الوطرية (الوسطرية) بمقدار ثلث الأرض، ولكن عرب الوطرية أخذوا مال التعويضات جميعها<sup>3</sup>. وما كان من المجلس سوى طلب مستندات الأرض الوقفية وعقد الإيجارة للعربان ومباحثة أمر التعويضات<sup>4</sup>، ولكن عدم وصول هذه المستندات جعل الحكومة البريطانية تنكر وقفية أراضي الفضل بن العباس وتنكر بأن السكة الحديدية تمر بهذه الأراضي. وعليه لا يصح أي تعويض للمجلس<sup>5</sup>. مما أجبره على تكليف عيسى أفندي أبو طه وشريكه المستر ستاك من أجل تحديد مساحة الأراضي وإرسال اليهم مبلغ 2500 قرش من المجلس مقابل عملية المسح<sup>6</sup>.

ولم تكن أوقاف السيدة سكينه الكائنة في طبريا أحسن حالاً إذ رفع المجلس كتاباً إلى قاضي حيفا نجيب محمود أفندي الصفدي للتحقيق في أمر الوقف بعد إعتداء أهل الغور عليها وتحت علم القاضي نفسه محمود أفندي الصفدي " ... إن هذه الاوقاف متجاوز عليها من إهل الغور وإن محمود إفندي الصفدي له وقوف ومعلومات بهذه الاوقاف وبكيفية التجاوز والاختلاس عليها وبعده ينظر الايجاب " <sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> زهير عبد المجيد الفاهوم. فلسطين ضحية وجلادون فلسطين في اواخر العهد العثماني. ط2، القاهرة: شمس للنشر والاعلام، 2012، ص222.

<sup>2</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 345 .

<sup>3</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 368.

<sup>4</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 386.

<sup>5</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 اب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 397 .

<sup>6</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 أب 1922 - 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 590.

## الخاتمة

لم يحاول المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الخروج عن القوانين البريطانية الخاصة بالأراضي الاميرية والخاصة والوقفية ولم يملك سوى الإعتراض، ففي قوانين استملاك الأراضي الاميرية والخاصة انجز الإنتداب البريطاني مهمته الرئيسية بتحويل جزء كبير من الأراضي للإنتداب البريطاني أولاً والحركة الصهيونية ثانياً، اذ تمحورت القوانين بين ماهو معدل عن قانون الأراضي 1858 العثماني وما بين ما هو مواكب للمستجدات على الشارع الفلسطيني .

وتم طرح أهم هذه القوانين ضمن هذا الفصل بداية بقانون الأراضي وقانون المساحة 1920 المتضمن تخطيط الحدود والمساحة للأراضي الاميرية والاشراف عليها من خلال حشد السكان وإقامة لجان للبحث في الأراضي الموات والمحولة وتعيين حدودها، وقانون 1920 الهادف بمنع مضاربات اسعار الأراضي و بموجبه اصبح انتقال الأراضي مرهون بموافقة حكومة الإنتداب والتي حددت المساحة المسموح إمتلاكها للشخص الواحد داخل المدن والقرى الفلسطينية، وقانون 1920 "الاحراج والغابات"، وقانون نزع الملكية 1920 الذي سمح للإستيطان اليهودي بالإستيلاء على اي ارض، وقانون 1921 والذي اطلق عليه "قانون تعديل القانون العثماني " الذي نص على منع حق اي شخص تنقيب الأراضي الموات او زراعتها بدون موافقة مدير الأراضي الصهيوني ، و كان يمنح حق استغلال الأراضي الموات للحركة الصهيونية ، بالاضافة الى قانون "تعديل إستملاك الأراضي من قبل الجيش"، وقانون 1922 " تنظيم مهنة مثمني الأراضي في فلسطين " ، ، وقانون 1922 منع قطف الثمار والاشجار من الأراضي الاميرية والاحراج الموجودة تحت مراقبة او إدارة الحكومة الإنتدابية ، وقانون 1926 الذي نص على حق إقامة المشاريع من قبل هيئة حكومية او مجلس بلدي او محلي او سلطة اخرى او شخص، ماهو الادليل واضح على سياسة بريطانية هادفة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية الاميرية والخاصة.

اما بالنسبة لقوانين إستملاك اراضي الوقف ونزع ملكيتها فقد دأب الإنتداب البريطاني على إيجاد مسوغات تتحدى الشرع الإسلامي وتنتزع الأراضي الوقفية رغم ان عملية انتقال أراضي الوقف لم يكن مسموحا وكان محصورا بين ورثة مستاجري الوقف، فقد قام الجانب البريطاني بتعديل قانون 1858

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث التراث والبحوث الإسلامية. القرار رقم 207، نوع القرار وقف 12/1.

لاحكام السيطرة على اراضي الوقف ، وكانت عملية التعديل تتم من الجانب الصهيوني وخاصة رئيس المنظمة الصهيونية د. وايزمن.

ففي قانون 1920 تم تسهيل تحويل الأراضي الوقفية ، وقانون 1922 الصادر عن هيربرت صموئيل تم إدراك اهمية الأراضي الوقفية للحركة الصهيونية، وقانون 1920 المعدل عام 1923 لإستملاك الجيش للأراضي الوقفية زادت السيطرة البريطانية على الأراضي الوقفية، وزادت السيطرة بتعديل قانون 1920 لإستيعاب انشاء مشاريع اقتصادية على أراضي وقفية اذا اقتنع رئيس المحكمة البريطاني بإصدار قرار بتسليم الارض الوقفية للمنشئين، وقانون نزع الملكية 1926 الذي أعطى الحكومة البريطانية الحق للهيئات الرسمية والشعبية وحتى الافراد إستملاك اراضي الوقف، وبعد هذه القوانين مجتمعة والتي تم تطبيقها وموافقة المجلس بجميع السجلات الرسمية من عام 1921 الى عام 1938 على اخذ التعويضات المالية ما هو الا دليل كافي على عدم إستقلالية المجلس .

بالإضافة لموقف المجلس الضعيف اتجاه القوانين البريطانية كان المجلس ضعيف في إدارة الأوقاف في ظل عدد كبير من المشكلات والمصاعب التي تمثلت في عدم وجود أوراق ثبوتية للأوقاف المندرسه، والفوضى في تنظيم الأوقاف وسوء إدارتها من قبل المتولين والقائمين عليها، وسوء عملية تسجيل الأوقاف الذرية والمندرسه، والفوضى في عملية مسح الأراضي الوقفية، وإعتداء السكان المحليين والإنتداب البريطاني على الأراضي الوقفية. كل هذه المشكلات أدت إلى تأزم أعمال المجلس وتباين ردة الفعل البريطاني التي هدفت إلى إستغلال هذه المشكلات لمصالحها ومصالح الحركة الصهيونية، التي جعلت من المجلس يقف موقف موقف المستنكر، ومن ثم المنفذ، ومن ثم الضعيف في إتخاذ و إمتلاك القرار.



## الفصل الثالث

انجازات واخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بين

1948-1921

## إنجازات وإخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بين 1921-1937

عانى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى من خطر الوكالة اليهودية التي أثرت على إنجاز مهامه، فقد امتلكت الوكالة إمكانات مادية ضخمة إلى جانب طاقات بشرية مؤهلة سياسياً وإدارياً وعلمياً، وفي احتضان كامل من قبل الحكومة البريطانية، وتسهيلات قانونية وسياسية، أدت إلى إيجاد الوكالة اليهودية كحكومة حقيقية في فلسطين ترعى كافة شؤون اليهود. وفي الطرف الآخر، لم يملك الفلسطينيون مؤسسة ترعى شؤونهم سوى المجلس، ذلك الجهاز الذي عانى من مجموعة كبيرة من المشكلات التي أعاقته مشاريعه وأهدافه، إلى جانب اللجنة التنفيذية التي ضعف دورها بعد وفاة موسى كاظم الحسيني عام 1934، مما أعطى أمين الحسيني القيادة الوطنية كاملة. وفي هذا الفصل سيتم التركيز على أهم العقبات التي عانى منها المجلس والتي بدورها أثرت على إنجازاته التي وصفت بالمتواضعة مقارنة مع المكانة العظيمة التي كان من المفترض أن يقوم بها المجلس للشعب الفلسطيني، في ظل معاناة الشعب من أكبر خطر عصف به في تلك الفترة وهو الخطر الصهيوني .

### إنجازات وإخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى:

واجه المجلس مشكلات عديدة أثرت على مدى إنجازاته وإخفاقاته. و من أبرز تلك المشكلات، عدم وجود سجلات ووثائق وأوراق تدل على الملكيات الوقفية للعقارات والأراضي، مشكلة لم تكن وليدة الصدفة بل امتداد للفوضى التي عصفت في فلسطين من عام 1908، بسبب سوء الإدارة العثمانية التي دفعت علماء القدس في عام 1913 إلى رفع برقية احتجاج لصدارة العظمى والمشيخة الإسلامية ونظارة المعارف في اسطنبول حول أوضاع الأوقاف المزرية في فلسطين، وإهمال الحكومة لها. وبانسحاب العثمانيين عام 1917 من فلسطين، حملوا معهم عدداً كبيراً من الوثائق والمستندات التي تخص الأوقاف، الأمر الذي عقد الموقف.

في ظل غياب هذه الوثائق والمستندات قامت حكومة الإنتداب البريطاني بتصنيف مساحات واسعة من الأراضي الوقفية على أنها أراضي أميرية وحكومية، وحتى عام 1929 أشار الخبير الانجليزي جون هوب سمبسون إلى صعوبة تمييز الأراضي الزراعية الموقوفة وفقاً صحيحاً<sup>1</sup>. حاول المجلس حل مشكلة الوثائق والمستندات من خلال طريقتين، لم يحققا غاية المجلس في حصر الأوراق والمستندات الوقفية. إذ اعتمد على إرسال موظفين للمناطق التي ترفع شكوى للمجلس على إعتداء

<sup>1</sup>سميح حمودة."دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". جوليات القدس، العدد 11. صيف 2011، ص73.

المتولين على الوقف، وعند عدم إيجاد وثائق هذه الأوقاف يلجأ المجلس إلى إرسال الموظفين لحصر المساحة الوقفية وجمع معلومات الواردات والنفقات للوقف. وهذه العملية كانت بحاجة لوقت الطويل.

تضمنت محاضر المجلس ووثائق تدلل على أن هذه الطريقة احتاجت إلى سنوات وموظفين ذي كفاءة، إذ في أغلب الأحيان كان المجلس يعين أكثر من موظف لنفس المهمة، وبالنظر للرسالة التي أرسلت من قاضي صفد إلى رئيس المجلس والأعضاء الأربعة تتضح المشكلة:

"بما أن الأوقاف الإسلامية في أفضية صفد وطبرية والناصره مبعثرة هنا وهناك وقسم منها ضائع ينبغي البحث عنه ولعدم إمكان إشراف مأمور لأوقاف عكا على أوقاف هذه الاقضية الثلاثة لبعدها عنه فقد رأى المجلس تشكيل مأمور أوقاف تشمل الاقضية الثلاثة المذكورة يعين لها الآن علي رضا بك النحوي بمرتبة خمسة عشر جنيتها في الشهر تحت التجربة من حيث واردات هذه الأوقاف على أن يقوم بالأعمال المطلوبة في ضبط الأوقاف الموجود وإظهار ما تبعث منها وضاع ومحاسبة متولي الأوقاف الذرية والخيرية، وملاحظة جمع المعاهد الدينية والمدارس الأهلية وعلى أن يكون تشكيل هذه المأمورية اعتباراً من أول شهر آب 1926 وإدخال مرتبة هذه الوظيفة في موازنة الأوقاف العامة لسنة 1926-1927 ويطلب علي رضا بك استلام الأعمال التي تتعلق بوظيفة من لجنة الأوقاف المحلية بصفد وطبريا والناصره وان يقدم كفالة مالية بمبلغ عشرين ألف قرش ليقوم بوظيفة أمين صندوق لهذه الأوقاف وان ينتقل في الاقضية الثلاثة للجنة عن أوقافها جميعاً وعلى أن يتخذ احد غرف الجوامع المذكور له، ويستخدم احد موظفي المساجد للجباية والخدمة بلا مقابل وان يقوم بالكتابة لهذه المأمورية " 1

وفي بيان آخر طلب من المراقب العام للأوقاف أن يطلب من مأموري الأوقاف الاستعلام عن أوقاف المساجد غير المضبوطة، وإجراء محاسبتها وتقديم التقارير والجدول عن الواردات والنفقات وكيفية إدارة الأوقاف في كل قضاء، حتى يستطيع المجلس القيام بإجراءاته في موضوع الأوقاف<sup>2</sup>.

حاول المجلس حل مشكلة الوثائق المفقودة لأول مرة من خلال تكليف المراقب حلمي باشا بالسفر إلى الأستانة عام 1929، من أجل استنساخ عقود وفرمانات من الدفتر الخاقاني وجمع الوثائق التي تكفل حقوق متولي الوقف لدى محاكم فلسطين إلا انه اعتذر<sup>3</sup>، مما أدى إلى تكليف أمين بك التميمي

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/16/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار: وقف 9/1، بتاريخ: 1926/7/29، رقم القرار 408.  
<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/16/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. جلسة: 1926/11/4، قرار رقم 521.  
<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/16/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار: وقف 5/1، تاريخ القرار: 10 صفر 1348، رقم القرار 3449.

بدلاً منه<sup>1</sup>، وقد حصل على الفرمانات التي تخص هذه الأوقاف لدى محاكم فلسطين وتم حفظ القيود والفرمانات في خزائن جديدة كانت مفاتيحها مع أمين الحسيني والمراقب العام حتى يتم عمل جداول بهذه القيود<sup>2</sup>، وقد عين اباكار يوس بك والسيد فخري بك الحسيني لتدقيق الوثائق وتقديمها للجنة البريطانية التي يرأسها القاضي، مع إعطاء الملاحظات القانونية عليها بالاتفاق مع عضو المجلس أمين بك التميمي<sup>3</sup>. أسفرت هذه العملية عن جلب خمسمائة نسخة من الوقفيات والوثائق لمناطق عديدة في فلسطين، واسترداد الحمام الموقوف على مساجد نابلس وصفد الموجود في دمشق بعد سفر مأمور نابلس واثبات وقفيته.

بدأ المجلس إثبات وقفية بعض القرى من خلال هذه الوثائق، منها قرية الصحابي دحية الكلبى في مرج بن عامر، وأراضي السدرة في قضاء الرملة والتي ادعى البعض ملكيتها، وقسم كبير من أوقاف تميم الداري في الخليل وقضائها، وأراضي وقفية في قرية سنجل قضاء القدس، وعقارات لوقف الجزار في عكا، وأعشار قرية سبسطية في قضاء نابلس، وأراضي قرية أم خالد من واضعي اليد عليها قضاء طولكرم، وبعض دكاكين تتبع الأوقاف المدرسة في نابلس، ونقطة البوليس في حي النصارى بالقدس، ومسجد باب الخليل قرب نقطة البوليس في القدس<sup>4</sup>.

إلا أن القرار لم يكن حاسم للمشكلة و ظلت قائمة حتى نهاية المجلس(1948). ففي عام 1945 طالب مأمور القدس الأراضي التابعة لأوقاف القدس، والتي تحمل صفة الأوقاف المدرسة ومسجلة تحت اسم إدارة المعارف العمومية، وكانت قد سلمت من قبل الدائرة المذكورة للأوقاف في أول الاحتلال، وهذه الأراضي بحاجة لتحديد مساحة لعدم انطباق المساحة القديمة على المساحات الحديثة.

وضح مأمور القدس كثرة مطالبة الإدارة البريطانية والمجلس بتقديم المساحة الحقيقية لعدم وجودها في السجلات، والمطالبة بالإسراع بتحديد المساحة وتسجيلها مجدداً، موضحاً سبب عدم تسجيلها لأن (أي

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. تاريخ القرار 30 تموز 1929، رقم القرار 3500. مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. تاريخ القرار: 14 آب 1929، رقم القرار 3547.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. تاريخ القرار: 14 آب 1929، رقم القرار 3547.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
(أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 5061، نوع القرار تعيين الحكومة مستر وب لتحقيق في مطالب المجلس من الاعشار، بتاريخ: 1 ايلول 1932.

<sup>4</sup>بيان وتقارير من المجلس الإسلامي الأعلى حول أعمال المجلس ودائرة الأوقاف العامة. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف (13/31/1.7/97)، بتاريخ: 1 تموز 1931.

عام 1945)، إلى عدم فرض عملية التسجيل المجانية وعدم البت من قبل المجلس ومن قبل الإدارة البريطانية في أمر الأوقاف<sup>1</sup>.

ولكن المشكلة الأساسية التي عصفت بالمجلس طوال فترة وجوده هي المشكلة المادية التي رافقت فترة عمله. فضعف الموارد المالية للمجلس وعدم كفايتها لإتمام مهامه المطلوبة أو القيام بالمشاريع التطويرية بالمجتمع الفلسطيني وهو بأمر الحاجة إليها، إلى جانب عجز المجلس عن إمداد الفلاحين بالمال للحفاظ على أراضيهم أودى ببعضهم إلى بيعها<sup>2</sup>، إضافة إلى عدم قدرته الكافية للحفاظ على الأراضي الوقفية، وقبوله لقوانين الانتداب البريطاني، ومنها: قانون 1920، قانون استملاك الأراضي من قبل الجيش الذي نص على: "استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران التابعة لجلالته في فلسطين وعلى تقدير التعويض الذي يدفع عن الأرض المستملكة على هذا الوجه"<sup>3</sup>، وقانون استملاك الأراضي من قبل الجيش الصادر في 1920 من أجل استيعاب الأراضي الوقفية، وقانون 1923، الخاص بالأراضي الوقفية والذي نص على:

"لدى تطبيق هذا القانون على أرض الوقف يكون لمتولي الوقف أو دائرة الأوقاف إن لم يكن ثمة متول جميع السلطات و تترتب عليه أو عليها جميع الالتزامات المفروضة في هذا القانون على صاحب الأرض أو المتصرف بها ويدفع ثمن الأرض إلى صندوق الأوقاف باسم الوقف المختص"<sup>4</sup>.

وقانون نزع الملكية الصادر 1926 الذي سمح للحكومة البريطانية بالاستيلاء على أية أراض لازمة للاستيطان اليهودي<sup>5</sup>، والقانون المعدل لنزع الأراضي الصادر في الأول من آب عام 1926 والذي يحمل الرقم 28، ونص على :

"يحق لمنشئي أي مشروع إن يتفاوضوا ويتفقوا مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها لمشروعهم ومع كافة الأشخاص الذين لهم حقوق في تلك الأرض أما من أجل شرائها شراءً باتاً أو للتصرف فيها أو استعمالها لمدة معينة أو لاستملاك أي حق ارتفاق فيها ضروري للمشروع"<sup>6</sup>.

رغم إعلان المجلس رفض هذه القوانين إلا أنه قبل فيها وكانت قرارات المجلس التي تجسدها المحاضر تظهر قبول التعويض عن الأرض الوقفية، وتحويل أموال التعويض لميزانية المجلس أو لبنك

<sup>1</sup> أبرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945م واقتراح حلها. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17.

<sup>2</sup> سميح حمودة. "دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". حوليات القدس العدد 11. صيف 2011، ص 74.

<sup>3</sup> صحيفة الوقائع العدد 97، القدس: 1923/8/15، ص 299.

<sup>4</sup> عبلة المهدي. أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص 65-66.

<sup>5</sup> كامل محمود خلة. فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. مصدر سابق، ص 751.

<sup>6</sup> عبلة المهدي. أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني. مصدر سابق، ص 66-67.

باركلز أو لبنك أنجلو العثماني، وجميعهم يتعاملون مع توقيع أمين الحسيني، بالإضافة إلى أموال الإعانة المخصصة لتعمير المسجد الأقصى المودوعة في بنك أنجلو العثماني. وقد أوكل أمين الحسيني مهمة سحب أموال الإعانات وصرفها على التعمير لنفسه، ولرئيس لجنة التعمير، وأمين صندوق الأوقاف، إذ كانت شيكات سحب الأموال بتوقيعهم الثلاث<sup>1</sup>. أما بالنسبة لصرف أموال البنوك فقد نظمت على أساس مشاركة أعضاء المجلس بالتوقيع على الشيكات على شكل مناوبة كل عضو شهراً، يبدأ التوقيع من عبد الرحمن التاجي بداية من شهر آب 1930<sup>2</sup>، وقد أعطى أمين الحسيني الحق لنفسه إجراء المعاملات النقدية مع البنك العربي وفوض نفسه المسؤول عن المعاملات النقدية مع البنك<sup>3</sup>.

نتيجة لوضع المجلس المالي، أثير حوله مجموعة كبيرة من الاتهامات، الأمر الذي دفع جريدة الجامعة العربية التابعة للمجلسين الدفاع عن المجلس، فكتبت مقالا عام 1930، بعنوان "شغب لوجه الشيطان على المجلس الإسلامي الأعلى"، وضعت فيه أوجه التبرير لسياسة المجلس المالية، تلخصت التبريرات بما يلي :

- 1- إن صندوق الأوقاف عندما تسلمه المجلس كان خالياً من الأموال، فقد كانت الإدارة العسكرية ثم المدنية تتولى شؤون أوقاف المسلمين، وكانت الأوقاف أكثرها خراباً فصلحت وأُنشئت عقارات تدخل ريعاً.
- 2- عمارة المسجد الأقصى بعد زلزال 1927 والتي صرفت أموال كثيرة على عمارته، وبناء عمارات ضخمة كالفندق الكبير والمخازن والدور في القدس ويافا ونابلس واللد والناصره والخليل.
- 3- شراء أراضي استخلصها المجلس من بيعها لليهود.
- 4- تشييد المعاهد والمدارس الدينية بما فيها دار الأيتام الإسلامية.
- 5- نقل قضية فلسطين من قضية محلية إلى قضية إسلامية عامة.

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 394، تاريخ الجلسة: 1926/7/26.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 3718.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 3719.

## 6- الدفاع عن البراق وصيانة القضية الوطنية من الاضمحلال<sup>1</sup>.

عند متابعة قضايا المجلس من خلال وثائق المجلس والمحاضر تظهر هذه الاتهامات بصورة جلية، فبالرجوع إلى رأي البارون ----(الاسم غير واضح ) الذي قدر دخل ميزانية فلسطين من الأوقاف سنوياً 22 ألف جنيه إسترليني، وحجم المصاريف قدرت بـ17 ألف جنيه إسترليني، أي إن ميزانية الأوقاف كان فيها فائض ما يقارب 5 الآلاف جنيه إسترليني، وذلك في فترة الأتراك وان هذا الفائض كان سنوياً يحول إلى وزارة الأوقاف في اسطنبول، وفي بداية الاحتلال البريطاني في كانون الاول 1917 كانت خزينة الأوقاف والأيتام تحتوي مجموع 4000 جنيه تركي خلال السنوات الأولى للمجلس، وكان المجلس يحتوي على فائض من الأموال تحول من الحكومة عن الإيجارات، إلا أن عمليات الترميم التي قام بها المجلس أدت إلى نقص أموال خزينة الأوقاف، الأمر الذي دفع المجلس إلى عملية اقتراض الأموال من الحكومة<sup>2</sup>.

دفعت الأوضاع الاقتصادية للمجلس أمين الحسيني إلى الاقتراض من البنوك وبنسب مختلفة من الفوائد، ومنها اقتراض مبلغ 2000 جنيه من البنك الألماني على أساس السداد على أربعة شهور بمبلغ 500 جنيه، وذلك بتاريخ 7 نيسان 1930، عملاً بمشورة مدير الأوقاف العام آنذاك، وذلك لسد نقص الميزانية<sup>3</sup>، كما أنه اقترض في نفس العام مبلغ 3000 جنيه من البنك العربي، وذلك لتغطية رواتب الموظفين، بعد عجز المجلس عن دفعها، وكان القرض على أساس دفع اثني عشر كمبيالة، فوض أمين الحسيني من قبل المجلس على توقيعهم<sup>4</sup>.

حاول المجلس الخروج من الأزمة المالية بإلغاء بعض الوظائف من أجل توفير الرواتب، فأصدر قراراً عام 1930، يقضي بإلغاء وظيفة مفتش المدارس ومفتش المعاهد الدينية، لعدم الاستفادة الكافية، وتوفيراً للراتب على أن يأخذ وظائف المفتشين موظفين آخرين في المجلس ذو مناصب، وإلغاء وظيفة كاتب الأوقاف، وإعطاء محصل الأوقاف المدرسة نسبة من واردات الوقف تصل إلى 12% بدل راتبه

5

<sup>1</sup> بيان الحوت. القيادات والمؤسسات الساسية في فلسطين. مصدر سابق، ص 209-210.

<sup>2</sup> Kupferschmidit (U.M), 1987, The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine, New York.p. 180-181.

<sup>3</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار بشأن الاستدانة من البنك الألماني، رقم القرار 3619 .

<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 3720.

<sup>5</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 3840، تاريخ 19 كانون الأول 1930.

لم تكن المشكلة المالية هي المشكلة الوحيدة التي أدت إلى انتقاد المجلس والتشكيك به، بل ازداد وضع المجلس سوءاً بعد بناء الفندق الكبير على ارض مقبرة مأمّن الله، حيث انتقدت مختلف الصحف هذا العمل واعتبرته دعوة انتهاك لحرمة المقبرة الإسلامية (مأمّن الله)<sup>1</sup>، والتي توقفت فيها عملية الدفن بقرار من أمين الحسيني بعد مشاوررة الحكومة عام 1924<sup>2</sup>، مما وضع الحاج أمين الحسيني في موضع حرج وانتقدته الصحف بمنعه استخدام المقبرة للدفن، وتصريحه ببناء فندق يتم فيه توزيع الخمر والمجون والرقص<sup>3</sup>. أدى بناء الفندق إلى زيادة المشكلة المالية ومدىونية المجلس، حيث استدان المجلس بتاريخ 9 كانون الثاني 1930 مبلغ 5 آلاف جنيه فلسطيني من بنك باركلز بالقدس، على أن يتم ضمان حق البنك من خلال عشرة كمبيالات، قيمة كل منها 500 جنيه فلسطيني، ويتم خصم كل كمبيالة من المخصصات التي تدفعها الحكومة البريطانية للمجلس<sup>4</sup>، وذلك على حساب رواتب موظفي المجلس، الذين صدر بحقهم خصم 20% من رواتبهم لكل موظف يصل راتبه أكثر من درهم من اجل معالجة تقليص الأعشار الذي فرضته الحكومة عام 1930<sup>5</sup>.

تشير الوثائق إلى أن المجلس عجز عن تسديد الأموال المستدانة لبناء الفندق، ففي تاريخ 1 آب 1930، عجز المجلس عن دفع مبلغ 1000 جنيه للخوaja شيلو مقابل الالتزام بأعمال بناء الفندق ولم يتم صرف شيكات الدفع للخوaja، مما دفع أعضاء المجلس إلى طلب تأجيل دفع الأقساط، وان يتكلف المجلس بدفع الأقساط ضمن شيكات جديدة ومواعيد جديدة<sup>6</sup>. رغم تلك الأزمة قرر المجلس إكمال مشروع بناء الفندق، ذلك المشروع الذي أوصل المجلس عام 1931 لمديونية بمبلغ 5054 جنيه، ونقص في ميزانية البناء بمبلغ 13500 جنيه مصري. وبحلول عام 1932، أخذ الموظفين 40% فقط من رواتبهم وتم تخفيض رواتب جميع الموظفين، وقد قدرت واردات الفندق بعد إكمال بنائه وتأجيره بمردود سنوي أقل من 10% من تكاليف البناء وكان هذا التوقع متفائل<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> انحلال المجلسية الامعان في انتهاك المقابر " . صحيفة الصراط المستقيم . العدد639، تاريخ:11 آب 1932، ص1.  
<sup>2</sup> مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من من 16 اب 1922 - 17كانون الأول 1924ملف رقم (13/1926/1.2/14).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية . نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 777، 18 تشرين الثاني 1924.  
<sup>3</sup> انحلال المجلسية الامعان في انتهاك المقابر " . صحيفة الصراط المستقيم . العدد639، تاريخ:11 آب 1932، ص1.  
<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (13/1926/1.2/14).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار استقراض من بنك باركلز، تاريخ: 9 كانون الثاني 1930.  
<sup>5</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (13/1929/1.3/14).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار جلسة الخميس 30 تموز 1930، رقم القرار 3706.  
<sup>6</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (13/1926/1.2/14).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار ديون شيلو عوض، رقم القرار 3636.

<sup>7</sup> Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.p. 181-183.



استأجر الخواجا بارسكل الفندق بمبلغ 7300 جنيه سنويا لمدة خمسة عشر عاما<sup>1</sup>، وفي 18 حزيران 1930 تم رفع طلب تمديد عقد الإيجار لنفس الشخص لمدة خمسة عشرة سنة أخرى، وبذلك يصبح عقد الإيجار مدته ثلاثين سنة، شرط أن يأخذ المجلس الضمانات الكافية على دفع بدل الإيجار واستحقاقه في موعده بعد رفع القرار إلى محامي الأوقاف<sup>2</sup>.

أثر العجز المالي الدائم للمجلس على عمليات الترميم في مدن فلسطين المختلفة، ففي الكثير من الأحيان كان المجلس يرفض أعمال الترميم، وهذا ما تشير إليه العديد من المحاضر، فإحدى هذه المحاضر أشارت إلى عجز المجلس عن ترميم سور ومقام ومقبرة النبي عكاشة بمبلغ 180 جنيه عام 1931<sup>3</sup>، كما أنه رفض عمارة دكاكين وبقية ضمن ساحة الجامع بطولكرم والبالغة تكلفة تعمييرهم 200 جنيه<sup>4</sup>، وظل هذا الوضع قائماً حتى عام 1945، إذ كانت ارض المجدل متروكة رغم صلاحيتها للبناء والتعمير<sup>5</sup>، إضافة إلى أن أراضي البصة ظلت متروكة حتى عام 1945 رغم اقتراح مأمور نابلس " بأن الأراضي المستغلة ذاتها بحاجة للاهتمام بأمرها قبل الأراضي الشاغرة إذ أن حالتها الحالية لا يمكن أن يستفاد من أمرها "، وقد اقترح أيضا بناء عمارات وتقسيم الأراضي إلى نمر للبناء عليها من قبل الفلاحين كخدمة اجتماعية حتى يشعر الفلاح بأن الأرض أشبه بملك له<sup>6</sup>.

للقيام بعمليات الترميم والبناء لجأ المجلس لعمليات الإيجار الطويلة والاستبدال والحكر. هذه المعاملات اليومية كانت نوع من تعويض النقص المادي المخصص لترميم والعمارة، ومن الأمثلة عليها ما تقدم به مأمور يافا للمجلس بتاريخ 11 آب 1937، ووافق عليه الحاج أمين الحسيني من استبدال نصف المخازن الستة عشر في يافا والمقامة على المقبرة الإسلامية باسم الأوقاف المدرسة، مقابل مصاريف البناء المقدرة 4000 جنيه من المال الذي تبرع فيه الكلونيل زكي بك، إذ يكون النصف المستبدل من المخازن وقفا على مدرسة الأيتام الإسلامية في القدس حسب رغبة زكي بك على أن يدفع

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بتاريخ 1930/5/24، نوع القرار 1/10، رقم القرار 3635.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بتاريخ 18 حزيران 1930، نوع القرار تمديد اجارة الفندق، رقم القرار 3694.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية رقم القرار 3883.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية رقم القرار 3972.

<sup>5</sup>أبرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقترح حلها. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17.

<sup>6</sup>أبرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقترح حلها. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17.

500 جنيه شهرياً للكولونيل مدة حياته من ريع الوقف، أما النصف الثاني من الوقف فيكون لصالح المسلمين عامة، وللأوقاف المندرسية خاصة، بعد أن استوفى المبلغ المدفوع قيمة البدل<sup>1</sup>.

إضافة إلى تأجير السيد حسن بن عبد القادر من اللد ثمانية مخازن تابعة للأوقاف المندرسية مقابل بدل وقدره 500 جنيه فلسطيني لإتمام التعمير لمدة تسع سنوات<sup>2</sup>، ومن الطرق الأخرى للتعمير استقراض المال من أموال تعمير المسجد الأقصى. ففي عام 1926 إستقرض المجلس مبلغ ألف ومئتي جنيه من أموال عمارة الحرم الشريف لإنشاء مخازن في زاوية مقبرة باب الساهرة، وإنشاء المخازن في ارض جامع سعد وسعيد<sup>3</sup>. كان الإقدام على هذه المعاملات من باب حل مشكلة الترميم والبناء، والانتفاع بإيرادات مالية من خلال استثمار الأوقاف، إلا أنها شكلت فيما بعد مشكلة جديدة من المشاكل التي عانى منها المجلس، بسبب سوء استثمار هذه الأوقاف وسوء إدارة الموظفين، إضافة إلى عمليات التحايل على المجلس وخاصة في عمليات الاستبدال.

ولكن؛ بالنظر إلى نشاط المجلس بأعمال التعمير والبناء في عام 1935 نجد الفرق واضحاً بين هذا العام وما قبله من الأعوام السابقة، إذ أوجد المجلس ميزانية خاصة بهدف التعمير، وبرز دوره في تعمير وتبليط الحرم الإبراهيمي في الخليل<sup>4</sup>، وتعمير وقف تميم الداري وعمارة الدكاكين وأعمال الأبواب الخشبية<sup>5</sup>، وتعمير مسجد جلولية الذي تم بدفع مبلغ 50 جنيه<sup>6</sup>، وتعمير المدرسة التنكيزية في القدس<sup>7</sup>، وبناء أربع غرف جديدة للمجلس على سطحه<sup>8</sup>، وإنشاءات في الزاوية الأحمدية في صفد وبناء غرفتين<sup>9</sup>، وإنشاء مخازن وقفية في مقام النبي يعقوب في صفد<sup>10</sup>، وعمارة مسجد سلمة في يافا

---

<sup>1</sup> تبرع للأوقاف من الكولونيل زكي بك. أرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9-35/989 .  
<sup>2</sup> تأجير أوقاف مندروس محسن عبد القادر. أرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9-37/989.  
<sup>3</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926 - 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 539.  
<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 2/1، رقم القرار 6669، تاريخ 31 تموز 1935.  
<sup>5</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 2/3، رقم القرار 6670، تاريخ 31 تموز 1935.  
<sup>6</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. القرار مساجد 7/2، رقم القرار 6672، تاريخ 31 تموز 1935.  
<sup>7</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6674، تاريخ 31 تموز 1935.  
<sup>8</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6677، تاريخ 31 تموز 1935.  
<sup>9</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 9/1، رقم القرار 6690، تاريخ 20 آب 1935.  
<sup>10</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 9/1، رقم القرار 6706، تاريخ 4 أيلول 1935

<sup>1</sup>، وتعمير جامع اللد<sup>2</sup>، وتعمير جامع قرية صطاف<sup>3</sup>، وجامع جزين في كفر ثلث<sup>4</sup>، وجامع قرية القبيبة<sup>5</sup>، وجامع القسطل<sup>6</sup>، وجامع بيت حنينا<sup>7</sup>، وجامع قرية الرام<sup>8</sup>، وجامع قرية صوبا<sup>9</sup>، وجامع قرية بيت عنان<sup>10</sup>، وتعمير الزاوية الأسعدية في الطور<sup>11</sup>، بالإضافة إلى تعمير خان العمدان في عكا<sup>12</sup>، وجامع الزيداني في طبريا<sup>13</sup>، ومقام النبي شموئيل<sup>14</sup> ومقام سيدنا يوسف<sup>15</sup>، وسوق اللحامين في القدس<sup>16</sup>، وساحة الخانقاة الصلاحية<sup>17</sup>، وفي مجال آخر تم إنشاء جمعية الإسعاف العربية في يافا من قبل المجلس

18 .

وتظهر الوثائق أن ميزانية المجلس لعام 1936، رصدت مبلغ 354,6 ألف جنيه و800 مل لإيرادات الميزانية العامة 444,7 ألف جنيه و800 مل لإيرادات الميزانية الخاصة، وقد أضيف مبلغ

- <sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 5/1، رقم القرار 6729، تاريخ 24 أيلول 1935 .
- <sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 6/1، رقم القرار 6742، تاريخ 1 تشرين الأول 1935.
- <sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار 1935/10/1، رقم القرار 6743، تاريخ 1 تشرين الأول 1935.
- <sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 7/1، رقم القرار 6746، تاريخ 1 تشرين الأول 1935 ..
- <sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار ع 1/13/35، رقم القرار 6749، تاريخ 1 تشرين الأول 1935.
- <sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 1/1، رقم القرار 6751، تاريخ 1 تشرين الأول 1935 .
- <sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار م 1/13/35، رقم القرار 6752، تاريخ 1 تشرين الأول 1935 .
- <sup>8</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار م 1/13/35، رقم القرار 6753، تاريخ 1 تشرين الأول 1935 .
- <sup>9</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار م 1/13/35، رقم القرار 6754، تاريخ 1 تشرين الأول 1935 .
- <sup>10</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار م 1/13/35، رقم القرار 6755، تاريخ 1 تشرين الأول 1935 .
- <sup>11</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 1/1، رقم القرار 6757، تاريخ 1 تشرين الأول 1935 .
- <sup>12</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 13/1، رقم القرار 6798، تاريخ 29 تشرين الأول 1935 .
- <sup>13</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 12/1، رقم القرار 6802، تاريخ 29 تشرين الأول 1935 .
- <sup>14</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6811، تاريخ 2 تشرين الثاني 1935 .
- <sup>15</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 2/1، رقم القرار 6471، تاريخ 10 كانون الأول 1935 .
- <sup>16</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار م 1/14/35، رقم القرار 6826، تاريخ 11 تشرين الثاني 1935 .
- <sup>17</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6831، تاريخ 11 تشرين الثاني 1935 .
- <sup>18</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934 - 29 كانون أول 1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 5/1، رقم القرار 6846، تاريخ 14 تشرين الثاني 1935 .

6000 جنيه مقطوع من مبلغ التوفيرات البالغ (21000 جنيه فلسطيني) لتعمير وشراء الأراضي<sup>1</sup>،  
وقسم مبلغ 6000 جنيه على النحو التالي:

(أ) 2000 لشراء الأراضي ومنها أراضي الزبيدات وبيريا وأبو غوش.

(ب) 1800 لتعمير والإنشاء خلال عام 1936.

(ج) 150 مفروشات ومتفرقات للمساجد.

(د) 1100 لزيادة مرتبات الموظفين<sup>2</sup>.

صدر المجلس بيان وضع فيه أن المبلغ المراد استخدامه لعمليات الترميم لا يكفي، إذ قدرت أعمال الترميم بأربعة عشر ألف جنيه وكسور<sup>3</sup>، ورغم ذلك سجل المجلس عمليات كثيرة في مجال التعمير، ومنها إعمار الجهة الجنوبية من المسجد الأقصى المبارك بمبلغ 1000 جنيه من أموال تعمير الحرم الشريف<sup>4</sup>، وتعمير جامع خان السلطان، وتعمير الرخام في الحرم الإبراهيمي بالخليل بالإضافة إلى مقامات سيدنا إبراهيم وسيدنا يوسف وسيدنا يعقوب<sup>5</sup>، وتعمير جامع قرية الكساير بمبلغ 20 جنيه<sup>6</sup>، وتعمير المدرسة التنكيزية في القدس<sup>7</sup>، والمدرسة الأحمدية في صفد<sup>8</sup>، بالإضافة إلى ذلك تعمير جامع النزهة في يافا<sup>9</sup>. وجامع كفر كنا<sup>10</sup>، وجامع قرية جت<sup>1</sup>، وجامع الناقورة، وجامع ياجور<sup>2</sup>، وجامع كفر سابا، وجامع الصفصاف<sup>3</sup>، وجامع قرية صطاف<sup>4</sup>، وتعمير الزاوية الأسعدية<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار موازنة 15/36، رقم القرار 6876، تاريخ 27 شباط 1936 .

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 15/2، رقم القرار 6877، تاريخ 27 شباط 1936 .

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار موازنة 15/36، رقم القرار 6491، تاريخ 21 كانون الاول 1936 .

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (6/1936/13) (14/1).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6494، تاريخ 7 كانون الثاني 1936 .

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 4/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار موازنه وقف 1/1، مساجد 2/1، رقم القرار 6515، تاريخ 5 شباط 1936 .

<sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 13/1، رقم القرار 6519، تاريخ 5 شباط 1936 .

<sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 1/1، رقم القرار 6537، تاريخ 5 شباط 1936 .

<sup>8</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 9/1، رقم القرار 6553، تاريخ 5 شباط 1936 .

<sup>9</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (6/1936/13) (14/1).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 11/1، رقم القرار 6561، تاريخ 18 شباط 1936 .

<sup>10</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 )  
(6/1936/13) أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مساجد 11/1، رقم القرار 6561، تاريخ 18 شباط 1936 .

حاول المجلس حماية الأراضي من اليهود والحركة الصهيونية عن طريق شراء الأراضي، وتظهر الوثائق ذلك ففي تاريخ 1932 /12/12 درس المجلس تقرير عضو المجلس أمين بك التميمي المقدم حول المقاولات المعقودة بين المجلس وأهالي قرية عتيل والطيبة والطيرة لشراء مشاع القرى المذكورة لحماية هذه الأراضي من طمع اليهود، وفوض المجلس السيد عزة أفندي دروزة لهذه المهمة لمفاوضة شركة إنقاذ الأراضي لحفظ حق الأوقاف<sup>6</sup>.

وبناءً على ذلك يكون المجلس سجل انجازه الأول في هذا المجال عام 1933، عند البدء بعملية شراء أراضي عتيل والطيبة<sup>7</sup> وقد تقدم السيد احمد حلمي باشا مدير البنك العربي بقبول المساهمة بشراء خمسمائة دونم من أراضي عتيل وذلك بتاريخ 1933/8/17، وبالتفاوض بين الحاج أمين الحسيني والسيدان عبد اللطيف أبو هنطن وحمدان الحاج احمد، تم شراء ارض عتيل لحمايتها من الأطماع<sup>8</sup>. أما بالنسبة لأراضي الطيبة فقد كان ثمن الأرض من الموارد الخاصة بالميزانية بالإضافة لموارد الأوقاف المدرسة ليافا والبالغة 900 جنيه، والأوقاف المدرسة لغزة بقيمة 1000 جنيه من صندوق الأوقاف المدرسة بغزة لسنة 1933، على أن تكون الأرض جزءاً من الأوقاف التابعة للمجلس، ويتم تعويض ميزانية يافا من خلال إعانات المسجد الأقصى، على أن تكون ارض الطيبة وفقاً يصرف منه على الحرم الشريف، وتعويض ميزانية غزة من خلال إعانات سنة 1934 للمسجد الأقصى<sup>9</sup>.

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
<sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (4): من 28 تشرين الثاني 1932 - 15 تشرين اول 1934 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
<sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
<sup>8</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (4): من 28 تشرين الثاني 1932 - 15 تشرين اول 1934 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
<sup>9</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (4): من 28 تشرين الثاني 1932 - 15 تشرين اول 1934 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).

رغم ذلك ظلت عملية امتلاك المجلس لأراضي عتيل عالقة ولم يحسم أمرها حتى عام 1934، إذ بقي مبلغ 25 ألف جنيه ثمن للأراضي بسبب الأزمة المالية التي عانى منها المجلس<sup>1</sup>، وعدم حل المشكلة قرر المجلس في عام 1935 شراء الأراضي المعروضة والكائنة في القدس والتي اقترحها سماحة الرئيس، وخصص لها ألف جنيه من المبلغ المرصود لإتمام شراء أراضي عتيل، على أن يعرض مبلغ القرض المنوي عقده، وتسجل باسم الأوقاف، وذلك لضرورة شراء بعض قطع الأراضي التي لا يمكن تأجيلها<sup>2</sup>. أما فيما يخص أراضي الطيرة فلم تتم عملية شراء الأراضي إذ اصدر المجلس قرارا بتاريخ 14 تشرين الثاني 1935، يطالب فيه أهالي الطيرة بإرجاع الأموال للمجلس بعد أن فشلت عملية بيع الأراضي بسبب الشيوع، و في حال عدم استرداد المجلس للمبلغ يتم إقامة دعوى عليهم، خاصة أنهم باعوا جزءا من أراضيهم، إضافة إلى قيامهم باستلاف الأموال من المجلس<sup>3</sup>.

رغم عمليات الشراء التي تمت والتي كانت الأولى منذ تأسيس المجلس، ظهر فيما بعد أنه لم يضع في مخططه المالي السنوي ميزانية خاصة لشراء الأراضي، وإنقاذها من أطماع الحركة الصهيونية ذلك الخطر الذي هدد معظم أراضي فلسطين، وحتى أن عملية شراء أرض الطيبة اعتمدت على معونات المسجد الأقصى، وليس على ميزانية خاصة لشرائها، رغم محاولة الجرائد الفلسطينية لفت أنظار المجلس لهذه القضية وإلى أهمية تخصيص ميزانية لشراء الأراضي لحمايتها، إلا إن المجلس لم يبدأ بوقاية هذا الخطر إلا في عام 1933.

كانت جريدة فلسطين من أكثر الجرائد التي حاولت لفت أنظار المجلس لهذه القضية، ويظهر ذلك في مقالاتها، حيث نشرت بتاريخ 24 آب 1930 مقال على لسان احد مزارعي طولكرم، في محاولة إلى لفت أنظار المجلس لهذه المشكلة، ولتوضيح العوامل التي تجبر الفلاح الفلسطيني على بيع أرضه لليهود:

" إنني أبيع ارضي وممتلكاتي لان الحكومة تكرهني على دفع ضرائب وأعشار في وقت لا املك فيه الوسائل الضرورية لإعالة نفسي وأسرتي. وفي مثل هذه الظروف أكون مضطرا للجوء إلى شخص غني يقدم لي قرضا أتعهد برده مقرونا بفائدة مالية مقدارها 50% بعد شهر واحد أو اثنين .... وهنا

<sup>1</sup>سميح حمودة."دور المجلس الشرعي الاسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". جوليات القدس، العدد 11، صيف 2011، ص 80.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 ) 6/1936/13. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6294، بتاريخ 1 كانون الثاني 1934.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (6/13/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 8/1، رقم القرار 6836، تاريخ 14 تشرين الثاني 1935.

اضطر إلى تجديد الصك مرة تلو المرة مضاعفاً بذلك قيمة الدين الأصلية... الأمر الذي يضطرنني في النهاية إلى بيع ارضي حتى أسدد ما يستحق علي من ديون لم أتسلم في الحقيقة إلا جزءاً ضئيلاً منها<sup>1</sup>.

وبالنظر إلى موقف المجلس حول قضية وادي الحوارث نجده لا يتعدّ مساعدة الفلاحين بمبلغ من المال وقدره 50 جنيه من أجل نفقات المحامين للدفاع عن أراضيهم<sup>2</sup>، ومن بعد خسارة القضية قدم المجلس المؤن الغذائية والدعم المعنوي لعرب الحوارث وتحت عنوان "المأساة الأندلسية في فلسطين توالي التبرعات لعرب الحوارث" ظهرت الخطابات والشعارات الداعمة لهم معنوياً<sup>3</sup>.

بدأ المجلس الإسلامي وضع خطة منظمة لإنقاذ الأراضي من سيطرة الحركة الصهيونية منذ عام 1934، ففي جلسته المنعقدة بتاريخ 5 كانون الأول 1934 اصدر القرار الآتي:

"ان الخطر المحقق بفلسطين بمناسبة تسرب الأراضي لأيدي الصهيونية ودخول العديد من المهاجرين كل يوم جعل المجلس يفكر بالوسائل الممكنة اتخاذها لدرء الخطر الداهم على العرب فرأى ان يتشبت باشتراء الأراضي الممكن اشتراءها لتكون وقفاً إسلامياً على المسجد الأقصى والصخرة المشرفة وبما انه يمكن للمجلس ان يخصص من ميزانيته السنوية بمناسبة البدء بأخذ واردات من الأراضي التي اشتراها في بني صعب في زينا في الطيبة وعتيل وبمناسبة استثمار الأراضي الوقفية من غرسها للأشجار الحمضية وبمناسبة قرب انحلال المبلغ المذكور لتسديد أقساط البنك العثماني مبلغ من 3000-5000 سنوياً لمدة ثلاثين سنة مثلاً وهذا المبلغ السنوي يمكن ان يطفء قرضاً من 100000 جنيه. فيقرر المجلس تفويض سماحة الرئيس للمذاكرة مع فخامة المندوب لإيضاح الأسباب الموجبة لهذا استقراض وبعد استحصال موافقته التشبث بالمذاكرة مع احد البنوك وبسط النتائج على المجلس بأول فرصة لاجل المباشرة بما يمكن للمجلس من تخليص بعض الأراضي المهدهة"<sup>4</sup>

واستناداً على القرار السابق، قرر شراء بعض الأراضي المشرفة على المسجد الأقصى، فقرر شراء الأرض الواقعة في سلوان من الحاج حسن أفندي محمود بمبلغ 13 جنيه لكل دونم بعد تفويض مدير الأوقاف العام بإتمام البيع وتسجيله حسب الأصول<sup>5</sup>، وشراء قطعة الأرض البالغة مساحتها نحو عشر دونمات في جبل المكبر من السيد محمد اسعد حسن عوض من حمولة العويسات من عرب

<sup>1</sup> عبد الوهاب الكيالي. تاريخ فلسطين الحديث. ط1، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص223 .  
<sup>2</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار اعانة لقضية عرب وادي الحوارث، رقم القرار 3973.  
<sup>3</sup> "المأساة الأندلسية في فلسطين توالي التبرعات لعرب الحوارث". صحيفة فلسطين. العدد 98، السنة 17، يافا: 24 حزيران 1933، ص4.  
<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1/1936/6/1936/6). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 15/1، رقم القرار 6255، تاريخ 5 كانون الاول 1934 .  
<sup>5</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1/1936/6/1936/6). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6257، تاريخ 11 كانون الاول 1934.

السواحة على أن يكون سعر الدونم 16 جنيه يدفع منهم في البداية 40 جنيه والباقي يصرف من امانات الحرم الشريف<sup>1</sup>.

وفي محاولة أخرى من قبل المجلس عام 1935 للحفاظ على الأوقاف وتطوير التعمير والإنشاء قرر المجلس بعد موافقته على الميزانية الجديدة لعام 1936، أن يعهد إلى كل من أمين بك التميمي وأمين بك عبد الهادي زيارة منطقتي نابلس وعكا ومنطقتي القدس والخليل، وعهد أيضاً إلى كل من الشيخ محي الدين أفندي عبد الشافي وعبد الرحمن بك التاجي بزيارة منطقتي غزة ويافا والسبع من أجل دراسة احتياجات المناطق لمشاريع التعمير والإصلاح للمساجد والمعاهد والعقارات لسنة 1936 أو لسنوات الخمس المقبلة بعدها، على أن يتم تنظيم كشوفات بالمبالغ المطلوبة لدراستها من قبل المجلس ضمن جلسة واحدة<sup>2</sup>.

وبناءً على ذلك عمل المجلس في عام 1935 على الوقوف بوجه بيع الأراضي، فقد حول المجلس مبلغ من أموال المنكوبين عام 1929 لشراء أراضي قرية دير عمرو التي طوبت ضمن أملاك الأوقاف العامة<sup>3</sup>، وأوقف مبلغ من أموال امانات أوقاف النبي موسى البالغة 285 جنيه، ومن حساب امانات الحرم الشريف البالغة 575 جنيه، ومن حساب المدرسة الأفضلية بمبلغ 219 جنيه لشراء الأراضي<sup>4</sup>.

ووافق على اقتراح مدير الأوقاف العام بتنظيم ميزانية إضافية مقدارها 4000 جنيه من ميزانية رسوم تسجيل الأراضي على الميزانية الأصلية لسنة 1935<sup>5</sup>. و تضمنت أراضي من قرية أبوديس تسمى شعب حفير وجبال الشورمان بمبلغ 224 جنيه<sup>6</sup>، وبعض أراضي قرية عمواس و قرية العنب من مشاع القريتين من ميزانية المجلس المخصصة لشراء الأراضي<sup>7</sup>، وشراء مائتي دونم من أراضي

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6285، تاريخ 31 كانون الاول 1934 .  
<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار م 2/14/35، رقم القرار 6716، تاريخ 23 ايلول 1935.  
<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار اعانات منكوبي الاضطرابات، رقم القرار 6230، تاريخ 12 تشرين الثاني 1935.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6254، تاريخ 20 تشرين الثاني 1934 .  
<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار م 2/14/35 ميزانية، رقم القرار 6715، تاريخ 1 ايلول 1936 .  
<sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6405، تاريخ 28 كانون الثاني 1935 .  
<sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6591، تاريخ 25 حزيران 1935.



جبعة التابعة للخليل بمبلغ واحد جنيه عن كل دونم<sup>1</sup>، وشراء أراضي قرية رموك بمبلغ 75 جنيه ثمن 15 دونم على أن تكون الأراضي وقفا إسلاميا صحيحا<sup>2</sup>، وشراء أراضي قرية بيرييا في صفا البالغة 100 دونم لإنقاذ ما تبقى منها بعد ان تسربت لليهود، وقد اتفق المجلس مع أصحاب الأرض أن يكون سعر كل دونم 6 جنيهات<sup>3</sup>، والجزء الآخر من نفس أراضي جبل بيرييا البالغة مساحتها 200 دونم تم شراءها في عام 1936<sup>4</sup>، وشراء مشاع قرية العنب ابو غوش بعد إجراء المقابلة مع المحامي زكي أفندي الأسطة من حساب الذمم<sup>5</sup>.

فوض المجلس مأمور أوقاف يافا من اجل توكيل المحامين للمرافعة في قضايا أراضي يافا والرملة المعتدة في قيود التسوية باسم المجلس، وقد أوكل المحامين من أجل المرافعة أمام المحاكم ودرجاتها بداية واستئناف<sup>6</sup>.

في مقال لسميح حمودة بعنوان "دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948" يظهر المقال سياسة المجلس للوقوف بوجه بيع الأراضي وامتلاكها من قبل الحركة الصهيونية وقد وضع المقال هذه الإجراءات فيما يلي:

**أولاً: سعي المجلس إلى تنظيم إدارة الوقف وسجلاته واستعادة أملاكه والإشراف عليها.**

**ثانياً: تأسيس صناديق لشراء الأراضي التي يضطر أصحابها لبيعها.**

**ثالثاً: شراء أراضي لحساب الأوقاف.**

**رابعاً: عمل المجلس الإسلامي على تسجيل أملاك الوقف ضمن الطابو.**

**خامساً: عمل اجتماعات لمخاتير القرى ومشايخ البدو لحثهم بالحفاظ على أراضيهم.**

**سادساً: إصدار البيانات والنشرات التي تحث على منع بيع الأراضي.**

**سابعاً: مطالبة المندوب السامي بسن قوانين تمنع بيع الأراضي العربية لليهود ضمن برقية عام 1934.**

**ثامناً: سعى المجلس بالحفاظ على المقابر والمساجد والمقامات الإسلامية في المواقع التي بيعت لليهود.**

<sup>1</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.** نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6689، تاريخ 20 اب 1935.

<sup>2</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم ( 14/1 6/1936/13).  
**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.** نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6697، تاريخ 22 اب 1935.

<sup>3</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.** نوع القرار وقف 9/1، رقم القرار 6488، تاريخ 21 كانون الاول 1935.

<sup>4</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.** نوع القرار 9/1، رقم القرار 6567، تاريخ 18 شباط 1936.

<sup>5</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.** نوع القرار مساجد 1/1، رقم القرار 6568، تاريخ 18 شباط 1936.

<sup>6</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).  
**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.** نوع القرار وقف 6/1، رقم القرار 6923، تاريخ 11 نيسان 1936.

**تاسعاً:** أباح الحاج أمين الحسيني تأديب السماسرة وباعة الأرض ولو بالعنف من خلال خطابه عام 1934<sup>1</sup>.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن ما وصل إليه سميح حمودة في دراسته فيه درجة من المبالغة، إذ أن الوثائق التي اعتمدت عليها دراستنا تشير الى أن المجلس لم يكن بهذه الكفاءة باتخاذ الإجراءات لمنع تسرب الأراضي، فمن خلال الفصول السابقة نجد أن المجلس لم يملك أوراق وسجلات ووثائق الأراضي الوقفية، وحتى أن الكثير من الأراضي لم تسجل ضمن الطابو، والدليل على ذلك انه حتى عام 1945 والمباحثات بين المجلس والحكومة البريطانية مستمرة حول إيجاد طريقة واضحة بين المجلس والحكومة البريطانية لكيفية تسجيل الأراضي الأميرية والملك والوقف الصحيح، وخاصة إن هذه الأراضي حتى عام 1945 ما زالت دون معاملات تسجيل، مما يحول دون تشجيع مأموري الأوقاف على زيادة وارداتها، الأمر الذي سبب مشكلة عدم معرفة الأراضي الوقفية التي تنقل من شخص لآخر إن كانت تسجل باسم ميري أو وقف<sup>1</sup>.

بدأ المجلس بنقاش الحكومة حول تلك المسائل في عام 1945، أي بعد أربع وعشرين سنة من تأسيس المجلس، مع استمرار معاناة المجلس من عدم وجود أوراق ووثائق وسجلات، وهذا ما هو إلا دليل على ضعف الخطة التنظيمية التي قام عليها المجلس، وضعف الكوادر من الموظفين الذين تم تعيينهم لأكثر من مرة في وظائف حصر مساحة الأراضي والأوقاف، وقد ورد في محاضر المجلس ولأكثر من مرة اعتراف بأهمية حصر المساحة من اجل زيادة المردود المادي للمجلس إلا أنه لم يخطط لإستراتيجية بديلة، و حتى إستراتيجية جلب الوثائق من استنبول التي تم مناقشتها سابقاً كانت عملية إجبارية بسبب رفع قضايا في محاكم فلسطين لسلب أملاك وقفية من قبل الحكومة، ولم تكن عدد الوثائق المحضرة كافية فهي فقط خمسمائة وثيقة.

وبالانتقال إلى الإجراءات الأخرى حسب وجهة نظر سميح حمودة المتمثلة بتأسيس صناديق لشراء الأراضي المهتدة بالبيع لليهود، وتسجيل أراضي باسم الوقف، فلم يؤسس المجلس سوى صندوق إنقاذ الأراضي المعروف بـ (صندوق الأمة)، ذلك المشروع الذي نشر في جريدة فلسطين في 12 تشرين الأول عام 1932، وتم تعيين موسى كاظم الحسيني رئيس الصندوق، واحمد حلمي باشا والحاج يوسف العاشور وعمر البيطار وعيسى العيسى وجمال الحسيني والفرد روك وعزيز ميقاتي وفؤاد

---

<sup>1</sup>سميح حمودة، "دور المجلس الشرعي الاسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". **حوليات القدس**. العدد 11. صيف 2011، ص 78-81.

صالح سابا أعضاء، وحددت مهام الصندوق في أن يشتري بجميع الأموال التي سيتم جمعها أراض في فلسطين، وأن يشكل شركة عربية باسم " الشركة العربية لإنقاذ أراضي فلسطين" على أن يقوم الصندوق بشراء أسهمها، ودفع جميع أموال الصندوق للبنك العربي وفروعه، ووجه الصندوق نداء للأمة بلزوم استهلاك سجناء صندوق الأمة، للاستفادة من مردودها بإنقاذ الأراضي الفلسطينية<sup>2</sup>.

وبالالتفات لحجم الأراضي التي تم شراؤها من قبل المجلس فهي أراضي عتيل والطيبة وزينا قضاء طولكرم عام 1933، وشراء أراضي مزرعة دير عمرو البالغة 3000 دونم عام 1935، وساهم في الدفاع عن أراضي عرب الزبيدات الواقعة في شفا عمرو<sup>3</sup>، بالإضافة إلى مساحات صغيرة من أراضي قرى القدس.

وبرأيي أن هذا الحجم من الأراضي لا يشكل أي انجاز بالنسبة لمساحة فلسطين البالغة 27 ألف كم مربع، بالمقارنة مع ما بيع لليهود من قبل العائلات العربية غير الفلسطينية أمثال آل سرسق اللبنانية التي باعت عام 1920 ما مساحته 80 ألف دونم من سهل مرج ابن عامر، وعام 1924 باعت العائلة نفسها خمس قرى عربية وهي العفولة، خنيفس، جباتا، شطة، وسولم، وقد بلغت مساحة الأراضي 230 ألف دونم، وفي عام 1926 باع آل سرسق وال التويني 18 ألف دونم من أراضي قرية حيدر قضاء عكا، وقرى الهريج والدار البيضاء والانشراح ونهاريا في سهل عكا، بالإضافة إلى ما باعته عائلة سليم العمري ورفيق العمري وإخوانهما ( وهذه العائلة من دمشق وينتسبون لعائلة عمر بن الخطاب) أراضي قريتي اجليل والحرم التابعة ليافا والبالغة مساحتهم 16 ألف دونم عام 1924 .

ونشير أيضا إلى ما باعه الأمير سعيد الجزائري من دمشق لليهود، وما باعته أسرنا شمعة والقوتلي أراضي قرية المنشية (شمال شرقي عكا )، وأسرة المرديني من أراضي صفد، وأسرة يوسف من دمشق قرى البطيحة،الدكة، تل ابن اعور، أم عجاج، جبيلة،حسينية،كنف التحتا،كفر عارب،سعدية الرشيد، سبيل الشقيرية، زينة، كنف الفوقا، خورخة، شقيف، جدبا ،حسفية، أم الدنانير، المسفورة وجميعا واقعة في أراضي الجولان وكانت تشتمل على بيع جميع البيوت والأبنية ومنابع وجدران وأبار وأحواض

<sup>1</sup>"ابرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقترح حلها. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17.

<sup>2</sup>صحيفة فلسطين. العدد 191، السنة 16، يافا: 12 تشرين الأول 1932، ص5؛ صحيفة الجامعة العربية. القدس: 13 تشرين الأول 1932، ص3.  
<sup>3</sup>سميح حمودة. "دور المجلس الشرعي الاسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". حوليات القدس. العدد 11. صيف 2011، ص 80.

وأشجار وبيادر وانهار ومنافع ومياه ومحاصيل وكان ذلك في عام 1934<sup>1</sup> على مسمع ومرأى المجلس.

قام أمين الحسيني برفع برقية للمندوب السامي عام 1934 يطالب فيها بوضع قوانين تمنع بيع الأراضي العربية لليهود، وقد جاء هذا الطلب متأخراً وخاصة أن المجلس نفسه التزم بتطبيق جميع القوانين البريطانية والتي من أهمها قانون استملاك الأراضي 1920 واستملاك الأراضي الوقفية 1923 ونزع الملكية 1926، ولم يحاول الوقوف بوجه هذه القوانين إلا بالاعتراض من خلال البرقيات ومن ثم التنفيذ، وبالافتراض أن المجلس كان مرغماً على قبولها أو قبلها بإرادته، إلا أنه في الحالتين لم يقف في وجه هذه القوانين، لأن المصدر المالي الأكبر لاستمرار عمل المجلس مقدم من الحكومة البريطانية.

وبناءً على ذلك يكون المجلس المؤسس عام 1921 وحتى آخر سنة لرئاسة الحاج أمين الحسيني 1937، لم يحقق إنجاز فعلي في وقف عملية بيع الأراضي لليهود رغم عمله ستة عشر عاماً، في الوقت الذي بلغت فيه مساحة الأراضي التي بيعت لليهود ما بين عامي 1937-1938 ما يقارب 1,389,512 دونم، وبدخول عام 1938 أصبحت مساحة الأراضي المباعة لليهود 1,533,000 دونم، وقد اعترف عزة دروزة بأن العرب باعوا ما يقارب من نصف مليون دونم لليهود وأن البائعين كانوا ملاكين للأراضي وليسوا فلاحين ولم يتجاوز عددهم ألف شخص من عدد السكان البالغ في تلك الفترة تقريباً مليون وربع نسمة، فقد باع كبار الملاكين الفلسطينيين أراضي ما نسبته 20,8% إلى 62,7% ما بين عامي 1933-1936، مع أن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية كانت أحسن مئات المرات من الفلاحين<sup>2</sup>.

ولكن لا يمكن إغفال دور المجلس في عمليات الخطابة والبرقيات والمقالات في الجرائد لتوعية الشارع العربي بخطر بيع الأراضي، ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الذي انعقد ما بين السابع إلى السابع عشر من كانون الأول 1931 برئاسة الحاج أمين الحسيني ودون حضور شخصيات رسمية ممثلة عن دول العالم، تمحورت الأهداف الرئيسية (انظر ملحق رقم 6) حول محاولة مناقشة الزعماء العرب أن يؤدوا واجباتهم نحو القدس بعد فشل المجلس في تحقيق إنجازات مع الانتداب البريطاني بوقف سياسته تجاه العرب في فلسطين، وبعد تصريحات كل من لجنة شو ولجنة هوب سمبسون

<sup>1</sup>كامل خلة فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. مصدر سابق، ص 762-765.

<sup>2</sup>كامل خلة فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. مصدر سابق، ص 769-770.

ومضامين الكتاب الأبيض لسنة 1930، ومن ضمن الأهداف الأخرى جلب أموال لشراء الأراضي وإنشاء الجامعة الإسلامية في القدس.

واجه المؤتمر ثلاث تحديات لاستمراره **أولها:** المعارضة النشاشيبية، ومن ثم معارضة إمارة شرق الأردن والسعودية ومصر وغيرها من الدول العربية وتركيا، خوفاً من التطرق لفكرة الخلافة الإسلامية، واستقدام السلطان عبد المجيد من منفاه إلى المؤتمر، أما التحدي الثالث: فيكمن في معارضة الانتداب البريطاني للمؤتمر خوفاً من إثارة الحماس الوطني والقومي، إلا أن الانتداب البريطاني حل هذا التخوف من خلال منع إعطاء تأشيرات لدخول فلسطين، وكانت ردة فعل الحاج أمين الحسيني يقول ذلك من خلال التعهد للمندوب السامي آرثر واكهوب بعدم إثارة المواضيع المحرجة بالنسبة للسلطات البريطانية خلال المؤتمر .

ورغم أن المؤتمر لم يستطع تحقيق أهدافه المرسومة، وأيضاً لم يعقد مرة أخرى بالموعد الذي حدد له، ولم يستطع جلب الأموال لحماية الأراضي ولا حتى إنشاء الجامعة الإسلامية في القدس، ولم يفتح له فروع أخرى إلا بالهند وبعض مدن فلسطين، إلا أنه نجح في لفت أنظار العالم الإسلامي لقضية فلسطين والحاج أمين الحسيني، ونجح بعدم استفزاز المشاعر البريطانية<sup>1</sup>، واستنكار أعمال السماسرة الذين يساعدون اليهود على حيازة الأراضي العربية، وإصدار فتوى بتحريم بيع الأراضي لليهود واعتبر علماء المسلمين أن من باع أرضاً لليهود، أو سمسرها، أو سهل بيعها كافرًا يجب مقاطعته ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين<sup>2</sup>.

هذا الدور لم يكن دواء فعال ضد مرض بيع الأراضي لأن بيع الأراضي كان نتيجة عوامل كثيرة لم يستطع المجلس حلها والمتمثلة في جانبين العربي واليهودي، فعدم الوعي الكافي لدى السكان العرب في مشكلة بيع الأراضي، وانتشار ظاهرة السمسرة بين العرب كونها سبب في الغنى السريع، وقبول الكثير من الأغنياء ومتوسطي الحال بيع أراضيهم لمواكبة ظاهرة الترف والبذخ التي سادت المجتمع العربي وحب تملك المال والبيوت الفخمة، والجهل والأمية والفقر والبطالة التي انتشرت في الشارع العربي في تلك الفترة، و قبول الشارع العربي فكرة بيع الأراضي المشاع بدون اكتراث على أساس أنها أملاك عامة، كل تلك المشاكل لم يملك المجلس لها حلاً، وكانت سبباً في انتشار بيع الأراضي.

<sup>1</sup> علي موسى. "المؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931 وبناء الزعامة السياسية للحاج أمين الحسيني". حوليات القدس. العدد 15. ربيع - صيف 2013، ص 24-25

<sup>2</sup> سميح حمودة. "دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". حوليات القدس. العدد 11. صيف 2011، ص 82

وبالمقارنة بين وضع الفلسطينيين واليهود في مسألة بيع وشراء الأراضي، نجد أن اليهود بأموالهم الضخمة التي جمعت من خلال الحركة الصهيونية، والوسائل المختلفة التي إتبعها الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني لشراء الأراضي، دفعت الجانب العربي إلى البيع بوعي وبدون وعي، بالوقت الذي بذل الجانب العربي عامة والفلسطيني والوطني خاصة في دفع أموال كافية لمنع بيع الأراضي. ساهمت الحركة الصهيونية بجمع المال في حين كان الجانب العربي الفلسطيني يساهم في زعزعة الصف الداخلي من خلال العائلية والطائفية، ويقوم بجمع التبرعات لترميم المسجد الأقصى ولم يفكر بجمع التبرعات لشراء الأراضي ومنع الخطر اليهودي عنها إلا في مؤتمر 1931، الذي لم ينتج عنه شيء<sup>1</sup>، وبالنظر إلى أموال إعانات ترميم المسجد الأقصى فنرى أن قسماً كبيراً منها استعمل في دفع قروض المجلس وعمليات ترميم ثانوية وبناء الفندق الكبير في مأمن الله.

بدأت أعمال المجلس في مجال التعمير وشراء الأراضي في عام 1937 تتناقص بالمقارنة مع عامي 1935-1936، فعند الاطلاع على السجل (6) من محاضر المجلس يتضح مدى الاختلاف إذ لم تتعدى خلال سنة 1937 سوى تشكيل لجنة تهتم بشؤون الوعاظ لتنمية المقدر الأدبية والدينية لديهم، وقد تكونت اللجنة من الشيخ محي الدين أفندي عبد الشفي عضو المجلس، والشيخ حسن أفندي أبي السعود مفتش المحاكم الشرعية، ومدير الأوقاف عزة أفندي، ومهمتها إصلاح وإرشاد الوعاظ<sup>2</sup>، ومن جانب آخر صرف مبلغ 10 جنيهات للمشروع الخيري المقترح من قبل أمين بك عبد الهادي للعناية بفقراء المدينة القديمة في القدس<sup>3</sup>، وإيجاد مستوصف إسلامي في طبريا يعين فيه الطبيب رشيد أفندي الطبري<sup>4</sup>.

أما من جانب التعمير فتم تحويل الحصى والنحاة لبناء عمارة الوقف الجديدة في الشيخ جراح، و تركيب الأسلاك الكهربائية<sup>5</sup>، وتعمير جامع بيت اكسا بمبلغ 100 جنيه<sup>6</sup>، وتعمير مقام النبي شموئيل

<sup>1</sup> وتم نهب غرفة المؤتمر الاسلامي بتاريخ 1938/3/30 من قبل مشيخة الحرم الشريف وادارة الاوقاف اللتان بسطنا ايديهم على ممتلكات محمد منيف الحسيني من اوراق وسجلات وممتلكات ومفروشات خاصة فيه وخاصة في المؤتمر الاسلامي موجودات في تلك الغرفتين التابعتين للمجلس لذلك طلب السيد محمد منيف من عضوا المجلس امين بك عبد الهادي التدخل واناخذ هذه الاملاك والاوراق التي اصبحت في حالة ضياع بعد نفيه خارج فلسطين /"وثائق مراسلات المجلس الاسلامي الاعلى مع المؤسسات الحكومية 1937-1938". أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 988/33، تاريخ 30 اذار 1938 .

<sup>2</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/35، نوع القرار وعظ 15/2، تاريخ 7 شباط 1937.

<sup>3</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. نوع القرار مستوصف 1/1، تاريخ 9 اب 1937.

<sup>4</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/213، نوع القرار مستوصف 12/1، تاريخ 12 حزيران 1937 .

<sup>5</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/152، نوع القرار وقف 1/1، تاريخ 10 ايار 1937 .

<sup>6</sup> مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6) : من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/200، تاريخ 6 حزيران 1937.

<sup>1</sup>، وتعمير المدرسة التنكيزية في الحرم الشريف<sup>2</sup>، ووضع سقائل خشبية في الصخرة الشريفة<sup>3</sup>، بالإضافة إلى عمليات الدهان للمسجد الأقصى<sup>4</sup>، وتعمير اللواوين الغربية والشمالية داخل الحرم الشريف<sup>5</sup>، وتوريد حجارة لترميم جدران الصخرة المشرفة<sup>6</sup> وإنشاءات في جامع صاطاف<sup>7</sup>.

وبالإطلاع على المبلغ المخصص للتعيمير فوق العادة لمساجد القرى، نجد تخصيص مبلغ 1950 جنيه فقط لعام 1937 قسمت على أساس 350 جنيه لكل من القدس والخليل وعكا، و300 جنيه لكل من يافا وغزة ونابلس<sup>8</sup>، ولم يتم خلال هذه السنة سوى شراء أرض واحدة تسمى أرض الزراز في قرية أبو ديس بسعر أربعة عشر جنيها لكل دونم، وتم دفع ثمن الأرض من الذمم على أساس تسديد المبلغ من خلال الثمن الذي سيعرض من الراغبين في شرائها<sup>9</sup>.

واجه المجلس خلال عام 1937 في ظل الافتقار إلى الإنجازات المعمارية مشكلة نسف جوامع صفد من قبل الحكومة البريطانية ومسجد ومدرسة عين كارم<sup>10</sup>، وقد أرسل المجلس بتاريخ 23 آب 1937 للاطلاع على الأضرار التي لحقت جامع عين كارم جراء النسف وقرر المجلس من بعد حصر الأضرار انه لا يستطيع القيام بعمليات التعمير المطلوبة للجامع وإزالة الضرر بصورة دائمة، وبذلك يكون الحل الطلب من الحكومة تكليف مهندس يقوم بالتعمير على الوجه الأكمل<sup>11</sup>، وهذا ما يدل على عودة المجلس للمشكلة المادية ذاتها التي رافقته.

- 
- <sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/238، تاريخ 11 تموز 1937 .
- <sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/255، تاريخ 20 تموز 1937 .
- <sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/275، تاريخ 2 آب 1937 .
- <sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/314، تاريخ 9 آب 1937 .
- <sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/315، تاريخ 9 آب 1937 .
- <sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/334، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 6 ايلول 1937 .
- <sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/327، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 30 آب 1937 .
- <sup>8</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/341، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 6 ايلول 1937 .
- <sup>9</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6) : من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/180، نوع القرار وقف 1/1، تاريخ 31 ايار 1937 .
- <sup>10</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/307، نوع القرار مساجد 15/1، تاريخ 9 آب 1937 .
- <sup>11</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (14/1 6/1936/13). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/319، نوع القرار 15/1، تاريخ 23 آب 1937 .

كان رد الحكومة الانتدابية على ذلك بتوفير مبلغ اعتبر زهيدا وغير كاف بالنسبة للأضرار الواقعة لتسع مساجد في صفد، ومسجد ومدرسة في عين كارم، هذا ما دفع المجلس رفض المبلغ وتعيين لجنة مؤلفة من احد أعضاء المجلس، وقائم مقام صفد، ومهندس الأوقاف ومهندس الحكومة للكشف مرة أخرى على الإضرار وإيجاد تقدير حقيقي للخسائر<sup>1</sup>. لم تكن المشكلات السابقة فقط الأساس الوحيد لضعف المجلس فالانقسام الفلسطيني الداخلي زاد حالة الضعف وخاصة بسيطرة العائلة الحسينية عليه من عام 1921-1937، خالقا حالة تفكك بين مؤيد للمجلس وبين من هو معارض له وبالأخص العائلة النشاشيبيية التي سارت وراء رئيس البلدية راغب النشاشيبي<sup>2</sup>.

في بداية الثلاثينات تعمقت ظاهرة الانقسام أكثر بين رجال الفكر والسياسة حول كيفية النضال وتحديد العدو، والفريق التقليدي اعتبر الصهيونية العدو الأول ونادى بكسب الثقة البريطانية لمقاومة الحركة الصهيونية، وقد دعمت اللجنة التنفيذية العربية اتجاه هذا الفريق، وشكلت جزء منه، ويظهر ذلك من خلال أقوال جمال الحسيني الناطق بلسانها:

"لدينا في فلسطين خصمان: الأول الخصم الصهيوني، وهو الذي يسعى حثيثا لاستيطان فلسطين وإخراج العرب منها، وهذا خطر مفاجئ لا يمكن الصبر عليه. أما الخطر الاستعماري، وهو الثاني فإن المستعمرون يقولون بموجب صك الانتداب المعمول به، والذي رفضته الأمة، إنهم في هذه البلاد لوقت محدود، فلذلك اتجهت جهود الأمة للخطر المفاجئ، وهو الخطر الأكبر، وأجلت السعي لدفع الخطر الأخر بصورة جدية ... إن جهود الأمة، بعد القضاء على الصهيونية، ستصرف إلى إنهاء الانتداب، ويضم فلسطين في حلف عربي".

نتيجة لما واجهه الشعب الفلسطيني في هذه الفترة من ضغوطات تمثلت في زيادة الهجرات اليهودية وبيع الأراضي والسياسة البريطانية، أصدرت اللجنة التنفيذية بيان في شباط 1931 بعنوان " إعلان الأمة العربية المجيدة" أكد فيه عدم الثقة بالانتداب البريطاني في صون المصالح الفلسطينية لعجزه عن الوقوف بوجه الحركة الصهيونية، ونتيجة لفقدان الثقة باللجنة التنفيذية اتخذ الشباب الفلسطيني موقف مختلف عن اللجنة التنفيذية، إذ بدأ بتنظيم نفسه لمواجهة عسكرية محتملة، ومن هؤلاء الشباب عبد القادر الحسيني إضافة إلى بعض الشباب المقدسي الذين عملوا على تأسيس حركة "الجهاد المقدس" مزودين أنفسهم بالسلاح. أما بالنسبة لموقف المجلسيين فقد عبرت عنه جريدة الجامعة العربية في مقال حمل عنوان "فلسطين تحت انتداب الصهيونية":

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/157، نوع القرار مساجد 15/1، تاريخ 4 ايار 1937.

<sup>2</sup>حمودة، سميح. "دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". حوليات القدس. العدد 11. صيف 2011، ص 74.



"بريطانيا المسؤولة عن جميع ما أصابنا من النكبات، وما الصهيونية الانجليزية نفسها، بل إن شر المصائب وداهية النوائب، هي في هذه الحكومة الانجليزية نفسها. إنها إعتداء صارخ على اقدس حقوقنا، إنها ليست انتدابا ولا حماية، بل هي حكم انجليزي استعماري مباشر فوق العرب والمسلمين في هذه البلاد العربية المقدسة، والصهيونية ليست إلا مشروعا لبريطانيا في باطنه، يهوديا في ظاهره"<sup>1</sup>.

ويتضح من خلال المقال السابق أن المجلس لأول مرة حمل الانتداب البريطاني المسؤولية عن حماية المصالح الصهيونية في فلسطين وخاصة بعد زيادة الهجرات اليهودية، رغم اعتدال هذا الموقف سابقا مع الحكومة البريطانية، هذا التوجه الجديد على الساحة الفلسطينية سبب انعقاد مؤتمر في يافا عام 1933 طلب به إتباع سياسة اللاتعاون مع الإنتداب البريطاني، والبدء بمرحلة جديدة لأمين الحسيني ضمن المجلس.

بالاطلاع على المؤتمر الوطني الكبير في يافا عام 1933 الذي عقد من قبل اللجنة التنفيذية بعطوفة موسى كاظم الحسيني ورئيس المجلس الحاج أمين الحسيني بهدف البحث في أمور اللاتعاون مع الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية وبيع الأراضي، نجد أن هذا المؤتمر ما هو إلا خطوة أولى للوقوف بوجه الانتداب البريطاني رغم أنها خطوة ضعيفة كللت بالفشل وعدم تنفيذ القرارات، ومن الجهة الأخرى ما هي إلا مثال صغير عن حالة التفكك القيادي والوطني، إذ اختلفت الآراء حول سياسة اللاتعاون بين مؤيد وبين معارض، ففخري النشاشيبي والسيد عبد الغني سنان كان رأيهما ان الإنتداب غير مشروع وعلى الجميع بحث سياسة اللاتعاون من جميع أوجهها وقد اقترح عبد الغني إستقالة كل من رئيس بلدية القدس ورئيس المجلس كنوع من الضغط وبداية سياسة اللاتعاون. بينما أيد كل من حلمي أفندي الفتياي وعمر أفندي الصالح سياسة اللاتعاون، على أن يتم مباحثة القضية من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في حين بدأت بعض الأصوات تبحث إشكالية تطبيق هذه السياسة على الساحة الفلسطينية خاصة للتجار والملاكين، وقد شجع سليم أفندي شهاب تعزيز شركة إنقاذ الأراضي والاشتراك بأسهمها بدل طرح فكرة اللاتعاون، ووضح عبد الرحمن أفندي الخطيب أن قضائي المجدل وغزة قرروا الامتناع عن دفع الضرائب وأن أهالي القضاء يلبسون الملابس الوطنية، وبدأوا بسياسة اللاتعاون فلما لا تنتشر هذه الحالة في المدن الكبرى.

وضح كامل أفندي الدجاني مدى فشل المؤتمر ومدى التفكك الذي يعاني منه من خلال كلمته "إن موضوع اللاتعاون خطير جدا وان هذه الكلمة قيلت في اجتماع القدس قبل شهر وتعين اليوم لدرس

<sup>1</sup>معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص199-201.

الموضوع "ثم اعترض على سير عملية البحث ضمن المؤتمر الذي شمل كلمات من الشرق والغرب ولم يجد من اللجنة التنفيذية تقريراً واضحاً لكيفية البحث في فكرة اللاتعاون.

وأضاف الشيخ راغب أفندي الدجاني إن مسألة اللاتعاون مسألة خطيرة وأن على من يدعو إليها تقديم استقالته فوراً من الحكومة البريطانية مستشهداً بقوله تعالى: "كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" ، وأن يتم دراسة مسألة اللاتعاون من خلال العقل والحكمة وليس من خلال العاطفة، وأيد هاشم أفندي الجيوسي قول راغب الدجاني مضيفاً إليه استحالة استقالة الموظفين العرب من وظائفهم لدى الانتداب، وخاصة أن سوق العمل يمتلئ بالبطالة، وصعوبة مقاطعة البضائع الجمركية، وصعوبة الاجتماع مع زعماء الحكومة البريطانية ومقاطعة الحفلات والدعوات الرسمية والبضائع الانجليزية، ووضح السيد محمود ندين الأفغاني إن النوادي والجمعيات منذ خمسة عشر سنة وهي تجتمع وتقرر بدون نتيجة، وأضاف سليمان أفندي أبو غزالة أن الأمة لا يمكنها تقرير اللاتعاون بدون أن تقرر اللجنة التنفيذية ذلك، وبالنهاية أضاف احمد الشقيري أن الخطباء طرحوا فكرة اللاتعاون، إلا أنهم خلال 12 سنة الماضية الزعماء يخطبون والشعب وحده هو من يضحى.

انتهت الجلسة الأولى للمؤتمر بالضجيج والخلافات وتبادل التهم، حتى أن أمين الحسيني نفسه وضح أن الهدف من المؤتمر الخديعة من أجل إجباره على الاستقالة ولم يتطرق المؤتمر لبحث قضية الهجرة اليهودية ولا مسألة بيوع الأراضي<sup>1</sup>. نجد أن الخطاب السابق وهذا المؤتمر ما هو إلا مثال بسيط عن حالة التفكك التي يعاني منها الصف العربي والقيادات الوطنية الفلسطينية، هذا التفكك الذي أثر على عمل المجلس ومنع وحدة الصف من اتخاذ القرارات المصيرية، فقد كان هم كل فريق من المعارضين والمجسسين إثبات وجوده على الساحة الفلسطينية، غاضين الطرف عن ما هو أهم بهذه الفترة من بيع الأراضي، والهجرات اليهودية، والسياسة الانتدابية، وما يعاني منه الفلاح والمواطن العادي من مشاكل يومية، تتطلب وجود قيادة فعالة تفعل أكثر مما تخطب وتعمل أكثر مما تقول.

ترأس المعارضة راغب الناشيبي رئيس بلدية القدس منذ العام 1920، والذي ظل قائماً عليها حتى عام 1934، فبعد التحالف الخالدي الحسيني في الانتخابات البلدية عام 1934 حصل الطبيب حسين الخالدي على رئاسة البلدية وكانت الضربة الجذرية للمعارضة الناشيبيية. ظلت مشكلة الانقسام الداخلي حتى قيام الانتداب البريطاني بسن قانون البلديات عام 1934 قائمة، إذ وافق المندوب السامي على إصلاح أوضاع البلديات في فلسطين وأعطى لنفسه من خلال القانون كامل الصلاحيات

<sup>1</sup> "الصراع الفلسطيني الفلسطيني 1918-1939". أُرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 3110، ص 200-203.

للإشراف على أموال البلديات وأيضاً عزل رؤساء البلديات وقيام انتخابات بلدية جديدة، إذ كانت آخر الانتخابات البلدية عام 1927.

تحدثت خيرية قاسمية عن هذا الإنقسام فوضحت:

"إن النخبة الفلسطينية امتازت بالانقسام على المستويات الفكرية والسياسية. وجاء هذا الانقسام بسبب اختلاف التنشئة الثقافية والتعليمية لأعضائها. والاختلاف في الولاءات والارتباطات الاقتصادية والسياسية مع الحكومة ومع القوى والأحزاب المتعددة في العالم العربي كما ان النخبة الفلسطينية افتقدت الى شخصية مركزية تجمع حولها غالبية كبيرة من أعضائها. وتسير مع الشعب في ذات الطريق وقد سعى الحاج امين الحسيني ليكون هذه الشخصية. ولكنه فشل في مسعاه. كما تنقل خيرية قاسمية في كتابها حول مذكرات عوني عبد الهادي اقتناعه في مواقف عديدة بضحالة تفكير المفتي. وان شخصية المفتي كانت تريد الولاء التام له دون اعتراض، وهذا ما يعلل فشل المفتي بان يكون الشخصية المجمع عليها".

أما غسان كنفاني فيرى أن هذه النخبة التي سبقت ثورة 1936-1939 اعتمدت على الجانب الطبقي، مستغلة أماني وشعارات الكفاح وأدوات الكفاح للطبقة المسحوقة للمحافظة على دورها في المنظومة الاستعمارية، هذه المكانة المناقضة لتطلعات الفقراء والمسحوقين من عامة الشعب<sup>1</sup>.

حالة الانقسام شكلت الأرض الخصبة التي توسع فيها الانتداب البريطاني من خلال سياسات متعددة منها الحصول على رضا المجلسيين وتثبيت وجودهم وذلك عن طريق تقديم مبلغ مالي مقطوع للمجلس من الاعشار مما ساهم في حل الأزمة المالية للمجلس عام 1934، كما عمل الانتداب على توظيف أبناء الأسرتين النشاشيبيية والحسينية في الوظائف الحكومية بالدولة، بهدف أن تكون هذه الوظائف حلقة ضغط على هذه الأسر وإجبارهم على استمرار العلاقة مع السلطة الانتدابية<sup>2</sup>، ولم تكن هاتين الأسرتين فقط في الوظائف الحكومية للدولة إذ بلغ في عام 1931 حجم التوظيف الحكومي 58 انجليزا و20 مسيحيا، و48 مسلما، 23 يهوديا ضمن وظائف البوليس والشرطة، أما الوظائف الحكومية الأخرى فقد كانت عدد الوظائف 345 للانجليز، 295 للمسيحيين، 1319 للمسلمين، 253 لليهود<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي موسى. "المؤتمر الاسلامي في القدس عام 1931م وبناء الزعامة السياسية للحاج أمين الحسيني". حوليات القدس، العدد 15. ربيع - صيف 2013، ص31-34.

<sup>2</sup> معتصم الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص163.

<sup>3</sup> عن الإدارة في فلسطين وشرق الأردن لسنة 1931م - الشؤون العسكرية الشرطة والبوليس "صحيفة الجامعة الإسلامية". يافا: 6 كانون الأول 1932، ص8.

وتجلت ثمار هذه السياسة عندما وقفت العائلتين بوجه حزب الاستقلال<sup>1</sup>، الذي دعاهم لسياسة اللاتعاون مع حكومة الانتداب، إلا أن الطلب رد عليه من قبل العائلتين بتشكيل وفد لزيارة المندوب السامي يتألف من جمال الحسيني وعمر البيطار وتوفيق حماد وعبد اللطيف صلاح، ونتج عن ذلك نفس فكرة اللاتعاون وتعزيز التقارب مع المندوب السامي، وتشديد أمين الحسيني على استمرار علاقة التوازن مع المندوب السامي والسلطات البريطانية<sup>2</sup>، وعليه كانت سياسة الخطبات والمؤتمرات التي تدعو إلى اللاتعاون مجرد طريق طويل من المهادنات وتضييع الوقت وخسارة الأرض، وفي الجانب الوطني مؤتمرات من أجل إبراز الشخصيات الوطنية المتكلمة، وإخماد لحالة الثوران المجتمعي، وخير دليل على ذلك ما وصل إليه الحال في النكبة الفلسطينية عام 1948.

### المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بعد فترة أمين الحسيني 1937-1948

بعد عام 1934 أقرت اللجنة التنفيذية في 17 آب 1934 بشرعية قيام الأحزاب المختلفة، وذلك بعد دخولها بمأزق النضال العسكري في فلسطين ووفاة رئيسها موسى كاظم الحسيني، وانتشار الخلايا المسلحة في القرى والمدن بشكل سري على خطى حركة عز الدين القسام.

ازدادت الأزمة السياسية تعقيدا بعد إعلان اللجنة القومية في يافا في 20 نيسان 1936 الإضراب العام<sup>3</sup>، إذ كان رداً على سياسة بريطانيا التعسفية في تأييد الهجرات اليهودية والسماح بانتقال الأراضي لليهود بالرغم من تقرير سمبسون الذي ذكر بأن "الأراضي الموجودة بيد العرب لا تكفيهم"، وباكتشاف الأسلحة والذخيرة في براميل الاسمنت في مرفأ يافا عام 1935 تصاعدت الأمور أكثر فأكثر، عدم اتخاذ بريطانيا الإجراءات القانونية بحق اليهود، زاد حالة الغليان بين أفراد الشعب الفلسطيني.

---

<sup>1</sup> حزب الاستقلال: أعلن عن تأسيس الحزب كمحاولة أولى عام 1930 من قبل عمر البرغوثي عضو اللجنة التنفيذية واحد أمناء سرها مع مجموعة من أصدقائه مغنم مغنم إلا أن هذه المرحلة من تشكيل الحزب لم تنجح فكان الأساس الثاني الذي أعلن عن تأسيس حزب الاستقلال في آب 1932، وكانت أهداف الحزب تتمحور في استئناف الجهاد الوطني، والوقوف بوجه وعد بلفور، والتجرد من النزاعات العائلية، نيل الاستقلال واتخاذ الخطوات العملية للوقوف بوجه المشروع اليهودي والسياسة البريطانية، وقد بلغ عدد مؤسسيها في هذه المرحلة تسع أفراد وكان أمين السر عوني عبد الهادي، وكان موقف الحزب من الحاج أمين الحسيني الاختيار بين ثلاث مواقف وهي أما أن يبقى أمين الحسيني رئيس للمجلس والحزب على صلة دائمة معه، أو أن يعتزل رئاسة المجلس ويترأس الحركة الوطنية والحزب، أما الخيار الثالث أن يعمل الحزب مستقلاً والحاج أمين مستقلاً وهذا ما تم تطبيقه فعلاً، إلا أن الحزب بدأ يفقد مصدقيه في عام 1934 عندما بدأ سياسة المؤتمرات التي اكتفى منها الشعب الفلسطيني في تلك الفترة وعندما اجتمع عوني عبد الهادي مع بن غوريون للحديث عن مشكلة بيع الأراضي وتأسيس المشروع اليهودي؛ معتمد الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص 209-216.

<sup>2</sup> المعتمد الناصر. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934. مصدر سابق، ص 163.

<sup>3</sup> سميح شبيب. التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950. مصدر سابق، ص 37-38.

استمر الإضراب ستة أشهر مما دفع المندوب السامي استدعاء زعماء الأحزاب وطلب منهم التهدئة ووقف الإضراب، إلا أن الطلب قُبل بالرفض<sup>1</sup>. انطلقت الثورة بعد اجتماع قادة المجاهدين ما بين تاريخ 25-30 نيسان 1936 وقد وصفت بالسرية .

وعلى أساس ذلك تم إرسال مذكرة من قبل اللجنة القومية إلى حاكم اللواء يعلن فيها بداية الإضراب بتاريخ 22 نيسان 1936، محددة المطالب بإيقاف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وسن قوانين تمنع بيع الأراضي وتسريبها لليهود، وان تشكل حكومة وطنية لإدارة شؤون الشعب الفلسطيني .

هذه الدعوة وجدت تأييداً من الشعب الفلسطيني الذي انتشر في جميع أرجاء فلسطين وكانت اللجان القومية والشعبية هي الأساس في الإضراب وتنظيمه وتنفيذه، مما يشير إلى استبعاد دور الأحزاب وانتزاع المبادرة منهم إلى الشارع الفلسطيني، مما اجبر ممثلو الأحزاب عقد اجتماع للتشاور من أجل إعادة السيطرة على الأوضاع، ورغم اختلاف التوجهات الفكرية بين الأحزاب المطالبة بإرسال وفد إلى لندن، واللجان الشعبية المطالبة باستمرار الإضراب، نجح الرأي الداعي الى تأسيس لجنة مشتركة من رؤساء الأحزاب ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني .

هذه اللجنة اصطدمت بعدم رغبة أمين الحسيني ترأس الحركة الوطنية، وفي راجب النشاشيبي الذي خاف من ترأس أمين الحسيني زعيماً سياسياً، إلا أنه في النهاية اللجنة تم تأليفها تحت اسم اللجنة العربية العليا برأسه الحاج أمين الحسيني تم تشكيل اللجنة ضمن اجتماع حافل أذيع فيه ميثاق اللجنة المطالب باستمرار الإضراب لإجبار الانتداب البريطاني على تغيير سياسته، وإيقاف الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي لليهود، وإقامة حكومة وطنية، وبذلك حاولت احتواء الحراك الشعبي الفلسطيني المطالب بالكفاح من خلال استيعابهم سياسياً<sup>2</sup>.

بدأ الحراك العسكري المتمثل في قيادة سورية مثل محمد الاشمري وسعيد العاص وفوزي القاوقجي وعبد القادر الحسيني، الذين أضافوا سمات الطابع العسكري على الثورة، مما أثار انتباه الانجليز واليهود، وبدأت بذلك مرحلة المفاوضات مع اللجنة العربية العليا لقبول التهدئة من خلال وساطة عراقية بعد مرور أربعة أشهر على الإضراب، واقتناع اللجنة العربية العليا بالحل الدبلوماسي كوسيلة لتهدئة الشارع الفلسطيني، وقبول الوساطة العربية التي تلخص نصها الصادر بتاريخ 8 تشرين الأول 1936 بما يلي :

<sup>1</sup>عوني العبيدي. صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني . ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1985، ص73-74.  
<sup>2</sup>سميح شبيب. التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950. مصدر سابق، ص38-40.

"لقد تألمنا كثيرا للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب، ندعوكم للإخلاء للسكنية حقنا للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم".

وعلى إثر ذلك قررت اللجنة العربية العليا تلبية النداء وإنهاء الإضراب ومقابلة اللجنة البريطانية ببل الوافدة إلى فلسطين<sup>1</sup>، إلا أن هذه اللجنة مضت في سياسة الانتداب البريطاني، من خلال إعلانها أن منع الهجرة لا يحل مشكلة فلسطين وخاصة أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الهجرة اليهودية، وأن الحل الجذري للقضية يكمن في تقسيم فلسطين، وإفساح المجال لكلا العنصرين بالحكم وبذلك توطيد السلام، وقد شمل اقتراح التقسيم إقامة دولة يهودية في مناطق الساحل الفلسطيني حيث وجدت المستوطنات، وإقامة الدولة العربية في القسم الفلسطيني المخصص للعرب والمتاخم لشرقي الأردن، أما بالنسبة للاماكن المقدسة القدس والناصرة وطبريا وجوارها فتقع تحت إشراف الدولة المنتدبة للمحافظة على قدسيته<sup>2</sup>.

وباشتداد الثورة الفلسطينية واتخاذها شكلا جديدا يعتمد على المجموعات المسلحة تم اغتيال الحاكم البريطاني لواء الجليل اندروز، مما نتج عنه ردة فعل بريطانية استخدمت فيها سياسة الاعتقالات الواسعة، وإعلان السلطات عزل المفتي أمين الحسيني عن منصب رئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ورئاسة الأوقاف واعتقال أربعة من أعضاء اللجنة العربية العليا ونفيهم إلى جزيرة سيشل، على رغم إعلان الحاج أمين الحسيني استنكار اللجنة العربية العليا لعملية الاغتيال ومحاولة تدارك الأوضاع، إلا أن السلطات البريطانية شددت الحصار على المفتي وأصدرت قانونا يمنع عودة أعضاء اللجنة العربية العليا إلى البلاد.

بعد خروج المفتي وحل اللجنة العربية العليا دخلت فلسطين مرحلة جديدة وصفت بتشتت القيادات في الخارج، وشيوع العمل العسكري في القرى و المدن المخطط بشكل شعبي، وحاولت بريطانيا الالتفاف على الحركة الشعبية في الداخل وطرح مشاريع تهدئة سياسية جديدة، أدت إلى انقسام الصف الفلسطيني أكثر فأكثر، حيث أبدى حزب الدفاع الرغبة بالتعاون مع بريطانيا والوقوف في وجه الثورات المسلحة، والعمل على شن حملات دعائية واسعة ضد اللجنة العربية العليا، مزودين بالسلاح من السلطات البريطانية.

<sup>1</sup>عوني جدوع العبيدي. صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني. مصدر سابق، ص77-78.  
<sup>2</sup> عيسى محسن. فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني. مصدر سابق، ص192-193.

تمخض عن الانقسام كتلتان داخل الشعب الفلسطيني: الفلاحين الثائرين، وكبار المقاولين وأصحاب التجارة والأموال. حيث التزمت فئة التجار والملاك بعلاقتها مع بريطانيا من أجل الحفاظ على مصالحها للاستيراد والتصدير والتصنيع الداخلي، في حين أصبحت القيادات الحسينية وقيادات اللجنة العربية العليا في شتات ضمن الأقطار العربية، حيث اختار الحاج محمد أمين الحسيني التوجه إلى العراق<sup>1</sup>.

وانتهى بذلك دور الحاج أمين الحسيني في رئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بتاريخ 27 ايلول 1937 ومن بعده بدأ المجلس جلساته بإدارة عبد الرحمن بك التاجي وأمين بك عبد الهادي وأمين بك التميمي والشيخ محي الدين عبد الشافي، وعلى أساس ذلك عقدت أولى الجلسات القانونية للمجلس من بعد إقالة الحاج أمين الحسيني بتاريخ 11 تشرين الأول 1937 بإدارة الأعضاء الأربعة حتى تاريخ 17 ايار 1938 حيث بدأت الهيئة الجديدة للمجلس المكونة من أمين بك عبد الهادي ومحي الدين أفندي عبد الشافي والشيخ يوسف أفندي طهبوب في إدارة شؤون المجلس<sup>2</sup>.

وقد نشر في جريدة الوقائع التابعة للإنتداب البريطاني منشور تأسيس نظام الدفاع (الأوقاف الإسلامية) البديل للنظام السابق الذي ترأسه الحاج أمين الحسيني، وذلك ضمن العدد 730 وبتاريخ 16 تشرين الأول 1937<sup>3</sup>، إلا أن أعضاء المجلس قد ردوا على هذا القرار بالاحتجاج خاصة بأن القرار قد نص على حق الحكومة البريطانية إيقاف المجلس عن القيام بإدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية وتوكل أعماله بشكل مؤقت إلى لجنة تؤلفها الحكومة من رئيس وعضوين انكليزيين وعضو عربي، وبهذه المذكرة عبر المجلس عن استيائه الشديد من الإجراءات القاسية والاستهتار بمشاعر المسلمين واللامبالاة بوجودهم وخصوصيتهم الدينية التي وصلت إلى حد إدارة شؤونهم الدينية وأوقافهم<sup>4</sup>.

عقد اجتماع في مكتب السكرتير العام للحكومة البريطانية بتاريخ 6 تشرين الأول 1937 تم فيه تعيين اللجنة الثلاثية مكونة من القاضي كرين والسيد كركرايد وعضو مسلم، لمراقبة الشؤون المالية للأوقاف الإسلامية، إلا أنه ضمن منشور تأسيس نظام الدفاع تم توقيف المجلس الإسلامي عن مراقبة شؤون الأوقاف وإدارتها إلا بالقدر الذي تصرح به اللجنة الثلاثية، مما دل على تحكم اللجنة الثلاثية في نظام المجلس وليس فقط في إدارة شؤونه المالية. بالإضافة إلى ذلك ما صدر عن اللجنة الثلاثية بتاريخ

---

<sup>1</sup> سمح شبيب. التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950. مصدر سابق، ص 48-51.  
<sup>2</sup> مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم ( 13/13 6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.  
<sup>3</sup> الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". أرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 6 تشرين الأول 1937  
<sup>4</sup> مراسلات المجلس الإسلامي الأعلى مع المؤسسات الحكومية" أرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9 988/18، تاريخ 18 تشرين الأول 1937

22 تشرين الثاني 1937 من إقالة مجموعة من موظفي المجلس من مناصبهم كوعاظ وخطباء وأئمة ومدرسين ومأموري إدارة من الذين لهم الحق في مراقبة الوظائف الدينية السابقة<sup>1</sup>، ومن هؤلاء الموظفين مدير الأوقاف العام السيد عزة دروزة الذي بلغ بتاريخ 20 تشرين الثاني 1937 قرار فصله عن الوظيفة وأيضاً توقف راتبه بسبب نفيه، وتحذيره من قبل الانتداب البريطاني بعدم الرجوع إلى فلسطين<sup>2</sup>، ولم يكتف بذلك فقد أعلن السيد كركبرايد إن المعلمين والموظفين في المدارس الإسلامية التابعة للمجلس هم كالموظفين الدينيين من حق اللجنة الثلاثية عزلهم وتعينهم وضبط شؤونهم<sup>3</sup>.

هذه الإجراءات دفعت المجلس إلى رفع برقية إلى السكرتير العام للانتداب البريطاني لإيضاح مدى استقلاليته في اتخاذ سياسته الخاصة لإدارة شؤون المسلمين والأوقاف الإسلامية بعد تشكيل اللجنة الثلاثية وما أصاب المجلس من تدخل في شؤونه من قبلها وخاصة في إقالة الموظفين. ولكن وضح السكرتير العام إن الإجراءات التي تقوم بها اللجنة ما هي إلا عملية تسيير لأمر المجلس وضمن الشريعة الإسلامية، و على الأعضاء التعاون مع اللجنة، وهذا ما عهده منهم عند تعاونهم مع المستر كركبرايد البريطاني في تسيير شؤون الأوقاف الإسلامية وانصياع الأعضاء لسياسة السيد كركبرايد، وأن ما قامت به اللجنة من إقالة الموظفين يعود إلى تقاضيه رواتب عالية دون القيام بوظائفهم. وقد أمل السكرتير العام من أعضاء المجلس التعاون مع اللجنة لما فيه خير بإدارة شؤون المسلمين وشؤون الأوقاف<sup>4</sup>.

وما كان من الانتداب البريطاني سوى الاستمرار بهذه السياسة فقد صدر قرار بتاريخ 9 آذار 1938 يقضي بفصل عدد كبير من الوعاظ المنحصرة وظيفتهم في نشر الدين الإسلامي بين الجاهلين في الدين والوعظ بالقيم الإسلامية وتعليم الدين الحنيف، وهذه السياسة الجديدة اعتبرت تدخلاً آخر في أعمال المجلس بدعوة أن الميزانية لا تحتمل مصاريف ورواتب الوعاظ، مما استدعى الاعتراض على هذا القرار محاولاً منع تدخل اللجنة الثلاثية أكثر في شؤونهم، محددًا أسماء بعض الوعاظين الممكن

<sup>1</sup>الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". إرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 22 تشرين الثاني 1937.

<sup>2</sup>مراسلات بين مراقب الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الأوقاف". إرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9 988/18، تاريخ 22 تشرين الثاني 1937.

<sup>3</sup>مراسلات بين مراقب الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الأوقاف". إرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9 988/18، تاريخ 29 كانون الأول 1937؛ مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936-6 اب 1936/131936/6/14. إرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/494، نوع القرار مدارس 15/2 .

<sup>4</sup>الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". إرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم 9 989/14.



الاستغناء عنهم وقد بلغ عددهم عشرين واعظ من مناطق مختلفة من فلسطين، وبالاستغناء عنهم يمكن توفير مبلغ 240 جنية تضاف إلى ميزانية العام 1938<sup>1</sup>.

إلا أن سياسية اللجنة الثلاثية ما كانت إلا عملية سيطرة غير مباشرة على أعمال المجلس وخاصة المالية ففي رسالة مرفوعة من وكيل مدير الأوقاف العام إلى هيئة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يطلب فيها إيضاح التعاون بين المجلس واللجنة في إيداع مبلغ خمسة آلاف جنية في بنك باركلز وما حول من الاعشار والخيرات المدورة لنفس البنك وقد بلغ المبلغ المودوع من قبل الحكومة والعائد للاعشار ما يقارب 2897 جنية، دون إحاطة وكيل مدير الأوقاف العام بمبلغ الفائدة التي ستؤخذ أسوة ببقية المبلغ<sup>2</sup>. وفي طلب آخر استيضاح ما اتفق عليه المجلس مع اللجنة من إيداع مبلغ آخر يبلغ 6948 جنية بالإضافة إلى أقساط الأعشار الشهرية والخيرات المدورة البالغة ما يقارب ثلاثة آلاف جنية في نفس حساب البنك، وكان الطلب المرفوع محاولة استيضاح وكيل مدير الأوقاف العام عن نوعية الإيداع هل هو لأجل معين أم تحت الطلب، وعلى أساس أن يكون على بينه في توديع أموال الأوقاف العائدة للمسلمين، وقد كانت الطريقة المتبعة في إيداع المال أن يقوم مدير الأوقاف العام بتحديد المبلغ الفائض من أجل الإيداع<sup>3</sup>.

وقد انيط بالسيد كركبرايد بصفته المسؤول الأول عن اللجنة الثلاثية عملية توقيع الشيكات مع بنك باركلز إذ حصر التوقيع الشيكات في نفسه أولاً، ومن ثم برئيس محاسبة الأوقاف فياض أفندي الخضراء، وبتوقيع أحد أعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أمين بك التميمي أو أمين عبد الهادي<sup>4</sup>.

وقد حددت أيضاً عملية صرف الأموال من قبل مأموري الخليل وغزة ويافا وعكا من قبل اللجنة الثلاثية إذ حددت اللجنة ما يلي :

"..... اما فيما يتعلق بالسحب من الحسابات المشار إليها فلقد تقرر انه باستثناء نابلس، يجوز لمأموري الأوقاف المحليين المذكورة أسماؤهم أدناه ان يسحبوا من الآن ولحين إشعار آخر شكات على المصرف بالنفقات المصدق عليها، اذا كانت قيمة الشيكات لا تتجاوز العشرة جنيهاً كل مرة .

<sup>1</sup> "ملف الموازنة العامة لسنة 1938". إرشيف دولة اسرائيل. 988/169، تاريخ 9 اذار 1938.  
<sup>2</sup> "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". إرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 27 كانون الأول 1937.  
<sup>3</sup> "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". إرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 29 كانون الأول 1937.  
<sup>4</sup> "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". إرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 27 تشرين الأول 1937.

وكل شيك يسحب على هذه الصورة يجب ان يكون حاملا توقيع الموظفين الاثنين المذكورين  
ادناه :

يافا السيد سعيد الكيالي وكيل المأمور

السيد سليم الضاهر وكيل المحاسب

غزة السيد جميل الشهابي المأمور

السيد عمران الموقت المحاسب

الخليل السيد عزت صلاح المحاسب

السيد حامد عمر مساعد المحاسب

عكا السيد ناجي صلاح وكيل المأمور

السيد توفيق حمو مساعد المحاسب

ولا يجوز قبول الشيكات المسحوبة على حسابات الأوقاف في الأماكن المذكورة أعلاه إذا كانت قيمتها تتجاوز العشرة جنيهاً إلا إذا كانت مذيلة بتوقيع المستر كركبرايد ولا يجوز إجراء أي سحب أو دفع من الحسابات المشار إليها بغير الشيكات أو نقل أي مبلغ من الحسابات المشار إليها أو من أحدها إلى الآخر إلا بتصريح كتابي من المستر كركبرايد ....."<sup>1</sup>

وصدر قرار آخر من قبل اللجنة الثلاثية يلزم أعضاء المجلس تحويل جميع الدعوى القضائية المالية للأوقاف الإسلامية تحت إشراف اللجنة الثلاثية، أما الأموال غير المنقولة من الملكيات فقد أجاز لإدارة الأوقاف متابعتها بشرط أن لا يبحث في القضايا إلا بعد مشاورة اللجنة الثلاثية<sup>2</sup>، وهذا ما هو إلا دليل على السيطرة المالية الكاملة على أوقاف المسلمين وأموالهم من قبل لجنة رئيسها الأساسي بريطاني. وعلى أساس ذلك اصدر المجلس قراراً بعدم الموافقة لسيد عادل أفندي ازعيتير باستخراج الأحكام الصادرة من محكمة الأراضي والاستئناف إلا بعد مطالعة مدير الأوقاف العام قراراً مؤرخ بتاريخ 14 نيسان 1938<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي. أرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 27 تشرين الأول 1937.  
<sup>2</sup>ملف الموازنة العامة لسنة 1938. أرشيف دولة اسرائيل. 988/169، تاريخ 20 كانون الأول 1937.  
<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 اب 1938 ملف رقم (13/1936 6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 38/653، نوع القرار شرع 1/10، تاريخ 16 نيسان 1938.

وفي مراسلة من مأمور غزة للمجلس تحتوي على خبر هدم دكاكين وقفية في غزة دون علم من الأوقاف، وان حكومة الانتداب البريطاني تنوي هدم المزيد من هذه الأوقاف، مما أدى إلى خسارة المجلس لبدل الإيجار عن هذه الدكاكين البالغة 220 جنيه تقريبا، وعدم دفع الحكومة البريطانية تعويضا للمجلس عن ما هدم من الدكاكين الوقفية، وهذا يدل على مدى سيطرة الحكومة على المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي لم يملك سوى رفع رسالة يتهم فيها البلدية الاعتداء على الوقف بدون مسوغ قانوني لذلك<sup>1</sup>.

وبالنظر إلى قرار اللجنة الثلاثية بشأن ميزانية عام 1939 تتضح صورة السيطرة الكاملة أيضا إذ أصبحت ترميمات المسجد الأقصى وترميمات الأوقاف لا تجد مبلغ مادي ضمن بنود خطة الميزانية:

"حضرات السادة أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى المحترمين لي الشرف أن أويد التفويض الشفهي الذي بلغكم إياه المستر كركبرايد وصرح لكم بموجبه بإنفاق المصروفات في شهر كانون الثاني سنة 1939، على أساس ميزانية العام المنصرم، على الخدمات الضرورية كالرواتب ونفقات إدارة الأوقاف الاعتيادية والاطعامات وأعمال الإحسان الأخرى والمدارس وإعانة الأشخاص المعوزين وما أشبه ذلك من النفقات .

2. من الصعب جدا في الأحوال الحاضرة اتخاذ التدابير لعقد اجتماع في القدس من أعضاء لجنة الأوقاف العامة لأجل وضع الميزانية لسنة 1939، ولذلك فإن الضرورة تقضي باستمرار أنفاق المصروفات على أساس ميزانية 1938 المصدقة. وسأكون ممتنا إذا تكرمت بإصدار التعليمات وفقا لما سبق بيانه مع مراعاة الملاحظات المبسطة في الفقرات التالية من هذا الكتاب .

3. نظرا لل صعوبة التي لا بست جباية الواردات وما نشأ عن ذلك من التأثير السيء في الوضع المالي لإدارة الأوقاف، يتحتم التزام جانب الاقتصاد بكل دقة وبذل كل جهد ممكن لتخفيض النفقات .

أولا: يترتب على إدارة الأوقاف إن تسير أعمالها حتى التاريخ الذي يتم فيه وضع الميزانية لسنة 1939 وتصديقها نهائيا، على أساس الافتراض بأن الأمر قد يحوج إلى تخفيض ما لا يقل عن 10% من جميع أبواب الميزانية التي لا تشمل على التزامات مقرره، مثال ذلك نفقات السفر، والقرطاسية ونفقات التدفئة ومعدات المدارس وما شاكل ذلك من ابوا النفقات قد يتناولها التخفيض في حين ان الدفعات الثابته المخصصة لمختلف أعمال إحسان بموجب وقفية ستستمر على أساس ميزانية 1938 .

<sup>1</sup>الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". ارشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 16 اذار 1937.

ثانياً: يجب أن لا ينفق شيء البتة من أبواب المصروفات الخاصة كترميم أو إقامة الأبنية (بما في ذلك المسجد الأقصى) وان لا ترتبط إدارة الأوقاف بأي التزام أو ذمة من هذه الأبواب إلا بعد مراجعة اللجنة حتى ولو كانت ميزانية سنة 1938 تشتمل على اعتمادات مالية لهذه الأمور .

ثالثاً: يجب إن لا تجري أية زيادة أو علاوة في الرواتب إلا بعد تصديق ميزانية سنة 1939

رابعاً: إن جميع المناصب الشاغرة الان أو التي قد تشغر في المستقبل يجب أن تبقى شاغرة حتى ولو كان قد تم الاتفاق فيما مضى على ملئها. وإذا روي أن الضرورة تقضي بملء منصب شاغر في الوقت الحاضر، فيجب إحالة المسألة إلى اللجنة .

وبالإضافة إلى هذه التعليمات الخاصة يرجى أن تقوموا انتم ومدير الأوقاف العام بكل ما يمكن لتخفيض كل نوع من أنواع المصروفات وستكون اللجنة ممتنة بصورة خاصة إذا تكرمتم بالبحث فيما إذا كان يوجد الآن بعض الوظائف التي لا تدعو الحاجة إليها والتي يمكن إلغاؤها .

4. وفي الختام أكون ممتناً فيما لو تكرمتم بإرسال ردكم إلي بعد التشاور مع مدير الأوقاف العام وبتزويدي بنسخ من التعليمات التي قد تصدرونها من اجل وضع المقررات والطلبات المدرجة في هذا الكتاب موضع العمل.واقبلوا فائق الاحترام

رئيس لجنة الاوقاف المستر RM .Irmmoreide "1 .

إن محاولة سيطرة الحكومة البريطانية على المجلس من الناحية المالية والنظام العام لم تكن سوى خطوة من خطوات السيطرة على الشارع الفلسطيني، إذ تعدت إلى مرحلة مدهامة البيوت وتفقيشها وتخريب أثاث البيوت وضرب أصحابها وتمزيق المصاحف مما استدعى المجلس انتقاد الأوضاع والطلب من الحكومة عدم استفزاز مشاعر المسلمين، وان تقوم على إيقاف البوليس وعدم السماح لهم بتكرار هذه الأعمال<sup>1</sup>. إلا أنها لم تتوقف ففي تاريخ 27 تموز 1938 اعترض المجلس مرة أخرى على أعمال الشغب بين اليهود والعرب، ورفعوا برقية للحكومة البريطانية الممثلة في المندوب السامي يطلبون التدخل الحكيم والعدل بين الطرفين، وخاصة انه وصل باليهود القيام بإلقاء المدفعية والقذائف تجاه العرب في أكثر من مدينة فلسطينية وهم عزل من السلاح ويعملون لجلب قوتهم اليومي، غير مكترئين بعدد القتلى والجرحى الذي مليء المستشفيات، مخلفين وراءهم اليتامى والأرامل، وبدأ بذلك أعضاء المجلس يخاطبون المندوب السامي بالتدخل السريع وهذا ما وجه له ضمن البرقية:

<sup>1</sup>مراسلات بين مراقب الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الاوقاف."إرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 988/189، تاريخ 9 شباط 1939.

"يا فخامة المندوب فهل شهد التاريخ في فلسطين والحكومة فيها قائمة باي دور من أدوارها مثل هذه المأسى المريعة؟ اللهم لا، فكيف أذن في عهد المدنية والقرن العشرين هذه المأسى وفلسطين تحت رعاية الحكومة الانجليزية. تلك فواجع وأسفاه جعلت فلسطين تدخل في دور من الخطورة عظيم تلفت إليها فلوب وتستثير نحوها عواطف حتى تكون فتنه لا تنام لها عين حتى تنقم انتقامها للبشرية البريئة من كل نفس شريرة .

يا فخامة المندوب إن جاز لنا. وسمحت لنا إن نتحدث عن الأسباب التي دفعت باليهود إلى إجترام هذه الجرائم التي يستنكرها كل ذي حاسة بشرية إلا اليهود!!!! (وما أدراك ما اليهود في سجل الشرائع الإلهية وفي سجل التاريخ وفي صدر العالم المتمدن وفي عواصم أوروبا المختلفة)

إن جاز لنا إن نتحدث فنحن على مثل اليقين بان اليهود ذهبوا ويشعرون أنفسهم بنسائل الحكومة معهم (وكانهم الولد الوحيد للوالد البر الرحيم ) في ما يحترمون فلم تأخذهم على كثرة جرائم بغرامة ولم تجردهم من سلاح بل زودتهم بسلاح ولا حلت من جمعياتهم ولا هيئاتهم الذين منهم من يدبر لتلك المأسى وسائلها ويهيء أسبابها ولا نفي من زعمائهم احد كما فعل ذلك ويفعل بالعرب الذين تجردوا من كل قوة ونفي منهم كل ذي رأي وغصت بهم السجون والمعتقلات ونسفت بيوتهم وحرقت أمتعتهم واعدت من اعدم منهم (وتفاصيل أحوال أولئك القرى المغضوب عليهم مما تنفتت له الأكباد نريد إن نتركها لأمر الله وحده

2"

هذه الظروف مجتمعه جعلت من انجازات المجلس في عام 1938 انجازات ضعيفة مقارنة بعهد الحاج أمين الحسيني ، رغم أن كلا المرحلتين لم تكن على القدر المطلوب لإنقاذ فلسطين، فقد بدأ المجلس عهده الجديد في شراء حصر للحرم الإبراهيمي<sup>3</sup>، وتعمير للبرك السلمانية<sup>4</sup> وتصليح قناة السبيل<sup>5</sup> وتعمير المدرسة التنكيزية<sup>6</sup> ولواوين الحرم الشريف<sup>7</sup> وكتابة الآيات الكريمة حول قبة الصخرة<sup>8</sup> مع

<sup>1</sup>الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". إرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 9 989/14، تاريخ 15 كانون الاول 1937.

<sup>2</sup>مراسلات بين مراقب الاوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الأوقاف". إرشيف دولة اسرائيل. ملف رقم 988/189، تاريخ 27 تموز 1938.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/4/1). إرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/373، نوع القرار مساجد 5/1، تاريخ 25 تشرين الأول 1937.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). إرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/431، نوع القرار وقف 1/1، تاريخ 30 تشرين الثاني 1937.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). إرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/432، نوع القرار وقف 1/1، تاريخ 30 تشرين الثاني 1937.

<sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). إرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/434، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 30 كانون الأول 1937.

<sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). إرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/435، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 30 تشرين الثاني 1937.

<sup>8</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). إرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/445، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 13 كانون الأول 1937.

بعض التعمير في مسجد ترقوميا ومسجد جامع الرملة الكبير<sup>1</sup>، وتعمير المسجد الأقصى حسب قرار مدير حفظ الآثار العربية محمود احمد بك<sup>2</sup>، وموافقة المجلس على تعمير بنك باركلز بيافا وصرف على ذلك 42جنيه و500مل والذي يعد عمارة وقفية<sup>3</sup>، وإكمال تعمير ارض القلعة في الحرم الشريف الإبراهيمي<sup>4</sup>، وتأجير أرض المدرسة الرشيدية في القدس لحكومة الانتداب البريطاني مدة ثلاث سنوات مقابل عشرة جنيهات بالسنة<sup>5</sup>.

ومن أبرز الانجازات لعام 1938 تعيين المجلس هيئة باسم " لجنة عمارة المسجد الأقصى المبارك " يرأسها صاحب الفضيلة الشيخ يوسف أفندي، وكل من مدير الأوقاف ومهندس الأوقاف إبراهيم أفندي شركس والسيد الحاج ياسين اللبان أعضاء، وتعمل تحت إشراف المهندس محمود بك احمد، وقد اشتملت صلاحيات الهيئة على إجراء المناقصات والمقاولات اللازمة للتعمير مع كيفية العمل، وكيفية طرح المناقصات، والنظر في العطاءات واستشارة المجلس في الأمر وبيان أسماء الأشخاص الذين قدموا العطاء وبيان مقداره<sup>6</sup>.

بدأ المجلس بعد انتهاء المرحلة الحسينية عهد جديد من النظام الإداري المتمثل في الإدارة البريطانية ومن اللجنة الثلاثية، وأكثر الأعمال التي استطاع المجلس في مرحلته الثانية وفي السنة الأولى من تولي المجلس تغيير الموظفين وبمشورة بريطانية فقد قرر أعضاء المجلس بمشورة اللجنة الثلاثية تعيين موظفين جدد في المناصب الشاغرة وهم يوسف هيكل مأمور أوقاف ليافا، الحاج شافع أفندي عبد الهادي مأمور أوقاف لنابلس، محمد أفندي الفاهوم مأمور أوقاف لعكا، ومصطفى أفندي الرئيس مأمور أوقاف غزة، ويعقوب أفندي أبو الهدى مأمور أوقاف القدس<sup>7</sup>.

ومن خلال البيان الصادر عن المجلس الإسلامي بتاريخ 31 آب 1947 يتضح مدى اتساع المشاكل الاجتماعية والدينية في المجتمع الفلسطيني والتي حاول المجلس الإسلامي الأعلى الوقوف

---

<sup>1</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 37/459، نوع القرار 2/1، تاريخ 13 كانون الأول 1937.

<sup>2</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 38/584، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 28 شباط 1938.

<sup>3</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 38/601، نوع القرار وقف 5/1، تاريخ 7 آذار 1938.

<sup>4</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 8/602، نوع القرار مساجد 2/1، تاريخ 7 آذار 1938.

<sup>5</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 38/639، نوع القرار وقف 1/1، تاريخ 8 آذار 1938.

<sup>6</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 38/826، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 13 تموز 1938.

<sup>7</sup>مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936 - 6 آب 1938 ملف رقم (13/1936/6/14/1). أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم القرار 38/583، نوع القرار وقف 15/2، تاريخ 28 شباط 1938.

بوجهها من خلال دعوة الأئمة والخطباء والمدرسين والوعاظ بـفلسطين، لمكافحة المنكرات الدينية والاجتماعية عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، والابتعاد عن المحرمات، وذلك بعد انتشار ابتزاز الأموال، وقتل النفس، ولعب القمار، وتعاطي المسكرات داخل المجتمع الفلسطيني<sup>1</sup>.

ظل المجلس الإسلامي الأعلى في الفترة الحسينية(1921- 1937) يستنكر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأعمال الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في فلسطين، وذلك يعود إلى كونه مؤسسة بريطانية تدار بأيدي وطنية لا تستطيع إلا أن تستنكر ولا تملك من الحل شيئاً، وفي منشور للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بتاريخ 17 نيسان 1948 تتضح سياسة الاستنكار التي نتج عنها في 15 ايار 1948 إعلان وثيقة الاستقلال الإسرائيلية وإعلان دولة إسرائيل وتظهر وثيقة الاستنكار مدى الألم الذي اعتصر الأمة ومدى خضوعها وخنوعها:

"منشور إلى العالمين العربي والإسلامي لمناسبة نسف اليهود لمسجد قرية سريس ..... ويعلن للعالم الاسلامي والعربي و الأسف ملء نفسه ما يرتكبه اليهود من الجرائم المتكررة والتعدييات الاثيمة تجاه هذه المقدسات التي اسست ليذكر فيها اسم الله وتقام فيها شعائر الدين الحنيف غير ابهين كرمتها ولا عابئين لقدسيتهما و متجاوزين مراعاة اول النظم التي تعارفت عليها الانسانية واقرت احترامها الدول والامم في مختلف العصور والامصار، فقد اطلق هؤلاء اليهود النار على المسجد الاقصى المبارك في يوم جمعة والصلاة قائمة فقتلوا حارسا من حراسه وقد استنكر المجلس هذا العمل الفاضح البربري ببيان نشرته الصحف السيارة في حينه كما انهم اطلقوا النار على جامع حسن بك في يافا واستنكر المجلس ذلك في حينه ايضا ومازالت الاعتداءات اليهودية على المساجد ودور العلم والعبادة في المدن والقرى تتكرر وتتوالى تارة تقذفها بالقنابل واخرى بنسفها على من فيها من مصليين وطالبي علم "ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الاخرة عذاب عظيم".

ولما كان التماذي في هذا العدوان ينذر بالعواقب الوخيمة فإن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يتوجه بهذا النداء إلى العالم بأسره منذرا ومحذرا وان المسلمين الذين دأبوا على المحافظة على الأماكن اليهودية المقدسة في مختلف الإنحاء وخاصة منها قدس اقداسهم في المدينة القديمة بالقدس الشريف ليرفعون عن أنفسهم ما يترتب على هذه الاعتداءات الأثمة من مسؤوليات عن المحافظة على الأمن وحماية المقدسات في البلاد في هذه الأونة وحتى انسحابها مسؤولية انتهاك وحماية المقدسات في البلاد

<sup>1</sup>منشور صادر عن المجلس الإسلامي الأعلى إلى الأئمة والخطباء والمدرسين والوعاظ بـفلسطين "أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم ( 13/47/1.14/97)، التاريخ 31 آب 1947.

في هذه الأونة وحتى انسحابها مسئولية انتهاك حرمة هذه المقدسات مشهدا على ذلك العالم قاطبة والعالمين الإسلامي والعربي خاصة " 1 .

وظل المجلس في صراعه ما بين الاستنكار والواقع الذي يعيشه الشارع الفلسطيني حتى أعلن نقل صلاحياته وواجباته إلى مجلس الأوقاف الأعلى في العاصمة الأردنية بمقتضى قرار مجلس الوزراء العالي رقم 372 بتاريخ 4 نيسان 1951 وبموافقة الإدارة الملكية الصادرة بالموافقة وبناء على القانون رقم 62 لسنة 1951 القاضي بسير جميع أحكام قانون الأوقاف رقم 25 لسنة 1946 على جميع أنحاء المملكة<sup>2</sup> بما فيها الضفة الغربية التي أصبحت جزءاً من المملكة. وتم تأسيس الهيئة العلمية الإسلامية والتي تشكلت بناء على براءة ملكية صادرة بتاريخ 19 آذار 1951، وتعهد إليها مهمات أمر الدعوة والإشراف وتنظيم شؤون الوعظ والإرشاد للمسلمين، إلا أن هذه الهيئة كانت في حال نزاع مستمر مع الأوقاف الإسلامية ويرجع ذلك للخلاف المالي بينهما<sup>3</sup> .

ومن المهام الرئيسية التي أوكلت للهيئة الإسلامية العليا حسب القرار الصادر بتاريخ 20 شباط 1953 ، إقرار الموازنة العامة في بداية كل سنة، وإقرار المشتريات والعطاءات والتعهدات والتعمير التي تزيد قيمتها عن 50 ديناراً، للمجلس إنابة مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية بالقيام بأي عمليات إصلاح لحين اكتمال تشكيل فروعه، واختيار فاحصي الحسابات القانونية لتدقيق قيود المجلس وتقديم الحسابات للمجلس<sup>4</sup> . وتم تعيين عبد الله غوشة رئيساً للهيئة برتبة وزير، وكل من الشيخ يوسف طهبوب عضو للهيئة العلمية، الشيخ حمزة العربي عضو للهيئة العلمية، والشيخ عبد الحي عرفة عضو للهيئة العلمية ومفتي الخليل، وحلمي المحتسب، ومحمد عادل الشريف ونديم الملاح أعضاء للهيئة، ومحمد فال الشنقيطي عضو محكمة الاستئناف، عبد الله القليلي المفتي العام، سعيد عبد الله صبري قاضي القدس الشرعي، مشهور بركات مفتي نابلس، وجميل الخطيب رئيس الديوان، احمد فؤاد الإمام كاتب للهيئة العلمية<sup>5</sup> .

إلا أنه يمكن تلخيص دور الهيئة العلمية بالرسالة الآتية من السيد عبد الله عبد الكريم حسن من رام الله والتي أرسلت إلى رئيس الهيئة العلمية وقد نصت على:

---

<sup>1</sup> "قرية ساريس". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم (5) (13/47/2.10/97)، التاريخ 17 نيسان 1948.  
<sup>2</sup> "البلاغات والتعليمات العامة". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. رقم الملف (13/45/1.13/97)، التاريخ 4 حزيران 1951.  
<sup>3</sup> تأسيس الهيئة العلمية الإسلامية "أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية". رقم الملف (13/51/2.11/97)، التاريخ 16 تموز 1951.  
<sup>4</sup> مهام الهيئة الإسلامية العليا". الملف رقم 6 (13/62/2.15/97)، التاريخ: 20 شباط 1953.  
<sup>5</sup> موظفي الهيئة العلمية الإسلامية المؤسسة 1951". أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 6 (13/51/2.12/97)، التاريخ: 26 نيسان 1959 .



"بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء " "يا أيها الذين امنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر عند الله مقفأ أن تقولوا ما لا تفعلون " ،حضرة رئيس وأعضاء الهيئة العلمية المحترمين وأما بعد :

سمعتم ورأيتم وما تجاهلتم ولا عميتم عن الذي وقع من عدوان اليهود الأخير خاصة وبقية الاعتداءات عامة ألآن لم نسمع لكم أي أمر على الحكومة لقربكم رجال الدين ولم نرى لكم أي عمل يعود على الأمة الإسلامية بخير وهل تتجاهلوا مسؤوليتكم أمام الله وواجبكم فان كنتم تتجاهلون ذلك فسألوا دعوات الأغنام بخيروكم عن واجبكم، أو إقتصرتم على صرف الرواتب الباهظة لتسدوا شهوة بطونكم إن شاء الله سنأكلون في بطونكم نارا، إن لم تغضبوا لغضب الله وترضون لرضائه فان كنتم هيئة علمية صحيحة اجتمعتم لإعلاء كلمة الله فشمروا عن ساعدكم واعملوا واجبكم وان اجتمعتم لصدق المعاشات فقط وإعلاء كلمة الباطل فتربصوا حتى يأتي الله بأمره فيجازيكم وينبئكم بما كنتم تعملون والسلام على من اتبع الهدى وخشي الرحمن بالغيب ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر " <sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>"الهيئة العليا. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية. ملف رقم 6 (13/51/2.12/97)، التاريخ:4 تشرين الأول 1953.

### خاتمة الفصل الثالث

نلاحظ مما سبق أن المهام التي حددت للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ضمن النظام الذي نشر بتاريخ 15 أيار 1921 من قبل الانتداب البريطاني وتحت إشرافه كانت مهام إدارية، المراد منها تسخير المجلس الإسلامي كمؤسسة مساعدة لإنتداب البريطاني وخير دليل على ذلك سقوط هذه المؤسسة بسقوط الإنتداب البريطاني وعدم إستمراريتها الا بمنظومة أردنية تقبع أيضا تحت السيطرة البريطانية .

نظر إلى المجلس بالبداية من قبل الشعب الفلسطيني كهيئة إسلامية وحكومة عربية في فلسطين منافسة للحكومة البريطانية واليهودية المتمثلة بالوكالة اليهودية، الا أن هذه الهيئة لم تحقق من الإنجازات الا القليل في ظل المشكلات التي عانى منها المجلس من عدم توفر وثائق وسجلات، وعدم توفر تجربة إدارية ومؤسساتية قبل الإنتداب، وعدم إعطاء الفرصة لإستقلال القرار العربي عن البريطاني واليهودي، وأطماع النخب الاجتماعية في المناصب على حساب الشعب الفلسطيني أدى الى انجازات ضئيلة بالمقارنة مع اخفاقات كبيرة للمجلس.

وعند المقارنة بين المرحلتين للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى نجد المرحلة الاولى الحسينية (1921-1937) تحتوي على مجموعة من الترميمات العمرانية في الزوايا والتكايا والمساجد ، واحضار بعض الوثائق الوقفية من اسطنبول البالغ عددها 500 وثيقة كمحاولة لاثبات بعض الاملاك الوقفية للمجلس، الى جانب شراء بعض قطع الاراضي، ورغم خطر شراء الاراضي الفلسطينية منذ بداية الانتداب البريطاني لصالح البريطانيين والحركة الصهيونية الا ان المجلس بدأ بتخصيص ميزانية لشراء الاراضي فقط في عام 1933-1935 ومن ابرز هذه الاراضي عتيل والطيبة وزيتا قضاء طولكرم، واراضي دير عمرو، ومساحات صغيرة من قرى القدس مثل سلوان والسواحرة، وكانت ميزانية الشراء تعتمد على اموال ترميم المسجد الاقصى اولاً بالإضافة الى واردات من ميزانية المدن الفلسطينية .

أما فيما يخص علاقة المجلس مع الانتداب البريطاني في هذه المرحلة، كانت علاقة طيبة و دبلوماسية حتى عام 1935 و لم يكن التغيير الذي طرأ على المجلس (1936-1937) وموقف رئيس المجلس أمين الحسيني وليد الصدفة بل هو وليد الشارع الفلسطيني الذي وجد في التوجه العسكري حل لمشاكله، مما أجبر النخب الاجتماعية والسياسية على أخذ تيار التوجه العسكري للحفاظ على مناصبهم. ولكن لم يكن رئيس المجلس يدرك أن تغيير توجهه سيؤدي به الى المنفى. وهذا إن دل على شيء دل على أن وظيفته في هذه المؤسسة البريطانية خرجت عن القواعد المرسومة لها من قبل الانتداب فكانت النتيجة دخول المجلس مرحلة جديدة تحت سيطرة بريطانية كاملة صورياً وفعلياً.

أما المرحلة الثانية للمجلس بعد الحسينية (1937-1948) والتي سيطر عليها من قبل اللجنة الثلاثية البريطانية برئاسة المستر كركبرايد والقاضي كرين وعضو مسلم بدأت بعد نفي الحاج امين الحسيني وعزله عن منصب رئاسة المجلس وضمن منشور نظام الدفاع النص على توقيف المجلس الشرعي عن مراقبة شؤون الاوقاف وإدارتها الا بالقدر الذي تحدده اللجنة الثلاثية ، مما دفع المجلس رفع برقية للسكترير العام البريطاني للإيستضاح عن مدى استقلاليته في اتخاذ سياسته الخاصة لادارة شؤون المسلمين، وفي ظل هذا الظرف كانت انجازات المجلس في هذه المرحلة اكثر ضعفا من المرحلة الاولى الحسينية، فقد بدأ المجلس اعماله بعدم توفر ميزانية لترميم المسجد الاقصى وترميمات الاوقاف وبسيطرة اللجنة الثلاثية على الناحية المالية والنظام العام للمجلس، الا انه انجز بعض التعميرات والاصلاحات، بالاضافة الى تأسيس لجنة "عمارة المسجد الاقصى المبارك".

وفي ظل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية السيئة في الشارع الفلسطيني بعد عام 1940 بدأ المجلس بدعوة الائمة والخطباء والمدرسين والوعاظ بفلسطين لمكافحة المنكرات الدينية والاجتماعية عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، وظل المجلس في صراعه ما بين الاستتكار والواقع المفروض على المجلس من الانتداب حتى انتهاء صلاحياته وواجباته، وانتقال هذه الصلاحيات الى مجلس الاوقاف الأعلى في العاصمة الاردنية بمقتضى قرار مجلس الوزراء العالي بتاريخ 4 نيسان 1951.

## الخاتمة

عملت بريطانيا منذ أن استقر وجودها رسميا في فلسطين كسلطة انتدابية على ايجاد مؤسسات تحمل الصفة الدينية لإدارة شؤون المسلمين. هذه الفئة الدينية التي لم تذكر في وعد بلفور باسمها وإنما كانت ضمن ما سماه بلفور في وعده "غير اليهود"، واعدة بالحفاظ على مصالح هذه الفئة الدينية. ومن أهم هذه المؤسسات ما عرف بتسميته "المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى" والذي أوكلت رئاسته إلى مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني. وفي هذه التسمية وفي هذا التعيين تأكيد على الصفة الدينية لهذا المجلس.

قاد المفتي هذه المؤسسة منذ تأسيسها عام 1921 خلال فترة حرجة مرت بها فلسطين، كان من أبرز معالمها، عمل بريطانيا على تمكين العصابات الصهيونية من إقامة وطن قومي لهم في فلسطين تنفيذاً لوعده وزير خارجيتها لهم في الثاني من نوفمبر عام 1917. وذلك عبر السيطرة على الأرض الفلسطينية ونقل ملكيتها إلى العصابات الصهيونية. حيث لا يمكن تحقيق هذا الوعد بدون السيطرة على الارض وتمكين القادم الصهيوني ليس فقط من السيطرة عليها وإنما تملكها أيضاً. إن العقبة الأداء أمام هذه السياسة الاستعمارية - سياسة السيطرة على الأرض - كانت أراضي الأوقاف وليست الأراضي الأميرية والتي هي بيد السلطات الاستعمارية أصلاً بحكم وراثتها للدولة العثمانية السابقة لها. كما أن الملكيات الخاصة من الأراضي لم تشكل أيضاً عقبة تعيق هذه السياسة وذلك أولاً لصغر مساحتها بالمقارنة مع الأميرية والوقفية، وثانياً لإمكانية السيطرة عليها عبر إغراء مالكيها بالمال أو الضغط عليه لإجباره على بيعها للآخر.

من أجل أن تحقق بريطانيا هدفها في تمكين الحركة الصهيونية من السيطرة على الأرض الفلسطينية وإقامة وطن لليهود على أرض فلسطين، فقد تبنت سياستين : تمثلت الأولى بسن الكثير من القوانين والتشريعات المتعلقة بالأراضي وتمكين الحركة الصهيونية ومؤسساتها المختلفة من السيطرة عليها. وثانياً بإنشاء المجلس والذي تركزت مهامه بإدارة شؤون الأوقاف ومن ضمنها الأملاك الوقفية وتمكينه من السيطرة عليها. إن سيطرة المجلس على الأملاك الوقفية يعني سيطرة السلطة الانتدابية على هذه الاملاك بطريقة غير مباشرة وبشكل قانوني بعيداً عن التعقيدات الفقهية والقانونية التي تعيق إمكانية السيطرة على هذه الأملاك أو نقل ملكيتها إلى الآخر. وأيضاً بعيداً عن الإصطدام بمجتمع يحمل صفة "دينية" يرفض المساس بما هو مقدس كأمالك الأوقاف. وبالطبع هذا يظهر للشارع الفلسطيني استقلالية الأوقاف، وإدارتها بأيدي هيئة دينية يرأسها رأس الهرم الديني في فلسطين ألا وهو المفتي. وقد أظهر البحث كيف كانت السلطات البريطانية تقوم بجمع أعشار القرى الوقفية بشكل منتظم سنوياً. ورغم أنه

كان من المؤلف والمفترض وفق الاتفاقيات الموقعة بين السلطات البريطانية والمجلس تحويل هذه الأموال إلى خزينة المجلس إلا أن بريطانيا كثيرا ما ماطلت في تسليمها كاملة. وفي كثير من الأوقات كانت تقطع الجزء الأهم منها وهذا كان يسبب أزمة مالية للمجلس تعيقه من القيام بمهامه خاصة توفير رواتب لمظفي المؤسسات الوقفية والدينية في فلسطين.

شكل المجلس برئاسة المفتي أداة من أدوات الإستعمار البريطانية في السيطرة على الشؤون الإسلامية في فلسطين وادارتها بسلاسة عبر خلقها هذه المؤسسة الدينية وتعيين مفتي القدس عليها والذي لم يحصل على هذا المنصب كما رأينا انتخابا وإنما تعيينا بعد فشله في الإنتخابات. إن رئاسة المفتي لهذا المجلس مكنته من تقوية نفوذه أمام خصومه من العائلات المقدسية المنافسة له، الأمر الذي زاد من حدة الإنقسامات العائلية والحزبية في فلسطين وهذا ما كانت تطمح اليه السلطات الانتدابية لتمكين سيطرتها على البلاد عبر سياسة فرق تسد واخضاع المتنفيين والزعماء لها.

حاول الحاج أمين الحسيني طوال فترة رئاسته للمجلس أن يثبت إخلاصه للإنتداب البريطاني فهو لم يحاول أن يخرج عن سياسة المهادنة والدبلوماسية مع السلطات الاستعمارية حتى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936 والتي اجبرته على تغيير سياسته وموقفه من سلطات الانتداب. وبناء على ذلك يمكن تقسيم فترة رئاسته للمجلس إلى فترتين : الأولى امتدت من عام 1921 إلى عام 1935 وتميزت بالعمل على تنفيذ الأوامر البريطانية. وبهذا مثل المجلس صفة "جهاز بريطاني يدار بأيدي وطنية" وانحصرت مهامه خلال تلك الفترة ببناء المساجد والمدارس وادارتها، وترميم المؤسسات الدينية والوقفية القائمة. وقد التزم المجلس بالقيام بالمهام التي رسمت له من قبل سلطات الانتداب ولم يخرج عنها. فرغم الأخطار التي كانت تتعرض لها الساحة الفلسطينية من نقل ملكية الأراضي الفلسطينية على حساب الفلاح الفلسطيني لم يخرج رئيس المجلس عن الخط الذي رسم له من قبل سلطات الانتداب ولم يتخذ أي قرار أو موقف يعارض السلطات الانتدابية، وهذا ظهر جليا أيضا في أحداث هبة البراق أو كما يسميه البعض "ثورة البراق". فعلى سبيل المثال فرغم مناشدات الفلاحين الكثيرة للمجلس ورئيسه والتي نشرت عبر الصحف بالتدخل لانقاذ أراضيهم من الخطر الصهيوني إلا أن المجلس لم يحرك ساكنا، حيث ذهبت هذه المناشدات أدراج الرياح.

أما المرحلة الثانية والتي امتدت لفترة قصيرة من عام 1935 إلى عام 1937 فقد تميزت بمحاولة رئيس المجلس الوقوف بوجه السياسة الصهيونية وعدم الإلتزام بالقوانين البريطانية التي رسمت له. ظهر هذا جليا من خلال شراء الأراضي المهدة للبيع للحركة الصهيونية وتخصيص جزء

من الميزانية العامة لشراء هذه الأراضي. وهذا بالطبع خارج مهام المجلس التي حددته سلطات الانتداب. هذه الأعمال زادت من شعبية الحاج أمين الحسيني وأظهرته كقائد وطني للشعب الفلسطيني وممثل عنه أمام العالم العربي والإسلامي. وهذا لا يعني أن هذا الظهور كان نتيجة لأعمال المفتي في المجلس وإنما بالأساس لكونه ممثل أعلى سلطة دينية في فلسطين "الافتاء". ولكن يجب أن لا ننسى أيضاً أن رئاسته للمجلس وتحكمه بآلاف المؤسسات الدينية والوقفية والعاملين بها والمستفيدين منها، من مساجد وغيرها زاد من نفوذه وشعبيته. يأتي هذا التحول في مهام المجلس ليس نتيجة لتغيير مسار المجلس ومهامه وإنما بالأساس لخروج رئيسه عن الضوابط التي رسمت له وتمرده عليها. لماذا في هذه الفترة بالذات؟ فالجواب واضح بلا شك حيث يعود إلى تغيير القيادة الفلسطينية سياستها ومواقفها نتيجة للأحداث الهامة التي عصفت بفلسطين منذ أحداث القدس عام 1933 وأحداث يافا عام 1934 مروراً باستشهاد القسام عام 1935 وختاماً باضراب عام 1936 واندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى. هذه الأحداث التي كانت جميعها خارج إرادة القيادة الفلسطينية التقليدية. وقد اجبرت هذه الأحداث وعلى وجه الخصوص الثورة الكبرى القيادة على تبنيها للحفاظ على مكانتها ونفوذها. وقد دفع رئيس المجلس الثمن من تغيير استراتيجيته ومواقفه وذلك بطرده ليس فقط من رئاسة المجلس وإنما أيضاً من كل فلسطين، وتوكيل مهام المجلس إلى شخصية بريطانية حتى انتهاء الوجود البريطاني بفلسطين عام 1948. وهذا يعني أن الشؤون الإسلامية والوقفية في فلسطين كانت تدار خلال الفترة 1937-1948 من قبل أيدي استعمارية بامتياز بعد أن كانت تدار "ظاهرياً" بأيدي وطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد مكن رئيسه من تقوية نفوذ عائلته من خلال استغلاله لهذا المنصب في تمكين أفراد عائلته من تبوء مناصب ووظائف هامة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى ابن أخيه جمال الحسيني الذي عين سكرتيراً عاماً للمجلس، كما عين كل من راغب وإسحاق درويش الحسيني مدراء لمدارس الأيتام التي كان يمولها المجلس. هذا بالإضافة إلى تعيين صهره أحمد راغب الحسيني في منصب مفتش المحاكم الشرعية ومدقق حسابات المجلس، بينما عمل أحد ابنائه مستشاراً قانونياً للمجلس، وعمل فخري الحسيني حتى عام 1935 محامياً للمجلس، وابن عم الحاج أمين منيف الحسيني أصبح محرراً لجريدة الجامعة العربية التي كانت تنطق بإسم المجلسيين ومؤيديهم.

وفي الختام يمكن القول بأن سلطات الإنتداب البريطاني نجحت في السيطرة على الشؤون الإسلامية ادارياً ومالياً وأيضاً سياسياً من خلال خلقها لهذه المؤسسة التي نظر إليها المواطن كمؤسسة وطنية بامتياز وانتظر منها الكثير، واشربت لها رقاب المضطهدين سياسياً جراء سياسة العصابات الصهيونية. حيث سيطر المستعمر من خلالها على آلاف من الشخصيات الاعتبارية في فلسطين كالقضاة والأئمة والخطباء والمدرسين، وتحويلهم إلى موظفين لدى السلطات الاستعمارية يتقاضون منها راتباً شهرياً،

ويحرصون على عدم انقطاعه. وهذا ما يفسر عدم قيادة هؤلاء بالعمل الثوري أو النضالي ضد سلطات الإنتداب خاصة خلال فترة رئاسة المفتي للمجلس. ونستقرء ذلك من خلو المصادر التاريخية من أخبار حول هذه المسألة. وهذا يمكن أن يكون فاتحة لبحث جديد. ومن هنا يمكن القول أن المجلس برئيسه كان يجسد منظومة سياسية وفكرية استعمارية هدفت إلى السيطرة على مقومات البلاد وترويض سكانه دون الحاجة إلى خوض صدامات وصراعات دينية أو سياسية.

## الملاحق



٢) شكل خباز يخبز فطيراً يجب عليه أن يقدم لسكرتير ذلك المجلس كشفاً بالكيفية التي خبزها ويحق للمجلس ان يرسل موظفاً من قبله الى اي خبز او مخزن يباع فيه خبز ليدأكد فيما اذا كان قد امتثل في الرقيم المطلوب

دار الحكومة  
 القدس في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٢١  
 هـ روت صموئيل  
 مندوب السامي لفسطاطين

**المجلس التشريعي الاسلامي الاعلى**

المادة ١- قد تأسس مرجع اسلامي للظفر في امور الاوقاف وسائر الشؤون الشرعية الاسلامية في فلسطين يسمى « المجلس التشريعي الاسلامي الاعلى » ومركزه القدس

**نظام**

- ٢- يتألف هذا المجلس من رئيس العلماء ومن اربعة اعضاء اثنين من لواء القدس وواحد من كل من لوائي نابلس وعكا . وان الزيادة الدائمة لهذا المجلس هو رئيس العلماء . والاعضاء ينتخبون لارب سنوات
- ٣- لا تجتمع عضوية هذا المجلس مع وظيفة ذات مماش ما عدا التدريس واهلية في مدرسة عالية
- ٤- ينتخب رئيس العلماء بانتخاب عام يمين بقانون خاص يسن من قبل المجلس التشريعي الاسلامي الاعلى ويدين فيه وظائفه ومسؤولياته

بما انه في التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ عقد مؤتمر ضم مفتي وعلماء ووجهة الطائفة الاسلامية للبحث في المسائل المتعلقة برقابة المحاكم الشرعية الاسلامية وادارة الاوقاف الاسلامية وعين المؤتمر لجنة خاصة وضع بعد استشارتها نظام صادق عليه المندوب السامي في اليوم الثاني عشر من شهر آذار سنة ١٩٢١ ونشر في الجريدة الرسمية في الخامس عشر من شهر ايار ١٩٢١

- ٥- ينتخب كل لواء مندوبه لومندوبه بواسطة المنتخبين الناخبين الذين ينتخبون من قبل الاهالي وفقا لقانون انتخاب الزواتا النهائي على ان يستأض بكلمة « المجلس التأسيسي » عن « مجلس الادارة »

وما انه فيما بعد اقترح بعض تعديلات للنظام المنزه عنه وعقد اجتماع من منتخبى الطائفة الاسلامية عين لجنة عمومية لوضع نظام جديد لتشكيل مجلس شرعي اسلامي اعلى لادارة الاوقاف الاسلامية وسائر الشؤون الشرعية

وهان اللجنة المشار اليها قد صادقت على النظام هذا

- ٦- ينتخب رئيس العلماء في الحالة المتأخرة من قبل الهيئة العمومية المنتخبة من قبل المنتخبين الناخبين والتي قدمت للاجتماع في دار الحكومة بدعوة للمندوب السامي في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٩

فانها السر هـ روت لويس صموئيل من اعضاء المجلس الخاص بجلالة الملك بمقتضى السلطة المخولة في كندوب سام لجلالته في فلسطين آمن بهذا النظام رأساً بوعده ترخيص العمل اعتباراً من

كما انه ينتخب بحكم من الاعضاء الاربعة في هذه المرة من قبل  
متخفي ذلك القراء الداخلين في الهيئة المذكورة في مرجعهم القراء  
ويقدمون مغا بطهم الاتخاذ بقراءة المجلس

٧- رئيس العلماء ولاءء هذا المجلس رواتب من الحكومة تقب  
اعمالهم في شؤون المحاكم الشرعية . ولكن ستم تخصيصات من  
من واردات الاوقاف مقابل اعمالهم في سائر الشؤون الاسلامية

٨- اولاً : وظائف المجلس هي :-

(أ) ادارة ومراقبة الاوقاف الاسلامية ، تدقيق الميزانية والتصديق  
عليها وتقديرها بعد التصديق الحكومة للاطلاع عليها

(ب) ان يرشح بمصادقة الحكومة ويؤيد المصادقة بين القضاة الشرعيين  
ورئيس وعضاء محكمة الاستئناف الشرعية ومنشي المحاكم الشرعية  
واذا لم تصادق الحكومة فعليها ان تبين الاسباب الموجبة بصدقة  
خسة عشر يوماً

(ج) تعيين المفتين من المرشحين الثلاثة الذين تتقدمهم الهيئة الانتهائية  
الخاصة وقت القانون الخاص الذي يرضه المجلس الشرعي  
الاسلامي . ويجري انتخاب المفتي في هذا السبع بحرقه متابع  
المشار

(د) تعيين مدير واموري الاوقاف وسائر موظفي الشرع

(هـ) مراقبة هيئة الاوقاف السوية وسائر الامان وادارات الاوقاف

(و) عزل جميع موظفي الشرع والاقواف وموظفي المبعثد الاسلامية  
التي ينتق عليها من مال الوقف وعند عزل احد الموظفين على  
الاساس تسمى الامور المتعلقة بالحكومة بذلك وعلى المجلس ان يبين  
الاسباب

التي يجب في جميع الاوقاف الاسلامية واقامة الائمة والعلماء لاثباتها  
الاسلامية والاسلامية على المجلس الشرعي الاسلامي والمجلس

يعطى شروط الوقف في صرف واردات الاوقاف المذكورة  
تالياً : ليس للمحاكم الشرعية اجناب عمل في الاوقاف كما في  
والاجرة من والاستبدال بالاتفاق اراء المجلس الشرعي الاسلامي  
ثالثاً : على المجلس ان ينشر خلائمة اعماله وحساباته كل سنة مرة في  
شجرة خاصة

رابعاً : اذا رأى المجلس توريد واطاعة بعض المواد المتعلقة بعمليات  
ادارات الاوقاف او نشر عمليات جديدة قد ان فعل ذلك ويقدم  
المواد للحكومة للاطلاع عليها . اما اذا رأى تعديل بعض القوانين  
والانظمة واطاعة بعض المواد تدب ان يدعو الهيئة الانتهائية  
فاداً وافقت على ذلك باحتمالها المطلقة فيس والمواد المنسقة او  
اجد يصدق . وايها لا تكون لتعديل او الاضافة جهنا القانون ان  
قانون المجلس الشرعي الاسلامي فيشترط في ذلك اكثرية ثلثي  
الهيئة المنتجة ويرش ذلك لتعديل او تلك الاضافة على الحكومة  
المصادقة عليها

٩- لمطابقة لاسلامية عن مراقبة هذا المجلس بواسطة هيئة المنتهية  
فان رأى ان ذلك محتمل يستدعي السؤال مباشرة ان بناء على شكوى  
تأنيب ان تضر بوقية المنتهين بواسطة الرئيس . واذا رأى ذلك  
الاشهاف الحاضرين الفتة حضر من المجلس فينتخب له تخلف على  
الاحول ويرضى اسمه على المجلس لاسلام وقديته . وهذا المضر  
يكفي مدة سنته

١٠- من اوقاف جهة الاوقاف العمومية من ماضي القرون والى هذا يومر  
الاقواف واموري الاوقاف ويحضر من كل لجنة محلية

١١- تتشغل هذه اللجنة بتنظيم البرامية الدائرة بوقية . على المجلس  
الشرعي الاسلامي

١٢- تتشغل لجنة الاوقاف السوية حين تظهر الميزانية السنوية وهذه



دعوتها من المجلس التشريعي الإسلامي

١٣- تشكل طاقم الأوقاف المحلية في مراكز الأحياء والنواحي التي فيها أوقاف ويرى المجلس تشكيل ذلك طاقم من الأوقاف والمأمور الأوقاف والتعاون من ائمة المسلمين وإقامة الأوقاف في المراكز التي يتفرع مقامه أكبر النساء سما ويجري انتخاب العضوين من الأحياء الذين لا يتجاوزون مساحات من الأوقاف بمعرفة المفتي والمسلمين من هيئات البلدية في المركز وفي النواحي التابعة للمركز التي فيها حكام والمستوطنين الثابتين للمسلمين ويجدد هذا الانتخاب كل سنتين مرة ويجري انتخاب العضوين إثر السبع بمعرفة مشايخ العشائر

١٤- تشكل اللجان المحلية بالمطابق للمادة في القانون بخصوصية المتبقي المؤرخ ١١ حزيران ١٣٢٩ مرة ٥٢٩٧٣ عمومي وقرة ٣٢ خصوصي خلافاً لهذه اللجان تقوم مقام مجلس الإدارة الوارد ذكره في ذلك القانون. وإن تعيين ومهولة كيفية الأوقاف ومأموري التحصيل والمخاضين وتواجهم طائفة اللجان الأوقاف المحلية على أن يصادق على ذلك المجلس التشريعي الإسلامي

١٥- اللجان يدير شؤون الأوقاف للمحافظة طائفة اللجان المحلية ويجب على اللجان الخاصة بأمر إدارة الأوقاف وتقسيم حساباتهم سنوياً للجان الأوقاف المحلية لتدقيقها

١٦- (١) بما أن الحكومة تعهدت بالمحافظة للمحافظة الإسلامية في الأمور المالية ترك لها تحصيل الأعباء مقابل رسم التحصيل كالسابق (٢) مدرسو الدين الاجلالي قسماً : (١) الذين بمعرفة إدارة الأوقاف يتقاضون مرتباتهم من أموال الأوقاف (٢) المدرسون الذين يتقاضونها من الحكومة. وإن حكومة فلسطين تباعاً لما حوت عليه الحكومة الفلسطينية تستمر في دفع المراتب التي كان المدرسون من القسم الثاني يتقاضونها قبل الاحتلال الصهيوني. وعند

التابعة تحت إشراف من أطالين لا تقوم الحكومة بتعيين خلفه  
ويكي مدرس جديد يدين بمعرفة إدارة الأوقاف بعد من موافق  
ويشأخي مرتبة من المال  
عاز الحكومة  
مريت صوري  
القدس في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٤١  
المندوب العام الفلسطيني

### حكومة فلسطين

### لوائح الجمارك بخصوص البضائع

#### للترانسيت

تتل البضائع للترانسيت بشون دفع رسوم

(١) وفقاً لهذه اللوائح يجوز نقل البضائع للترانسيت عن طريق فلسطين مسددة من وإلى بلاد خارج فلسطين بشون دفع رسوم الواردة والمصادر عندما تدخل البضائع إلى فلسطين أو تخرج منها

البضائع المنسوخة والتي يفتقر بها رخص

(٢) لا شيء في هذه اللوائح يمنع حيز وصادرة أي بضائع للترانسيت عن طريق فلسطين والتي هي عرضة للمصادرة في فلسطين أو بصرح بتلك أي بضائع لا يجوز توريدها إلى فلسطين ونقلها فيها أو بحركتها ونقلها عرضة لأية شروط أو قيود إذا كانت موجودة

تصريح بالترانسيت

(٣) يجب كتابة تصريح على الترخيص الخاص من قبل الشخص مرسل البضائع إلى الجمارك لتخليص عليها في الترانسيت ويشكون في هذا التصريح ما يأتي :-  
الأول - الاسم والوزن بالكيلو غرامات للشخص الذي يقدم التصريح

( ١٩٢٢ )

مضبطة انتخاب رئيس المجلس

في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني ١٩٢٢ اجتمع بدار الحكومة المنتخبون البالغون  
وقد بلغهم ٥٣ ( ثلاثة وخمسون ) صفا لاسكاف النظام الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢١

لا انتخاب المجلس التشريعي الا بسلام الاطوار

وقد تسبب عن الاجتماع ثلاثة اشياء وهم :

١- مؤمن الخديوي

٢- الشيخ صاهر الخديوي النجفي

٣- الشيخ اسحق الخديوي الموسوي

فانفتح الاجتماع مساندة المستشار الملكي بمخاطبة فرئيسه ودعا له وتوسل تحت رئاسته

بمستقبل قومهم ففتش من

فضيلة عبد الله الخديوي انجزار مفتي عكا

الشيخ عمر الخديوي زعيمهم من مدينة نابلس

الفضيلة الحاج امين الخديوي الحسيني مفتي القدس

مسارفة خرافة ماثا الدجاني

وبعد ذلك تناول مساندة المستشار الملكي صندوق الانتخاب فتم اعلان الاعضاء ثم

انقله ثانية ووضع امامه على طاولة الانتخاب

ثم اخذ مهشال الخديوي ابكاروس فقرأ اسم كل منتخب يدور في رده ان هذا يتقدم الى طاولة

الانتخاب فصحى الرئيس رغبة جنونه بكتب عليها اسم من يقدره ثم يقره في صندوق

الانتخاب

وبعد ان جرى الانتخاب على هذا المنوال ووضعت كافة رفاع الانتخاب في صندوق الانتخاب

بموجب الترتيب المذكور رجع الرئيس كل مد على طاولة الانتخاب من الاوراق وجرها وتفتح صندوق

الانتخاب ثانية وانخرج كل ما حواه على الطاولة

وبعد ان عد رفاع الانتخاب اخذها واحدة فواحدة وقرأ بصوت عال اسم المدون على كل منها

بصوت ران

الفضيلة الحاج امين الخديوي ( زعيمهم ) متبب الخديوي هاشم / مسام الدين الخديوي جلال الله / فيصل الخديوي

\_\_\_\_\_



المجلس الشريعي الاسلامي الاعلى  
فضيلة الحاج امين اخندي الحسيني

٤٠  
صرفا

وقد نال فضيلة مفتي القدس الحاج امين اخندي الحسيني ( ٤٠ ) مرتبة صرفا وعليه  
يكون قد نال الاكثريه .

وراجع القومسيهون عند الاصوله التي نالها كل منتهى فوجد هذا صحيحا . ثم اطلق رتبته  
القومسيهون بترجمة هذا الانتخاب وتصبه فضيلة مفتي القدس رتبته العلماء . وبعد ذلك دعاه  
مستغادة المستغارة العليكي للاشتراك مع القومسيهون كعضو فيه . لا انتخابه الفضاة المجلس

الشريعي الاسلامي الاعلى

المستغارة

القدس في كانون الثاني ١٩٤٢

وليد شيخري

الدعوات

عبد العزيز عارف الدجاني ، عبد الله الجزار ، محمد امين الحسيني



ادارة الاوقاف والشؤون الاسلامية العامة

قسم احياء التراث الاسلامي

بيت المقدس

رقم الصندوق  
الحافظ

رقم الملف ١٩٥٦ / ١٨٥٤ / ٣٤

رقم الفيلم

الموضوع  
مخطوطات التفسير وروايات الجليلي والريفي والقرطبي  
١٩٥٦  
١٩٥٦  
١٩٥٦  
١٩٥٦

ملاحظات

مخطوطات التفسير وروايات الجليلي والريفي والقرطبي

الجمهورية العربية السورية

ادخلت في فهرست  
التاريخ / /

193





اللجنة الانتخابية المادة (١)

تدقق في

السجلات

تصحيحها وتصحيحها

على اللجنة الانتخابية في كل قضاة ان تعيين السكان والزمان ، واجتماعها وان  
تستلم سجلات الناخبين المذكورة في المادة السابقة ، وتبادر بتدقيقها فاذا  
وجدتها موافقة للقانون ، وسالمة من الخطأ ، وصادق عليها ، ولها عند الحاجة  
ان تدعو من يثلّم من اهالي المجلات والقرى ، وتحتق معهم في مدة خمسة عشر يوماً  
على الاكثر بما اشبهت به ، ويجوز لمرئى الانتخاب تمديد هذه المدة متى برز فيها من

باللجان الانتخابية بقرارها مدة التدقيق الواردة في المادة (١٢) بموجب  
تدقيقها في السجل ، وتستطيع عمداً كالمادة من السجلات ، وتسلمها لتحكّم الاداميين  
وهم يعلمونها لدائرة البوليس ، لتسلك على ابواب الجوامع ، والاماكن المأهولة  
التي تقررها اللجان الانتخابية لمدة ثمانية ايام ، وتعلم البوليس ان يساهم في  
قبلة المدة المذكورة ) وان جرى استفسارات اللازمة بحق من سرقها ، او تزويرها  
او بسببها ، ( رديف تبيك هذه المادة )

بمستطاع من تدقيقها بقرارها  
تدقيقها في السجل

تدقيقها في السجل  
تدقيقها في السجل

بحق لكل ناخب ان يسفر عن اطفال اسمه من السجل ، او اسم غيره من اصحاب  
الحق في الانتخاب ، وعلى الراج اسم من لا يحق له الانتخاب فيه ،  
تقدم الاعتراضات كتابية في مدة ثمانية ايام من تاريخ تسليق السجلات ، التي رئيس  
اللجنة الانتخابية ، فتتدق بحسب ورودها بدفتر خاص ، وتسطى بها المصاحبات  
لمقدمها ، وكل ناخب عوف في ارجح اسمه يبلغ ذلك ليقدّم دفعه الى اللجنة  
كتابية ، فتفعل فيه بمدة خمسة ايام .

( ١١ )

( ١٢ )

تدقيقها وتصحيحها

تبلغ اللجنة قرارها للمعرض ، وله ان يسألته الى محاكم الصلح بمدة ثلاثة  
ايام ، وهذه تفعل فيه بمدة خمسة ايام ، وقراراتها يكون نهايتها  
في مساء اليوم الثامن من تسليق سجلات الناخبين لجميع المجلتين هذه السجلات  
ويجوزها التي اللجان الانتخابية ، وتحتق له بها ،  
يقتسم التصويت المذكور الانتخابية في كل قضاة مراعياً قرب القرى ، وهذه خطوطها  
وتسطى بها غنياً بذلك الى لجنت الانتخاب .

( ١٣ )

( ١٤ )

( ١٥ )

( ١٦ )

الدوائر الانتخابية

الذ كان عدد الناخبين في إحدى الدوائر الانتخابية يزيد على خمسين ومثل  
من خمسين وخمسين ، فيكون لها « الدائرة بتقسيم ثانوي واحد ، والذ كان  
عدد هم من ( ٢٥٠ الى ١٢٥٠ ) عليها بتقسيم ثانويان ، والذ وجد في إحدى  
الدوائر ناخبون يثلّم على التقدير المسمى آنفاً ، عليها بتقسيم ثانويان  
على هذه النسبة ، الذ كان عدد الناخبين في إحدى الدوائر اقل من ( ٥٠٠ )  
واكثر من ( ٢٥٠ ) عليها ، الدائرة الحق ايضاً بالتقسيم بتقسيم ثانويان ،  
من كل من يثلّم في قراهم ، فليس يكون عليها ثانويان ، وان يثلّم عليها خطوية  
الى اللجنة الانتخابية في مدة تسليق سجلات الناخبين ، وتحتق له بها ،  
بشروط للتقسيم الثانوي ان يكون في الخامسة والستين من حقه ، وان يكون من

( ١٧ )

( ١٨ )

القرى  
للتقسيم الثانوي





بعد اكمال التصديق يوافق القاضين للتعاضدين ، كيفية الانتخاب ويذكر لهم اسماء  
المرشحين قائمة ، ويقدم الناخبين ، انهم اذا كتبوا اسما زائدا عن العدد المسموح  
للمنتخبين الناخبين ، تعد الاسماء الزائدة بطلان ، فبعد ان من الاسم الاول حتى  
العدد المطلوب بالترتيب ، ويترك الزائد ، وانه اذا تكرر الاسم عند ذلك عدوا  
واحدا ، وانه اذا كانت الاسماء مكتوبة بصورة لا تقرأ تفهم ، وان التصويت للمير  
المرشحين لا مستمر ،

قواعد  
عقوبات

رئيس الهيئة الانتخابية يحفظ النظام وانه ان يحتاج عند الحاجة معرفة رجال الامن  
يستلم كل ناخب من الهيئة الانتخابية بعد ان صادق التصديق والامام على حوته  
ورقة انتخابية مفرجة ، موضح في ظهرها ختم لجنة الانتخاب وايضا الرقيب ، ويكتب  
رأيه عليها ثم يمسدها بمغلفة ويضعها في الصندوق بعد ان تفر الهيئة الختم  
والايضا اللذين على ظهرها ، ليضع الناخب عند ذلك اشارته بجانب اسمه في سجل  
الناخبين للدلالة على انه انتخاب .

حفظ النظام (٢٩)  
قواعد (٢٠)

نظم  
القوانين

اذا كان الناخب اميا او فقيرا قادرا على الكتابة يمد يده لرأيه للهيئة علما وفي هذه  
الحالة يكتب الموظف بالنهاية عنه ويوقع على الرقعة ، ويجوز ايضا للناخب ان يختار  
من يشاء لكتابة رأيه في مكان الانتخاب .

(٢١)

على الهيئة الانتخابية ان تتم الانتخاب في جلسة واحدة بدون عاصلة لتفقد الصندوق  
معد اوراق الانتخاب الموزونة فيد مساعدات المرشحين او وكلائهم اذا وجدوا  
وتتسلم بشفافة بنتيجة الانتخاب ، وتوقع عليها الهيئة الانتخابية ، والدائم تتكمن  
الهيئة من اتمام الانتخاب في جلسة واحدة وجب عليها ان تفتح الصندوق وتعد  
الاصوات ، وتتسلم بشفافة موثقة بالنتيجة ، على ان تضم هذه الاصوات على بقية  
الاصوات التي تورد في الجلسات التي يمد بها ، ولا يجوز ان تكون البقية الفاصلة  
بين الجلستين اكثر من ستة عشر ساعة .

نظم  
القوانين

بعد اتمام الانتخاب تعلن الهيئة الانتخابية اسما من حازوا الاكثوية المنتخبين  
ناخبين عن تلك الدائرة ، وتعلم بذلك بشفافة ليات مستخفيين ، يعلم احداهما  
لكل من المنتخبين الناخبين ، وترسل الثانية الى اللجنة الانتخابية .

اعلان المنتخبين (٢٢)

يحمل الموظف بشفافة الانتخاب الى اللجنة الانتخابية في مركز القضا مع جميع  
الاوراق وسجلات الناخبين فمن الصندوق بعد ان يخلصه هو الناخب بصورة  
لا يمكن تحيد منها الا يكسر الختم ، وانما اذا شابه قسم صحيح  
نفسه او يخاصه السر في تحفظه في المحكمة المشتمل على نسخة المصدر  
المسند كما ترون في هذه عن ان تلتزم به فاذا ذكره كمن ذكره  
صحة فيسور السجود والقبول في المحقق في المجلس الاكبري اربك  
اما اوراقه ان تلتزم به في المحكمة المشتمل على نسخة المصدر

مضابط الانتخاب (٢٣)



لما كانت المادة الثانية من قانون المجلس الاستشاري قد نصت على أنه يكمن المجلس دائمة

بمجلس المادة الرابعة من قانون المجلس الاستشاري الذي نصت على أنه يكمن المجلس دائمة

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

الرجوع إلى المادة

بمجلس المادة الرابعة من قانون المجلس الاستشاري الذي نصت على أنه يكمن المجلس دائمة

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

عندما يكون رئيس المجلس الاستشاري من بين أعضاء المجلس

وظائف المجلس (رئيس المجلس)

- أ- يراهن على ان المجلس ان يمدى صلاحيته وفقاً له ويدير أعماله وفقاً له
- ب- يرفع تنفيذ قرارات المجلس في شأنه من الحكومة والادارة العامة للمجلس في شأنه
- ج- عند تفرغ نداء اعضاء المجلس الانتخابية يرفع بالتفصيل من أعمال والبيانات والبرامج الانتخابية لعضواته وفقاً للقانون
- د- عند تفرغ نداء اعضاء المجلس يرفع من شأنه وفقاً للقانون

شروطه

- أ- انه يكونه من اعضاء الشريعة الشرعية في منطية
- ب- انه يكونه مستقلاً بالاعتماد على الشريعة الإسلامية في منطية الشريعة والمطابق
- والمجلس والفضل

موقعه

- أ- يراهن على ان المجلس ان يمدى صلاحيته وفقاً له ويدير أعماله وفقاً له
- ب- يرفع تنفيذ قرارات المجلس في شأنه من الحكومة والادارة العامة للمجلس في شأنه
- ج- عند تفرغ نداء اعضاء المجلس الانتخابية يرفع بالتفصيل من أعمال والبيانات والبرامج الانتخابية لعضواته وفقاً للقانون
- د- عند تفرغ نداء اعضاء المجلس يرفع من شأنه وفقاً للقانون



نظام المجلس الاسلامي الاعلى

في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١

وتقديم التواصي بهذا الشأن

(١) ان تضع نظاما واصولا تتكون الطائفة الاسلامية بموجبها من انتخاب هيئة اسلامية ومجلس اسلامي اعلى يمسك اليه بادارة شؤون الطائفة الاسلامية . واسداء المشورة بشأن البروت المتناسب لاجراء الانتخاب .

(٢) اسداء المشورة بشأن كيفية تشكيل وسمام الهيئة الاسلامية والمجلس الاسلامي الاعلى . ومما يتعلق التي يجب ان توجد بين شائخ المسلمين والنجار الاسلامية المحلية .

(٣) اسداء المشورة بشأن تأليف لجان الاوقاف المحلية وغيرها من اللجان لاسيما الامارات على شؤون الطائفة الاسلامية المحلية وتعيين وانقيادها .

(٤) اسداء المشورة بشأن طريقة تسمية وقيام ابن .

(٥) قصة المحاكم الاسلامية الشرعية

(ب) البعثون

(٦) موظفو المحاكم الشرعية وادارة الاوقاف والمدارس التي يشرف المجلس الاسلامي عليها

(٧) موظفو الخدمة السائرة التي ينتفون الى المعاهد المشار اليها في الفقرة (٦)

(٨) تقديم التواصي بشأن اية امور اخرى لها علاقة بنظام ادارة شؤون الشريعة الاسلامية في فلسطين



العدد
الرقم
التاريخ

٢٧٧٧

٢٧/٨/٤٢

تسمياتة رئيس المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية

أقر المجلس في شهر ربيع الثاني ١٩٧٧م مشروع القانون رقم ٢٧٧٧  
 المتعلقة بالاستراتيجية العامة للدراسات والبحوث الإسلامية في  
 المملكة العربية السعودية

١- المادة ١: - تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير  
 البحث العلمي في الدراسات والبحوث الإسلامية في المملكة العربية  
 السعودية

٢- المادة ٢: - تشمل هذه الاستراتيجية في نطاقها  
 الدراسات والبحوث الإسلامية في مختلف التخصصات  
 التي لها علاقة بالثقافة الإسلامية في المملكة العربية  
 السعودية

٣- المادة ٣: - تكون الاستراتيجية منسجمة مع  
 السياسة العامة للدولة في المجال الثقافي والعلمي  
 والتعليمي

٤- المادة ٤: - تكون الاستراتيجية منسجمة مع  
 السياسة العامة للدولة في المجال الثقافي والعلمي  
 والتعليمي

٥- المادة ٥: - تكون الاستراتيجية منسجمة مع  
 السياسة العامة للدولة في المجال الثقافي والعلمي  
 والتعليمي

٦- المادة ٦: - تكون الاستراتيجية منسجمة مع  
 السياسة العامة للدولة في المجال الثقافي والعلمي  
 والتعليمي




- ( ب ) أما إذا تفرغان بمسجد النياح بينا - الزاوية صانين المتطابقين والاشارة  
 فيها بمسجدان يرفق بمسجدناهم \*
- ( ج ) ان هذه المصلحة تعتبرها ليست كافية لانها المصلحة عند كل الاشارة  
 ظهور ان هذا الامر يعتبر في غيرها بوجهها الذي ان كان يفيد هذه المصلحة انما ينطبق  
 عند الضرورة \*
- ١٠ المادة ١٠ - اذا اشدت التبعات الاقتصادية على مواطني اعداد المصلحة  
 فلا يمكن عمرة فيها المادة \*
- ١١ المادة ١١ - اذا تفرغ المسجد الذي يعتبرها في الاعترافات  
 لا يمكن ان يكون لها ثابرة من ضمنها اياها من مصلحة في كل احوال - اما الاشارة اليه  
 عند تلبية الترخيص في المصلحة على المصلحة وانما المصلحة - اللازمة ومع من  
 مرتبها بها بانها فلا عمرة لها في ضمن القانون اذا ان ذلك من الامر الذي يمكن  
 اعداها الله لغير الالهية بشأنها \*
- ١٢ المادة ١٢ - ان هذه المصلحة ايام التي يجب ان تشمل فيها المصلحة  
 في الاعترافات قد تكون غير كافية ولذلك يخرج ان يكون هذه المصلحة ١٣ بها كما  
 في الحال في قانون الاعترافات المصلحة \*
- ١٣ المادة ١٣ - ان المصلحة المصلحة لا ينبغي ان تكون اياها التي حكام المصلحة وينتقل في هذه  
 القرارات والمصلحة المصلحة وتخرج في احوالها في الاعترافات التي في الاعترافات  
 المصلحة المصلحة التي ١٤ بها \*
- ١٤ المادة ١٤ - ان المقصود من كلمة (المصلحة) الواردة في هذه المادة  
 ليس وانما - فان كان المقصود ان يكون حكم التنظيم المصلحة المصلحة  
 وجب ان يكون ذلك حراما - ان ذلك الامر من الامر الذي يستلزم فيها حكم الالهية  
 الذي ان الاعترافات \*
- ١٥ المادة ١٥ - ان المصلحة المصلحة التي تعتبرها في الاعترافات في مسجدها  
 وذلك في احوال الاعترافات المصلحة المصلحة في احوال الاعترافات في الاعترافات  
 الاعترافات التي في الاعترافات \*
- ١٦ المادة ١٦ - ان المصلحة المصلحة التي تعتبرها في الاعترافات في مسجدها  
 احوال الاعترافات المصلحة المصلحة في الاعترافات في الاعترافات  
 بشأنها وذلك ان المقصود ان يكون حكم الاعترافات في الاعترافات في الاعترافات








الفرس الشريف

٤٩ المادة ٢٤٤ - ان النص انفاكل بأنه اذا لم يتم الاتصاف في يوم واحد  
 يقع النص في ايدى الادارة المتعاقبة - مع ذوق الا ان نص في آخر كل يوم لمن الامر الغير الساذجة  
 ومعتز عليه بان اطلاق نصه في الاتصاف قبل ان يات به المقدم به التأثير على المتعاقبين  
 في الايام الهائلة من الاتصاف \* نص في النص على حكم سداد في الاتصاف ومثلها  
 في مكان أمين اذا حال الاتصاف لمدة ايام \*

٥٠ المادة ٢٤٣ - من الضرورى ان نص على السادة على امر في الاتصاف  
 ويرجى من السادة المتعاقبة بالاعتناء بالامر ان نص في المادة السادة لتفسير  
 استخدامات الاتصاف \*

٥١ المادة ٢٤٢ - ان يرفع هذه المادة في يوم ان يكون في صالح القانون  
 ان النص المتعلق بالاعتناء بالمتعاقبين انما يفسر من اجل ان لا يكون له اثر  
 في تشكيل الهيئة العامة \*

٥٢ المادة ٢٤١ - ان يرفع جدول اعداد الهيئة العامة على هيئة معلومة  
 من العلم لمن الامر الذي تصدق النشر \*

٥٣ المادة ٢٤٠ - ان مطالبات في شأن المواد ٢٤١ - ٢٤٢ من نص  
 هذه المواد انها \* انما استكمال قرار الهيئة الاتصافية الى المحكمة المركزية المتعاقبة  
 عليه في المادة ٢٤٠ فقد نص في نصها ان لا تكون المحكمة المركزية من افعال في  
 القرارات المتعاقبة منها \* ان لا يكون استكمال قرار هذه الهيئة الى محاكم  
 التلخيص \*

٥٤ المادة ٢٤١ - ان يرفع هذه المادة ان تكون نسبة الاتصافية  
 على واحد لكل ١٥٠٠٠ نص من المتعاقبين \* ان هذا الامر يجب ان يوافق كما انه يجب  
 الاتصاف بها اذا كان يفسد من هذه الاشارة المتعاقبين من المتعاقبين او الا ان  
 يتطاع النشر بها اذا كان لهم حق الاتصاف او لم يكن \*

٥٥ المادة ٢٤٠ - من الضروري اصدار جدول اعداد الهيئة الاتصافية  
 بصورة اولى \*

٥٦ المادة ٢٤٠ و ٢٤١ - من الضروري ان يرفع هذه المادة على نص  
 الاتصافية من نصها في نص اعداد المتعاقبين على ان يرفع هذه الهيئة والكيفية المتعاقبة  
 اعدادها في تأصيل الهيئة العامة في الاتصاف \*

٥٦ المادة ٢٤٠ - ان يرفع من الاصل في نص اعداد الهيئة الاتصافية من نصها في  
 ان يرفع من الاصل في نص اعداد الهيئة الاتصافية من نصها في



الرقم
التاريخ

- ٢٣٨ ع المادة ١٨ \* - ان بلاغ الخط ان شأنه ان يرفع الشكوك من القانونين واعضا  
الهيئة الانتخابية المتعاقبة بحريته هذه المادة ايضا \*
- ٢٣٩ ع المادة ١٩ \* - ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون  
٢٤٠ ع المادة ٢٠ \* - ان هذه المادة ان الشخص الذي لا يجرى  
الاجراء وكيفية تعيينه امره \*
- ٢٤١ ع المادة ٢١ \* - ان القائمة لمن ليس من اقطاب الدائرة الانتخابية ليست  
واضحة \* اما الى ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون  
الانتخابات \* ومن المحتمل ان يكون التصويت من هذه الصيغة المبررة في الانتخابات  
اول انتخابات الايام \*
- ٢٤٢ ع المادة ٢٢ \* - ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون  
مراعاة ان الاحكام الذي يحدده الحكومة يكون دائما مبرر مستوف \*
- ٢٤٣ ع المادة ٢٣ \* - ان الاجراء التالي بموجب قانون الانتخاب الانتخابية في  
الانتخابات من قبل الحكومة يشمل تعيين هذه اللجان ايضا \*
- ٢٤٤ ع المادة ٢٤ \* - ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون  
تعيين لجنة مواد القانون \*
- ٢٤٥ ع المادة ٢٥ \* - ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون  
مراعاة على الانتخابات والائتلاف \* يمكن تلافي هذه الحالة بتعديل المادة  
تأديتها من قبل الحكومة ضد المستحقين ومن قبل المجلس هذه الامة \*
- ٢٤٦ ع المادة ٢٦ \* - ان يكون القانون اختيارا من غير تصديق الانتخابية في  
الانتخابات \*
- ٢٤٧ ع المادة ٢٧ \* - ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون  
المجلس الانتخابي الاقليمي ولا يجرى على كيفية تعيينه \* ان هذه الفقرة  
في النظام بجهة تصديق الامة اختيارا بحريته \* يمكن ان يكون نظام خاص في هذا الشأن  
يتمتع بنظام المجلس الانتخابي الاقليمي بجهته واختصاصه \*
- ٢٤٨ ع المادة ٢٨ \* - ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون  
تعيين نظام التام بوزارة الحكومة على مشروع القانون هذا الذي هو من شأنه ان يكون  
تعيينه \* ان هذه الفقرة من القانونين لا تنص على ان يكون هذا الفقرة من القانونين



المجلس التشريعي الإسلامي الثاني

رئيسه اقدم لشؤون الامانة التي سبقتها مشاوراته وانتم  
من التوكيد الامسلاحي المسموح  
( جلسه ٣٤١ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٠ )

المادة البراق

اولا

اجتادته بتقريره وانما تقدم للمؤتمر بتحديد بضمه هذه التغيرات وسبقها  
من جميع الادوار التي اجتازتها من الوثائق المعاصرة مع المستندات الضرورية  
والفخرية والبارضية . وهم هذا من يد لينة بمعرفة .  
من التفاضل التي يجب النظر فيها :

١ - البراق الشريف جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى تشييد عليه  
سكنية اجنبية تولى تنسيقها حق التشريع والحكم والفصل في هذا  
التيار .

٢ - تعيين المخرج الذي يتولى له الامت في تشييد البراق من التوجيه  
الشريفة .

٣ - بيان الاختار والادوار التي تنبثق من تكتل اليهود من المسلمين من  
الوجوه الدينية الاسلامية . وتعيين الوسائل التي بموجبها يمكنها  
لا يحد عنهم عن الوقوع العشرية ( الا تكن الاسلامية البتة ) .

يدخل في الهياكل الضرورية من تخطيط المجمع الشريف ، البراق  
الشريف ، جدار البراق ، نظام النهر ، الخنادق الصخرية ،  
قبة راحيل ، الحرم الابراهمي ، مقام النبي شعيب .

تنقيد البذر لا يولى ؛ يتبين تأليف : - ا لجنة شريفة موقوفة قانونية  
- ا لجنة دفاع دائمة

تختص من اليهود والاسلامية انصافه ؛

وتتبع الكمال من المشرك الجندوية بالاعتناء لاستبقاء كينونة بلادنا اسلامية  
ومن ذلك ؛

١ - الاحتفاظ بالحقائق الموروثة الموروثة القاطنين بين السكان .

المجلس التشريعي الاساسي الوطني

( ص ١٢ )

من الوسائل والبرامج التي تؤدي الى انفاذ وتنفيذ مبادئها  
بما تضمنه القوانين والقرارات.

وتعاطف هذا المجلس الاثري الاستقلالي ويتبين ان يكون لهذه اللجنة  
بكتب دائم داخل الهيكل التنظيمي للتحكيم.

المادة الاصلية ١٤

تأليف لجنة النظر في الوسائل المتعلقة بتطوير الثقافة الاستقلالية  
ومن شأن العمل:

- ١- وضع برامج خاصة للثقافة والادب والفنون.
- ٢- تأمين مساهمة جادة استقلالية لتفعيل هذا المشروع.

بمبدأ الاستقلالية الاستقلالية وتشتمل على عدة تسميات تتعلق بالثقافة  
وهي:

- ( ١ ) جمعية الادب والقصائد
- ( ٢ ) جمعية المدين والتمسكية
- ( ٣ ) جمعية التاريخ والبيرواوية
- ( ٤ ) جمعية الرياضيات
- ( ٥ ) جمعية العلوم والتمسكية
- ( ٦ ) جمعية الادب

تتضمن تأليف لجنة لتقدير الطاقات اللازمة لمشروع النهضة، وبيان  
كيفية تطوير هذه الطاقات واستثمارها بما يتواءم مع الواقع الفلسطيني  
وحسب الاوضاع المتغيرة من النهضة بطريق اروق.

ولما كان هذا المشروع يقتضي بالضرورة ان يكون له رعاية استقلالية يمكنه  
واستضافة الطاق، فبموجب تأليف اللجنة التي سيتم تكوينها للتفكير  
في الجانب والوسائل الممكنة لتفعيل الفكرة والارادة والاستمرارية بين الاثريين  
الاستقلاليين ويكون لهذه اللجنة بكتب مركزية دائم تحصل اتمالا منظمة  
بموجب الصيغ الاستقلالية من مختلف الاقمار وشامخة في الهول التي تبذل

التنظيم التي هي من شأنها :

- ١ - لجنة شريعة مكتوب وتكونية ( من المادة الأولى من نصيب البروق )
- ٢ - لجنة دفاع دائمة
- ٣ - لجنة الامور الاقتصادية الدائمة ( من المادة الثانية من الدستور بن الوصية الامتلاية )
- ٤ - لجنة الدفاع الاسلامي
- ٥ - لجنة تقرير الشكايات ومشارحة لتبرير الهامات الاسلامية
- ٦ - لجنة الدفاع الخاصة لتبرير الهامات الاسلامية

شروط انبعاثات الطلبة :

- أولاً - الحصول على الاعلان او العنصر الذي يوافق الطور والمكان بالقبول من وزير التعليم من سنة ١٩٦١ بتنظيم الامتحان ( وقد كان ذلك على اقرابا في البروق الفلستين في الجزائر ) تزوج الجيرة والتمسك
- التياسة - اكتسابه الى جلاله الملك ابن مسعود الحصول على تعليمه من الكلية الذي يوافق من الطك جريج بخصوص لتسطين سنة ١٩٦٩ .
- ثالثاً - وضع لا يسهل باستمارة الاعيان وانجها والتميز الذين يشبه بهم النوع ليستة نقليات التبرير . وضمت هذه التلاته من برودا وبنية الخلاصة

## الجلسة الأولى

بالحروفات بصلح بأبواب خفية :

أولا - المحصول على الإعلان أو الشهور الذي أذاعه المندوب السلي  
بالتبعية من وزير المستعمرات في سنة ١٢٧٦ بشأن الإلتصاف ( وقد  
كان ذلك على اثر زيارة الوفد الفلسطيني الى الجزائر \* تاريخ  
الجزيرة الفرنسية )

ثانيا - الكتابة التي جلاها الملك ابن مسعود للمصون عبد بن مسعود  
من الكتاب الذي تلقاه من الملك جرجس بخصوص المنسطين سنة ١٢١٤ \*

ثالثا - وضع لائحة بأسماء الأهل والأولياء والتجار الذين يطلب منهم  
التبرع لمد نفقاتهم \* وضعت هذه اللائحة وهي مرفوعة  
بتهمة الخلافة \*

✽

الجلسة الأولى حضرها :

سيدو لا امطال الصائين

مباحة رئيس المجلس

الشيخ البطر

صبيح بك المشورا

عجاج توموش



الجلسة الشهرية الامانة العامة

البرنامج الثاني

ملاحظات تتعلق بأبواب مشروطة :

- أ - اجراءات اتمتة دعوات للجمعية ذات الشأن في جميع العالم الاملاين
- ب - مخايرة مكانيا وموتمتر طنوردي بالنداس بشأن تاجيل مواعيد عقد المؤتمر \*
- ج - وضع دراهين للباب التودي من الرفضه الى العدم
- د - تهيئة اللجندة التي من عهد الوباء جمع الاعانات لاسد نفقات المؤتمر
- هـ - عنوان السيد بطين بومعه : منفيذ التكري في القاهرة مصر

العدد  
الرقم ٤٤ سؤال ١٣٦٤  
التاريخ ١٤٤٧/١٤٤٨

الفرع الشريف

لجنة هيئة القائم بأعضال الحكومة المحترمة

المقدم

بأصحاب العفاسة ، اطلى المجلس الشيعي الأستقالي الأتلمسي  
على تقرير لجنة التحقين المى اولدتها هيئة الأجم المتحدة لتتقري فنية فلتستطون  
وتقدم التواصي بناءً عليها ، وان المجلس تقابل تواصي اللجنة المظلمة بالتمسسية  
بفانم الاستتار لأسباب مهضة منها .

١) ان هذا التشر قريب في بايه ، ويهد من الحق والمظن وان وافهميه  
تأمرنا ليط يفهم على هدر حقوق العرباً حساب البلاد الشيعية  
الذين يطظون هذه البلاد منذ أقدم العصور .

٢) وان يظور على تواصي غير صلية ولا عادلة وانما انشال كيف اياها  
لجنة التحقيق لتسما حتى اغتياج ملكات الأوفد من الحرب ورجت بهم لتسعي  
الدولة اليهودية المقترحة تحت مظلة من الصهيونيين المتدخلين  
واكتظت احسن الأراضي والسهول خصبا والتاجرة بالانسان الى سماءنا  
وحيفا المدينتين التجاريتين والأراضي بخرالسمين والمظن وضعتا الى الدولة  
اليهودية الضرورية بنا ليهما عنصرا جدد المسلمين ومساعدهم الدينيتوسسة  
واولناهم الأستلزية ، هذا الى بانهم جعلوا كبرياءنا كبرياءهم وولنا اولسستس  
المقبتون ، وانك العربيين المبروقين تحت وصاية دولة الأبر الذي يحتسسا  
على الروية بعدة المدينة والحرم باستحالة تنفيذ تواصيها .

٣) ان في هذا التقرير حرقاً لملادى الديمقراطية ، والا تكلف يجوز ان يحطس  
اليهود وهم اقلية في البلاد وأقلامهم عرباً علينا حتى تقرير تصور الاكثريه  
ان هذا الظلم سارح لا يتفق مع المبادئ التي طارت المظلمة المكاتبات من  
أجل حقوقنا .





الفرمان الشريف

العدد	
الرقم	
التاريخ	

- ٤ -

ان في التفرير خروجنا على ما يدعى السلم ، وهدية الحسنيين المسلم  
 والطمانينة في المشفق العربي ، والله ليسوا الحرب والام الحسنيين  
 صحت يتطرب اكية والذميات جسيمة في الحرب الا تخبره ان حروا  
 التسريحت بهلاته ، وان تشر الكلال وجود عدم الاستقرار فمسي  
 ملك السلام بالطمح الكلال بعد ان كالع عرب فمسطرين خلال الحسنية  
 والعشرين سنة الثمانية المتفرق على استقلالها وحفظ كيانها ، حتى ان  
 الحدود المسلم يتشوق لهذه المواضي السعيدة على حساب حروبهم  
 هذا وان موقف الحرب من هذه المواضي ، هو في قدره يندرجه المستحق  
 والشفقة والثورة التي تتعزز للوقوف ليس في غلبون كمنصب ، بل الحسنيين  
 سائر الاثثار العربية ، فاذ ان الحرب الذين يتشبهون في المناهضة  
 على قدساتهم وقرانهم ، لا يتوافقون مطلقا عن موازية هذه المواضي البطانية  
 ومن في الكارثة المظلم التي يسألون المستعربون وبعض الحكومات التي تريد  
 المتعسر عنهم انزلها في هذا الوضع الحسنيين \*

يا صاحب القامسة :

ان للحرب ميثاقا قوميا تحاهدوا عليه في سويل نصره فالحسنيين  
 لا يتخلون عنه ، وان المجلس الشورى الاسلامي الا على الايمان على اننا كمن  
 الاسلامية المقدسة ووقوف المسلمون برأس كرازي ، هذه اللجنة جنية وتتمسك  
 رافضا باننا ونحسب به يلة الائم الشريعة التي انما انشئت لتساقط الحسنيين  
 سلام المعارك وبناتك ان تهب هذه المواضي الحسنيين ، وذلك باننا في  
 الحق الى نصابه واننا لندعو من لغاتكم ربي استنكارنا هذا الى حكومية  
 جلالتماس \*

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

## المصادر والمراجع

### المصادر العربية غير المنشورة:

\* أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية – أبو ديس – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية:

أ) : سجلات المجلس التشريعي الإسلامي الأعلى:

1- سجل رقم (1) مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى: من 16 اب 1922- اول 17 كانون الاول 1924 (14/11/1922/13).

2 سجل رقم (2) مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى: من 2 نيسان 1926-19 حزيران 1929 (14/12/1926/13)

3 سجل رقم (3) مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى: من 19 حزيران 1929-16 تشرين الثاني 1932 (14/13/1929/13)

4 سجل رقم (4) مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى: من 28 تشرين الثاني 1932-15 تشرين اول 1934 (14/14/1932/13)

5 سجل رقم (5) مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى: من 16 تشرين اول 1934-29 كانون اول 1936 (14/15/1934/13)

6 سجل رقم (6) مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى: من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938 (14/16/1936/13)

ب) : وثائق المجلس الإسلامي الأعلى المحفوظة في أرشيف مؤسسة التراث والبحوث الإسلامية في أبو ديس:

1- "أبرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقتراح حلها". ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17.

2- الاجتماعات الدورية لمأمور الأوقاف ملف رقم (4). ملف رقم (1/45/2.9/97) جلسة 1947/5/17.

3- "احتجاج أهالي فلسطين وعلماؤها وأعيانها على الإشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى 1926. رقم الملف". ملف رقم 11/55، 13/26/1.

4- "انتخابات 1926". ملف رقم 13/26/3.4/97.

5- "انتخاب أعضاء المجلس الإسلامي من قبل المنتخبين الثانويين في قضاء القدس 1926". ملف رقم 5 13/26/3.5/5.

6- "انتخاب لجان الأوقاف 1934 القدس". ملف رقم 13/34/5، 1/55.

7- "أولى البلاغات الصادرة عن رئيس المجلس الإسلامي القدس-1922". ملف رقم 13/22/1، 42/97.

8- "البلاغات والتعليمات العامة". ملف رقم (13/45/1.13/97). التاريخ 4 حزيران 1951.

- 9- "البلاغات الواردة من مراقب الأوقاف العام خلال عام 1930. " ملف رقم 13/30/1،47/97.
- 10- "بلاغ خاص بالحج". ملف رقم 13/29/1،5/97.
- 11- "بلاغ عام إلى جميع قضاة الشرع الشريف في فلسطين 14 تشرين الأول 1923 رئيس المجلس الإسلامي الأعلى محمد أمين الحسيني". ملف رقم 13/23/1،2/97.
- 12- "بلاغ عدد 120 الصادر عن رئيس المجلس الإسلامي الأعلى -محمد أمين الحسيني- موجها إلى مأموري الأوقاف يكلف فيه فهم وبذل الهمة في سبيل العمل على تشجيع الصناعات الوطنية القدس -1924". ملف رقم 13/24/1،42/97:
- 13- " بلاغ عن المجلس الإسلامي بشأن المؤتمر الإسلامي العام بعد قضية البراق /1350هـ/ 1931 " ملف رقم 13/31/1،8/97 .
- 14- "بلاغ لحضرات موظفي الشرع والأوقاف المحترمين صادر عن رئيس المجلس الإسلامي " ملف رقم 13/22/1،42/97.
- 15- "بلاغ منشور ظهور والمحافظة على الآداب الإسلامية". ملف رقم 13/23/1،1/97.
- 16- "بيان إلى عموم المسلمين من كافة الأقطار حول اعتداء الحركة الوهابية على بعض الأماكن الدينية المقدسة في المدينة المنورة". ملف رقم 13/25/1،3/97.
- 17- "بيان وتقارير من المجلس الإسلامي الأعلى حول أعمال المجلس ودائرة الأوقاف العامة". ملف رقم 13/31/1،7/97). بتاريخ: 1 تموز 1931.
- 18- "تأسيس الهيئة العلمية الإسلامية " . ملف رقم (13/51/2.11/97). التاريخ 16 تموز 1951.
- 19- "تعليمات للبحث في تعديل نظام المجلس الإسلامي الأعلى " . ملف رقم 13/21/1،38/ 97.
- 20- "تعليمات للبحث في تعديل نظام المجلس الإسلامي الإنتخابي 28 حزيران 1927". ملف رقم 13/21/1،38/97.
- 21- "تعليمات وبلاغات المجلس وإدارة الأوقاف العامة بالقدس 1932-1938 " . ملف رقم ( 13/28/1.4/9.7 ). بتاريخ 1932/3/14.
- 22- "حضرة رئيس الهيئة التفتيشية لانتخابات أعضاء المجلس الإسلامي " . ملف رقم 13/25/3.2/97.
- 23- "سماحة رئيس الهيئة التفتيشية المعظم " . ملف رقم: 13/26/3.4/97.
- 24- "الصراع الفلسطيني الفلسطيني 1918-1939". ملف رقم 3110. ص 106.
- 25- "صندوق بيت لحم 122". وثيقة رقم (2/34/9.2/10).
- 26- صندوق القدس رقم (5). ملف رقم (5) 13/22/2،2/97.
- 27- "صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9 كانون الثاني 1922". ملف رقم 13/22/3.1/97.
- 28- "العمل على ايجاد هيئة اسلامية لإدارة شؤون المسلمين في فلسطين تكون منتخبة ديمقراطيا 1926". ملف رقم 13/26/5،4/55.

- 29- "في دعاوى لعقد الاجتماعات والحفلات بين المجلس والحكومة القدس 1922". ملف رقم: 13/22/2،2/97.
- 30- "قانون انتخاب اعضاء المجلس الإسلامي الأعلى والهيئة 1924". ملف رقم 55 / 8/ 13/34/5.
- 31- "قانون انتخاب اعضاء المجلس الإسلامي الأعلى والهيئة الاسلامية العامة في فلسطين". ملف رقم 13/34/5،8/55.
- 32- "قانون المجلس الاسلامي الخاص بالانتخابات". ملف رقم 13/9/1،50/97.
- 33- قرارات المجلس الإسلامي . ملف رقم (4) ملف رقم (13/34/1.48/97). بتاريخ 5 شباط 1934.
- 34- "قرار المجلس في جلسته المنعقدة في 26 جمادى الأولى 1350هـ-1939/10/8"، رقم القرار 472. ملف رقم 13/28/1.4/9.7.
- 35- " قرية ساريس " . ملف رقم (5) (13/47/2.10/97). التاريخ 17 نيسان 1948.
- 36- المجلس 1/3. رقم الملف (5) 13/22/2،2/97 .
- 37- "المجلس الاسلامي والهيئة العلمية البلاغات الواردة من مراقب الاوقاف العام خلال عام 1930". ملف رقم (4) (13/30/1.47/97) . القدس . بتاريخ 13 آب 1930.
- 38- "محضر جلسة يوم الاثنين 1926/3/29". ملف رقم 13/26/1،44/97.
- 39- ملف رقم (5). ملف رقم 13/22/2،2/97.
- 40- "منشور صادر عن المجلس الاسلامي الاعلى الى الائمة والخطباء والمدرسين والوعاظ بفلسطين". ملف رقم (13/47/1.14/97). التاريخ 31 آب 1947.
- 41- "مهام الهيئة الإسلامية العليا". الملف رقم 6 (13/62/2.15/97). التاريخ: 20 شباط 1953.
- 42- "موظفي الهيئة العلمية الاسلامية المؤسسة 1951". ملف رقم 6 (13/51/2.12/97). التاريخ: 26 نيسان 1959.
- 43- "نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15". ملف رقم 13/21/1.39/97.
- 44- "نظام المجلس الإسلامي الأعلى المؤرخ في 20 كانون الثاني 1921م وتقديم التوصي بهذا الشأن". ملف رقم 13/21/1،38/97.
- 45- "الهيئة العليا". ملف رقم 6 (13/51/2.12/97). التاريخ: 4 تشرين الأول 1953.
- 46- "وثائق ملف رقم (5) .جلسة يوم الثلاثاء 16 ذي القعدة 1340 هـ -11 تموز 1922". ملف رقم 13/22/2.3/97، قرار رقم 760.
- 47- "وثائق ومراسلات اللجنة التنفيذية العربية: النشرة الاولى للجنة التنفيذية". فلسطين: يافا، 1927/7/24 ( التوثيق غير واضح).
- 48- "وظائف المجلس الاسلامي وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها بالقدس". رقم الملف: 13/9/2،24/97.

49- "وظائف المجلس وحقوقه والهيئة الإسلامية العامة ووظائفها القدس ب،ت. " رقم الملف: 24/97، 2/؟/13.

## المصادر العربية المنشورة:

### \*. الصحافة:

#### (أ) صحيفة (الوقائع) الرسمية لحكومة الانتداب البريطاني:

1. "قوانين ووظائف المجلس" صحيفة الوقائع. العدد 58، القدس 1 كانون الثاني 1922.
2. "نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 15/5/1921م"، ملف رقم 13/21/1.39/97، مؤسسة إحياء التراث وزارة الأوقاف الفلسطينية. صحيفة الوقائع، العدد 58، القدس 1 كانون الثاني 1922.
3. صحيفة الوقائع. العدد 60، القدس، 1 شباط 1922.
4. صحيفة الوقائع. العدد 61، القدس: 15 شباط 1922.
5. صحيفة الوقائع. العدد 63، القدس: 15 آذار 1922.
6. صحيفة الوقائع. العدد 64، القدس: 1 نيسان 1922.
7. صحيفة الوقائع. العدد 67، القدس: 15 آيار 1922.
8. صحيفة الوقائع. العدد 69، القدس: 15 حزيران 1922.
9. صحيفة الوقائع. العدد 71، القدس: 15 تموز 1922.
10. صحيفة الوقائع. العدد 72، القدس: 30 تموز 1922.
11. صحيفة الوقائع. العدد 73، القدس: 15 آب 1922.
12. صحيفة الوقائع. العدد 79، القدس: 15 تشرين الثاني 1922.
13. صحيفة الوقائع. العدد 81، القدس: 15 كانون الأول 1922.
14. صحيفة الوقائع. العدد 72، القدس: 3 تموز 1923.
15. صحيفة الوقائع. العدد 96، القدس: 1 آب 1923.
16. صحيفة الوقائع. العدد 97، القدس: 15 آب 1923.

#### (ب) صحيفة فلسطين :

1. "سيفيد مشروع روتنبرغ فلسطين الانتداب سبعة سنة، وقيدها القرض اربعين سنة!، ومن يعلم قد يقوم غدا مشروع اخر يجعل الانتداب عليها أبدياً". صحيفة فلسطين. فلسطين: العدد 944-42، تاريخ الإصدار يافا 5 تموز و27 حزيران 1927، الموافق 6 محرم 1345هـ.
2. صحيفة فلسطين. العدد 140، السنة 17، يافا: 12 آب 1932.
3. صحيفة فلسطين. العدد 186، السنة 16، يافا: 6 تشرين الأول 1932.
4. صحيفة فلسطين. العدد 188، السنة 16، يافا: 8 تشرين الأول 1932.
5. صحيفة فلسطين. العدد 190، السنة 16، يافا: 11 تشرين الأول 1932.
6. صحيفة فلسطين. العدد 191، السنة 16، يافا: 12 تشرين الأول 1932.
7. صحيفة فلسطين. السنة 16، يافا: 28 تشرين الأول 1932.
8. صحيفة فلسطين. العدد 217، السنة 16، يافا: 12 تشرين الثاني 1932.
9. صحيفة فلسطين. العدد 243، السنة 16، يافا: 13 كانون الأول 1932.
10. صحيفة فلسطين. العدد 54، السنة 17، يافا: 3 ايار 1933.
11. صحيفة فلسطين. العدد 66، السنة 17، يافا: 17 ايار 1933.
12. صحيفة فلسطين. العدد 67، السنة 17، يافا: 18 ايار 1933.
13. صحيفة فلسطين. العدد 68، السنة 17، يافا: 19 ايار 1933.
14. صحيفة فلسطين. العدد 69، السنة 17، يافا: 20 ايار 1933.
15. "المأساة الاندلسية في فلسطين توالي التبرعات لعرب الحوارث". صحيفة فلسطين. العدد 98، السنة 17، يافا: 24 حزيران 1933.
16. صحيفة فلسطين. العدد 120، السنة 17، يافا: 30 تموز 1933.
17. صحيفة فلسطين. العدد 140، السنة 17، يافا: 12 آب 1933.
18. صحيفة فلسطين. العدد 191، السنة 16، يافا: 12 تشرين الأول 1932.
19. صحيفة فلسطين. السنة 16، العدد 267، يافا: 11 كانون الثاني 1933.
20. صحيفة فلسطين. العدد 278، السنة 16، يافا: 25 كانون الثاني 1933.
21. صحيفة فلسطين. العدد 279، السنة 16، يافا: 26 كانون الثاني 1933.

### ج) صحيفة الجامعة العربية:

- 1) "قرار محكمة العدل العليا في الدعوى التي أقامها بعض أهل الخليل على المجلس الاسلامي الأعلى المحكمة تقرر رد الدعوة وتضمن المدعين الرسوم والمصاريف". صحيفة الجامعة العربية، العدد 636، بتاريخ: 1 نيسان 1932.

(2) صحيفة الجامعة العربية. القدس: 13 تشرين الأول 1932.

(د) صحيفة الجامعة الإسلامية:

(1). صحيفة الجامعة الإسلامية. بتاريخ: 2 كانون الأول 1932.

(2). صحيفة الجامعة الإسلامية. بتاريخ: 4 كانون الأول 1932.

(3). "عن الإدارة في فلسطين وشرق الأردن لسنة 1931 - الشؤون العسكرية الشرطة والبوليس". صحيفة الجامعة الإسلامية، يافا: 6 كانون الأول 1932.

(هـ) صحيفة الصراط المستقيم :

1- " انحلال المجلسية والامعان في انتهاك المقابر". صحيفة الصراط المستقيم عدد 639 ، تاريخ: 11 آب 1932.

2- "أسباب أزمة إنشاء جامعة إسلامية شئ غير هذا اجدى ". صحيفة الصراط المستقيم. العدد 638، السنة 8، يافا: 12 أيلول 1932.

3- "وظائف المجلس وكيف تسند للمحاسبين". صحيفة الصراط المستقيم. العدد 638، يافا: بتاريخ 12 أيلول 1932.

## المصادر الأجنبية غير المنشورة:

\*أرشيف دولة اسرائيل :

(1) "أراضي الأوقاف". ملف 9-988-11-1934.

(2) "الاستئذان بإستبدال وقف الشيخ محمد تميم - القدس". وقف 1/3، بتاريخ 9/3/1938. ملف رقم 9-33/989.

(3) "بركة سليمان". ملف رقم 9-989\20.

(4) "تأجير أراضي أوقاف في بيت". ملف رقم 9-989\32.

(5) "تأجير أوقاف مدرسة لمحسن عبد القادر". ملف رقم 9-37/989.

(6) "تأجير مسجد أبو يونس في حيفا". ملف رقم 9 49/989.

(7) "تبرع للأوقاف من الكولونيل زكي بك". ملف رقم 9-35/989.

(8) "الحسابات الجارية للأوقاف لسنة 1934-1935" 1934-1935. ملف رقم 9-989\1.

(9) "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". ملف رقم 9 14/989.

(10) "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". ملف رقم 9 14/989. تاريخ 6 تشرين الأول 1937.

(11) "مراسلات بين مراقب الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الأوقاف". ملف رقم 9 18/988. تاريخ 22 تشرين الثاني 1937.

12) "مراسلات المجلس الإسلامي الأعلى مع المؤسسات الحكومية". ملف رقم 988/18. تاريخ 18 تشرين الأول 1937.

13) "ملف الموازنة العامة لسنة 1938". ملف رقم 988/169، تاريخ 9 آذار 1938.

14) "ميزانية الأوقاف 1934-1935". ملف رقم 989/1.

15) "وثائق مراسلات المجلس الإسلامي الأعلى مع المؤسسات الحكومية 1937-1938". ملف رقم 988/33. تاريخ 30 آذار 1938.

### المراجع العربية

1) أبو بكر، أمين مسعود. ملكية الأراضي في متصرفية القدس (1858-1918). ط1، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996).

2) البديري، هند أمين. أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ. (جامعة الدول العربية - الامانة العامة، د.ت.).

3) البليغ، تسفي. المفتي الأكبر. ط1، ترجمة: مصطفى كبهاء، (عكا: مؤسسة الأسوار، 1991).

4) جبارة، تيسير. الحاج محمد أمين الحسيني مفتي القدس - رئيس المجلس الإسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الإسلامية (1921-1937). ط1، (عمان: دار الفرقان، 1995).

5) جبارة، تيسير. وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية. ط1، 1985.

6) الحزماوي، محمد. ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948. ط1، (عكا: مؤسسة الأسوار، 1996).

7) حماد، حسين. مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني 1909م-1939م. ط1، (جنين: منشورات المركز الفلسطيني للثقافة والإعلام، 2003).

8) حمودة، سميح. "الاستيلاء الصهيوني على الارض الفلسطينية ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس للحفاظ عليها". حوايات القدس، العدد 11، صيف 2011، ص33-41.

9) حمودة، سميح. "دور المجلس الإسلامي الأعلى في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948". حوايات القدس، العدد 15، ربيع وصيف 2013. ص71-82.

10) حمودي، سناء. مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج امين الحسيني)، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر) 2008.

11) الحوت، بيان نويهض. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917م-1948. ط2، (عكا: دار الاسوار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984).

12) خلة، كامل. فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. (طرابلس: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية).

13) داغر، أسعد. "أندلس أخرى في فلسطين: نشاط الصهيونيين لمشتري الأراضي في طولكرم وإقبال الأهلين على البيع بسبب سوء الحال الزراعية". مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي



والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني 1909-1939. جمع وتقديم حماد حسين . (جنين:المركز الفلسطيني للثقافة والاعلام،2003).

14)دواس، أمين.قانون الاراضي. فلسطين:المعهد القضائي الفلسطيني،2013.

15)رمان، محمد.بسام قطينة. المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى سجل منتخبو المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى من القدس وقراها 1925. ج1، ط1، (فلسطين: وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مؤسسة إحياء التراث،2010).

16)السفري، عيسى.فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. ط1،(يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، 1937).

17)شبيب، سميج.التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950. ط1، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات فتح، 2009).

18)الصلاحات، سامي محمد. الاقواقف في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي. ط1، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011).

19)العبيدي، عوني جدوع. صفحات من حياة الحاج امين الحسيني. ط1، (الاردن:مكتبة المنار، 1985).

20)العلوجي، عبد الكريم.الحاج أمين الحسيني المفترى عليه. ط1، (دمشق -القاهرة:دار الكتاب العربي،2010).

21)علوش، ناجي. المقاومة العربية في فلسطين 1917 - 1948. (فلسطين-عكا: دار منشورات الاسوار، 1979).

22)كنو، جاك.مشكلة الاراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود. ترجمة: محمد عودة الدويري، ط1، (عمان: دار الجليل للنشر،1997).

23)الكياي، عبد الوهاب.تاريخ فلسطين الحديث. ط1، (الأردن:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).

24)الفاهوم، زهير.فلسطين ضحية وجلادون -فلسطين في اواخر العهد العثماني. (القاهرة: شمس للنشر والتوزيع،2012).

25)محسن، عيسى. فلسطين وسماحة المفتي الاكبر الحاج امين الحسيني. ط1، (فلسطين: طبع على حساب صندوق ال الحسيني في مطبعة الصخرة،1995).

26)موسى، علي."المؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931 وبناء الزعامة السياسية للحاج أمين الحسيني". حواليات القدس. العدد 15. ربيع - صيف 2013.

27)المهتدي، عبلة. "الاقواقف الذرية الاسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947". الاقواقف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الاسلامي الى نهاية القرن العشرين -المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427هـ/10-14 ايلول 2006. المجلد الثالث. تحرير محمد البخيت، (الجامعة الأردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام،2008).

28)المهتدي، عبلة. الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937. ط1،(عمان: المطبعة الوطنية،2012).

29) الناصر، معتصم. الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934 ط1، (القدس: مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2009).

30) النحال، محمد سلامة. سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية. ط2، (منشورات فلسطين المحتلة، 1981)

31) يوسف، حمد احمد. الوقف الاسلامي في فلسطين. ط2، ج1، (فلسطين: وزارة الاعلام بالتعاون مع وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية، 2010).

### المراجع الاجنبية :

- 1) Kupferschmidit (U.M), 1987, *The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine*, New York.

---